الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1983/10
21 January 1983
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

لجنة حقوق الانسان
الدورة التاسعة والثلاثون
٣١ كانون الثاني /يناير — ١١ آذار/مارس ١٩٨٣
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقتة

انتهاكات حقوق الانسان في الجنوب الافريقي

مشروع تقرير فريق الخبراء العامل المخصص
تم اعداده وفقا للقرار ٥ (د — ٣٧) للجنة
حقوق الانسان وقرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ١٩٨٢/٤٠

DIVISION LINGUISTIQUE
Section arabe de traduction
COPIE D'ARCHIVES
Prière de retourner
au bureau E. 4123

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ — ٥٣	١
ألف — ولاية وتكوين فريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي	١ — ١٨	١
١ — الخلفية التاريخية وولاية الفريق الحالية	١ — ١٤	١
٢ — تكوين فريق الخبراء العامل المخصص	١٥ — ١٨	٥
باء — تنظيم العمل والاجراءات التي اعتمدها فريق الخبراء العامل المخصص	١٩ — ٤٨	٦
١ — الاجتماعات وبعثة التحقيق	١٩ — ٢١	٦
٢ — اجراء التحقيق	٢٢ — ٤٨	٧
جيم — المعايير الدولية الأساسية المتصلة بالمسائل الداخلة في نطاق ولاية الفريق	٤٩ — ٥٣	١٢
أولا — جنوب افريقيا	٥٤ — ٤٥٠	١٥
مقدمة	٥٤ — ٦٢	١٥
ألف — عقوبة الاعدام	٦٣ — ٧٧	١٦
١ — الاشارة الى بعض القوانين ذات الصلة	٦٣ — ٦٤	١٦
٢ — ملخص للمعلومات والشهادات التي تلقاها فريق الخبراء العامل المخصص	٦٥ — ٦٨	١٧
٣ — قضية السود الثلاثة في بريتوريا	٦٩ — ٧٢	١٨
٤ — محاكمة ساسول المتعلقة بتهمة الخيانة	٧٣ — ٧٧	١٨
باء — انتهاكات أخرى للحق في الحياة	٧٨ — ٨٣	١٩
جيم — معاملة السجناء السياسيين والمحتجزين والمقاتلين في سبيل الحرية الذين يقعون في الأسر	٨٤ — ١٥٧	٢٠
١ — اشارة الى بعض القوانين ذات الصلة	٨٥ — ٨٩	٢١
٢ — ملخص المعلومات والشهادات المتلقاة	٩٠ — ١٥٧	٢٢
دال — وفيات المحتجزين	١٥٨ — ١٧٦	٥٠
هاء — المسؤولية المزعومة لقوات شرطة الأمن : قائمة بأسماء الأشخاص المتورطين في قضايا التعذيب	١٧٧ — ١٩٠	٥٣

المحتويـــات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحـــة
واو ـ	الترحيل القسرى للسكان	١٩١ـ٢٢٢	٥٧
	١ـ اشارة الى بعض القوانين ذات الصلـــة بالموضوع	١٩٧ـ٢٠١	٥٨
	٢ـ الظروف السائدة في مناطق اعادة التوطين	٢٠٢ـ٢٠٦	٥٨
	٣ـ امثلة على عمليات الترحيل	٢٠٧ـ٢٢٢	٥٩
زاى ـ	سياسة " أوطان البانتو "	٢٢٣ـ٢٦١	٦٣
	١ـ تلخيص للتشريعات ذات الصلة بالموضوع	٢٢٦ـ٢٢٩	٦٣
	٢ـ انتهاك حق كافة الشعوب في تقرير المصير	٢٣٠ـ٢٣٣	٦٤
	٣ـ الحواجز الماثلة أمام الحق في حرية تحديد المركز السياسي	٢٣٤ـ٢٣٧	٦٥
	٤ـ استغلال العمال السود	٢٣٨ـ٢٤٢	٦٦
	٥ـ الحواجز الماثلة أمام ممارسة حق السعـــي بحرية الى تحقيق التنمية الاقتصادية	٢٤٣ـ٢٤٩	٦٧
	٦ـ اساءة استخدام سلطات " الأوطـــان " لسلطات الشرطة	٢٥٠ـ٢٦٠	٦٨
	٧ـ محاولات تمزيق الوحدة الوطنيـــة وتدمير شخصية ذاتية السود	٢٦١	٧٠
حاء ـ	أوضاع العمال السود	٢٦٢ـ٣٠٨	٧٠
	١ـ اوضاع العمال في القطاع الزراعي	٢٦٥ـ٢٧٣	٧١
	٢ـ ظروف العمال في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى	٢٧٤ـ٣٠٨	٧٣
طاء ـ	الحرمان من الحقوق النقابية وانتهاكها	٣٠٩ـ٣٥٢	٨١
	١ـ الغاء حق تكوين نقابات عمالية	٣١٢ـ٣٣٢	٨١
	٢ـ اضطهاد العمال بسبب أنشطتهم ولا سيما من أجل الاضرابات	٣٣٣ـ٣٥٢	٨٦
ياء ـ	الحركات الطلابية	٣٥٣ـ٤١٢	٩٠
	١ـ التشريعات ذات الصلة بالموضوع	٣٥٤ـ٣٥٦	٩٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٢- الحملات الطلابية ضد سياسة الحكومة في مجال تعليم السود	٣٥٧-٣٧٢	٩١
٣- الحركات الطلابية في جامعات السود ومدارسهم	٣٧٣-٤٠٥	٩٤
٤- الحركات الطلابية في جامعات البيض	٤٠٦-٤١٢	٩٩
كاف- الانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الانسان والناشئة عن سياسة الفصل والتمييز العنصريين	٤١٣-٤٤٤	١٠١
١- الرقابة على الصحف والتقييدات المفروضة على الصحفيين	٤١٤-٤٢٠	١٠٢
٢- قانون جوازات المرور	٤٢١-٤٢٥	١٠٤
٣- أوامر الحظر	٤٢٦	١٠٥
٤- رفض اصدار جوازات السفر	٤٢٧-٤٢٨	١٠٦
٥- الصحة	٤٢٩-٤٤٤	١٠٧
لام- انتهاكات السلامة الاقليمية للدول المجاورة	٤٤٥-٤٥٠	١١٢
ثانيا- ناميبيا	٤٥١-٦٣٠	١١٤
مقدمة	٤٥١-٤٥٢	١١٤
١- الجهود المبذولة لضمان تسوية سلمية	٤٥٣-٤٦٠	١١٤
٢- التحرك نحو فرض تسوية داخلية	٤٦١-٤٦٨	١٢٠
٣- اضفاء الطابع العسكري على ناميبيا والهجمات على انغولا	٤٦٩-٤٧٥	١٢٤
ألف- عقوبة الاعدام	٤٧٦-٤٧٩	١٢٨
١- الاشارة الى بعض القوانين ذات الصلة	٤٧٦-٤٧٧	١٢٨
٢- ملخص الأدلة والمعلومات الواردة	٤٧٨-٤٧٩	١٢٨
باء- انتهاكات الحق في الحياة	٤٨٠-٥١١	١٢٨
جيم- النقل القسري للسكان	٥١٢-٥٢٢	١٤٠
دال- معاملة المساجين السياسيين والأسرى من المقاتلين في سبيل الحرية	٥٢٣-٥٨٨	١٤٣
١- موجز لبعض القوانين ذات الصلة	٥٢٣-٥٣٠	١٤٣

المحتويـــات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحـــة
	٢ــ قوات الشرطة : الهيكل الحالي واقتراحات الأمم المتحدة	٥٣١ــ٥٤٠	١٤٦
	٣ــ ملخص للأدلة والمعلومات الواردة	٥٤١ــ٥٨٨	١٤٩
هاء ــ	حالة العمال الناميبيين السود	٥٨٩ــ٦٠١	١٦٤
	١ــ معلومات أساسية	٥٨٩ــ٥٩١	١٦٤
	٢ــ ملخص الأدلة والبيانات الواردة	٥٩٢ــ٦٠١	١٦٤
واو ــ	حالة الأفارقة في " الأوطان المستقلة "	٦٠٢ــ٦١٤	١٦٨
	١ــ معلومات أساسية	٦٠٢ــ٦٠٦	١٦٨
	٢ــ موجز للتطورات الأخيرة	٦٠٧ــ٦٠٨	١٦٨
	٣ــ موجز الأدلة والمعلومات الواردة	٦٠٩ــ٦١٤	١٦٩
زاى ــ	العوائق المقامة أمام الحركات الطلابية	٦١٥ــ٦١٦	١٧١
	١ــ التشريعات ذات الصلة	٦١٧ــ٦١٩	١٧١
	٢ــ ملخص المعلومات الواردة	٦٢٠ــ٦٢٧	١٧٢
حاء ــ	معلومات عن الأشخاص الذين اشتبه في ارتكابهم جريمة الفصل العنصرى أو انتهاك خطير لحقوق الانسان	٦٢٨ــ٦٣٠	١٧٤
ثالثاً ــ	المؤتمرات ، والندوات ، والحلقات الدراسية	٦٣١ــ٦٦٩	١٧٦
ألف ــ	اللجنة الفرعية التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى (نيويورك ، ١٥ــ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٢)	٦٣٣ــ٦٣٤	١٧٦
باء ــ	المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والفصل العنصرى والمعقود في بروكسل ، بلجيكا ، من ١٧ الى ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٢	٦٣٥ــ٦٥٩	١٧٦
جيم ــ	اللجنة التحضيرية الثانية للمؤتمر الدولي المعني بالتضامن مع دول خط المواجهة ونضال التحرير الوطني في جنوب افريقيا (لشبونه ، ١٦ــ ١٨ تموز/ يوليه ١٩٨٢)	٦٦٠ــ٦٦٣	١٨٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
دال — الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية بدور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا (جنيف ، ٨ — ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢)	٦٦٤—٦٦٩	١٨٠
رابعا — استنتاجات وتوصيات	٦٧٠	١٨٢
خامسا — اعتماد التقرير	٦٧١	١٨٨
المرفق الأول — اسماء بعض الزعماء النقابيين الذين اضطهدهم النظام العنصري لجنوب افريقيا في الآونة الأخيرة ومعلومات وجيزة عنهم		

مقدمة

ألف — ولاية وتكوين فريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي

١ — الخلفية التاريخية وولاية الفريق الحالية

١ — تمثلت الولاية الأصلية لفريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي المنشأ بموجب القرار ٢ (د — ٢٣) للجنة حقوق الانسان في ٦ آذار/مارس ١٩٦٧ ، في التحقيق في تهم تعذيب وسوء معاملة المسجونين السياسيين ، أو المعتقلين أو الأشخاص الموضوعين في حراسة الشرطة في جنوب افريقيا • وتم توسيع تلك الولاية وتعددت تباعا بعدة قرارات و/أو مقررات اتخذها كل من لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي • وأجرى الفريق العامل المخصص ، وفقا لولايته المعددة عدة تحقيقات في ادعاءات لانتهاك حقوق الانسان في الجنوب الافريقي وقدم عددا من التقارير الى لجنة حقوق الانسان ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بناء على طلبها الخاص •

٢ — وقررت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها السابعة والثلاثين ، في القرار ٥ (د — ٣٧) المعتمد في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ ، أن يواصل فريق الخبراء العامل المخصص بحث السياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا (الفقرة ١٦) • وبناء عليه ، طلبت اللجنة الى الفريق أن يقدم تقريرا عن النتائج التي توصل اليها في موعد أقصاه انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجنة ، وتقديم تقرير مرحلي الى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين (الفقرة ١٩) •

٣ — وقدم فريق الخبراء العامل المخصص ، وفقا للأحكام السالفة الذكر ، تقريرا مرحليا (E/CN.4/1485) الى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة •

٤ — وقررت اللجنة أيضا أن يدرس فريق الخبراء العامل المخصص بصورة خاصة تقرير الأمين العام عن الفصل العنصري بوصفه شكلا جماعيا من أشكال الرق [(١)] والتقرير عن عمل الأطفال في جنوب افريقيا المقدم من جمعية مناهضة الرق من أجل حماية حقوق الانسان [(٢)] الى الفريق العامل المعني بالرق في دورته السادسة وأن يقترح الفريق في الوقت المناسب التدابير التي يراها مناسبة (الفقرة ١٧) • ونظر الفريق ، وفقا لهذا الطلب ، في هذه المسألة في اجتماعاته المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ • ويرد في هذا الصدد بيان عن نظر الفريق العامل المخصص في هذه المسألة في الوثيقة E/CN.4/AC.22/1983/WP.1 .

٥ — ورجت اللجنة أيضا من فريق الخبراء العامل المخصص أن يقوم بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بما يلي :

(أ) التحقيق في ظروف سجن الأشخاص المعتقلين في كاسنغا والمسجونين في معسكر سد هارداب بالقرب من مارينتال ، في جنوب ناميبيا ، وفي حالتهم الصحية • وقدم الفريق ، بهدف اعمال ذلك القرار ، دراسة ترد في تقريره المؤقت المقدم الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين [(٣)] ؛

---

(١) E/CN.4/Sub.2/449 .

(٢) E/CN.4/Sub.2/447 ، الفقرات ٢٨ — ٣٠ •

(٣) الوثيقة E/CN.4/1485 .

(ب) دراسة آثار سياسة الفصل العنصري على النساء والأطفال السود في جنوب افريقيا ، طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٦ نون المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ (الفقرة ٢١)• ووفقا لهذا القرار ، قدم الفريق الى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا خاصا عنوانه : "دراسة آثار سياسة الفصل العنصري على النساء والأطفال السود في جنوب افريقيا "(E/CN.4/1497). وقد أدرجت في هذا الصدد معلومات اضافية في هذا التقرير •

٦ — وفضلا عن ذلك ، قررت اللجنة أن يواصل الفريق العامل المخصص القيام بالتحقيق فيما يتعلق بأى أشخاص يشتبه في أنهم ارتكبوا في ناميبيا جريمة الفصل العنصري أو أى انتهاك خطير آخر لحقوق الانسان • وفي هذا الصدد ، وضع الفريق العامل المخصص قائمة بالأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم لجرائم الفصل العنصري على نحو ما يرد تعريفه بمقتضى المادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها • وتكمل هذه القائمة القوائم التي سبق استرعاء نظر لجنة حقوق الانسان اليها في تقارير سابقة •

٧ — وأخيرا ، دعت اللجنة كل دولة عضو في الأمم المتحدة الى ابداء ملاحظات على مشاريع الأنظمة الأساسية لمحكمة الجنايات الدولية كما تنص عليه الدراسة الواردة في الوثيقة E/CN.4/1426 ، من أجل تمكين الفريق العامل المخصص من مواصلة دراسته • وفي هذا الصدد ، ينبغي الاشارة الى أن فريق الخبراء العامل المخصص قدم في ١٩٨١ ، امتثالا لطلب لجنة حقوق الانسان الوارد في قرارها ١٢ (د — ٣٦) ، هذه الدراسة التي عالجت سبل ووسائل ضمان تنفيذ الصكوك الدولية مثل اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، بما في ذلك انشاء الولاية الدولية التي تنص عليها الاتفاقية •

٨ — ومع ذلك ، نظرا لأن لجنة حقوق الانسان رأت أن الردود الواردة حتى نهاية عام ١٩٨١ لا تشكل مادة كافية لكي يواصل الفريق الدراسة ، كررت اللجنة في قرارها ٨/١٩٨٢ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، دعوتها الموجهة الى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى القيام بابداء ملاحظاتها بشأن الدراسة التي ترد فيها مشاريع الأنظمة الأساسية لمحكمة الجنايات الدولية • وبالاضافة الى ذلك ، رجت اللجنة مرة أخرى ، في قرارها ١٠/١٩٨٢ من الأمين العام أن يدعو الدول الأطراف الى تقديم آرائها وتعليقاتها بشأن الدراسة • وتم توجيه رسائل لهذا الغرض الى الدول الأطراف في ١٥ حزيران/يونيه و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ و ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٢• وفي كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ، كان الفريق قد تلقى ردودا من الدول التالية :

(أ) الدول الأعضاء غير الأطراف في الاتفاقية : المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، البحرين ، البرتغال ، الجزائر ، سوازيلند ، غواتيمالا ، قبرص ، كوستاريكا ، كولومبيا ، مالطة ، موريشيوس ، الولايات المتحدة الأمريكية .

(ب) الدول الأطراف في الاتفاقية : بنما ، جزر البهاما ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، الفلبين ، المكسيك ، هنغاريا ، يوغوسلافيا •

٩ — ولاحظ فريق الخبراء المخصص أن الردود مازالت غير كافية لاجراء دراسة متعمقة • وبناء على ذلك ، يكرر فريق الخبراء المخصص التوصية الموجهة الى لجنة حقوق الانسان بأن تبلغ اليه ملاحظات هيئاه على الدراسة المشتملة على مشروع النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية والواردة في الوثيقة E/CN.4/1426 ، من أجل تمكين الفريق من مواصلة هذه الدراسة •

١٠ — اعتمدت اللجنة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، بعد النظر في التقرير المرحلي المقدم من الفريق الى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين ، القرار ١٩٨٢/٨ الذى رجت فيه من الفريق أن يواصل دراسة السياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا وأن يقدم ما توصل اليه من نتائج وتوصيات الى اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين .

١١ — وفي الوقت نفسه ، رجت اللجنة في قرارها ١٩٨٢/٩ أن تسمح جنوب افريقيا لفريق الخبراء العامل المخصص بأن يقوم بتحقيق موقعي في أحوال المعيشة في سجون جنوب افريقيا وناميبيا ومعاملة المسجونين في تلك البلدان . وفي هذا الصدد ، لم يتلق الفريق حتى الآن ردا على رسالة بعث بها الى حكومة جنوب افريقيا مدير شعبة حقوق الانسان ومؤرخة في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ونصها كما يلي :

" سيدى

أتشرف بأن أسترعي انتباه فخامتكم الى أنشطة فريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي الذى أنشئ بموجب القرار ٢ (د — ٢٣) للجنة حقوق الانسان المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٦٧ .

وقد قام الفريق العامل المخصص ، وفقا لولايته التي تم تمديدها في قرارات متوالية اتخذها كل من لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بتحقيقات في وضع حقوق الانسان في الجنوب الافريقي وقدم عددا من التقارير الى لجنة حقوق الانسان والى المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

وقامت لجنة حقوق الانسان ، في قرارها ٥ (د — ٣٧) المعتمد في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ ، بتجديد ولاية فريق الخبراء العامل المخصص وقررت أن يواصل الفريق دراسة السياسات والممارسات المتعلقة بحقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا وأن يقدم تقريرا الى لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والثلاثين التي ستعقد خلال ١٩٨٣ عما توصل اليه من نتائج بشأن المسائل التالية :

١ — معاملة المسجونين السياسيين ، والمعتقلين ومن أسروا من المقاتلين في سبيل الحرية في جنوب افريقيا وناميبيا ؛

٢ — موت المعتقلين السياسيين أثناء اعتقالهم في سجون جنوب افريقيا ؛

٣ — سياسة " الأوطان المستقلة (البانتوستانات) " في جمهورية جنوب افريقيا ؛

٤ — انتهاكات حقوق النقابات العمالية في جمهورية جنوب افريقيا ؛

٥ — عمليات النقل القسرية لسكان جنوب افريقيا وناميبيا ؛

٦ — العوائق المقامة أمام الحركات الطلابية في جنوب افريقيا وناميبيا ؛

٧ — تباين أجور وأحوال عمالة العمال السود والبيض في جنوب افريقيا وناميبيا ؛

٨ — أحوال سجن الأشخاص المعتقلين في كاسنغا والمسجونين في معسكر سد هارد اب بالقرب من مارينتال ، في جنوب ناميبيا ، وحالتهم الصحية ؛

٩ — آثار سياسة الفصل العنصرى على النساء والأطفال السود في جنوب افريقيا •

وترد معالجة للمسائل السالفة الذكر وغيرها من المسائل ذات الأهمية الخاصة للفريق العامل في تقريره المرحلي (E/CN.4/1485) وتقريريه الخاصين (E/CN.4/1486, E/CN.4/1497) المقدمين الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين ، وتوجد رفق هذه الوثيقة نسخ من هذه التقارير •

وفي هذا الصدد ، رجت لجنة حقوق الانسان من الفريق ، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير — آذار/مارس ١٩٨٢ ، أن يواصل دراسة السياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا وأن يقدم ما توصل اليه من نتائج وتوصيات الى الدورة التاسعة والثلاثين • ورجت اللجنة أيضا في قرارها ٩/١٩٨٢ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ أن تسمح جنوب افريقيا لفريق الخبراء العامل المخصص بأن يقوم بتحقيق موقعي بشأن أحوال المعيشة في سجون جنوب افريقيا وناميبيا وبشأن معاملة المسجونين في تلك البلدان • وتوجد رفق هذه الوثيقة نسخة من هذا القرار •

وبموجب القرار ٢ (د — ٣٣) السالف الذكر الذى اتخذته لجنة حقوق الانسان ، أذن للفريق العامل المخصص ، أن يتلقى ، أثناء تنفيذه لولايته ، رسائل وأن يستمع الى شهود وأن يستخدم الطرائق الاجرائية وفقا لما يراه مناسبا • ويعتزم الفريق العامل المخصص زيارة عدد من البلدان والمدن خلال شهرى تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٢ بغرض تلقي أدلة وسماع شهادات فيما يتعلق بالمسائل التي تدخل في مجال اختصاصه •

ويتألف الفريق العامل المخصص من الخبراء التالية أسماؤهم : السيد أنان أركيين كاتو (غانا) ، رئيسا ومقررا ؛ السيد برانيمير يانكوفيتش (يوغوسلافيا) ؛ السيد هومبرتو دياث — كاسانوفا (شيلي) ؛ السيد مولكا غوفيندا ريدى (الهند) ؛ السيد فيليكس ايرماكورا (النمسا) ومن خبير سادس سيقوم بتعيينه رئيس لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين •

وأتشرف ، بناء على طلب السيد أنان أركيين كاتو ، رئيس فريق الخبراء العامل المخصص ونيابة عنه ، بأن أدعو حكومة فخامتكم الى تقديم معاونتها الى الفريق العامل تسهيلا لتنفيذ ولايته •

ويعتبر الفريق العامل المخصص أن تعاون وتأييد حكومة فخامتكم أمر أساسي لنجاح انجاز مهامه •

وسوف يشعر الفريق العامل بالامتنان بصورة خاصة ازاء أى مساعدة يمكن أن تقدمها حكومة فخامتكم بصدد زيارة الفريق المعتزمة ، وسوف يقدر كل التقدير لو أن حكومتكم وافقت على استقبال الفريق وعلى منح التصريح اللازم لسفره واقامته في جنوب افريقيا وأيضا منح أية تسهيلات أخرى قد يرى أنها مناسبة •

وسيكون الفريق العامل ممتنا أيضا لو أمكن لحكومة فخامتكم أن تبلغ ، عن طريق أمين فريق الخبراء العامل المخصص ، شعبة حقوق الانسان ، في قصر الأمم بجنيف — سويسرا ، أى معلومات تتعلق بالمسائل الداخلة في نطاق ولايته ، بما فيها أسماء وعناوين من قد يرغب من الأشخاص والمنظمات في تقديم مثل هذه المعلومات ، سواء شفويا أو كتابيا . وسيحتفظ عند الطلب بسرية أسماء هؤلاء الأشخاص أو هذه المنظمات .

وقد أعرب الفريق العامل عن اهتمامه الخاص بجمع معلومات من المصادر الأصلية ، ويرغب في تركيز اهتمامه أساسا على التطورات التي حدثت منذ ١٩٨٠ عند ما قام بتحقيق مماثل الغرض ، وبصورة خاصة بشأن المسائل المحددة المتصلة بولايته على النحو المبين أعلاه .

وأرجو أن تتفضلوا ياسيدى بقول أسمى آيات الاحترام " .

١٢ — وقررت اللجنة أيضا أن يواصل فريق الخبراء العامل المخصص استرعاء انتباه رئيس لجنة حقوق الانسان ، الى ما يحدث من الانتهاكات الخطيرة بصورة خاصة ، عند ما تنتهي الى علمه ، أثناء اجراء تحقيقاته ، وذلك لكي يتخذ رئيس اللجنة أية تدابير قد يراها ضرورية ومناسبة . ولهذا الغرض ، أعلم الفريق رئيس اللجنة بحالتين تتعلقان بحقوق الانسان في جنوب افريقيا (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧ فيما يلي) .

١٣ — وينبغي أيضا ملاحظة أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي رجا ، في قراره ١٩٨٢/٤٠ المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٨٢ ، من فريق الخبراء العامل المخصص أن يواصل دراسة الوضع المتعلق بادعاءات انتهاك حقوق النقابات العمالية في جنوب افريقيا وأن يقدم تقريرا بشأنها الى لجنة حقوق الانسان والى المجلس حسب الاقتضاء . وفي نفس القرار ، رجا المجلس الاقتصادى والاجتماعي كذلك من فريق الخبراء العامل المخصص أن يقوم أثناء تنفيذ ولايته ، بالتشاور مع منظمة العمل الدولية واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وأيضا مع الاتحادات الافريقية والدولية لنقابات العمال . وفي ٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٢ ، وجه رئيس فريق الخبراء العامل المخصص رسائل الى المنظمات المعنية مسترعيا انتباهها الى ضرورة تنسيق عملها وفقا لطلب لجنة حقوق الانسان .

١٤ — وأن هذا التقرير الذى يتضمن استنتاجات وتوصيات ، مقدمه وفقا للولاية المسندة الى فريق الخبراء العامل المخصص من لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعي بموجب القرارات السالفة الذكر . وهو يستند أساسا الى معلومات من مصادر أصلية تلقاها فريق الخبراء العامل المخصص في شكل شهادة شفوية ورسائل كتابية ممن يعنيهم الأمر من الأفراد والمنظمات أثناء قيامه بمهمة التحقيق التي أنجزها من ١٢ تموز/يوليه الى ٣ آب/أغسطس ١٩٨٢ . وبالاضافة الى ذلك ، اشتغل الفريق بعملية بحث وتحليل منهجيين لوثائق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، والصحف الرسمية والتقارير عن المناقشات البرلمانية ، والمنشورات ، والصحف والمجلات من مختلف البلدان وأيضا الأعمال التي تتناول المسائل المتصلة بولاية الفريق .

٢ — تكوين فريق الخبراء العامل المخصص

١٥ — أنشيء فريق الخبراء العامل المخصص الذى يتألف من ستة أعضاء يعملون بصفتهم الشخصية

ومعينين من قبل لجنة حقوق الانسان ، في عام ١٩٦٧ وفقا للقرار ٢(د — ٢٣) الذى اتخذته لجنة حقوق الانسان •

١٦ — وجددت اللجنة منذ عهد قريب جدا ولاية فريق الخبراء العامل المخصص التي مددت ووسع نطاقها في قرارات تالية اتخذها كل من لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في القرار ٥(د — ٣٧) المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ • واعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعي هذا القرار في المقرر ١٣٧/١٩٨١ •

١٧ — وفي أثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجنة حقوق الانسان ، تم تعيين السيد ميكوين ليلييل بالندا (زائير) ليحل محل السيد كيبا مباى الذى كان قد استقال بوصفه عضوا في الفريق العامل لدى انتخابه عضوا في محكمة العدل الدولية •

١٨ — ويتألف فريق الخبراء العامل المخصص من الأعضاء التالية أسماؤهم :

الرئيس — المقرر : السيد أنان أركيين كاتو (غانا) ، نائب الممثل الدائم ، بعثة غانا الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ؛

نائب الرئيس : السيد برانيمير يانكوفيتش (يوغوسلافيا) ، أستاذ القانون الدولي ؛

السيد هومبرتو دياث — كاسانويفا (شيلي) : مدرس محاضر عن المنظمات الدولية ، جامعة راتجرز وأستاذ الأدب الاسباني — الأمريكي بجامعة كولومبيا ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ؛

السيد فيليكس ايرماكورا (النمسا) : أستاذ القانون العام وعضو البرلمان ؛

السيد بالندا ميكوين ليلييل (زائير) : نائب رئيس محكمة العدل العليا ؛

السيد مولكا غوفندا ريدى (الهند) : عضو سابق في البرلمان •

باء — تنظيم العمل والاجراءات التي اعتمدها فريق الخبراء العامل المخصص

١ — الاجتماعات وبعثة التحقيق

١٩ — وافق الفريق ، تبعا للممارسة المتبعة في الماضي ووفقا لولايته ، على الترتيبات المتعلقة ببعثة التحقيق التي يعتزم القيام بها في أوروبا ، وافريقيا وآسيا ، في سلسلة من الاجتماعات عقدها من ٤ الى ٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف •

٢٠ — ومن أجل جمع المعلومات والأدلة بشأن الوقائع الاضافية التي ظهرت بصدد المسائل الداخلة في نطاق ولايته ، استمع الفريق الى شهود في لندن خلال الفترة من ١٢ الى ١٦ تموز / يوليه ١٩٨٢ ، وفي نيودلهي من ١٧ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، وفي بومباى من ٢٠ الى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، وفي دار السلام من ٢٤ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، وفي لوساكا من ٣٠ تموز/يوليه الى ٤ آب /أغسطس ١٩٨٢ ، وفي لواندا من ٤ الى ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، وفي جنيف من ١٢ الى ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٢ •

٢١ — ثم اجتمع الفريق من ٣ الى ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف للنظر في هذا التقرير واعتماده •

٢ — اجـــراء التحـــقيق

٢٢ — وكما في الماضي ، التمس فريق الخبراء العامل المخصص تعاون الدول الأعضاء المعنيـــة والمنظمات والأفراد المهتمين بهدف سماع أكبر عدد ممكن من الشهود القادرين على تزويده بمعلومات موثوق بها بشأن المسائل الداخلة في نطاق ولايته • ويرد أدناه الاجراء المتبع والتدابير المعتمدة من الفريق فيما يتعلق بتنظيم بعثة التحقيق :

(أ) العلاقات مع حكومات الدول الأعضاء

٢٣ — في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، وجه مدير مركز حقوق الانسان ، متصرفا بناء على طلب رئيس الفريق ونيابة عنه ، رسالة الى وزراء خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية زامبيا ، وجمهورية الهند ، وجمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية جنوب افريقيا ، مسترعيا انتباههم الى ولاية الفريق وأنشطته وداعيا حكوماتهم الى التعاون مع الفريق في تنفيذه لولايته • ورجي من وزراء الخارجية بصورة خاصة أن يقوموا بالابلاغ عن أية معلومـات ذات صلة بالمسائل المشمولة بولاية الفريق العامل ، بما فيها أسماء وعناوين من لديهم الاستعداد مـــن الأشخاص أو المنظمات لتقديم مثل هذه المعلومات سواء شفويا أو كتابيا •

٢٤ — ووافقت حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وجمهورية تنزانيـــا المتحدة ، وجمهورية زامبيا ، وجمهورية الهند ، وجمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية جنوب افريقيـــا على التعاون مع فريق الخبراء العامل المخصص وقام الفريق بزيارة تلك البلدان حيث لقي تعاونا كاملا •

٢٥ — وفي ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، وجه مدير شعبة حقوق الانسان ، متصرفا بناء على طلـــب رئيس الفريق ونيابة عنه ، رسالة الى وزير خارجية جنوب افريقيا مسترعيا انتباهه الى ولاية الفريـــق وأنشطته وداعيا حكومته الى التعاون مع الفريق في تنفيذ ولايته • وأشارت الرسالة أيضا الى قـــرار اللجنة ١٩٨٢/٨ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ الذي رجت فيه اللجنة من جنوب افريقيا السماح لفريق الخبراء العامل المخصص باجراء تحقيق موقعي في أحوال المعيشة في سجون جنوب افريقيـــا وناميبيا وفي معاملة المسجونين في تلك البلدان • ولم يرد أي رد من حكومة جنوب افريقيا حتى وقت اعداد هذا التقرير ، وقد أحجمت أيضا حكومة جنوب افريقيا ، باستمرار عن الرد على طلبات مماثلـــة وجهت اليها في الماضي •

٢٦ — وفي هذا الصدد ، أعلم الفريق ، أثناء بعثة التحقيق التي استمرت من ١٢ تموز/يوليه الى ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، بعدد معين من الحالات الخطيرة بصورة خاصة رأى الفريق وجوب استرعاء نظر رئيس لجنة حقوق الانسان اليها وفقا لأحكام الفقرة ١٨ من القرار ١٢ (د — ٣٥) ، والفقرة ٦ من القرار ٩ (د — ٣٦) والفقرة ٩ من القرار ١٩٨٢/٨ التي تنص على أنه ينبغي للفريق العامـــل أن يسترعي فورا انتباه رئيس لجنة حقوق الانسان الى الانتهاكات الخطيرة بصورة خاصة ، عندما تنتهي الى علمه ، أثناء التحقيقات ، لكي يتخذ رئيس اللجنة بصددها أي اجراء يراه ضروريا ومناسبا •

٢٧ — وبناء على ذلك ، استرعى الفريق انتباه رئيس لجنة حقوق الانسان الى الحالات الموجزة في البرقيتين التاليتين :

(أ) بواسطة برقية مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٢ : " ...

" علم فريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي التابع للجنة والذي يوجد الآن في بعثة ميدانية في لواندا (أنغولا) ببالغ القلق بحكم الاعدام الصادر على السيد سيمون موغوبران ، ٢٣ سنة ، والسيد جيرى سيمانو موسولودى ، ٢٥ سنة ، والسيد ماركوس ثابو موتونغ ، ٢٧ سنة ، وهم من مناضلي المؤتمر الوطني الافريقي ، بسبب معارضتهم لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا • ويعتبر الفريق العامل المخصص ، آخذا في الاعتبار القرارات المتكررة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالفصل العنصرى ، حكم الاعدام الصادر على السيد سيمون موغوبران ، والسيد جيرى سيمانو موسولودى والسيد ماركوس ثابو موتونغ غير قانوني وظالم • وبناء على ذلك ، يرجو الفريق من رئيس لجنة حقوق الانسان أن يتخذ الاجراء الذى يراه مناسبا وفقا للفقرة ٩ من قرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٢/٨ الصادر في ١٩٨٢ لمنع تنفيذ حكم الاعدام على السيد سيمون موغوبران ، والسيد جيرى سيمانو موسولودى والسيد ماركوس ثابو موتونغ •

توقيع أ•أ• كاتو ، الرئيس ، وب• يانكوفيتش ، نائب الرئيس ، والسادة بالندا ، وايرماكورا ، ود ياث كاسانويفا وريد ى ، الأعضاء " •

(ب) بواسطة برقية مؤرخة في ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٢ : " ...

" أن فريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي أحاط علما ، أثناء قيامه بتنفيذ ولايته بمقتضى قرارى اللجنة ٥ (د ــ ٣٧) و ١٩٨٢/٨ بتقارير حديثة تشير الى أن وفاة المعتقلين في جنوب افريقيا في ظروف مريبة لاتزال مستمرة ، ويلاحظ الفريق العامل بصورة خاصة وفاة السيد ارنست ديبيل الذى وجد مشنوقا في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٢ في زنزانته في مقر قيادة شرطة الأمن في ميدان جون فورستر بجوهانسبرغ • وتلت وفاة السيد ديبيل وفاة السيد نيل اجيت التي حدثت في شباط/فبراير الماضي في ظروف مماثلة • ويلاحظ الفريق العامل أيضا أن أحداث الشنق هذه التي أبلغ عن ٥٠ منها حتى الآن ، تشكل ، مع استمرار لامبالاة سلطات جنوب افريقيا ، انتهاكا غير محتمل لحق الأشخاص المعتقلين في الحياة في ظل القوانين الوحشية الحالية ، كما تشكل جريمة بمقتضى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها •

ويرغب فريق الخبراء العامل المخصص في أن يسترعي انتباهكم لما تقدم ويأمل في أن تجدوا أيضا من المناسب ، أثناء تفكيركم في الاجراء الذى قد ترغبون في اتخاذه بمقتضى هذا القرار ، استرعاء انتباه أعضاء لجنة حقوق الانسان الى ذلك •

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام •

أنان كاتو ، برانيمير يانكوفيتش ، فيليكس ايرماكور ، هومبرتو ديات ــ كاسانويفا ، مولكا غوفندا ريدى ، ميكوين ليلييل بالندا " •

٢٨ ــ وأحيلت البرقيتان اللتان تسلمهما رئيس لجنة حقوق الانسان الى جميع أعضاء لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين في رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ •

(ب) العلاقات مع منظمة الوحدة الافريقية

٢٩ — في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، أعلم مدير شعبة حقوق الانسان ، نيابة عن الفريق ، الأمين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية ببعثة التحقيق التي سيضطلع بها الفريق في أوروبا وآسيا وافريقيا ودعا المنظمة الى التعاون ، كما فعلت في الماضي ، مع الفريق في تنفيذ ولايته .

٣٠ — وفي نفس التاريخ ، أعلم رئيس فريق الخبراء العامل المخصص الأمين التنفيذى للجنة تنسيق تحرير افريقيا ببعثة التحقيق وأشار الى أنه سيكون من المفيد للطرفين لو أن مشاورات أجريت بين لجنة التنسيق والفريق ، في بداية زيارته لدار السلام (تنزانيا) حيث يوجد مقر لجنة التحرير . وبناء على ذلك ، قام فريق الخبراء العامل والموظف المسؤول في لجنة التنسيق ، في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، بتبادل الآراء فيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا وناميبيا .

(ج) العلاقات مع حركات التحرير الافريقية ، والأفراد ، والمنظمات غير الحكومية

٣١ — في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، قام مدير شعبة حقوق الانسان ، متصرفا بناء على طلب رئيس فريق الخبراء العامل ونيابة عنه ، باسترعاء انتباه عدة منظمات غير حكومية مهتمة بالمسائل المتعلقة بحقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا ، وخاصة انتباه عدد من حركات التحرير الافريقية التي سبق أن تعاونت مع الفريق خلال بعثات التحقيق التي قام بها في الماضي ، الى ولاية الفريق . وأرسلت تذكيرات عن طريق البرق في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢ . وقد مت المنظمات وحركات التحرير التي تم الاتصال بها على هذا النحو أسماء معظم الشهود الذين استمع الفريق اليهم . وفضلا عن ذلك ، بقي الفريق ، أثناء بعثته ، على اتصال وثيق بتلك المنظمات وحركات التحرير .

(د) الشهادات المتلقاة

٣٢ — استمع فريق الخبراء العامل المخصص ، أثناء بعثة التحقيق التي قام بها ، الى ٥٩ (تسعة وخمسين) شاهدا قدم بعضهم معلومات تتعلق بكل من جنوب افريقيا وناميبيا . وتم الاستماع الى أحد عشر شاهدا (١١) في جلسات مغلقة بناء على طلبهم ، ولهذا السبب لا ترد أسماؤهم في هذا التقرير . وترد فيما يلي قائمة بالشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في جلسات عامة ويحتفظ بسجلات شهادة الشهود الذين تم الاستماع اليهم في جلسات عامة في ملفات أمانة فريق الخبراء العامل المخصص .

٣٣ — وفيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا ، تم الاستماع الى ٤٢ (اثنين وأربعين) شاهدا ، منهم ١١ في جلسات مغلقة ، حسب طلبهم . وفيما يلي أسماء الشهود البالغ عددهم ٣١ شاهدا الذين أدلوا بشهاداتهم في جلسات عامة : السيد زوليل هاميلتون هيكي (الجلسة ٥٦٠ ، لندن) ، السيد وايزمان كوزوايو (الجلسة ٥٦١ ، لندن) ، القس غوترى مايكل سكوت (الجلسة ٥٦١ ، لندن) ، السيد مايكل تيرى (الجلسة ٥٦٢ ، لندن) ، السيد صمويل ادلمان (الجلسة ٥٦٢ ، لندن) ، السيد ستيفن كيتسون (الجلسة ٥٦٢ ، لندن) ، السيد انطوني ماكنالتي (الجلسة ٥٦٣ ، لندن) ، السيدة روث موماتي (الجلسة ٥٦٣ ، لندن) ، السيدة شوميكاسي جاكو (الجلسة ٥٦٣ ، لندن) ، السيد فيليب مالكولم سمارت (الجلسة ٥٦٥ ، لندن) ، السيد سيدني موليفي (الجلسة ٥٦٧ ، نيودلهي) ، السيد دوستين أ. أوكوندا ى (الجلسة ٥٦٧ ، نيودلهي) ، السيد جيفرى ن. نواندو

(الجلسة ٥٦٧ ، نيودلهي) ، السيد الدريدج كاتسي (الجلسة ٥٧٢ ، دار السلام) ، السيد بول تساتسي (الجلسة ٥٧٢ ، دار السلام) ، السيد ثوزاميلي ماجولا (الجلسة ٥٧٢ ، دار السلام) السيد سيلفر موغالي (الجلسة ٥٧٢ ، دار السلام) ، السيد اندروكاليليمبو (الجلسة ٥٧٣ ، دار السلام) ، السيد جاكوب ("جاكي") سيليبي (الجلسة ٥٧٤، لوساكا) ، السيد باليليكينغ س. ماسيمولا (الجلسة ٥٧٥ ، لوساكا) ، السيد مارتن سيرى (الجلسة ٥٧٥ ، لوساكا) ، الآنسة هوب رامايهوسا (الجلسة ٥٧٧ ، لوساكا) ، الآنسة غلاديس س. موهابي (الجلسة ٥٧٧ ، لوساكا) ، السيد اندرو ماشابا (الجلسة ٥٨٠ ، لواندا) ، السيدة غريس موتونغ (الجلسة ٥٨٠ ، لواندا) ، الآنسة لولا ما سيبولا و (الجلسة ٥٨٠ ، لواندا) ، السيد دون متهولي (الجلسة ٥٨١ ، لواندا) ، السيد غلادستون موروكا (الجلسة ٥٨١ ، لواندا) ، السيد يوريا موكيبا (الجلسة ٥٨٢ ، لواندا) ، السيد فريد ماسودى (الجلسة ٥٨٤ ، لواندا) ، السيد و. راتيرى (الجلسة ٥٨٥ ، جنيف) .

٣٤ — وفيما يتعلق بالحالة في ناميبيا ، تم الاستماع الى الشهود العشرين التالية أسماؤهم في جلسات عامة : الآنسة مارغريت لينغ (الجلسة ٥٥٩ ، لندن) ، السيد جاكوب هاني (الجلسة ٥٦٠، لندن) ، القس غوتري م. سكوت (الجلسة ٥٦١ ، لندن) ، القس برايان ج. براون (الجلسة ٥٦٤، لندن)، السيد فيليب م. سمارت (الجلسة ٥٦٥، لندن) ، السيد فردريك ماتونغو (الجلسة ٥٦٦ ، نيودلهي) ، السيد نستور يامبو (الجلسة ٥٧١ ، دار السلام) ، السيد الدريدج كاتسي (الجلسة ٥٧٢ ، دار السلام) ، السيد موسزم. غاروبب (الجلسة ٥٧٦ ، لوساكا) ، السيد هرمان ايشيتي (الجلسة ٥٧٨ ، لواندا) ، السيد اندرياس ب. نايلنغي (الجلسة ٥٧٨ ، لواندا) ، السيد ماتيو نافوكا (الجلسة ٥٧٨ ، لواندا) ، السيد ديفيد ب. شيكومبا (الجلسة ٥٧٩ ، لواندا)، السيد اندرياس ج. نوربرت (الجلسة ٥٧٩ ، لواندا) ، السيد أولافي ب. ماتيوس (الجلسة ٥٧٩ ، لواندا) ، السيد فيكتور نكاندى (الجلسة ٥٧٩ ، لواندا) ، السيد جوزيه ب. ندا كولوتي (الجلسة ٥٨٣ ، لوبانغو) ، السيدة يوجينيا ندياسيليتا (الجلسة ٥٨٣ ، لوبانغو) ، السيد ايناسيو فرانسيسكو (الجلسة ٥٨٣ ، لوبانغو) ، السيد جوزيه مانويل (الجلسة ٥٨٣ ، لوبانغو) .

٣٥ — ووفقا للاجراء الذى وضعه الفريق ، كان رئيس الفريق يدعو كل شاهد بعد أن يذكر اسمه ، وسنه ، ومهنته وعنوانه ، الى حلف اليمين أو الى الادلاء باقرار رسمي .

٣٦ — وكان الرئيس يوضح لكل شاهد الغرض من بعثة الفريق ومختلف المسائل التي صدرت الى الفريق تعليمات بالتحقيق فيها . وبعد أن يدلي الشاهد بتصريح ، كان أعضاء الفريق يوجهون اليه أسئلة . وفي الحالات التي كان فيها الشاهد لا يتكلم أو لا يفهم أيا من لغات عمل الأمم المتحدة كان الفريق يلجأ الى خدمات مترجمين شفويين يتم تدبيرهم محليا وكانوا يطالبون بالمثل بحلف اليمين أو بالادلاء باقرار رسمي بأنهم سيبذلون قصارى جهدهم لترجمة الشهادة بدقة .

٣٧ — وبالاضافة الى الشهادة الشفوية ، تلقى الفريق عددا من الاقرارات الكتابية تتناول عدة مسائل تدخل في نطاق ولايته .

(هـ) أنشطة الفريق الأخرى أثناء بعثته

٣٨ — اجتمع فريق الخبراء العامل المخصص بعدد من الشخصيات الهامة وكبار الموظفين في حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وجمهورية الهند ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية زامبيا ، وجمهورية أنغولا الشعبية وعقد معهم مشاورات .

٣٩ — وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، قام الفريق بزيارة وزارة الخارجية والكومنولث في لندن حيث أجرى تبادل للآراء مع وزير الدولة السيد كرانلي أونسلو • وجرى تبادل الآراء أساسا حول الحالة في ناميبيا وحالة المفاوضات مع فريق الاتصال الغربي المكون من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية • وأعرب وزير الدولة عن أمله في عقد اتفاق مبكر بشأن قضية استقلال ناميبيا وكرر الاعراب عن بغض المملكة المتحدة للفصل العنصرى •

٤٠ — وفي ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، قام الفريق أثناء زيارته لنيودلهي بزيارة مجاملة للرئيس ، صاحب الفخامة الدكتور نيلام ساجيفا ريدى ، ولصاحبة الفخامة أنديرا غاندى ، رئيسة الوزراء ولنائب الرئيس صاحب الفخامة هداية الله ، ولوزير الخارجية صاحب الفخامة ب•ف• ناراسيميا راو• وتحدثت رئيسة الوزراء عن معارضة الهند من حيث المبدأ للفصل العنصرى واصرار حكومتها على دعم جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على هذا النظام الشرير •

٤١ — وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ كان في استقبال الفريق في دار السلام (تنزانيا) صاحب الفخامة ج •م• نهيغولا ، الوزير الرئيسي بالنيابة في وزارة الخارجية • وجرى تبادل الآراء أساسا حول الحالة في ناميبيا التي أعلن السيد نهيغولا بشأنها أن تحقيق الأمل في ايجاد حل مبكر للمشكلة التي أوجدتها المشاورات التي جرت في الآونة الأخيرة تعقد بسبب البيانات الرسمية التي تربط مسألة القوات الكوبية في أنغولا بحدوث تسوية للحالة في ناميبيا •

٤٢ — وفي أثناء زيارته لزامبيا ، أجرى الفريق محادثات في ٣ آب/اغسطس ١٩٨٢ في لوساكا مع وزير الدولة للشؤون الخارجية ، السيد أوكيما س•ى• موسوكا • وتناولت المناقشات الحالة السائدة في جنوب افريقيا وناميبيا • وفي هذا الصدد ، أعلن الوزير أن حكومته ملتزمة تجاه كامل حرية دون اقليم الجنوب الافريقي وتجاه سلمه واستقراره • وناشد الفريق العامل ، ولجنة حقوق الانسان والأمم المتحدة عموما أن تمارس ضغوطا على جنوب افريقيا لكي تمنح الحرية للأغلبية السوداء من السكان في ناميبيا وجنوب افريقيا • وناشد أيضا المجتمع الدولي أن يمارس ضغطا على الشركات المتعددة الجنسيات وبلدانها الأصلية لكي تكف عن تأييد جنوب افريقيا بما تتبعه هذه الشركات من سياسة تمييزية في الأجور ضد العمال السود •

٤٣ — وفي أثناء زيارته لأنغولا ، أجرى فريق الخبراء العامل المخصص محادثات في ١٠ آب/اغسطس مع نائب وزير الخارجية ، صاحب الفخامة فيناسيا دى تروورا • وجرى تبادل الآراء أساسا حول الحالة في ناميبيا وخاصة المشاكل التي تواجهها حكومة أنغولا بسبب تأييدها لحركات التحرير الافريقية وفي المقام الأول المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وتقديمها المساعدة الى هذه الحركات •

٤٤ — وفي ٩ آب/اغسطس ١٩٨٢ قام فريق الخبراء العامل المخصص بزيارة لوبانغو في اقليم كونيني (جنوب أنغولا) حيث أتيحت له فرصة سماع أربعة شهود زوروا الفريق بمعلومات مباشرة تتصل بولايته وتتعلق بأفعال ارتكبتها قوات جنوب افريقيا ضد السكان المدنيين في أنغولا من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٢ • ويرد في الفصل الذى يتناول ناميبيا موجز لمضمون الشهادة التي تم تلقيها •

٤٥ — وبعد جلسات الاستماع ، زار الفريق مصانع كان جيش جنوب افريقيا قد قصفها بالقنابل ودمرها تماما في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ • وكان مصنعا للأخشاب يسمى Maderas de Huila ، في مدينة لوبانغو هدفا لهجوم من جانب قوات جنوب افريقيا قتل فيه ٣٦ عاملا وجرح ٣٤ •

٤٦ — وفي أثناء اقامته في لندن ، شاهد الفريق ثلاثة أفلام سينمائية أتاحتها للفريق خدمات الصندوق الدولي للدفاع والمعونة ، تتناول مسألة معسكرات اعادة التوطين ، والنقل القسرى للسكان ووفاة نيل أجيت ، عضو النقابة العمالية الذى وجد ميتا في السجن يوم ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ •

٤٧ — وفي أثناء أداء الفريق لمهمة التحقيق التي اضطلع بها وبهدف اعلام الرأى العالمي وتحسين التعريف بالفريق وتقديم أقصى قدر من الدعاية لأنشطته في شكل مناسب ، عقد الفريق بانتظام مؤتمرات صحفية في الأماكن التي زارها •

٤٨ — وقد ساعد السيد احمد محمد عدن ، ممثل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، في عمل فريق الخبراء العامل المخصص لدى اجتماع هذا الفريق في لندن خلال الفترة من ١٢ الى ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

جيم — المعايير الدولية الأساسية المتصلة بالمسائل الداخلة في نطاق ولاية الفريق

٤٩ — أخذ الفريق في الاعتبار، أثناء اعداد تقريره ، المعايير الدولية الأساسية المتصلة بأنشطته • وينبغي ملاحظة أن جميع الأحكام المضمنة في هذه المعايير تحظر أى شكل من أشكال التمييز العنصرى •

٥٠ — يقدم الاعلان العالمي لحقوق الانسان تفسير الجمعية العامة للأمم المتحدة لما يقصد بعبارة " حقوق الانسان والحريات الأساسية " في النصوص المقتبسة أعلاه من ميثاق الأمم المتحدة • وأكد البعض على أن نطاق الالتزامات التي تفرضها هذه النصوص على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسع بناء على ذلك بحيث يشمل أحكام الاعلان العالمي الأكثر دقة • وادعى البعض أيضا أن أحكام الاعلان العالمي أصبحت معترفا بها كمبادئ عامة للقانون الدولي بفضل اتساع نطاق قبولها من الدول والمنظمات الدولية • وتشمل أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تؤثر في معاملة المساجين ، والمعتقلين والأشخاص الذين تحتجزهم الشرطة ، المواد ٢ و ٣ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ • ونص هذه المواد كما يلي :

" المادة ٢ — لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان دون أي تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسي أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر • وفضلا عما تقدم ، لن يكون هناك أى تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الاقليم الذى ينتمي اليه الفرد سواء كان هذا البلد أو ذلك الاقليم مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأى قيد من القيود •

"المادة ٣ — لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية •

• • • •

" المادة ٥ — لا ينبغي أن يتعرض أى انسان للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة •

" المادة ٦ — لكل انسان أينما وجد الحق في أن يعترف به كشخص أمام القانون •

" المادة ٧ — يكون جميع الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحمايته على أساس المساواة دون أية تفرقة • كما أن للجميع الحق في المساواة في الحماية من أى تمييز يخل بهذا الاعلان ومن أى تحريض على مثل هذا التمييز •

" المادة ٨ — لكل شخص الحق في أن يلجأ الى المحاكم الوطنية المختصة لانصافه على نحو فعال من أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها له الدستور أو القانون •

" المادة ٩ — لا يجوز القبض على أى انسان أو اعتقاله أو نفيه تعسفا •

" المادة ١٠ — لكل انسان الحق ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة ونزيهة نظرا عادلا وعلنيا للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جنائية موجهة اليه " •

وقد امتنعت حكومة جنوب افريقيا عن التصويت على الاعلان العالمي •

٥١ — أخذ الفريق في الاعتبار بصورة خاصة المعايير الدولية المضمنة في الصكوك التالية :

ميثاق الأمم المتحدة ؛

الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ؛

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

الأحكام ذات الصلة لاتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ (انظر الفقرات ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ من الوثيقة E/CN.4/1020) ؛

اتفاقية عام ١٩٤٨ لمنع جريمة ابادة الأجناس وقمعها (وخاصة المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة) ؛

اتفاقية عام ١٩٦٨ بشأن عدم انطباق القيود القانونية على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية (المادتان الأولى والثانية) ؛

المبادئ المنصوص عليها في المادة ٦ من ميثاق محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية ، والمؤكد عليها من جديد في قرار الجمعية العامة ٩٦ (د — ١) ؛

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ؛

اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ؛

القواعد الدنيا الموحدة لمعاملة المسجونين ، والمعتمدة من المجلس الاقتصادى والاجتماعي في القرار ٦٦٣ جيم (د — ٢٤) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٥٧ ؛

اعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة المعتمد من الجمعية العامة في القرار ٣٤٥٢ (د — ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول /د يسمبر ١٩٧٥ ؛

قرار الجمعية العامة ٢٦٧٤ (د — ٢٥) والقرارات التالية بشأن حقوق الانسان في المنازعات المسلحة ؛

قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د — ١٧) بشأن السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية ،

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ بشأن الغاء العمل القسرى ؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز في مجال العمالة والمهن ؛

اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في مجال التعليم •

٥٢ — ودون الاخلال بالأحكام الأخرى ، وضع الفريق في اعتباره القرارات التالية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتيها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين ، وكذلك القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن وهي القرار ١٧٢/٣٦ ألف المؤرخ في ١٧ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨١ والمتعلق بالحالة في جنوب افريقيا ، والقرار ١٧٢/٣٦ باء المؤرخ في ١٧ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨١ الذى يتناول السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، والقرار ١٧٢/٣٦ جيم المؤرخ في ١٧ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨١ والمتعلق بأعمال العدوان التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى ضد أنغولا ودول افريقية مستقلة أخرى ، والقرار ١٧٢/٣٦ باء المؤرخ في ١٧ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨١ والمتعلق بالسجناء السياسيون في جنوب افريقيا ، والقرار ١٧٢/٣٦ كاف المؤرخ في ١٧ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨١ والمتعلق بحالة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصرى ، والقرار ٣/٣٧ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٢ والمتعلق بطلب جنوب افريقيا الحصول على اعتماد من صندوق النقد الدولي ، والقرار ٣٩/٣٧ المتعلق بما للمساعدة السياسية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة المقدمة للنظام العنصرى والاستعمارى في جنوب افريقيا من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان ، والقرار ٤٠/٣٧ المتعلق بتنفيذ برنامج عقد العمل من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، والقرار ٦٨/٣٧ المؤرخ في ٧ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨٢ المتعلق بتوجيه نداء آخر من أجل الرأفة بالمقاتلين في سبيل الحرية في جنوب افريقيا ، والقرار ٦٩/٣٧ ألف المؤرخ في ٩ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨٢ المتعلق بالحالة في جنوب افريقيا ، والقرار ٦٩/٣٧ باء المؤرخ في ٩ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨٢ المتعلق بالعمل الدولي المتضافر من أجل القضاء على الفصل العنصرى ، والقرار ٦٩/٣٧ جاء المؤرخ في ٩ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨٢ المتعلق بالاستثمارات في جنوب افريقيا • وأولى الفريق أيضا اهتماما خاصا للقرارات التالية التي اعتمدها مجلس الأمن أثناء الفترة المستعرضة في التقرير وهي القرار ٥٠٣ (١٩٨٢) المؤرخ في ٩ نيسان /ابريل ١٩٨٢ الذى يناشد سلطات جنوب افريقيا تخفيف أحكام الاعدام التي أصدرتها محكمة بريتوريا على ثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، والقرار ٥٢٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٧ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨٢ المتعلق بالنظر في أحكام الاعدام التي فرضتها حكومة جنوب افريقيا على ستة من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ،

٥٣ — وفي الفقرات التالية ، يضع الفريق العامل تقريره وفقا للولاية الواردة في قرارات لجنة حقوق الانسان ٥ (د — ٣٧) ، و ٨/١٩٨٢ و ٩/١٩٨٢ و ١٠/١٩٨٢ • ويشتمل الفصلان الأول والثاني على معلومات بصورتها الواردة الى الفريق العامل بشأن حالة حقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا • ويتعلق الفصل الثالث باشتراك الفريق العامل في المؤتمرات الدولية المعنية بمشاكل الفصل العنصرى ، ويقدم الفصل الرابع تقييم الفريق العامل لهذه المعلومات الى جانب بعض التوصيات •

أولا - جنوب افريقيا

مقدمة

٥٤- اتسمت الظروف التي قام فيها فريق الخبراء العامل المخصص بدراسة مسألة الجرائم المرتكبة ضد حقوق الانسان في جمهورية جنوب افريقيا خلال العام الحالي ، مرة اخرى ، بقمع مكثف في جميع الميادين التي تناولها هذا القرار .

٥٥- وقد تمثل أحد التطورات الملفتة للنظر في حدوث عدد من جرائم القتل والاغتيال استهدفت معارضي الفصل العنصري داخل الجمهورية وخارج حدودها على السواء . وقد رأى المراقبون في الحملة الارهابية التي شنت وتمثلت في عمليات القصف والغارات على الحدود وغير ذلك من اعمال العنف جزءا من استراتيجية تتبعها جنوب افريقيا لا تهدف فقط الى اضعاف معنويات معارضي الفصل العنصري في جنوب افريقيا بل أيضا الى اشاعة عدم الاستقرار في الدول الافريقية المستقلة المتاخمة لها . وقد علق الفريق في تقريره لعام ١٩٨٢ (E/CN.4/1485 الفقرة ٢٠) على استفحال نمو الانفاق العسكري لجنوب افريقيا وتزايد الاعمال العدوانية العسكرية ضد انغولا وموزامبيق . فقد تكثفت هذه الغارات ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، حيث شنت الغارات على زمبابوي وانغولا (انظر الفصل الثاني عن ناميبيا) ، وليسوتو ، وبوتسوانا وموزامبيق . ويعتقد حسب المعلومات التي حصل عليها الفريق أن عملاء جنوب افريقيا كانوا وراء تشجيع الحركات المنشقة في كل هذه الاقاليم ، وذلك بتدبير اغتيالات تستهدف الزعامات السياسية في زمبابوي وليسوتو وموزامبيق [٤]، وفي محاولة لقلب نظام الحكم في سيشيل [٥].

٥٦- وقد واكبت تعاظم الدور الذي تضطلع به القوات العسكرية والامنية في دفع عجلة استراتيجية اشاعة عدم الاستقرار قدما عملية اخضاع اجهزة الحكومة ذاتها للعسكريين . وقد جاء في المعلومات المتوافرة لدى الفريق العامل ان الاصلاحات الدستورية الاخيرة (أنظر الفقرة ٢٢ من الوثيقة E/CN.4/1485) قد حولت الانظار عن عملية تجميع للسلطة الفعلية بما في ذلك نشوء مجلس أمن الدولة (الأعضاء : رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، ورؤساء الأسلحة في وزارة الدفاع ووزير الشرطة ، ومفوض الشرطة ، ووزير العدل ، ووزير الشؤون الخارجية ورئيس المخابرات الوطنية) بوصفه الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرارات [٦].

٥٧- وفي ضوء تجميع السلطة هذا يبدو الاقتراح الدستوري بانشاء ثلاث جمعيات (واحدة للبيض واخرى للملونين وثالثة للآسيويين) ، ومجلس لمكاتب الوزراء يعينه رئيس الدولة من كل جمعية ومجلس للرئيس ، كما حدث ذلك بالفعل ، امرا شكليا ليس الا . اذ أن السود لا يضطلعون بأي دور في الدستور المخطط وينفرد البرلمان الابيض بالسلطة التشريعية ، كما سيكون للبيض أغلبية تلقائية في الهيئة الانتخابية المقترحة لاختيار رئيس الدولة [٧].

---

(٤) صحيفة الغارديان ، لندن ١٩ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، الأمم المتحدة جنوبي افريقيا : " أوان الاختيار " ملاحظات وثائق ٨٢/١١ ، مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري .

(٥) صحيفة الغارديان ، لندن ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٦) International Defence and Aid Fund, Briefing Paper No.3, November 1981.

(٧) المصدر نفسه وصحيفة الأوبسرفر اللندنية ١١ آب/اغسطس ١٩٨٢ .

٥٨- كما أوضحت حكومة جنوب افريقيا استعدادها لتجاهل حقوق المواطنين السود في مشروعها الخاص بالتنازل لسوازيلند عن بانتوستان كانغوان ومنطقة انغوافوما وهي جزء من كوازولو وتشتمل على ٧٥٠٠٠٠ نسمة وقد تم ذلك بدون استشارة الشعب المعني (الفرع زاى ادناه) • وتشير المعلومات المتاحة للفريق العامل الى ان حكومة جنوب افريقيا تأمل في تأمين دعم سوازيلند المستقلة ضد حركات التحرير في جنوب افريقيا وفي الحصول عن طريق هذه الصفقة على اعتراف دبلوماسي بسياستها المتعلقة "بالاوطان" • وحيث ان كانغوان لا تملك اية موارد اقتصادية ولا يبلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد فيها الا ٩٥ راندا (٤٩ جنيها استرلينيا) في السنة، بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي للفرد لسوازيلند في الوقت الحاضر والذي يبلغ ٥٥٠ راندا (٢٨٠ جنيها استرلينيا)، فان سوازيلند ستواجه مشكلة اقتصادية خطيرة من شأنها ان تضاعف من تبعيتها الاقتصادية للجمهورية (٨)•

٥٩- وقد استمع الفريق الى شهادات على الارتفاع الكبير في عدد الوفيات رهن الاحتجاز (أنظر الفرع دال) بما في ذلك من يتوفون رهن الاحتجاز في ما يطلق عليه اسم الأوطان المستقلة حيث يجري اتباع طرق الاستنطاق والتعذيب التي تستخدمها قوات الأمن في جنوب افريقيا الى جانب قوانين الأمن لجنوب افريقيا (الفرعان جيم وزاى) •

٦٠- وقد شددت الشهادات التي ادليت امام الفريق العامل على تزايد نسبة النقابيين من بين المحتجزين دون محاكمة • واشار عدة شهود الى ان حركة النقابات العمالية السوداء تنمو بسرعة وفسروا عمليات الاحتجاز على انها "مؤامرات" تحاك لكبد الزعماء النقابيين بهدف اضعاف معنويات الحركة (الفرع اولا) •

٦١- وهناك سمة اخرى ميزت الفترة قيد الاستعراض تمثلت في تزايد عدد محاكمات المناضلين ضد الفصل العنصري بتهمة الخيانة • وقد تمت خلال العام محاكمة تسعة رجال في ثلاث محاكمات منفصلة، بتهمة الخيانة وهي تهمة عقوبتها الاعدام • وقد تم تخفيف هذه العقوبة بالنسبة لثلاثة منهم في اعقاب حملة دولية لانقاذ حياتهم بما في ذلك نداء أصدره مجلس الأمن التابع للامم المتحدة في حين صدر الحكم بالاعدام على ثلاثة رجال في آب/اغسطس ١٩٨٢ (الفرع ألف) •

٦٢- وبعد الحصول على معلومات اضافية عن احتجاز الاطفال واستخدامهم كشهود دولة وعلى شهادات عن العبء السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يفرضه الفصل العنصري على النساء، أعد الفريق العامل تقريرا تكميليا عن هذه المسألة يرد في الوثيقة (E/CN.4/1983/37) •

ألف - عقوبة الاعدام

١ - الاشارة الى بعض القوانين ذات الصلة

٦٣- جاء في وصف القوانين السارية التي تنص على عقوبة الاعدام في التقريرين السابقين اللذين أعدهما فريق الخبراء العامل المخصص (انظر الفقرات ٧٥ - ٨١ من الوثيقة E/CN.4/1020 والفقرات ٤٠ - ٤٣ من الوثيقة E/CN.4/1111)، وقد استرعى الانتباه بشكل خاص، الى

---

(٨) صحيفة New Statesman، ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

" قوانين الامن " التي تنص على عقوبة الاعدام : قانون التخريب (المرسوم رقم ٧٦ لعام ١٩٦٢ لتعديل القانون العام) وقانون الارهاب (رقم ٨٣ لعام ١٩٦٧) (انظر الفقرة ١٨ من الوثيقة E/CN.4/1135 ، والفقرتين ٤٢ - ٤٣ من الوثيقة E/CN.4/1111) .

٦٤- ولم يتم ، خلال الفترة قيد الاستعراض سن أية قوانين جديدة تخفض أو تخفف الظروف التي يمكن في ظلها تطبيق عقوبة الاعدام في جنوب افريقيا .

٢ - ملخص للمعلومات والشهادات التي تلقّاها فريق الخبراء العامل المخصص

٦٥- تم ، حسب معلومات توفرت للفريق العامل شنق ٥٧ شخصا في الستة اشهر الأولى من عام ١٩٨١ ، و ٣٩ شخصا في النصف الثاني من عام ١٩٨١ (٩).

٦٦- ومن أصل الـ ٣٩ شخصا الذين شنقوا في الستة اشهر الاخيرة من عام ١٩٨١ ، كان اثنان منهم من البيض و ١١ من الملونين و ٢٦ من السود . وكانوا كلهم من الذكور . وقد حوكموا بتهمة القتل العمد والقتل والاغتصاب والقتل والسرقة مع الظروف المشددة للعقوبة (١٠).

٦٧- وتشير معلومات اخرى وردت في أحد التقارير المعروضة على الفريق الى أن جنوب افريقيا تأتي على رأس العالم الغربي في عدد عمليات تنفيذ الحكم بالاعدام . اذ بلغ متوسط عدد عمليات تنفيذ الحكم بالاعدام في السنوات الثلاث الماضية ١٣٠ عملية في السنة ومن غير المرجح فيما يبدو بالرغم من انخفاض هذه العمليات في عام ١٩٨١ ، ان يتم الغاء عقوبة الاعدام . وقد أورد التقرير ذاته اقتباسا من كتاب وضعه الاستاذ جون دوغارد بعنوان حقوق الانسان والنظام القانوني في جنوب افريقيا Human Rights and the South African Legal Order, وصدر في عام ١٩٧٨ جاء فيه انه لا يمكن فصل العامل العنصري عن عقوبة الاعدام في جنوب افريقيا : فمن أصل الـ ٢٧٤٠ شخصا الذين اعدموا بين عامي ١٩١٠ و ١٩٧٥ كان أقل من ١٠٠ منهم من البيض ، ولم يعدم أي أبيض لاغتصابه امرأة سوداء ، ولم يعدم سوى ستة بيض لقتلهم سودا (١١).

٦٨- وصرح احد الشهود ، وهو الدريدج كاتس (الجلسة ٥٧٢) للفريق العامل متحدثا باسم المؤتمر الوطني الافريقي بان نظام الفصل العنصري قد ادعى انه وجد خلال العقدين الماضيين اكثر من ٥٠ سجينا سياسيا مشنوقا . ومضى شاهد آخر هو اوريا موكيبا ، متحدثا أيضا باسم المؤتمر الوطني الافريقي (الجلسة ٥٨٢) ، يقول ان هذه الاحكام مخالفة للقانون الدولي بموجب البروتوكولات الاضافية الى اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . وفي هذا الصدد ناشد الفريق العمل على تعزيز اتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة المناضلين من اجل الحرية الذين يتم اسرهم وخاصة انقاذ حياة المناضلين تسوتسوبي وشابانغو ومويس (١٢) الذين يحاكمون الآن بتهمة عقوبتها الاعدام وموغوراي وموسولولي وموتونغ الذين صدر عليهم الحكم بالاعدام في آب/اغسطس ١٩٨٢ (١٣).

(٩) South African Institute of Race Relations, Survey of Race Relations 1981, P.66; and House of Assembly Debates, 15 March 1982.

(١٠) House of Assembly Debates, 15 March 1982.

(١١) صحيفة Rand Daily Mail ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

(١٢) انظر الفقرة ٢١ أدناه .

(١٣) انظر الفقرة ٢٣ أدناه .

٣ - قضية السود الثلاثة من بريتوريا

٦٩- ذكر الفريق العامل في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرات ٣٠ - ٣٣ ، ٦٠ من الوثيقة E/CN.4/1485) تفاصيل عن محاكمة وادانة تسعة من اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي بتهم الخيانة العظمى ، ومحاولة القتل والارهاب ، وقد حكم بالاعدام على ثلاثة منهم هم نويمبتشي لوبيسي ، وستروس ماشيغو ، ونفتالي مانانا (انظر الفقرة ١٥٠ ادناه) .

٧٠- وفي ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢ اخفق أحد النداءات الموجهة ضد حكم الاعدام في محكمة استئناف بلوايمفونتين ونتيجة لذلك تم القيام بحملة دولية لانقاذ حياة الرجال الثلاثة . وفي ٩ نيسان/ابريل اتخذ مجلس الامن التابع للامم المتحدة القرار ٥٠٣ الذى يطالب بتخفيف احكام الاعدام ويناشد كل الدول الاعضاء العمل على وجه السرعة لانقاذ حياتهم (١٤).

٧١- وفي اوائل شهر حزيران/يونيه قام رئيس الدولة بتخفيف احكام الاعدام الصادرة على الرجال الثلاثة الى السجن المؤبد (١٥).

٧٢- وشدد جميع الشهود ، روث مومباتي ، باسم المؤتمر الوطني الافريقي (الجلسة ٥٦٣) ومايك تيرى ، باسم حركة مناهضة الفصل العنصرى (الجلسة ٥٦٢) ، وممثل منظمة العفو الدولية (الجلسة ٥٦٥) ، على أهمية الحملات الدولية الرامية الى انقاذ حياة المحكوم عليهم بالاعدام وأشار السيد تيرى الى ان البروتوكول رقم ١ الاضافي الى اتفاقيات جنيف ينص على ان لرجال العصابات الذين يقعون في الاسر الحق في معاملتهم كأسرى حرب والى ان الجمعية العامة للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية قد اعترفتا بحق حركات التحرير الوطنية في اللجوء الى كل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح .

٤ - محاكمة ساسول المتعلقة بتهمة الخيانة

٧٣- في آب/اغسطس ١٩٨١ ، حكم على انتوني تسوتسوبي ويوهانس شابانغو ودافيد مويس بالاعدام بتهمة الخيانة في اعقاب الانفجارات التي حدثت في ساسول ، والهجمات على قسم شرطة بوينس (انظر الفقرتين ٣٤ و ٦٠ من الوثيقة E/CN.4/1485) وقد قال السيد مايكل تيرى (الجلسة ٥٦٢) ان من المزمع ان تنظر المحكمة العليا في طلبات الاستئناف التي قدموها في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . (انظر الفقرة ١٥٠ ، ٦ أدناه) .

٧٤- وفي هذا الصدد ، وحسب معلومات عرضت على الفريق ارجئ اصدار الحكم في قضية الاستئناف ، وخلال ذلك طرح الدفاع حجة مفادها ان القاضي قد اخطأ عند استنتاجه ان تصرف الرجال الثلاثة كان يهدف الى بلوغ غاية مشتركة ، وانه لم يأخذ في الاعتبار الظروف المخففة والمتمثلة في ان تسوتسوبي قد صوب سلاحه الى اعلى لتجنب اتلاف الارواح كما انه لم يأخذ في الاعتبار ان سن شابانغو كانت أقل من ٢١ عاما عندما ارتكبت الجرائم ، وان مويس لم يشترك في اعمال تنطوى على اتلاف ارواح أو الحاق أذى (١٦).

(١٤) Foucus العدد ٤١ ، تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٨٢ Anti-Apartheid News تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٨٢ .

(١٥) المصدر المذكور سابقا .

(١٦) صحيفة الغارديان ، لندن ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

٧٥- وفي ٤ آب/اغسطس أدين ثلاثة اعضاء آخرين من اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي وهم ثيللي موغوراني ، وجيرى موسولدى وماركوس موتونغ بتهمة الخيانة العظمى وحكم عليهم بالاعدام بعد ذلك بيومين (انظر الفقرة ١٥١ ' ١ ' أدناه)(١٧). وأشار السيد تيرى (الجلسة ٥٦٢) على وجه الخصوص الى حالة السادة موغوراني وموسولدى وموتونغ الذين اتهموا بالخيانة والقتل العمد بدعوى مشاركتهم في هجمات قام بها رجال العصابات مما ادى الى قتل ضباط من شرطة جنوب افريقيا . وطلب من الفريق العامل ان يتابع بعناية خاصة هذه السياسة الجديدة ، فيما يبدو والمتمثلة في الصاق تهمة القتل العمد برجال العصابات . (أنظر الفقرات ٢٦ - ٢٨ أعلاه) .

٧٦- وفي هذا الصدد اتخذت الجمعية العامة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ القرار ١/٣٧ المعنون " نداء من أجل الرأفة بالمقاتلين في سبيل الحرية في جنوب افريقيا " والذى طلبت فيه الى السلطات في جنوب افريقيا عدم المضي في اعدام اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا الثلاثة ، ثيللي سيمون موغوراني وجيرى سيمانو موسولدى وماركوس تابو موتونغ وتخفيف احكام الاعدام الصادرة بحقهم في اقرب وقت ممكن . كما أوصت بان يوجه مجلس الامن نداء الى السلطات في جنوب افريقيا من أجل استخدام الرأفة كي لا تمضي في اعدام اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا الثلاثة المذكورين اعلاه .

٧٧- وقد أعلن محامو السادة موغوراني وموسولدى وموتونغ في اوائل ايلول/سبتمبر انهم لن يطعنوا في حكم الاعدام بل سيقدمون الى الرئيس التماس استرحام(١٨).

باء - انتهاكات اخرى للحق في الحياة

٧٨- وحسب الارقام التي نشرها صندوق الدفاع والمعونة الدوليين International Defence and Aid Fund وتوافرت لدى الفريق العامل بلغ عدد الذين اصابتهم وقتلتهم الشرطة في جنوب افريقيا في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٩ (ماعدا المئات من الذين قتلوا خلال انتفاضات عام ١٩٧٦ وبعدها) قد بلغ ١٢٧٣ شخصا(١٩).

٧٩- وقد كشف احد التحقيقات البرلمانية أن شرطة جنوب افريقيا قد قتلت ٣٥٣ شخصا " لدى قيامها بواجباتها " في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ وهم يتوزعون على النحو التالي(٢٠):

---

(١٧) صحيفة الغارديان ، لندن ، ٥ آب/اغسطس ، ٧ آب/اغسطس ١٩٨٢ .

(١٨) صحيفة الغارديان ، لندن ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، الهيرالد تريبيون ٧-٨ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، صحيفة Rand Daily Mail ، ٧ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، صحيفة Le Monde ٦ - ٨ آب/أغسطس ١٩٨٢ .

(١٩) مجلة FOUCS العدد رقم ٤٠ أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

(٢٠) House of Assembly Debates, ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢ .

	الكبار		الاحداث	
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨١
البيض	٢	٢	—	—
الملونون	٢٣	٢٨	٨	٤
الآسيويون	—	—	—	—
السود	١٢٥	١٢١	٢٠	٢٠

٨٠ــ وحسب معلومات اخرى اتيحت للفريق ، قتلت الشرطة في تموز/يوليه ١٩٨٢ خلال الاحتجاجات على عدم كفاية الزيادات في اجور عمال مناجم الذهب في جوهانسبرغ ثمانية من عمال المناجم السود " على الأقل "(٢١).

٨١ــ وقد لفت السيد مايك تيرى انتباه الفريق العامل ، في شهادة خطية أدلى بها (الجلسة ٥٦٢) الى اتباع قوات " أمن " جنوب افريقيا لسياسة الاغتيالات والارهاب السياسي لا في داخل جنوب افريقيا فحسب بل خارجها ايضا . وقد جاء في الوثيقة في هذا الصدد قائمة بحوادث اشتملت على اختطاف وقتل زعماء سياسيين عبر حدود جنوب افريقيا منذ عام ١٩٦١ ، وتزايد عدد الغارات على سبعة اقاليم مجاورة وخاصة انغولا وزمبابوى وموزامبيق وليسوتو خلال السنوات القليلة الماضية وقد أدت آخر هذه الغارات الى مصرع بتروس جابو نزيما في سوازيلند في حزيران/يونيه ١٩٨٢.

٨٢ــ وحسب معلومات اخرى معروضه على الفريق العامل أدى طرد ملغوم في ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٢ الى مقتل الكاتبة والاستاذة بالجامعة ورئيسة التحرير السابقة لصحيفة المقاومة New Age روث فيرست وهي من مواطني جنوب افريقيا . وقد اتهم المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة موزامبيق على حد السواء اجهزة المخابرات في جنوب افريقيا بارتكاب هذه الجريمة(٢٢).

٨٣ــ وقد أدانت لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في جلستها ٥٠٥ المعقودة في ١٩ آب/اغسطس ١٩٨٢ السيدة روث فيرست بالتزام دقيقة صمت كما القى الرئيس والمندوبون كلمات لتأبينها . وحمّل الرئيس حكومة جنوب افريقيا تبعة موتها .

جيم ــ معاملة السجناء السياسيين والمحتجزين والمقاتلين في سبيل الحرية الذين يقعون في الأسر

٨٤ــ يكرس هذا الفرع لدراسة معاملة الاشخاص المعتقلين بموجب الصلاحيات الممنوحة للشرطة وفقا للتشريعات القمعية المطبقة في جنوب افريقيا . ويتناول : (أ) معاملة المعتقلين ؛ (ب) معاملة السجناء السياسيين ؛ و (ج) المحاكمات السياسية التي جرت في الآونة الاخيرة.

---

(٢١) صحيفة Morning Star ، ٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٢٢) صحيفة الغارديان ، لندن ، ١٩ آب/اغسطس ١٩٨٢ .

١ - اشارة الى بعض القوانين ذات الصلة

٨٥- قام فريق الخبراء العامل المخصص في تقاريره السابقة (وخاصة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة E/CN.4/1159 ، والفقرات ٣٠ - ٣٢ من الوثيقة E/CN.4/1187) بوصف التشريعات الناظمة لعملية الاحتجاز بدون محاكمة والتشريعات التي تجعل من تشكيلة كبيرة من الأعمال السياسية اموراً يعاقب عليها القانون ، والقوانين الناظمة للظروف التي يعيشها السجناء . وقد لخص تقرير الفريق لعام ١٩٨٢ (الفقرة ٤١ من الوثيقة E/CN.4/1485) الظروف التي يمكن في ظلها اعتقال الافراد بدون محاكمة بموجب ثلاثة قوانين منفصلة : '١' في انتظار التحقيق بشأن تهم محتملة بموجب التشريعات الامنية ؛ '٢' الاحتجاز الوقائي للاشخاص الذين يعتبرون " خطرا على امن الدولة او على الحفاظ على النظام العام " ؛ و '٣' استخدامهم كشهود دولة محتملين .

٨٦- وخلال الفترة قيد الاستعراض قامت لجنة رابي ، المنشأة في عام ١٩٧٩ لاستعراض التشريعات الامنية لجنوب افريقيا بتقديم تقريرها الذى قبلته الحكومة كأساس يقوم عليه برنامج جديد للتشريعات الامنية . وقد ذكرت اللجنة في تقريرها ان استنطاق المحتجزين هو اهم مصادر استقاء المعلومات عن " الانشطة " الهدامة ، وهو ايضا مصدر هام لاستقاء البراهين بالنسبة للمحاكمات (٢٣) . وقد تم بالفعل سن قانون جديد ، وهو القانون ٧٤ لعام ١٩٨٢ بشأن الأمن الداخلي ، لتنفيذ بعض توصياته الاساسية ، ويحل هذا القانون محل اجزاء من القوانين السابقة التي يبلغ عددها ٢٩ قانونا او يلغيها تماما ، بما في ذلك قانون الأمن الداخلي (قانون قمع الشيوعية سابقا) ، وقانون التنظيمات غير القانونية ، وقانون الارهاب والفرع ٢٢ من مرسوم تعديل القانون العام لعام ١٩٦٦ . وهو قانون " ترشيدى " يبقي ، بدون اعتدال ، على كل الاحكام الواردة في القوانين السابقة فيما يتعلق بعملية الاحتجاز بدون محاكمة.

٨٧- وبالاضافة الى ذلك انتقلت مسؤولية تطبيق التشريعات الامنية من وزارة العدل الى وزارة الشرطة التي اصبحت تسمى وزارة القانون والنظام واعيد تعريف الجرائم المخلة بالامن من من زاوية الارهاب والشغب والتخريب . وعرّف الارهاب على انه يهدف الى قلب نظام الدولة او احداث تغيير دستورى بطرق العنف، ويشمل الشغب الغايات نفسها غير انه لا ينطوى بالضرورة على العنف اما التخريب فقد عرف على انه تدمير او اتلاف البنايات او المرافق الاستراتيجية . ويعد تقديم المساعدة الى اى شخص يرتكب أيا من هذه الجرائم جريمة اخرى وذلك يشمل عدم التبليغ عن أى شخص يشتبه في انه يقترف ايا من هذه الجرائم ، وستنص التشريعات الجديدة على " جريمة " جديدة تدعى " الترهيب " وتزيد من الصلاحيات الحالية للتعامل مع الناس الذين يزعم انهم يحثون الغير على مناهضة الفصل العنصرى (٢٤) .

٨٨- ومن المنتظر استكمال هذه القوانين بتشريعات اخرى بما في ذلك مشروع قانون لحماية الاعلام ، ومشروع قانون بشأن التعاون والتنمية وهو سيؤدى بالاضافة الى مشروع قانون الترهيب الى زيادة تقييد كشف المعلومات (٢٥) .

---

(٢٣) مجلة Focus عدد ٤٠ ، أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

(٢٤) المصدر المذكور سابقا .

(٢٥) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٩ ايار/مايو ١٩٨٢ .

٨٩- وبالاضافة الى الاحكام المذكورة اعلاه والواردة في قانون الجمهورية بشأن الاحتجاز بدون محاكمة يجوز احتجاز الافراد في ما يطلق عليه اسم "الأوطان المستقلة" بموجب قوانين واعلانات خاصة ولا سيما قانون الامن العام لترنسكاى، واعلان حالة الطوارئ R252 لسيسكاى واعلان فيندا رقم ٢٧٦ والقانون رقم ٢٢ بشأن الامن الداخلي لبوفوثاتسوانا .

٢ - ملخص المعلومات والشهادات المتلقاة

٩٠- خلص احد الشهود الذين ادلوا بشهاداتهم باسم منظمة العفو الدولية (الجلسة ٥٦٥) الى ان "احتمالات اختفاء المعتقلين" وهي ظاهرة ارتبطت سابقا بانتهاكات حقوق الانسان في بعض انحاء امريكا اللاتينية، قد ازدادت الآن فيما يبدو في جنوب افريقيا كنتيجة مباشرة لعملية ترشيد وتوسيع نطاق الصلاحيات التي اوصت بها لجنة رابي ولا سيما الصلاحيات الجديدة المتصلة بنشر المعلومات عن عمليات الايقاف والاحتجاز والمحاكمات السياسية والعمليات الامنية .

٩١- ووصف شاهد آخر يدعى اندروماك نلتي وهو محام بريطاني (الجلسة ٥٦٣) واخصائي في مجال حقوق الانسان ارسله مجلس الكنائس البريطاني ولجنة الحقوقيين الدولية لمراقبة محاكمة قساوسة سود في سيباسا، فيندا في شهر شباط/فبراير ١٩٨٢ (انظر الفقرات ١٠٤، ١٥٣، ٢٠٢ و ٢٥٧ أدناه)، الاحكام الخاصة بالاحتجاز بدون محاكمة والواردة في التشريعات الجديدة بانها تتعارض تعارضا صريحا مع الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

٩٢- كما تعرضت قوانين جنوب افريقيا المتعلقة بالأمن ولا سيما احكام الاحتجاز بدون محاكمة لهجوم رجال القانون في جنوب افريقيا حسب ما جاء في معلومات معروضة على الفريق العامل وتشير تقارير الصحف الى سخط المحامين لعدم نشر تقرير وضعته لجنة تابعة لرابطة الجمعيات القانونية وتم تقديمه الى وزير العدل في عام ١٩٧٩، كما منعت الحكومة نشره بالفعل ويعتقد في جنوب افريقيا ان تقرير اللجنة ينص على ان احتجاز شخص ما بدون محاكمة لا يمكن ان يحدث قبل صدور أمر بذلك من أحد قضاة المحكمة العليا كما ينص على حماية المحتجزين وذلك بتسهيل اتصالهم بالمحامين والاقارب والاصدقاء واجراء فحوص طبية منتظمة عليهم . ولكن لجنة رابي لم تقدم أيا من هذه التوصيات باستثناء المطالبة باجراء الفحوص الطبية (٢٦).

٩٣- وجاء في معلومات حصل عليها الفريق العامل ووردت في التقرير السنوي لوزارة العدل ان المتوسط اليومي لعدد المعتقلين في سجون جنوب افريقيا قد ارتفع مجددا خلال السنتين الماضيتين وبلغ رقما قياسيا يقدر بـ ١٠٤ ٦٢٢ شخصا في شباط/فبراير ١٩٨١ . ويبين التقرير الذي نشر خلال الفترة قيد الاستعراض ان عدد الذين يمكن انزالهم السجن من بين هؤلاء السجناء وفقا للمعايير الدولية لا يتجاوز ٧٥ ٥٧٦ شخصا . وأشار أيضا الى ان عدد الرضع الذين تم قبولهم في السجن او ولدوا فيها في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٨٠ وحزيران/يونيه ١٩٨١ قد بلغ ٢ ٤٧٧ رضيعا (٢٧).

---

(٢٦) صحيفة Sunday Express، لندن، ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

(٢٧) صحيفة Rand Daily Mial، ٦ أيار/مايو ١٩٨٢، صحيفة Star جوهانسبرغ ٨ أيار/مايو ١٩٨٢ .

٩٤- وحسب شهادات اخرى ادلى بها الفريق العامل تم احتجاز اكثر من ٥٠ في المائة من كل المعتقلين في عام ١٩٨١ في ما يطلق عليه اسم " الاوطان " ٠اذ بلغ عدد المحتجزين في هذه " الاوطان " ٣٩٣ شخصا من مجموع ٧٧٢ شخصا : ٥٩ محتجزا في ترانسكاى و ٣١٨ في سيسكاى و ١٥ محتجزا في فيندا وشخص واحد احتجز في بوفوثاتسوانا (٢٨)٠

(أ) معاملة المحتجزين

٩٥- أشارت روث مومباتي في شهادة خطية أدلت بها (الجلسة ٥٦٣) الى ان عدد المحتجزين بموجب قوانين الامن خلال عام ١٩٨١ قد بلغ ٦٢٢ شخصا ٠ وذكرت لجنة مناصرة آباء المحتجزين ان هؤلاء المحتجزين يتوزعون كالتالي : ٣٠٦ من النقابيين والعمال و ٨٠ طالبا واستاذا جامعيا و ٦١ باحثا ومدرسا و ١٨ عاملا مجتمعيا و ١٠ رجال دين ، وسبعة صحفيين و ١١٧ شخصا " آخر " و ٨٥ شخصا " لا تعرف " اعمالهم ٠

٩٦- وحسب الارقام التي نشرها معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ، بلغ عدد المحتجزين ١٩٠ شخصا في أيار/مايو ١٩٨٢ (٢٩)٠

٩٧- وحسب معلومات اخرى حصل عليها الفريق العامل ، تم خلال النصف الأول من عام ١٩٨١ (٣٠) احتجاز ٢٥ صبيا دون الثامنة عشرة من العمر بموجب قانون الامن الداخلي و٢٢ صبيا وفتاتين بموجب قوانين الامن خلال الستة اشهر الثانية ولم توجه التهمة الا الى ٦ منهم في حين لم تثبت التهمة على أى واحد منهم (٣١)٠

٩٨- وفي تموز/يوليه ١٩٨٢ قدم محامو ١٥ تلميذا من منطقة كمبرلي التماسا الى المحكمة العليا للافراج عنهم ولكنها رفضت هذا الالتماس ٠ ويعتقد انه تم احتجازهم بطريقة غير قانونية بوصفهم شهود دولة في احدى محاكمات " الارهاب " التي استغرقت وقتا طويلا جدا نتيجة للاضطرابات التي حدثت في غاليشيوى في منطقة كمبرلي خلال مقاطعة الدروس في ١٩٨٠/١٩٨١ حيث تم احتجازهم لمدة ١٨ شهرا (٣٢)٠

التعذيب

٩٩- في أعقاب ارتفاع عدد الوفيات رهن الاحتجاز خلال الفترة قيد الاستعراض قام اقرباء المحتجزين بتشكيل لجنة مناصرة آباء المحتجزين ٠ وقدمت هذه اللجنة ، في حزيران/يونيه ١٩٨٢ مذكرة الى وزيرى العدل والقانون والنظام " تتهم فيها رجال شرطة الامن بتعذيب المحتجزين بموجب تشريعات الأمن " والاعتداء عليهم بطريقة منهجية ، وذكرت من ضمن الطرق

---

(٢٨) صحيفة Star جوهانسبرغ ، ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٢ ٠

(٢٩) مجلة Focus عدد ٤١ ، تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٨٢ ، صحيفة Star ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٢ ٠

(٣٠) مجلة Focus عدد ٣٧ تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ اقتباس من صحيفة Cape Times ، ٨ آب/اغسطس ١٩٨١ ٠

(٣١) House of Assembly Debates ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢ ٠

(٣٢) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ ٠

المستخدمة الحرمان من النوم والطعام والشراب واستخدام الصدمات الكهربائية والقلنسة (Hooding) والاعتداءات الجسدية والاجبار على الوقوف لفترات طويلة(٣٣):

(أ) الاستنطاق المتواصل: وهو الاستنطاق الذي يستمر عدة أيام وليالي من قبل فرق متعاقبة من المستنطقين. وهذه العملية تنطوي بالطبع على الحرمان من النوم ويمكن أيضا أن تنطوي على الحرمان من الطعام والشراب بل حتى من الذهاب الى المرحاض،

(ب) الاجبار على الوقوف: الوقوف لفترات طويلة خلال الاستنطاق بما في ذلك الوقوف على الآجر، والوقوف على رجل واحدة والاقعاء دون الاستناد الى شيء،

(ج) الاذلال والترهيب: بواسطة تجريد المتهم من ثيابه خلال الاستنطاق، ووضع القيود والاغلال في يديه والصياح والتهديد والسب والاجبار على بذل جهود بدنية كبيرة وكذلك ابقاء المتهم فترات طويلة رهن الحبس الانفرادي دون استنطاق،

(د) الاعتداءات الجسدية: وتشمل الاعتداء بالضرب بجمع الكف وبأشياء مختلفة،

(هـ) الاعتداء النفسي: ويشمل اختلاق انباء عن موت أو مرض اناس عزيزين على المتهم والتهديد بابقائه رهن الاحتجاز لمدد غير محددة أو بالطبع رهن الحبس الانفرادي ذاته،

(و) الصدمات الكهربائية: تتوافر معدات الصدمات الكهربائية في كثير من مراكز الاستنطاق التابعة لشرطة الأمن كما ان استخدامها أمر شائع. وهي تستخدم أيضا بالاضافة الى سترات المجانين من الخيش المبتل،

(ز) القلنسة: من آثار هذه الطريقة ضيق التنفس لدى المتهم وأيضا اخفاء هوية شرطة الأمن الذين يعتدون على المحتجز،

(ح) طرق التعذيب الاخرى: وتشمل التعليق من الذراعين أو الرجلين لفترات طويلة وتغطيس الاقدام تباعا في الماء الحار والماء البارد جدا، والاخضاع للضجيج المفرط.

وأشارت مذكرة لجنة مناصرة آباء المحتجزين كذلك الى رغبة اللجنة في الحصول على بيان يوضح فيه الوزيران ما اذا كانا يوافقان على أي من الممارسات المذكورة اعلاه (٣٤).

١٠٠- وحسب معلومات حصل عليها الفريق العامل تعرض أعضاء اللجنة لمضايقات كبيرة نتيجة لمحاولتهم تحطيم جدار الصمت الذي يحيط بالمعتقلين في جنوب افريقيا. وتشمل هذه المضايقات المكالمات الهاتفية التهديدية وتحطيم زجاج النوافذ، والحاق الضرر بالسيارات والاعتداءات في الطريق العام والشعور بمراقبة الشرطة (٣٥).

---

(٣٣) صحيفة Cape Times، ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢، صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون، ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢، صحيفة التايمس، ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢.

(٣٤) معلومات وردت في الشهادة الخطية التي ادلت بها روث موماتي (الجلسة ٥٦٣)

(٣٥) صحيفة Sunday Express، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢.

١٠١- وحسب معلومات اخرى حصل عليها الفريق العامل قدمت لجنة مناصرة آباء المحتجزين تقريرا ثانيا الى الحكومة في فترة لاحقة من السنة ، يستند الى تصريحات ٧٠ محتجزا سابقا . وقد أدعى التقرير حدوث ٢٢ حالة من حالات التعذيب بالصدمات الكهربائية ، و ١٤ اعتداء على الاعضاء التناسلية للسجناء ، و ٥٤ حالة من حالات الضرب والصفع والركل ، و ٢٥ حالة تم فيها الاستنطاق والمتهم عار ، و ٢٠ حالة من حالات الحرمان من النوم ، و ٢٠ حالة من حالات الاجبار على الوقوف لفترات طويلة والاجبار على القيام بجهد بدني . واشير في التقرير الى ان نسبة صغيرة فقط من الاشخاص الذين تعرضوا للاعتداء او الايذاء الجسدي ثبتت ادانتهم بل ان معظمهم لم توجه له اى تهمة (٣٦) .

١٠٢- واسترعى عدة شهود انتباه الفريق العامل الى اعادة ادراج التعذيب حتى الموت في طرق الاستنطاق التي تستخدمها الشرطة وقد اوقف العمل بهذه الممارسة فيما يبدو ، بعد الاحتجاج العالمي العنيف لدى وفاة ستيف بيكو في عام ١٩٧٨ . وقد توفي ثلاثة محتجزين سياسيين رهن الاحتجاز في الفترة من شباط/فبراير الى تموز/يوليه ١٩٨٢ (انظر الفرع دال) كما حصل الفريق العامل على شهادات على حدوث التعذيب في عدد من هذه الحالات . وقدمت منظمة العفو الدولية وثائق عن حالة الدكتور اغجيت وصف فيها أحد رفاقة في الاحتجاز ما رآه على النحو التالي : " لقد رأيت ستة أشخاص يستنطقونه ، تقريبا ، ذهب بعضهم وبقي ثلاثة منهم . كان واقفا طول الوقت . ثم جرد من ثيابه وظل واقفا ثم اجبر على القيام بعدد كبير من تمارين الضغط ، وفي الوقت ذاته كان يتعرض للضرب اما بحزام او بجريدة جعلت في شكل اسطواني . ثم امر بالوقوف والعدو في مكانه باسطا ذراعية امامه . وكان يجبر بين الفينة والاخرى ، على رفع رجليه عاليا وهو يعدو وكان يتخلل كل ذلك المزيد من تمارين الضغط . كما استمر الضرب بالجريدة خلال الاستنطاق... خاصة اذا ارتخت ذراعاة . كان العرق يتصبب منه بغزارة وعندما كاد يسقط على احد المقاعد من الاعياء عاد مستنطقوه الى ازعاجه . ولم يسلم من المضايقات حتى عندما لبس ثيابه بعد منتصف النهار . وقد شهد السيد موريس سميذرز وهو احد المحتجزين السابقين على ذلك لدى التحقيق في قضية وفاة الدكتور أغجيت (٣٧) ، الى جانب ثمانية محتجزين سابقين آخرين بمن فيهم الدكتورة ليز فلويد صديقة الراحل (٣٨) ، وقد تناهى الى علم المحكمة ان الدكتور اغجيت قد قدم شكوى الى أحد القضاة ادعى فيها انه تعرض للتعذيب قبل ١٠ أيام من وفاته ، وعندما جاء القاضي لزيارته قيل انه " خارج زنزانته " وبذلك لا يمكن رؤيته . وفي بيان آخر . ادلى به قبل ١٤ ساعة من وفاته ادعى انه قد تعرض للتعذيب والصدمات الكهربائية والاعتداء الجسدي . وقد اعترف أحد رجال الشرطة بأن سجل الحوادث قد زور ودون فيه ان زنزانته قد فتشت على الساعة ١٢/٥٤ ليلة وفاته (٣٩) وقال السيد جورج بيزوس محامي اسرة

---

(٣٦) صحيفة التايمس ، لندن ، ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ .

(٣٧) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

(٣٨) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

(٣٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، صحيفة Star ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

أجيبت للقاضي : " ان تقديم شكوى بشأن سوء المعاملة لا ينفع لان الشكوى لا يحقق فيها كما يجب كما انها تنمى الى علم من قدمت ضد هم • ونحن نملك ادلة على ان ذلك يتم على نحو منهجي "(٤٠) وقد أرجئ التحقيق حتى شهر ايلول/سبتمبر (٤١)•

التعذيب في " الأوطان "

١٠٣ــ قيل لاحدى لجان التحقيق في قضية السيد تشيفيلوا ميوهفي وهو واعظ احتجز في فيندا ووجد ميتا على مقعد مرحاض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، ان السيد ميوهفي قد توفي نتيجة لاصابته برضوض خطيرة ونزيف داخلي فقد فقد اكثر من لتر من الدم واصيب بقروح شديدة في الصفن والظهر وكذلك في الرأس والكليتين (٤٢)• وقد تبين للجنة التحقيق ان رجلين من شرطة الأمن هما النقيب موتوفي راماليجيلا والرقيب فومولا مانغاغا ، انهالا عليه ضربا حتى اردياه قتيلا • وفي فترة لاحقة وصف السيد سيمون فريساني عميد الكنيسة اللوثرية في فيندا مالقاه من تعذيب على أيدي نفس رجال شرطة الأمن وهو لا يزال ، بعد ستة اسابيع من الافراج عنه يعاني من آثار صدمة عصبية عنيفة بعد ان كادت ازمة قلبية ان تودي بحياته • وذكر انه اجبر على القيام بتمرينات حتى انهارت قواه كما ضرب حتى ادميت عيناه وانفجرت طبلتا اذنيه والبس قلنسوة من خيش مبتل ضيق أنفاسه وتعرض لصدمات كهربائية في رأسه وعموده الفقري واعضائه التناسلية حتى اغمى عليه • وأضاف العميد قائلا " لقد جن جنونهم فانهالوا علي لكما وركلا وضربا بكل ما استطاعوا أن يضعوا ايديهم عليه حتى الكراسي ••• (وقالوا) " لا يخرج اي كان من هذا المكان على قيد الحياة مالم يحطنا علما بما نريد أن نسمع " (٤٣) •

١٠٤ــ وذكر احد الشهود وهو انتوني ماك نلتي (الجلسة ٥٦٣) في شهادته الخطية التي أدلى بها عن المحاكمة التي جرت في سيباسا فيندا للقسن • ب• فاسوان ، والقسن • ب• فوسيوا وغيرهم بتهمة القتل العمد ومحاولة القتل وجرائم يعاقب عليها قانون الارهاب الشكاوى التي قدمها القس فاسوان والتي مؤداها انه اصيب وهو رهن الاحتجاز بقروح في الكتفين والعنق والاصابع والاعضاء التناسلية كما اقتلعت خصلات شعره •

١٠٥ــ ووصف شاهد لم يذكر اسمه (الجلسة ٥٧٠) وهو عضو في مؤتمر الوحد وبين الافريقيين احتجازه في ترانسكاي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، فقال : " ان سياسة الاحتجاز في البانتوستانات هي عين السياسة التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا " ، ومن الامثلة التي ذكرها على ذلك حالة السيد نيمرود موكيلي وهو احد المشاركين في مشاريع المجتمعات السوداء تم اعتقاله في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ورحل الى جنوب افريقيا ، والسيد بيتر هوني وهو صحفي فضح اساليب شرطة ترانسكاي واحتجز بدون محاكمة ، والسيد تمبيلي ماغينغكسا وقد احتجز في نفس الفترة التي احتجز فيها وضرب حتى أصبح لا يقدر على المشي الا بصعوبة وعدد من رجال قوات

---

(٤٠) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٢ حزيران/يونيه ،

(٤١) صحيفة نيويورك تايمس ، ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(٤٢) صحيفة الغارديان ، لندن ، ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(٤٣) صحيفة الاوبسرفر ، لندن ، لندن ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

دفاع ترانسكاى اعتقلوا لادلائهم ببيانات " مناهضة للحكومة " • وذكر انه احتجز شخصيا حتى شهر تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، واضرب عن الطعام طيلة ٤٣ يوما ولم توجه اليه التهمة الا بعد أن افلح في تهريب رسالة الى الخارج • وأضاف أنه استنطق من قبل شرطة الامن في جنوب افريقيا وانه يعتقد ان حكومة ترانسكاى كانت تنوى تسليمه الى سلطات جنوب افريقيا •

١٠٦ــ وقال ممثل منظمة العفو الدولية (الجلسة ٥٦٥) عن ان شرطة الامن تستخدم التعذيب على نحو منهجي • وذكر عدة امثلة اخرى لاشخاص تنامت تفاصيل تعذيبهم الى علم منظمة العفو الدولية • وقد تم اعتقال السيد اليكس مباثا وزوجته كوسي مع طفلتيهما البالغة من العمر سنتين (وقد اخذها الاصدقاء منهما بعد ذلك) في ساعات مبكرة من صباح احد ايام تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ • وكان اليكس مباثا عاملا في احدى الكنائس، وقد البس قلنسوة ولكم وركل وعذب بالصدمات الكهربائية • أما كوسي فقد عذبت على حدة واشتد عليها المرض اما نتيجة لسكتة دماغية أو لازمة قلبية وقد تعين ادخالها المستشفى في ظروف سرية شديدة فرضتها الشرطة فيما يبدو • وقد قامت الرابطة الطبية لجنوب افريقيا بتحقيقات بشأن مسألة ما اذا كانت تلقت زيارة احد القضاة وكان الرد انها تلقت زيارة في يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ أى بعد أربعة اشهر من اعتقالها بالرغم من ان قانون الارهاب ينص على زيارة المحتجزين مرة كل اسبوعين •

التسميم

١٠٧ــ هناك حالة اخرى مزعجة جدا حسب منظمة العفو الدولية وهي حالة السيد سبيلي متيمكولو الذى يبلغ من العمر ١٩ أو ٢٠ عاما وقد اعتقل في اوائل عام ١٩٨١ واحتجز بمعزل عن الآخرين وظل رهب الحبس الانفرادى حتى تشرين الاول /اكتوبر ثم افرج عنه دون ان توجه اليه اى تهمة وقد كان هو الآخر في حاجة الى علاج عاجل في المستشفى وخلص تشخيص مايشكو منه الى انه يعاني من تسمم بالثاليوم ، وهو تسمم نادر حيث ان الثاليوم يستخدم عادة كمبيد للفئران • " وتشير الدلائل حسب الشاهد الى ان من المرجح أن هذا السم قد اعطي له عمدا عندما كان رهن الاحتجاز في المعتقل الوحيد لشرطة الأمن " • وهذا سمة جديدة من سمات الاحتجاز حسب الشهود الذين ادلوا بشهاداتهم امام الفريق العامل ومن الامور الاكثر مدعاة الى الحيرة ان السيد سيبيلي متيمكولو قد اختفي فيما يبدو بعد ان رفع دعوى مدنية على الشرطة لتعويضه • وكان لايزال يعاني عندما اختفى من آثار التسمم وزعم انه لم يكن يقدر على المشى الا بصعوبة(٤٤) •

١٠٨ــ وتصف شهادات خطية ادلى بها المؤتمر الوطني الافريقي عدة حالات من حالات التعذيب بما في ذلك حالة جوزيف غومبي • الذى صرح للمحكمة اثناء محاكمته في عام ١٩٨١ بموجب قانون الارهاب والامن الداخلي ، بأن يديه قد غلتا وان عينيه عصبتا بخرقة مبتلة كما ربط قضيبه بشريط من المطاط • وتعرض للضرب والركل واجبر على القفز كما تقفز الضفادع • وقد اغمى عليه وعندما عاد اليه وعيه وجد نفسه طريحا على الارض مبتلا حيث نضحت ثيابه ببوله (٤٥) •

---

(٤٤) صحيفة Star ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(٤٥) المؤتمر الوطني الافريقي ، Detention, Torture and Murder in Apartheid South Africa, London 1982.

١٠٩- ووصف السيد جاكوب (جاكي) سيليبي (الجلسة ٥٧٤) وهو طالب مشارك في أنشطة منظمة طلاب جنوب افريقيا وحركة طلاب جنوب افريقيا، عملية احتجازه وتعذيبه في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦. فقد اخذ الى سجن جون فوستر سكوير حيث قال له الرائد كرونرايت انه يجب ان يتلقى "معاملة السجاد الاحمر" ويعني بذلك ان أرض "غرفة الحقيقة" ستتضرج بالدم. وأضاف ان الاغلال وضعت في يديه ورجليه وانه ضرب حتى أصبح مستعدا لأن يقول عندما أراه كرونرايت صورة قرد، "انها صورتي أنا ياسيدي". ثم امر بان يكتب اعترافا في احدى الزنزانات بمفرده. وقد سدد المستنطق الثاني ويدعى سميث، مسدسا الى رأسه وهو جاث امامه، وضغط في وقت ما، على الزناد وظن الشاهد ان النار اطلقت عليه. والحقيقة ان المستنطق قد نزع خزان المسدس ووقف يسخر منه. وقد استمرت عملية الاستنطاق تلك ثلاثة اسابيع. ثم سألوه عن اختفاء الزعيم الطلابي تسيتسي ماشينيتي ثم تولى امر التعذيب رجل آخر يدعى دي ليما وهو برتغالي من موزامبيق يدعى امتهان التعذيب وقدم وهو يحمل في احدى يديه حقنة ونسخة من الكتاب المقدس في الأخرى. واضاف انه حقن "بمصل الحقيقة" ثم أراه جلاده ما زعموا انه شريط يسجل أجوبته غير انهم رفضوا ان يستمع الى هذا التسجيل. وقد اجبر في وقت من الاوقات، على الجثي طيلة ١٤ يوما في حين تولت استجوابه فرق من المستنطقين تتركب من ثلاثة مستنطقين دفعة واحدة. وبعد ذلك تعرض للتعذيب بالصدمات الكهربائية في اعضائه التناسلية وفتح فاه قسرا بكلابتين وهدد بقلع لسانه. وقد اشتكى ذات مرة الى احد القضاة الذين زاروه غير ان ذلك ادى الى تعرضه الى المزيد من التعذيب. وقد ظهرت على جسده خلال شهرين من الحبس الانفرادي خراجات وأوصى احد الاطباء بادخاله المستشفى ولكن هذا الطلب رفض وامضى ثلاثة اشهر اخرى في السجن قبل الافراج عنه ثم اعتقل ثانية بعد ٢٠ يوما واحتجز في سجن Modder B طوال ١٠ شهور.

١١٠- ووصف السيد آندرو ماشابا (الجلسة ٥٨٠) التعذيب الذي تعرض له لدى استنطاقه في بريتوريا في عام ١٩٦٤، بعد اعتقاله من قبل العميد فان دن برغ. وقال ان يديه كبلتا طوال فترة الاستنطاق كما انه تعرض للضرب على يدي شخص يدعى السيد فريرا بحضور شرطي افريقي هو سيمون ماشيني. وقد اغمي عليه واقحم المستنطق عصا خشبية في يديه لتضييق الاغلال حتى توقفت الدورة الدموية وقد سبب له ذلك الما مبرحا. وفي اليوم الثالث من الاستنطاق اعتدى عليه فريرا بالركل واللكم أمام رجل آخر يدعى كوتسر وقد استنطقة في وقت من الاوقات العميد فان دن برغ.

التعذيب النفسي

١١١- كان السيد مايك تيسرى (الجلسة ٥٦٢) من بين الذين استرعوا انتباه اللجنة الخاص الى احد التطورات التي بدأت تبرز من الاخبار التي تتسرب من جنوب افريقيا والمتمثل في استخدام التعذيب النفسي او تعمد تسبيب الانهيار العصبي على نحو منهجي خلال الاستنطاق. وقد وعد السيد تيرى بتقديم المزيد من المعلومات التي ستتولى جمعها حركة مناهضة الفصل العنصري. الا انه ذكر، من جملة اناس آخرين، توزاميلي غكويتا، رئيس اتحاد العمال المتحالفين لجنوب افريقيا الذي احتجز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وادخل الى مستشفى عقليه في شباط/فبراير ١٩٨٢. وقد قال عنه اخوه الذي زاره هناك، انه اصبح "لا يمكن التعرف عليه" فقد كان

يشكو من آلام مبرحة في الرأس كما أنه فقد الذاكرة وعلاه الهزال وبدا عليه الاكتئاب والغم والحيرة وانخرط في البكاء في وقت من الأوقات "(٤٦). وهذه هي المرة الخامسة التي يحتجز فيها السيد عكويتا. أما الآن فانه يحاكم بموجب قانون الارهاب (أنظر الفقرة ١٥٧ ٤ (د) أدناه).

١١٢- وجاء في الشهادة الخطية التي أدلى بها المؤتمر الوطني الافريقي أن خمسة أشخاص، على الأقل، قد أدخلوا الى احدى المستشفيات العقلية في أعقاب تعرضهم للتعذيب، حسب ما جاء في المعلومات المتاحة.

١١٣- وحسب معلومات أخرى حصل عليها الفريق العامل نقلت الدكتورة اليزابيت فلويد صديقة الدكتور نيل أغجيت بعد وفاته من الحبس الانفرادي الى احدى المستشفيات العقلية بحجة أنها " تتعرض لخطر الانتحار". ولم يسمح لها بحضور جنازته، كما كان على أسرتها أن تحصل على تصريح خاص من الشرطة لاعلامها بالوفاة والجنازة. ولم ير أغجيت وفلويد بعضهما البعض منذ يوم احتجازهما. وقد أفرج عن الدكتورة فلويد فيما بعد في اذار/ مارس ١٩٨٢ (٤٧).

١١٤- وأفرج عن السيدة ايما ماشينيني، وهي زعيمة نقابية، بعد خمسة أشهر من الاحتجاز. وقد انهارت لدى زيارتها الى الدانمرك بعد مغادرتها جنوب افريقيا، وأدخلت المستشفى حيث قام الاطباء بتحليل حالتها ووصفوها " بأنها أسوأ حالة رأوها "نتيجة للحبس الانفرادي والاستنطاق (٤٨). وترد في الفقرات ١٢٢ - ١٢٦ أدناه شهادات على انهيار صحة ثلاثة نساء أخريات نتيجة لتعرضهن للتعذيب.

١١٥- وفي آب/ أغسطس ١٩٨٢ أدخل ايريك منتونغا وهو قائد نقابي قيد الاحتجاز، الى احدى مستشفيات جوهانسبرغ بعد افراطه، فيما يبدو، في تناول الحبوب المنومة (٤٩).

١١٦- وتعرضت شهادة خطية أدلت بها منظمة العفو الدولية أيضا لوضع السيد برافين غوردهان، وهو عضو في المكتب التنفيذي للمؤتمر الهندي لجنوب افريقيا، اعتقل مع ١٧ شخصا آخر (نقابيون وعمال مجتمعات وطلاب) في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، وقد احتجز بموجب مرسوم تعديل القانون العام ثم قانون الارهاب ونقل الى المستشفى في اذار/ مارس ١٩٨٢ بدعوى اصابته " بفيروس التهاب القرنية " (مرض يصيب العين) رغم أن وزير القانون والنظام قد اعترف في البرلمان بأنه عرض على طبيب نفساني أيضا. ولم تحط زوجته علما بهذا الاجراء كما لم يسمح لها بزيارته.

١١٧- وحذر عميد كلية الطب في جامعة كيب تاون، في رسالة بعثها الى مجلة South African Medical Journal، من أن استنطاق أشخاص رهن الحبس الانفرادي ينطوي على أخطار عالية تتدخل في الحاق الاذى بالمستنطق والاضطرابات النفسية الخطيرة وحتى الاقدام على الانتحار. وقال ان الاطباء لا ينبغي لهم أن يتغاضوا عن ممارسات التعذيب وأهاب بالرابطة الطبية لجنوب افريقيا، ومجلس جنوب افريقيا للطب وطب الأسنان والوزراء المعنيين بأن يبذلوا كل ما في وسعهم

---

(٤٦) المصدر المذكور سابقا.

(٤٧) صحيفة Daily News، ناتال، ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨٢.

(٤٨) صحيفة Star، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٢.

(٤٩) صحيفة الغارديان، لندن، ٩ آب/ أغسطس ١٩٨٢.

لدى ممارسة القانون لضمان الحماية الملائمة والحقوق الصحية المناسبة للمعتقلين في سجون جنوب افريقيا (٥٠) .

١١٨- وأدلى السيد ستيفن كيتسون (الجلسة ٥٦٢)، بشهادته بشأن احتجازه عند مغادرته لمنزله في لندن لزيارة والده، دافيد كيتسون المحكوم عليه بعشرين سنة سجناً في جنوب أفريقيا، فقال انه استنطق بدون توقف طيلة ٢٤ ساعة، وأجبر على الوقوف منتصب القامة طول الوقت، وكانوا يصفعون وجهه ويرجونه . وقد ألقي عليه ماء بارد عدما غلبه النعاس . ووصف التعذيب العقلي الذي تعرض له والمتمثل في التهديدات المستمرة بصب الماء المغلي عليه وبايساعه ضربا وابقائه رهن السجن مدة أطول من المدة التي يقضيها والده . وأضاف انه أخذ الى أحد الأطباء ولكنه لم يستطع، نظرا لوجود مستنطقيه معه، أن يشكو بالتفصيل خوفا من تعرضه لمزيد من الانتقام. وعندما اشتكى من البرد والتعب والبلل قال له الطبيب ان عليه أن يتعود على ذلك، ووصف الآثار النفسية المترتبة على العزلة فقال انها " رهيبة " .

١١٩- وذكر الشاهد أيضا انه سمع صراخ السجناء السود وقد كانوا، فيما يبدو، يتعرضون لضرب وحشي، وقد أصبح صراخ رجل منهم، في آخر الأمر، يشبه صراخ طفل عمره ثلاث سنوات، " لقد كان ذلك الصراخ أكثر الأصوات التي سمعتها في حياتي ترويعا " .

١٢٠- وأشار الشاهد أيضا الى مصرع عمته في ظروف غامضة في جوهانسبرغ بعيد عودته الى لندن . لم يكن لها أي نشاط سياسي فيما عدا ترتيب زيارات أسرية لوالده . ويعتقد الشاهد أن عملية اعتقاله وقتل عمته ورفض السلطات للسماح لوالده بتلقي المساعدة الطبية التي يحتاجها في الوقت الحاضر في السجن قد تكون جزءا من محاولة لتحطيم معنويات أبيه وقتله .

عمليات الاعتداء على النساء

١٢١- بالاضافة الى حالتي كوسي مباثا (الفقرة ١٠٦) والدكتورة اليزابيث فلويد (الفقرة ١١٣)، حصل الفريق العامل على معلومات عن تعذيب نساء أخريات أثناء الاستنطاق . فقد مثلت باربارا هوغان، وهي احدى العاملين في التنمية الريفية واحتجزت قرابة العام، أمام المحكمة في آب / أغسطس ١٩٨٢ بتهمة الخيانة (الفقرة ١٥١ "٣" أدناه) . وقد ذكرت أمام المحكمة، في تموز/ يوليه، انها لكمت وصفعت على رأسها ووجهها واذنيها وظهرها من قبل ضابطين أثناء التحقيق وقد هددا بأنهما " سيعدمانها حياتها " . وذكر أحد الشهود الطبيين، وهو الدكتور نورمان جاكوبسون للمحكمة أن السيدة هوغان " كانت مرتاعة من الشرطة التي اعتدت عليها وانها كانت تبكي محزونة وكانت تبدو عليها امارات الاجهاد العقلي "(٥١) . وقد استنطقت طيلة ٢٤ ساعة بدون انقطاع ولم يسمح لها بالذهاب الى المرحاض وأصيبت بانشقاق في المعي المستقيم . وعندما أخذت الى الطبيب قيل لها انها ستتعرض للاعتداء ثانية اذا ذكرت له انها تعرضت لاعتداء وقال أحد مستنطقيها وهو ديتليفس " بأنه لا يخشى أن يتهم لأن التهم تدحض دائما "(٥٢) . وقال

---

(٥٠) صحيفة Cape Times، ٢١ أيار / مايو ١٩٨٢ .

(٥١) صحيفة Sunday Express، لندن، ١ آب / أغسطس ١٩٨٢ .

(٥٢) صحيفة Rand Daily Mail، ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

السيد برنس، أحد المستنطقين، انه يشعر بسعادة لضرب الارهابيين والشيوعيين بمن فيهم النساء" (٥٣) .

١٢٢- وذكرت السيدة غريس موتونغ (الجلسة ٥٨٠) أنها عذبت تعذيبا شديدا أدى الى أخذها الى المستشفى نظرا لاصابتها بكسر في الرجل والتواء في الرضفة . وقد ضربت بشامبوك (سوط من الجلد)، وأجبرت على الوقوف أربع ساعات من قبل أربع رجال من الشرطة البيض، ثم أفرج عنها، واعتقلت من جديد وضربت مرة أخرى وأوثقت بالسلاسل ثم أجبرت على الدخول الى سيارة شرطة ملئت كلابا . وقد ضربت على مقدمة جمجمتها بمسدس حتى سال دمها بشدة، وانهال الشرطة عليها وعلى رفقائها ركلا . وقد لويت يد أحد الشبان حتى بكى وتبول . ثم ضربها رجال الشرطة البيض من جديد في زنزانة ملئت ماء حتى تهاوت من الألم وأرسل في طلب سيارة اسعاف . وفي المستشفى أوثقت بسلسلة الى السرير . وعندما عادت الى السجن وجدت دما على جدار زنزانتها . وقد حذرها أحد رفاق السجن من تناول القهوة نظرا لمزجها بمخدرات . ثم أجبرت على التعري أمام رجال الشرطة البيض . وأطلق سراحها بدون أن توجه اليها تهمة ولكنها اعتقلت مجددا في عام ١٩٨١، وأجبرت عندئذ على الجلوس على وسادة وصلت بمأخذ كهربائي " لقد كنت جالسة والألم ينبثق من أذني " . وقد ضربوها بسلاسل دراجة وكسروا أحد أصابع يدها اليسرى . وقد أجهضت نتيجة لعمليات الضرب التي تعرضت لها .

١٢٣- واحتجزت شاهدة أخرى، هي الآنسة لولانا سيبولا وقد غادرت جنوب افريقيا في عام ١٩٨١ (الجلسة ٥٨٠) في هومانسدورب مدة شهر وتسعة أيام واستنطقت وهددت بالموت . وألبست قلنسوة وكبلوا يديها ثم أخذوها بالسيارة الى الريف حيث اعترضتهم سيارة شرطة أخرى . وألبسوها قلنسوة مرة ثانية وطرحوها على كيس لفوه حولها باحكام وجعلوا أسلاكا كهربائية في أصابع رجليها . وقد شعرت بأن " مئات الابر تصعد من أصابع رجلي وتخترق جسدي " وقد استجوبوها عن محاولتها مغادرة البلاد، وفيما كان بعض رجال الشرطة يستنطقونها كان البعض الآخر يضحك منها . ثم كمموا فمها عندما صرخت من الألم، وفي اليوم التالي فحصها طبيب الشرطة وأعطاها حقنة وبعض الأقراص . وقد أصيبت " بمرض عصبي " أدى الى مكوثها بالمستشفى تسعة أيام . وعندما سمح لأمها بزيارتها صرحت للموظفين الطبيين بأن ابنتها " قد تغيرت تماما وأصبحت شخصا " يبدو أنه فقد القدرة العادية على الاحساس " . وبعد ذلك سمح لها بالعودة الى بيتها ولكن جسدها كله بدأ يرجف بعد ثلاثة أيام . وألقي القبض على الشاهدة ذاتها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ بدعوى اشتراكها في انتفاضة حزيران/ يونيه ١٩٧٦ وحكم عليها بالسجن مدة ١٠ شهور . وذكرت كيف أن سجينة أخرى عينت للتجسس عليها وعلى ثلاثة من رفيقاتها . وقد وجدت نفسها، خلال تلك الفترة، في حالة انهيار عصبي ونتيجة لذلك حبست وضربت من قبل الموظفين كما كسر أحد أصابعها . وقد تركت لابسة سترة المجانين، في عزلة تامة ثم حكم عليها بتناول طعام هزيل مدة ستين يوما . وخلال الفترة التالية رفضت الأكل والعلاج الطبي في السجن خشية " أن يقتلها طبيب السجن الدكتور لانج كما قتل ستيف بيكو" . وقد اطلق سراحها، أخيرا بعد تدخل أمها وأحد المحامين في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ .

---

(٥٣) صحيفة Cape Times، ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

١٢٤- وذكرت الشاهدة للفريق العامل أن كثيرا من النساء اللاتي تعرفهن قد تعرضن للاعتداء الجنسي وهن رهن الاحتجاز ولكنها لم تتعرض لاعتداء من هذا النوع .

١٢٥- وذكرت شاهدة ثالثة ، وهي الآنسة غلاديس كلير موهابي وقد غادرت جنوب افريقيا في ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٨١ (الجلسة ٥٧٧) انها أعتقلت في منزل أسرتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، عند الفجر عندما أحاط حوالي ٣٠ من رجال الشرطة بفناء الدار وبدأوا يركلون الأبواب والنوافذ . وقد أخذت الى مركز شرطة بروتيا خارج سويتو وأودعت الحبس الانفرادي في زنزانة طليت بالأسود بدون أي نور وتركت هناك مدة أسبوع . وبعد أسبوعين أخذت للاستنطاق وطلب منها أن تكتب اعترافا . وعندما رفضت أجبرت على الوقوف على رجل واحدة وحمل آجره من فوق رأسها بيد واحدة . وبعد " ساعة على الأقل " بدأ مستنطقها ترويليب استنطاقها مرة ثانية وكلما رفضت الاجابة اجابة مرضية ضربها بعنف على أم رأسها بعصا خشبية فينتابها الدوار . وبعد أسبوع من ذلك تولى أمر استنطاقها أربعة رجال من رجال الشرطة أجبروها على الوقوف على رؤوس أصابعها مستندة الى حائط ويداها على رأسها . ثم وثب أحدهم من مقعده وضغط بيديه على عنقها وتوعدها بانهم " سيستخدمون وسائل أخرى " لانتزاع الحقيقة منها . ثم قيدوا قدميها وكبلوا يديها وعصبوا عينيها وجعلوها تتمدد على الأرض الشديدة البرودة . وشعرت بأن شيئا ما وصل بركبتيها ثم " شعرت بأن شيئا ما يدب في عظامي كما لو كان دمي يتجمد " . فقفزت وصرخت وبدأ رجال الشرطة يركلونها . ثم أوثقوها باحكام وجعلت قدماها المقيدتان وراء جسدها " حتى بدا جسدى كله وكأنه مرساة أو قوس " وعذبوها مجددا بالكهرباء . وعندما بلغ منها التعب كل مبلغ بحيث لم تعد قادرة على الصراخ دخل ترويليب ثانية وأدخل يده تحت قميصها ولمس نهديها . وهي تعتقد أن صراخها المتكرر هو العامل الوحيد الذى أدى الى ايقاف المزيد من الاعتداء عليها . وقد طلبت بعض العناية الطبية ولكنها لم تحظ بأى عناية طيلة شهرين . وعندما عرضت بالفعل على أحد الأطباء دون الأخير محضرا بما قالته ولكنه لم يكلف نفسه مشقة الكشف عنها ، وأعطى المحضر للشرطة التي شتمتها نتيجة لذلك . وأعطاها أحد أطباء السجن بعض الأقراص ولكنها تأثرت منها بشكل عنيف وهي تعتقد أن تلك الأقراص كانت مسمومة .

١٢٦- وادعت السيدة موهابي أن عدة نساء مسجونات لاسباب سياسية خرجن من السجن حوامل بعد أن اعتدى عليهن الشرطة . وذكرت اسمي امرأتين هما استر لفيتان وروني رو اللتين نقلتا الى عنابر الطب النفساني بعد أيام قلائل من احتجازهما .

١٢٧- وتحدث أحد الشهود ويدعى زوليلي هاملتون كيكي (الجلسة ٥٦٠) وهو أحد الممثلين الرئيسيين في مؤتمر الوحدة وبين الافريقيين لازانيا في المملكة المتحدة ، الى الفريق العامل بشأن فتاة تبلغ ١٦ سنة من العمر وهي بومزا نغزكالي احتجزتها شرطة أمن سيسكاى للدور الذى اضطلعت به في التمرد الطلابي الذى حدث في بلدة مدانتساني قرب ايست لندن في عام ١٩٧٦ . وقال انه أعتدى عليها بطريقة وحشية وقد جاء في شهادات كتابية مشفوعة بقسم أدلت بها ثلاث فتيات كن رهن الاعتقال معها ، أن رأسها كان متورما وانه أغمي عليها . ومع ذلك فقد كذب شاهد آخر هذه الشهادات المكتوبة ورفض القاضي كلويت رئيس محكمة كيب الشرقية الالتماس الذى تقدم به لاصدار أمر زجرى لمنع شرطة الأمن من الاعتداء على بومزا نغزكالي .

النقابيون

١٢٨- شدد السيد وايزمن كوزوايو (الجلسة ٥٦) وهو عضو سابق في مؤتمر نقابات جنوب افريقيا على ارتفاع عدد النقابيين الذين تم احتجازهم خلال الفترة قيد الاستعراض، اذ بلغ عددهم ٣٤٧ شخصا على الأقل في عام ١٩٨١ • وأشار الى حالة الدكتور نيل أغجيت (أنظر الفقرات ١٠٢ و ١٦٤ - ١٦٩) • والى البيان الذى أدلت به نقابته، وهي اتحاد عمال الأغذية والتعليب الافريقيين، وقد ردت فيه على مزاعم الشرطة ومؤداها أن اعتقاله واحتجازه انما تما لأسباب تتعلق بأمن الدولة وليس لهما أية علاقة بعملية النقابي •

١٢٩- وحسب معلومات أخرى حصل عليها الفريق العامل حدثت في بورت اليزابث في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ موجة من الاعتقالات استهدفت نقابيين بمن فيهم مسؤولو اتحاد عمال تجميع المحركات وعمال مكونات المحركات في جنوب افريقيا والاتحاد العام للعمال، وذلك، في أعقاب منازعات مهنية • وقد تم اعتقال عدة مسؤولين في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا في ايست لندن في آب/ أغسطس- أيلول / سبتمبر ١٩٨١ (٥٤) • وأعقب ذلك المزيد من الاعتقالات التي استهدفت مسؤولي النقابات نفسها في تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر بما في ذلك اعتقال توزاميلي غكويتا (الفقرة ١٠٩) وريتا ندزانغا الأمينة التنظيمية لاتحاد العمال العموميين والمتحالفين التي توفى زوجها رهن الاحتجاز في عام ١٩٧٧ (٥٥) • وفي اذار/ مارس ١٩٨٢ تم اعتقال ثلاثة من أعضاء اتحاد العمال العموميين والمتحالفين والأمين العام للاتحاد الوطني للعمال (٥٦) • وفي حزيران / يونيه ١٩٨٢، اعتقل جون بونيسيلي نوروش المنظم الوطني بالوكالة لاتحاد عمال الأغذية والتعليب الافريقيين (وهو اتحاد العمال الذى ينتمي اليه نيل أغجيت وأوسكار مفيثا (أنظر الفقرة ١٥٠ '٤') مع اثنين من مناضلي اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا، في "الوطن" المسمى سيسكاى • وقد أفرج عنهم في تموز/ يوليه (٥٧) • وترد تفاصيل أخرى عن اعتقال واحتجاز النقابيين في الفرع ١ أدناه الذى يتناول حالات انتهاك الحقوق النقابية •

الصحفيون

١٣٠- تم حسب معلومات حصل عليها الفريق العامل، احتجاز عدد من الصحفيين خلال الفترة قيد الاستعراض • فقد احتجز في حزيران / يونيه ١٩٨٢ أربعة صحفيين سود، هم جو ثلولو وقريش باتيل وفاس سوني وماثاتا تسيدو، بموجب الباب ٢٢ من القانون العام المعدل (٥٨) • ثم احتجزوا بموجب الباب ٢٩ من قانون الأمن الداخلي الجديد لعام ١٩٨٢ (٥٩) • وقد سبق أن صدر أمر بمنع جو ثلولو وماثاتا تسيدو من ممارسة الصحافة (٦٠) •

---

(٥٤) مجلة Focus عدد ٣٨، كانون الثاني / يناير - شباط/ فبراير ١٩٨٢ •

(٥٥) مجلة Focus عدد ٣٩، اذار/ مارس- نيسان / ابريل ١٩٨٢ •

(٥٦) مجلة Focus عدد ٤٠، أيار/ مايو - حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(٥٧) مجلة Focus عدد ٤٢، أيلول / سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢، صحيفة Citizen، ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(٥٨) صحيفة Sowetan، ٢٥ حزيران /يونيه ١٩٨٢ •

(٥٩) صحيفة Rand Daily Mail، ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٢ •

(٦٠) صحيفة Star، ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨٢ •

عمليات الاحتجاز أثناء تشييع الجنازات

١٣١- هناك سمة أخرى ميزت الفترة قيد الاستعراض وتمثلت في احتجاز مشيعي جنازات الشخصيات السياسية • فقد جاء في الأنباء أن ٢٥٠ شخصا احتجزوا في حزيران / يونيه ١٩٨٢ أثناء الحفل التأبيني الذى أقيم لتكريم ذكرى جوزيف مافي الرئيس السابق لاتحاد عمال البلديات السود الذى لقي مصرعه في حادث سيارة ، وذكرى اثنين من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب افريقيا وهما بتروس وجابو نزيما واللذين قتلتهما قنبلة في سوازيلند (أنظر الفقرة ٨)• ومن بين الذين تم اعتقالهم الدكتور نثاتو موتلانا ، رئيس لجنة العشرة لسويتو ، وألبرتينا سيسولو التي صدر ضدها أمر بالحظر ، وهي زوجة وولتر سيسولو ، والن كوزوايو وهي تنتمي أيضا الى لجنة العشرة ، وسؤلان نقابيان واحدى أعضاء اتحاد نساء جنوب افريقيا (٦١) •

(ب) معاملة السجناء السياسيين

١٣٢- حسب معلومات حصل عليها الفريق العامل ، بلغ عدد السجناء في سجن روبن آيلند في ٣٠ اذار/ مارس ١٩٨٢ ، ٣٨٩ شخصا بتهمة " ارتكاب جرائم ضد الدولة"(٦٢) ، وبلغ عدد المحكوم عليهم بالسجن المؤبد في مختلف السجون " لارتكابهم جرائم ضد الدولة"(٦٣) ، ٣٧ شخصا •

١٣٣- وأعرب السيد مايك تيرى (الجلسة ٥٦٢) عن بالغ قلق حركة مناهضة الفصل العنصرى بشأن حالة السجناء السياسيين المعتقلين لعدد طويلة في جنوب افريقيا • وقدم نسخة من رسالة هربها من روبن آيلند غوفان مبيكي المحكوم عليه بالسجن المؤبد جاء فيها انه لم يسمح له بالانتظام في سلك الدراسة للحصول على شهادة عليا بالرغم من أن سلطات السجن قد أصدرت بيانا في عام ١٩٨١ مفاده أن للسجناء الحرية منذ عام ١٩٨٢ في مزاولة الدراسة " عند أى مستوى " ، وقد أعلمه مفوض السجون أن السجناء الذين بقي لهم قضاء سنتين أو أقل في السجن هم فقط الذين يمكنهم مزاولة الدراسة للحصول على شهادات عليا(٦٤) •

١٣٤- وحسب معلومات أخرى حصل عليها الفريق العامل فان الآمال المعقودة على أن ينظر مجلس استشارى جديد للافراج عن السجناء في شأن السجناء السياسيين ولا سيما أولئك المحكوم عليهم بالسجن المؤبد ، قد قضي عليها في تموز/ يوليه ١٩٨٢ ، عندما اتضح أن المجلس لن ينظر في حالات السجناء السياسيين(٦٥) • وقد تبين أن جميع السجناء السياسيين الستة عشر الذين أفرج عنهم ، فيما يبدو ، قبل انتهاء مدد سجنهم ، هم من السجناء الذين حكم عليهم بالسجن لمدد قصيرة ، اذ لم يبق لبعضهم سوى بضعة أيام أو أسابيع يقضونها في السجن ووصفت منظمة

---

(٦١) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٤ و ١٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(٦٢) House of Assembly Debates ، ٢١ نيسان / ابريل ١٩٨٢ •

(٦٣) House of Assembly Debates ، ٣١ اذار/ مارس ١٩٨٢ •

(٦٤) The Imprisoned Society, 1982 - Southern Africa ، جنوب افريقيا - المجتمع السجين ، ١٩٨٢ •

(٦٥) Rand Daily Mail ، ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٨٢ •

" الوشاح الأسود " الوعد الذى اخذته الحكومة على نفسها ظاهريا بالنظر في شأن السجناء السياسيين من أجل اطلاق السراح المشروط بانه " من قبيل الغش والتضليل "(٦٦).

١٣٥- وخلال الفترة قيد الاستعراض نقل عدد من السجناء من سجن روبن آيلند الى سجون اخرى في غربي الكاب. فقد نقل نلسون مانديلا و وولتر سيسولو وراينموند مهلابا واندرو ملانجيني في نيسان/ابريل ويعتقد انه تم نقل سجناء آخرين منذ ذلك الحين. ولم تعط اية تعليلات لعمليات النقل هذه (٦٧).

١٣٦- وحسب معلومات اخرى حصل عليها الفريق العامل لم تحصل خمس نساء سجّن لاسباب سياسية في سجن بريتوريا المركزى على امر من المحكمة العليا يمنع وزير السجون من ابقائهن رهن الحبس الانفرادى. وقد ذكرن في شهادات مشفوعة بقسم انهن اودعن الحبس الانفرادى من اجل " جرائم " ارتكبنها وهن في السجن. ووصفت حالة اليزابث غوميد بانها خطيرة لانها تجاوزت الستين من العمر، وهي تشكو من ارتفاع ضغط الدم وتجد العزلة " مقبضة لنفسها بشكل رهيب الأمر الذى يؤدى بها الى الصراخ لفترات طويلة "(٦٨).

١٣٧- ووصف السيد هاملتون كيكي (الجلسة ٥٦٠) التجربة التي مر بها كسجين في فورت غلامورغان وفي روبن آيلند. ففي السجن الأول اعتدى السجانون عليه وعلى رفاقه السجناء وهم اعضاء شبان في المؤتمر الوطني الافريقي، اعتداء وحشيا بناء على تعليمات من العقيد جمينويس. وفي سجن روبن آيلند كذلك اعتدى عليه رئيس السجانين ثيرون وغيره من السجانين وخاصة بيت كلينهاوس الذى بال في فم جونسون ملامبو وهو مدفون في الرمل. وقد اطلقت الكلاب على السجناء وتوفي عدة سجناء رهن السجن ومن بينهم ماوتين لانغبن ومكالو.

سجن ليوكووب

١٣٨- وصف دافيد باندياني شيكومبا (الجلسة ٥٧٩) وهو سجين ناميبي ادانته المحكمة (أنظر الفصل الثاني عن ناميبيا)، للفريق وصفا مفصلا ظروف الاعتقال في ليوكووب فقد ارسل عندما ادين، اولا الى سجن سواكومبوند في ناميبيا ثم نقل الى ليوكووب تمهيدا لارساله الى روبن آيلند. ووصف ليوكووب بانها " مكان يعد فيه الوفاء بحقوق الانسان امرا محرما ". وقد أودع الحبس الانفرادى مدة ستة اشهر هناك. وينقسم السجن الى اربعة اقسام: القسم الرئيسي قسم العزل، وقسم الفصل، والقسم الاوسط. ويمكن ان تتسع كل الاقسام اجمالا لاكثر من ٩٠٠ شخص معظمهم من سجناء القانون العام. ويتم في قسم العزل ايداع السجناء السياسيين وأولئك الذين يعاقبون بالتجويع والاحداث الذين تقل سنهم عن ١٢ عاما، وبعض السجناء الذين يدربون للتجسس على السجناء الاخرين ويستخدم قسم الفصل لاولئك الذين حاولوا الهروب. اما القسم الاوسط فهو للسجناء الذين تتراوح سنهم بين ١٥ و ٢٠ عاما.

١٣٩- ووصف الشاهد المعاملة الوحشية التي يتلقاها السجناء في ليوكووب. فقد كان ذات مرة في فناء التمارين ورأى طابورا طويلا من السجناء ينتظرون للحصول على الطعام. كان الرجال

(٦٦) صحيفة Sunday Express، ١١ تموز/يوليه ١٩٨٢.
(٦٧) صحيفة Rand Daily Mail، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢.
(٦٨) صحيفة Sowetan، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

يضربون بالعصي من قبل السجانيين وكان عليهم ان يشكروا السجان وهو يضربهم قائلين " شكرا ياسيدى " • ووصف الشاهد موت سجينين في ليوكووب نتيجة الضرب فيما يبدو (انظر الفقرة ١٧٥ من الفرع دال ادناه) •

روبن آيلند

١٤٠ــ جاء في وثيقة سلمها ممثل منظمة العفو الدولية الى الفريق العامل (الجلسة ٥٦٥)[٦٩]، تفاصيل عن تجربة اندريس نايدو في سجن روبن ايلند اذ يصف الكتاب باسهاب محاولات السلطات لتحطيم معنويات السجناء عن طريق الحرمان والعنف والتهديد بالموت والاذلال والتحقير • ويذكر الكتاب ايضا اسماء السجانين ورجال شرطة الامن الذين عاملوا السجناء معاملة قاسية بشكل خاص (انظر الفرع هاء) •

١٤١ــ ووصف السيد دافيد شيكومبا (الجلسة ٥٧٩) الظروف السائدة في روبن آيلند • فقال ان السجناء يعملون من الاثنين الى الجمعة واحيانا السبت ، من الساعة ٨ صباحا الى ما بعد الساعة ٤ بعد الظهر • ويشمل العمل اقتلاع الحجر والكلس من المحجر واستخراج الاحجار من الماء قريبا من البحر الا ان ذلك الغي في اعقاب احتجاجات قامت بها منظمة الصليب الاحمر الدولي • كان عرض محجر الكلس يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مترا وطوله ٨٠ مترا وعمقه يتراوح بين ١٠ و ١٥ مترا وكان العمل هناك مرهقا بشكل خاص • ولا سيما عندما يكون الجو حارا ويكون السجناء قبالة الشمس والعمل هناك يستخدم كعقاب " غير مباشر " • وقد اجبر احد السجانين الرجال فعلا ، باقتلاع الشجيرات بايديهم دون قفازات حتى لا يستظلوا بها •

١٤٢ــ وادعى الشاهد ان اكثر من ثلاثة ارباع السجناء يعانون من ارتفاع ضغط الدم في روبن آيلند نظرا لارتفاع نسبة الملح في الطعام • وقال ان هناك اربعة أطباء يزورون السجن وقد يتعين على السجين الذى يمرض ان ينتظر اربعة اسابيع ليعرض على " طبيبه " • وهؤلاء الاطباء مناصرون ، للحكومة وسلوكهم لا يتمشى مع القسم الذى حلفوه لانقاذ الارواح البشرية • وقد مرض كثير من السجناء بامراض جلدية كما مرضت اعضاؤهم التناسلية من فرط الملح •

١٤٣ــ وقال الشاهد ايضا ان مرافق الدراسة تتاح حسب تقدير السلطات على حساب السجين دائما • وبالاضافة الى ذلك تستخدم السلطات وسائل لعرقلة الدراسات مثل تاخير الرد على طلبات الدراسة او التزويد باللوازم الدراسية او اثارة " حادث " بحيث يمكن حرمان السجين من المزايا • ولم يعد يسمح للسجناء الانتظام في سلك الدراسات العليا خاصة لانهم في طريقهم الى ان يصبحوا اكثر حذقا من السجانين " (أنظر الفقرة ١٣٣) •

١٤٤ــ وأضاف الشاهد ان كل نشرات الاخبار التي تبثها الاذاعة والجرائد محظورة على السجناء ولم يسمح باذاعة نشرات الاخبار ، مسجلة عن طريق نظام الاتصال البيني الا بعد زيارة قام بها الصليب الاحمر الدولي • وقد خضعت الرسائل للرقابة وقد يتلقى السجناء مجرد عنوان أو لا شيء اطلاقا • واذا توفي سجين ما لا يسمح للسجناء الآخرين باعلام اقاربه • وحتى عندما يسمح بالزيارات

---

(٦٩) Indres Naidoo, as told to Albie Sachs, Island in Chains: 10 Years on Robben Island by Prisoner 885/63, Penguin Books, 1982.

يظل السجانون حاضرين " لتخويفهم " ويمنع السجناء السابقون من فضح هذه الظروف في جنوب افريقيا بمقتضى قانون السجون •

١٤٥ــ واكد السيد اندروماشابا (الجلسة ٥٨٠) ان الظروف تحسنت في روبن ايلند بعد زيارة الصليب الاحمر الدولي في عام ١٩٧٧ • وقد حكم عليه شخصيا بالسجن في ايلول/سبتمبر ١٩٦٤، مدة ١٥ سنة ، قضى الجزء الرئيسي منها في روبن ايلند • وقد وصف وصوله الى الجزيرة مقيدا وايداعه احدى الزنزانات عاريا حيث كان عليه ان ينام على حصير فقط وان يلتحف بطانية واحدة طيلة شتاء بارد بشكل استثنائي • وقال ان السجناء السياسيين كانوا يعملون في مجموعات يسوقهم سجين من عتاة الاجرام وكان العمل في اغلب الاحيان شاقا للغاية وقبل زيارة الصليب الاحمر الدولي كان يرد على طلبات العلاج الطبي ، عندما يصل السجين بالفعل الى الطبيب عادة بعبارة " لا تأت هنا لاضاعة وقتي " وذكر اسمي طبيبين يقومان بذلك هما الدكتور اندرستن والدكتور فان دن برغن • وأضاف ان نوعية العلاج الطبي قد تحسنت بعد زيارة الصليب الاحمر الدولي •

١٤٦ــ واسترعى السيد دافيد باندياني شيكومبا (الجلسة ٥٧٩) انتباه الفريق العامل الى وضع خمسة شيوخ لا يزالون رهن الاعتقال في الجزيرة ويستحقون الافراج عنهم (انظر الفصل الثاني عن ناميبيا) •

(ج) بعض المحاكمات السياسية في المدة الاخيرة

١٤٧ــ حسب معلومات حصل عليها الفريق العامل تزايد عدد المحاكمات السياسية في جنوب افريقيا في الفترة قيد الاستعراض تزايدا هاما •اذ ارتفع عدد محاكمات النقابيين ارتفاعا دراميا وقد تم في عام ١٩٨١ ، حسب الشاهد وايزمن كوزوايو ، اتهام اكثر من ١٢٠٠ عامل بجرائم ناشئة عن منازعات او اعمال نقابية (٧٠) • كما ازداد عدد القضايا التي وجهت فيها تهم الخيانة العظمى ، وفي الفترة قيد الاستعراض لفت انتباه الفريق العامل الى ثلاث محاكمات جديدة وجهت فيها تهمة الخيانة الى ١١ شخصا • (انظر الفقرة ١٥٥ أدناه) •

١٤٨ــ وقد اعتمدت المحاكمات السياسية في الادانات بشكل متزايد على الاعترافات والبيانات التي يقوم بها المدعى عليهم وشهود الدولة الذين يعتقلون لفترات طويلة قبل محاكمتهم • كما ازداد عدد الحالات التي يرغم فيها المدعى عليهم وشهود الدولة على القيام ببيانات وهم رهن الاحتجاز وكذلك الشأن بالنسبة للادعاءات المتعلقة بالتعذيب والاعتداء • وفي احدى المحاكمات الاخيرة بموجب قانون الارهاب رفض تسعة شهود من بين ٢١ شاهدا الادلاء بشهاداتهم عندما مثلوا امام المحكمة وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ٩ شهور و ١٨ شهرا (٧١) كما حكم على عدد من الشهود بتهمة شهادة الزور عندما رفضوا توكيد البيانات التي ادلوا بها وهم رهن الاحتجاز (انظر الفقرة ١٥٦) واعترف آخرون بانهم حفظوا بياناتهم عن ظهر قلب •

---

(٧٠) مجلة Focus عدد ٤١ ، تموز/يوليه ــ آب/اغسطس ١٩٨٢ •

(٧١) مجلة Anti-Apartheid News ، تموز/يوليه ــ آب/اغسطس ١٩٨٢ •

١٤٩- وفي عدد من المحاكمات الرئيسية استمر حدوث المظاهرات وقد اخلت الشرطة قاعة المحكمة في احدى القضايا مستخدمة الغاز المسيل للدموع (انظر الفقرة ١٥١ '٢') وستحظر التشريعات المزمع سنها في فترة لاحقة من هذا العام المظاهرات في جوار المحاكم (٧٢).

المحاكمات المشار اليها في التقارير السابقة

١٥٠- استرعى فريق الخبراء العامل المخصص الانتباه ، في التقارير السابقة ، الى عدد من محاكمات المناضلين في سبيل الحرية ، والنقابيين والشبان وغيرهم . وفيما يلي تلخيص للتطورات الحادثة في هذه القضايا :

'١' قضية ماشيلو وشاب اخر (الفقرة ٥٨ '٥' من الوثيقة E/CN.4/1485) تم العدول ، لدى الاستئناف عن تجريم وادانة كايفوس ماشيلو وشاب آخر يبلغ عمره ١٧ سنة بعد ان قضيا ٢٤٩ يوما في السجن (٧٣).

'٢' قضية موتلانا والآخرين (الفقرة ٥٨ '٨' من الوثيقة E/CN.4/1485) . برئ الدكتور نانتو موتلانا ، وليونارد موسالا وتوم مانثاتا ، وهم اعضاء لجنة العشرة لسويتو من كل التهم . اذ لم تتمكن الدولة من اثبات ان الاجتماع الذى حضروه كان ذا " طابع " سياسي (٧٤).

'٣' قضية بيرغر وبيلاى (الفقرة ٥٨ '٦' من الوثيقة E/CN.4/1485) تم بالفعل ، لدى الاستئناف ، تخفيض الحكم الصادر على غي بيرغر من أربع سنوات الى سنتين سجنا وتخفيض الحكم الصادر على ديفاند يران بيلاى من سنتين الى سنة واحدة سجنا (٧٥).

'٤' قضية اوسكارمبيثا و ١٨ آخرين (الفقرة ٥٩ '١' من الوثيقة E/CN.4/1485) . لا تزال محاكمة اوسكارمبيثا و ١٨ آخرين مستمرة . وهناك قلق متزايد بشأن الحالة الصحية للنقابي البالغ من العمر ٧٢ عاما . فقد نقل الى المستشفى عدة مرات واعفي من المثول مرة اخرى امام المحكمة . وقد اجريت له عدة عمليات كما أن بصره بدأ يتضاءل بسبب مرض اصاب اوعيته الدموية ، وهو الآن حبيس كرسي المقعدين وبالرغم من المرض الذى الم به فانه لم يسمح بعد بالافراج عنه بكفالة (٧٦) ومنذ استئناف المحاكمة في شباط/فبراير ، بعد تأجيلها مدة شهرين عني معظمها بمسألة جواز أو عدم جواز قبول البيانات التي ادلى بها خمسة من المتهمين وهم رهن الاحتجاز (٧٧). وقد ايد القاضي جواز قبول البيانات التي ادلى بها

---

(٧٢) المصدر المذكور سابقا .

(٧٣) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ، صحيفة Sowetan ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ .

(٧٤) صحيفة Sowetan ، ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

(٧٥) صحيفة Cape Times ، ١٣ آذار/مارس ١٩٨٢ .

(٧٦) صحيفة الاوبسرفر ، ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

(٧٧) صحيفة Cape Times ، ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، مجلة Work in Progress نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

اثنان من المتهمين (٧٨). واشتكى ستة من المتهمين الى الشرطة من الاعتداءات التي تعرضوا لها وهم رهن الاحتجاز، ولكن هذه الشكاوى لم تنم على علم محامي الدفاع الا بعد بدء المحاكمة بتسعة شهور (٧٩). وأنكر عدد من شهود الدولة امام المحكمة البيانات التي ادلوا بها الى الشرطة وهم رهن الاحتجاز كما ادعى الشهود انهم تعرضوا للتخويف والاعتداء على أيدي الشرطة (٨٠)

(أ) وقال احد شهود الدولة الرئيسيين، وهو شاب، ان البيانات التي ادلى بها وهو رهن الاحتجاز كاذبة. وقال شاهد اخر من شهود الدولة للمحكمة انه سيقول اى شئ للخروج من السجن؛

(ب) وقالت احدى شهود الدولة يبلغ عمرها ١٦ سنة انه اعتدى عليها بالركل والصفع والضرب ولم يسمح لها بالذهاب الى المرحاض مدة يومين ثم أجابت على الاسئلة الموجهة اليها لارضاء مستنطقيها؛

(ج) وفي وقت لاحق قالت شاهدة اخرى من شهود الدولة يبلغ عمرها ١٦ سنة " وتعرفت " على تسعة من المتهمين، انها لا تستطيع ان تتذكر ان أيا منهم كان في المكان الذى ادعت انهم كانوا فيه؛

(د) وانكرت شاهدة من شهود الدولة يبلغ عمرها ١٧ سنة كل البيانات التي ادلت بها الى الشرطة وهى رهن الاحتجاز؛

(هـ) وحكم على شاهد آخر من شهود الدولة بالسجن مدة ١٥ شهرا بتهمة شهادة الزور (٨١).

ومن المنتظر ان تستمر المحاكمة في عام ١٩٨٣ (٨٢).

٥٠ محاكمة حصار مصرف سيلفرتون (الفقرة ٦٠١ من الوثيقة E/CN.4/1485) رفضت المحكمة النظر في طلبات الاستئناف ضد حكم الاعدام الصادر على جونسون ولوبيسي وبتروس تيسبو ماشيغو ونفتالي مانانا في نيسان/ابريل (٨٣). وقد قام زعماء الكنيسة في جنوب افريقيا يترأسهم الاسقف توتو ورؤساء دول المواجهة بدعم حملة نشطة داخل جنوب افريقيا وعلى الصعيد الدولي على السواء لانقاذ حياة أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي الثلاثة (٨٤). ودعا مجلس الامن التابع للامم المتحدة

---

(٧٨) صحيفة Cape Times، ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢.

(٧٩) صحيفة Sowetan، ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١.

(٨٠) مجلة SASPU National، تشرين الثاني/نوفمبر-كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١.

(٨١) صحيفة Cape Times، ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢.

(٨٢) مجلة Anti-Apartheid News، تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٨٢.

(٨٣) صحيفة Rand Daily Mail، ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢.

(٨٤) صحيفة Sowetan، ٢١ أيار/مايو ١٩٨٢.

في القرار ٥٠٣ (١٩٨٢) الصادر في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٢، جنوب افريقيا الى تخفيف احكام الاعدام واشارت وزارة الخارجية الامريكية مؤكدة من جديد تأييدها للقرار، الى انه في صورة تنفيذ الاحكام ستكون هذه هي المرة الاولى في تاريخ جنوب افريقيا يتم فيها اعدام اى شخص لاشتراكه في حدث لم تزهق فيه أية أرواح (٨٥). وقد خففت الاحكام الثلاثة الى السجن المؤبد في حزيران/يونيه ١٩٨٢ (٨٦). وقد كانت هناك بعض التخمينات في صحافة جنوب افريقيا مفادها ان الضغط الفعلي كان نتيجة نداء استخدام الرأفة الذى اصدره الرئيس روني رئيس سيشيل حيث يواجه اربعة مرتزقة من جنوب افريقيا امكانية صدور احكام بالاعدام بشأنهم (٨٧). (انظر ايضا الفقرات ٦٩ - ٧٢ اعلاه).

٦٠ ٢ محاكمة "ساسول ٣" (الفقرة ٦٠ ٢ من الوثيقة E/CN.4/1485) أرجأت المحكمة البت في قضية الاستئناف التي رفعها انتوني تسوتسوبي، ويوهانس شابانغو ودافيد مويس، الذين حكم عليهم بالاعدام بتهمة "الخيانة" ضد الحكم الصادر بشأنهم (٨٨). (انظر ايضا الفقرتين ٧٣ - ٧٤ أعلاه).

(د) المحاكمات بتهمة الخيانة

١٥١- جرت، خلال الفترة قيد الاستعراض، ثلاث محاكمات بتهمة الخيانة. وكما أشير اليه في التقريرين الاولين للفريق العامل (الفقرتان ٧٤ و ٧٥ من الوثيقة E/CN.4/1365، والفقرة ١١٢ من الوثيقة E/CN.4/1429) اعيد توجيه تهم الخيانة العظمى في القضايا السياسية للمرة الاولى منذ محاكمة بيترمارتسبورغ بتهمة الخيانة في عام ١٩٦١. ومنذ ذلك الوقت تزايد عدد المحاكمات بتهمة الخيانة (الفقرة ١١٢ من الوثيقة E/CN.4/1429 والفقرة ٦٠ من الوثيقة E/CN.4/1485). ولاحظ الفريق العامل كذلك ان اثنين من الذين تدعى عضويتهم في المؤتمر الوطني الافريقي يواجهون في احدى القضايا تهما بالخيانة حيث لم يتم الادعاء بالاشتراك في أى نشاط عسكرى أو أى عنف (انظر الفقرة الفرعية ٣٠ أدناه). كما يشعر الفريق العامل بالقلق بشأن حالة ستة من المناضلين في سبيل الحرية المنتمين الى المؤتمر الوطني الافريقي يواجهون الآن عقوبة الاعدام (انظر الفقرتين ١٥٠ ٦ و ١٥١ ١) وفيما يلي تلخيص لقضايا الخيانة الجارية حاليا:

١٠ ١ قضية موغوراني وموسولولي وموتونغ. حسب معلومات مختلفة ادين ثيللي موغوراني البالغ من العمر ٢٥ عاما، وجيرى موسولولي، البالغ من العمر ٢٥ عاما، وماركوس موتونغ، البالغ من العمر ٢٧ عاما، بالخيانة العظمى وصدر عليهم

---

(٨٥) صحيفة Sowetan، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢.

(٨٦) صحيفة الغارديان، لندن، ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢.

(٨٧) صحيفة Rand Daily Mail، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢.

(٨٨) صحيفة الغارديان، لندن، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

الحكم بالاعدام من أجل الهجوم على ثلاثة مراكز شرطة وقتل اربعة من رجال الشرطة • كما ادينو بتهمة القتل العمد ومحاولة القتل والتخريب • وقد اعتمدت دعوى الدولة على شهادات المدعى عليهم و ١٣٥ شاهدا (٨٩)• وقال محامو المتهمين الثلاثة انهم سيقدمون الى الرئيس طلبا من أجل الرأفة (٩٠)• وقال موغوراني عن عودته الى جنوب افريقيا بعد تلقي تدريب عسكري في انغولا : " انني اعتبر نفسي جنديا يكافح من أجل حرية شعبي " (٩١)•

٢ ' قضية ماكوابيلا وماكوتيانا وغابا • حكم على ثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي بالسجن مدة ٢٠ سنة لكل منهم بتهم تشمل الخيانة العظمى والارهاب والتخريب ومحاولة القتل والايذاء الكيدي للمال بما مجموعة ٥٧ فقرة اتهامية ، في اعقاب سبع عمليات هجوم بالقنابل قريبا من ديربان في عام ١٩٨١ • وجاء في بعض المعلومات ان السيد ماكوابيلا الذي اعتقل في عام ١٩٨١ قد أدين بموجب الباب ٢٢ من القانون العام المعدل (٩٢)•

٣ ' قضية هوغان ومايسون • اتهم محتجزان سابقان هما بربارا هوغان وسدريك مايسون بالخيانة العظمى وتهم اخرى بموجب قانون الارهاب (٩٣)• وقد سبق أن مثلا امام المحكمة معا الى جانب ثلاثة من زعماء اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا (انظر الفقرة ٣٣٩ أدناه) لمحاكمتهم بموجب قانون الارهاب (٩٤)• ومن بين التهم الرئيسية الموجهة الى السيدة هوغان انها انضمت الى القيادة العليا للمؤتمر الوطني الافريقي في لندن • واتهم السيد مايسون بأنه تحادث في لندن في عدة مناسبات مع مسؤولي المؤتمر الوطني الافريقي ومع قائد منطقة أومكونتو وي سيزوي ، وانه ساعد على هروب عدة اشخاص من جنوب افريقيا وانه تلقى ووزع كتابات وشرائط المؤتمر الوطني الافريقي (٩٥)• وقدم محتجز سابق ثالث هو الان فاين ، سبق ان اتهما معه ، للمحاكمة بشكل مستقل بموجب قانون الارهاب • ووجهت اليه التهمة بتعزيز مقاصد مؤتمر نقابات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي (٩٦)•

---

(٨٩) صحيفة Le Monde ، ٨ - ٩ آب/اغسطس ١٩٨٢ •

(٩٠) صحيفة الغارديان ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، Sowetan ، ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(٩١) صحيفة الغارديان ، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ •

(٩٢) صحيفة الغارديان ، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، صحيفة Daily News ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٢ • Focus, No. 38 & 39 .

(٩٣) صحيفة Cape Times ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(٩٤) مجلة Focus عدد ٤١ ، تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٨٢ •

(٩٥) صحيفة Cape Times ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(٩٦) المصدر المذكور سابقا •

(هـ) المحاكمات الامنيـــة الرئيسية الاخرى

١٥٢- '١' محاكمة آدم وثيمبا • حكم على روبرت آدم وماندلا ثيمبا وهو مصور وصحفي بعشـــر وخمس سنوات على التوالي بتهمة " التآمر " لتدمير برج للتلفزيون والاطاحـــة " بالقانون والنظام " في جنوب افريقيا • وحسب شهود الدولة وضع آدم تقريـــرا عن قابلية تدمير البرج في حين اخذ ثيمبا صورا له • وقد انشد الرجلان مـــع الذين حضروا المحاكمة اناشيد وطنيـــة وهما يساقان خارج المحكمة بعد صـــدور الحكم (٩٧) •

'٢' محاكمة مونتي مزينياثي • اطلق سراح مونتي مزينياثي بعد أن قضى ١٨ شهرا من حكـم صدر عليه بالسجن لمدة ٧ سنوات في روبن آيلند ، بدعوى مغادرته البلد فـــي عام ١٩٧٧ للتدريب العسكري في الاتحاد السوفياتي • ولدى الاستئناف تبيّـــن للمحكمة العليا في بريتوريا حدوث اساءة لتطبيق احكام العدالة لان قاضي الموضوع رفض السماح بأخذ افادات مسؤولين رفيعي المستوى في ليسوتو التي اصر مزينياثـــي انه كان فيها خلال الفترة المذكورة (٩٨) •

(و) المحاكمات الأمنيـــة في " الأوطـــان "

١٥٣- جرى خلال الفترة قيد الاستعراض عدد من المحاكمات الهامة بموجب تشريعات أمـــن " الأوطان " • وفيما يلي تلخيص لبعض هذه المحاكمات :

'١' محاكمة دوما وأصحابه • في اول محاكمـــة بموجب قانون سيسكاي الخاص بالارهـــاب الموروث عن جنوب افريقيا لدى " الاستقلال " اتهم اربعة رجال هم ويليم مابـــون دوما ، ودوميساني مانينجوا وبايي كيي ولوياندا مايكيسو ، بكونهم اعضاء نشطيـــن في المؤتمر الوطني الافريقي • وقد ذكر الدكتور ا • د • هسكيسون ، في تقريـــر مستقل ، ان كيي صرح له انه تعرض خلال فترة استنطاقه التي استمرت شهريـــن للكّم والركل في الرأس • وقد اصبح لا يرى بعينه اليمنى بعد ذلك (٩٩) ومنـــع قاضي الموضوع محامي الدفاع من توجيه سؤال الى احد شهود الدولة عن اصطحابه من قبل ضابط التحقيق كلما دخل المحكمة أو خرج منها (١٠٠) •

'٢' محاكمة قسين لوثربيـــن • اتهم قسان لوثريان ورجل آخر هو جون رافيل فـــي فيندا حيث لا يزال قانون الارهاب الذي سنته جنوب افريقيا نافذا بالقتل العمـــد ومحاولة القتل والمشاركة في انشطة ارهابية في اعقاب هجوم بالقنابل اليدوية علـــى

---

(٩٧) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، صحيفة Star ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢ •

(٩٨) صحيفة Sowetan ، ٢١ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(٩٩) مجلـــة Work in Progress ، نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١٠٠) صحيفة Daily Despatch ، ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ •

مركز شرطة سيباسا في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨١ • وقد لقى شرطيان مصرعهما في ذلك الهجوم (١٠١)• وأدين السيد رافيل بالمشاركة في انشطة ارهابية عن طريق مساعدة المسؤولين على الهرب • وصدر عليه حكم بالسجن لمدة خمس سنوات (١٠٢)• وبعد شهر أسقطت التهم الرئيسية الموجهة ضد القسّين المحترم ن • ب • فاسوانا ، والمحترم م • ب فوسيوا • غير انه حكم على الأخير بالسجن عامين مع ارجاء التنفيذ لمساعدته الارهابيين (١٠٣)• وقد تم احتجاز ٢١ عضوا من اعضاء الكنيسة في اعقاب الهجوم ومات احدهم رهن الاعتقال (انظر الفقرة ١٧٠) وقد احتجز القس أ • م • ماهامبا وهو مقعد مع عميد الكنيسة اللوثرية في فيندا طوال المحاكمة كشاهد ى دولة محتملين • وذكر العميد لصحيفة الصنداى تايمس انه نقل الى المستشفي ثلاث مرات نتيجة للاعتداءات عليه ولظروف احتجازه (١٠٤) وطلب محامي القس فوسيوا من المحكمة ان تلاحظ عددا من الاضرار التي لحقت به في الاحتجاز • وهي تشمل ندوبا في رأسه حيث اقتلعت خصلات من شعره ، وأثر لكمة فوق عينه اليمني وندوبا في معصميه • وقال القس فوسيوا أيضا أنه عذب بالصدمات الكهربائية في اعضائه التناسلية وقد عصب رأسه بخرقة مبتلة خلال الاستنطاق (١٠٥)• (انظر أيضا الفقرتين ١٠٤ و ٢٥٧) •

٣٠ قضية استئناف مروان • وصفت صحافة جنوب افريقيا قضية الاستئناف التي رفعها ولفرد مروان بأنها قضية تاريخية (١٠٦)• فقد ادين مروان بموجب قانون الارهاب لبوفوثاتسوانا وحكمت عليه المحكمة العليا في بوفوثاتسوانا في عام ١٩٧٩ بالسجن مدة ١٥ سنة • واستأنف الحكم بحجة ان قانون الارهاب الذى كان سارى المفعول وقتئذ يخالف دستور بوفوثاتسوانا الذى يتضمن اعلانا بشأن حقوق الانسان • وادعى ان من بين الحقوق الاساسية التى انتهكت حق كل متهم في ان يعتبر بريئا الى ان تثبت ادانته وحق المتهم في اعلامه بسرعة بتفاصيل التهم الموجهة اليه ، وحقه في الا يتعرض للتعذيب او المعاملة او العقاب المهينين ، وحق كل متهم بعد الاعتقال او الاحتجاز في ان يحاكم في غضون مدة زمنية معقوله أو في ان يطلق سراحه في انتظار المحاكمة (١٠٧)• وقد عرضت قضية مروان على محكمة

---

(١٠١) صحيفة Star ، ٢ حزيران /يونيه ١٩٨٢ •

(١٠٢) صحيفة Star ، ٥ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(١٠٣) صحيفة Star ٢ حزيران /يونيه ١٩٨٢ •

(١٠٤) صحيفة الصنداى تايمس ، ٦ حزيران /يونيه ١٩٨٢ •

(١٠٥) صحيفة Rand Daily Mail ، ١١ شباط/فبراير ١٩٨٢ •

(١٠٦) صحيفة Sowetan ، ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، صحيفة Cape Times ، ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(١٠٧) صحيفة Sowetan ، ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ •

الاستئناف في جنوب افريقيا التي تقوم مقام محكمة الاستئناف العليا بالنسبة " للأوطان المستقلة " ، واستمع الى ملابسات القضية من قبل المحكمة بكامل هيئاتها وكانت تتألف من ١١ قاضيا • وقد أيدت المحكمة الأسباب التي من أجلها طعن في الحكم وأبطلت الادانة والحكم الصادر بشأن التهمة الرئيسية (١٠٨) • وكانت هذه هي المرة الثالثة فقط التي تجتمع فيها المحكمة بكامل هيئاتها • وقد تصادف البت في القضية مع تمرير قانون الأمن الداخلي أمام البرلمان (أنظر الفقرة ٨٦) • ويهدف هذا القانون الى تعويض قانون الارهاب • وقد استشهدت صحافة جنوب افريقيا بما قاله عدد من الخبراء القانونيين في جنوب افريقيا ومؤداه ان القرار قد ضرب صميم التشريعات " المضادة للارهاب " • وصرح الاستاذ جون دوغارد مدير مركز الدراسات التطبيقية في جامعة ويتووترسراند لصحيفة ستار أن قانون الارهاب والأحكام الرئيسية لقانون الأمن الداخلي " قد تمت ادانتهما الآن بوصفهما مخالفين للمعايير الحضارية " (١٠٩) •

(ز) الطلاب والشباب

١٥٤- طرح خلال الفترة قيد الاستعراض عدد كبير من القضايا التي تعني الطلاب والشباب • ولا تزال سن بعض المتهمين وصرامة الأحكام التي صدرت عليهم تشكل مصدر قلق بالنسبة للفريق العامل • وفي احدى القضايا صدر على شاب يبلغ ١٥ سنة من العمر حكم بالسجن لمدة خمس سنوات في أعقاب احراق احدى المدارس (أنظر الفقرة '١' أدناه) • وأدين شاب آخر يبلغ سنه ١٥ عاما بجريمة العنف العام في أعقاب حادث أصيب فيه بالرصاص في حشد من الناس • وقد صرح بأن رجال الشرطة اعتدوا عليه ووطأوه بأقدامهم وهو جريح ملقى على الأرض • وأكد أحد الأطباء أنه أصيب بكسر في عظم الترقوة وكسر في عظم الفخذ وكذلك بجروح عديدة بالرصاص (١١٠) • وفي قضيتين أخريين وجهت تهم بموجب قانون الارهاب ضد أعضاء منظمات شبيبة وطلابية (أنظر الفقرتين الفرعيتين '٣' و '٤' أدناه) • ويرد في الفقرة ١٥٥ أدناه تلخيص للمحاكمات الأخرى التي تعرض لها شباب وطلاب والتي تتعلق بجرائم ضد النظام العام •

'١' قضية الشبان الأربعة من بلدة ملونغيزي • أدين أربعة شبان من بلدة ملونغيزي ، تبلغ سن ثلاثة منهم ١٧ عاما وسن الرابع ١٥ سنة ، بجريمة التخريب في أعقاب احراق مدرسة ابتدائية في عام ١٩٨٠ • وقد صدر على كل منهم حكم بالسجن لمدة ٥ سنوات • وقال القاضي لدى اصدار الحكم انه يطبق الحكم الأدنى الذي لم يترك له أي خيار آخر سوى ارسالهم الى السجن لتلك الفترة (١١١) •

---

(١٠٨) صحيفة Star ، ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٢ •

(١٠٩) المصدر المذكور سابقا ، صحيفة Rand Daily Mail ، ٢١ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(١١٠) صحيفة Daily Despatch ، ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ •

(١١١) صحيفة Daily Desptch ، ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ •

"٣" قضية فتاة عمرها ١٧ سنة • صدر حكم على فتاة عمرها ١٧ سنة ، لم تمثل أحد في المحكمة ، بالسجن لمدة ستة أشهر لقيامها بمحاولة الحرق العمد في أعقاب حريق شب في احدى المدارس(١١٢) •

"٣" قضية سيثلولو ولوات • أدين عضوان في مجلس الشباب الثورى لجنوب افريقيا الذى شكل بعد حل مجلس مماثل طلاب سويتو ، بموجب قانون الارهاب بتهمة دعم الأنشطة الارهابية • وقد حكم على كوتسو سيثلولو بالسجن لمدة ١٠ سنوات وعلى ماساباتا لوات بالسجن لمدة ٥ سنوات • وقد جاء في صحيفة Sowetan أن القاضي صرح ، لدى اصدار الحكم ، بأن مجلس الشبان الثورى لجنوب افريقيا قد كان يهدف الى زيادة الأنشطة الارهابية في البلاد ، ورغم أنه من العسير للغاية عقاب أناس على مسائل مثل هذه فانه لا يمكن اعتبار المحكمة متعاطفة معهم(١١٣) •

"٤" قضية سيتولي وغيره • حكم على كل من جورج سيتولي وجابولاني نغكوبو وتيتي آلوشيا ميثيان بالسجن مع الانفاذ بموجب قانون الارهاب (١١٤) • وقد أدينوا بانشاء تنظيم يدعى مؤتمر الشباب الافريقي ويهدف الى دعم مقاصد المؤتمر الوطني الافريقي • كما أدينوا " بحث" الآخرين على التدريب العسكرى وبالتآمر على ارتكاب أعمال تخريب عن طريق الحصول على معلومات عن محطة شحن النفط في كالتكس • وقد قام طبيب نفساني أثناء المحاكمة بفحص ميثيان الذى كان قد احتجز طيلة عدد من الفترات المطولة وصدر عليه حكم بالسجن لمدة ١٨ شهرا لرفضه الادلاء بشهادته في محاكمة أخرى بموجب قانون الارهاب (١١٥) •

"٥" قضية غريلنغ وثلاث طلاب آخرين من جامعة ويتووترسراند • وجهت التهمة الى بتجامين غريلنغ الذى بلغ عمره ٢٠ عاما وثلاثة طلاب آخرين من جامعة ويتووترسراند بموجب قانون الأمن الداخلي ، بوضع ملصقات على الجدران للاحتفال بالذكرى الستين لانشاء الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا • وقد ذكر غريلنغ ، خلال المحاكمة ، انه استنطق عاريا واعتدى عليه أحدى رجال الشرطة ثلاث مرات • وقد استجوب طوال اليوم كل أيام الأسبوع ثم أودع الحبس الانفرادى(١١٦) • وظل غريلنغ معتقلا منذ تموز/ يوليه ١٩٨١ وبرئ قبل ذلك من تهم وجهت اليه بموجب قانون الأسرار الرسمية(١١٧) • وصرحت احدى النساء المدعى عليهن وهي

---

(١١٢) صحيفة Cape Times ، ٣١ اذار/ مارس ١٩٨٢ •

(١١٣) صحيفة Sowetan ، ١٢ اذار/ مارس ١٩٨٢ •

(١١٤) صحيفة Cape Times ، ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٢ •

(١١٥) مجلة Work in Progress ، ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٨٢ •

(١١٦) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢ اذار/ مارس ١٩٨٢ ، صحيفة Star ، ٢ اذار/ مارس ١٩٨٢ •

(١١٧) صحيفة Star ، ٣ اذار/ مارس ١٩٨٢ •

الين روز محمد بأن شرطة الأمن قد أتلفت بيانا أدلت به تحت التهديد ، وقد قال لها مستنطقها بعد استجواب دام يومين : " من الأفضل لك أن تتكلمي ، ولتعلمي أن من أكثر الأمور تسلية في بعض الأحيان انتزاع الاعترافات من النساء "(١١٨) .

(ح) محاكمات الاحتجاجات و " النظام العام "

١٥٥- فيما يلي تلخيص لبعض المحاكمات الكبرى التي وجهت فيها تهم ترتبط بالمظاهرات والاحتجاجات :

'١' قضية رابي وأصحابه . اتهم جاك رابي زعيم حزب العمل في ترانسفال و ٢٤ آخرون بالعنف العام في أعقاب أعمال الشغب التي ثارت في ريغر بارك في عام ١٩٨١ . وذكر أحد رجال الشرطة خلال المحاكمة كيف أطلق الرصاص على خمسة أشخاص وأصابهم بجروح (١١٩) . وطلب محامي الدفاع من القاضي أن يخلي سبيل ٢١ من المتهمين حيث أن شهادات عدة شهود من شهود الدولة انما هي كذب متعمد وقد طعن في شهادة ثلاثة منهم لأنها متعارضة مع شهادات غيرهم (١٢٠) . ووفقا للمعلومات المتيسرة ، برئ السيد جاك رابي في تموز/ يوليه ١٩٨٢ (١٢١) .

'٢' قضية الطلاب الثلاثة من جامعة الشمال وقد حكم عليهم بالسجن لمدة ١٨ سنة حيث أدينوا بجريمة العنف العام في أعقاب مظاهرة نظمت ضد يوم الجمهورية . وقد أطلقت الشرطة النار خلال المظاهرة ، التي ادعى الدفاع انها لم تكن عنيفة ، لتشتيت الجموع وأصابت ثلاثة من المدعى عليهم بجروح . وكان لابد من بتر رجل ، أحد المتهمين ، بعد ذلك عند عظم الكاحل (١٢٢) .

'٣' قضية الطلاب الـ ١٥٠٠ من فورت هير . في سيسكاى ، فرض على ١٥٠٠ طالب من جامعة فورت هير دفع غرامة تبلغ ٥٠ راندا بموجب قانون مكافحة تجمعات الشغب وقد تجمعوا للاحتجاج على احتجاز ٢٢ طالبا في أعقاب تنظيم مظاهرة عند ما حظر " الرئيس" القبلي لسيسكلي حفل التخرج في الجامعة (١٢٣) .

---

(١١٨) صحيفة Star ، ٣ اذار/ مارس ١٩٨٢ .

(١١٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٢ .

(١٢٠) صحيفة Sowetan ، ١٥ تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

(١٢١) صحيفة Sowetan ، ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٨٢ ، صحيفة Focus، العدد ٤٣ أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ .

(١٢٢) صحيفة Voice ، ٢٨ اذار/ مارس ١٩٨٢ ، ٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٢ .

(١٢٣) مجلة SASPU National ، المجلد الأول ، العدد ٢ ، حزيران يونيه - تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

'٤' قضية المحتجين الـ ٥١ ضد الايجارات • تم اعتقال ٥٠ امرأة ورجل واحد بموجب قانون مكافحة تجمعات الشغب بعد أن سلموا عريضة بشأن الايجارات الى المجلس المسؤول • وقد سحبت الدولة التهم الموجهة اليهن لدى مثولهن أمام المحكمة(١٢٤).

(ط) رفض الادلاء بالشهادة وشهادة الزور خلال المحاكمات

١٥٦- مع زيادة الاعتماد على البيانات التي يدلى بها في الاحتجاز من أجل الادانة ، تزايد عدد القضايا التي يرفض فيها الشهود بادلاء شهاداتهم • وقد قال أحد القضاة ، حسب بعضهم ، ان رفض الادلاء بشهادة جريمة تعادل في خطورتها أى جريمة ترتكب بموجب قانون الارهاب(١٢٥) •

'١' سجن ثامي مزواي ، وهو محرر في جريدة Sowetan وأربعة آخرون لمدة ١٨ شهرا لرفضهم الادلاء بشهاداتهم في محاكمة كوتسو سيثلولو (أنظر الفقرة ١٥٤'٣' أعلاه) وقد ظلوا ثمانية أشهر رهن الاحتجاز قبل أن تبدأ محاكمتهم ، ورفض الافراج عنهم بكفالة ثلاث مرات في انتظار الاستئناف(١٢٦) •

'٢' وفي قضية أخرى أخلي سبيل خمسة من المدعى عليهم بتهمة ارتكاب جريمة القتل العمد عندما أنكر ثلاثة من شهود الدولة كل علم بالحقائق المذكورة في بياناتهم التي قالوا عنها ان الشرطة سلمتها اياهم محررة وطلبت منهم أن يوقعوها • وأمر القاضي باعتقالهم بتهمة شهادة الزور أو انتهاك حرمة المحكمة(١٢٧) •

(ى) محاكمات النقابيين

١٥٧- حسب معلومات حصل عليها الفريق العامل ، اسند معظم محاكمات النقابيين خلال الفترة قيد الاستعراض الى تهم يعاقب عليها قانون مكافحة تجمعات الشغب • وقد كان " الترهيب " أكثر التهم شيوعا وكذلك حضور التجمعات غير القانونية ، والاضراب غير القانوني وجمع التبرعات بطريقة غير قانونية • وقد كان عدد النقابيين والعمال المنتمين الى اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا والذين حوكموا بشكل عام في شرقي مدينة الكاب مرتفعا على نحو خاص وذلك في أعقاب ارتفاع عدد الاضرابات التي وقعت في عام ١٩٨١ (أنظر الفقرة ٣٢٤) وفيما يلي تلخيص لبعض أهم المحاكمات :

---

(١٢٤) صحيفة Sowetan، ٢٤ اذار/ مارس ١٩٨٢ •

(١٢٥) صحيفة Rand Daily Mail، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ •

(١٢٦) صحيفة Sowetan ، ٤ اذار/ مارس ١٩٨٢ ، ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٨٢ •

(١٢٧) صحيفة Rand Daily Mail، ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٢ •

"١" قضية ٥٢ من عمال مكاتب البريد في بورت اليزابث حوكموا بتهم الترهيب بموجب قانون مكافحة تجمعات الشغب • وقد اتصلت التهم باضراب قام به ١٨٠ عاملا في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ • وقد فصلوا جميعا من العمل واتهم ٧٦ منهم • وقد صدرت أحكام بالسجن على ١٦ من الذين قدموا للمحاكمة أو فرضت عليهم غرامات • وحكم على الـ٣٦ المتبقين بالسجن مع ايقاف التنفيذ أو باخلاء السبيل • وحكم على ثمانية رجال بالسجن لمدة سنة • وكان كثير من الرجال أعضاء في الاتحاد العام لعمال جنوب افريقيا (١٢٨) •

"٢" قضية ١٧٧ من سائقي الحافلات ، ادينوا بموجب قانون مكافحة تجمعات الشغب ، وقد ألغيت الأحكام التي صدرت ضدهم عندما قررت المحكمة العليا في ترانسفال أن اجراءات المحكمة كانت معيبة وان الأحكام الأصلية كانت " صارمة " • وقد اعتقل العمال بعد نزاع بشأن التفاوض على الأجور • وحوكموا مباشرة بعد الاعتقال تقريبا • حيث استغرقت محاكمة جميعهم ست ساعات • وقد حكم عليهم بالسجن لمدة ١٨ شهرا مع ايقاف التنفيذ مدة خمس سنوات بشرط أن يعودوا الى العمل فورا • كما انهم لم يمثلوا أي تمثيل قانوني وذلك ما وجدته المحكمة العليا أمرا " غير مستصوب أبدا "(١٢٩) •

"٣" رفع الاتحاد الوطني لعمال السيارات والعمال المتحالفين قضية استئناف في بوفوثاتسوانا ضد ادانة ثلاثة من أعضائه بموجب قانون الأمن الداخلي لعقدهم اجتماعا غير قانوني • وصرح ناطق باسم الاتحاد لصحيفة راند ديلي ميل " ان لبوفوثاتسوانا ميثاقا للحقوق يضمن حرية الاجتماع • وسنرى ما اذا كانت هذه الحرية تسرى على النقابات العمالية أيضا "(١٣٠) • (أنظر الفقرة ١٥٣"٣") •

"٤" محاكمات أعضاء اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا ، حسب معلومات حصل عليها الفريق العامل تعرض أعضاء وزعماء اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا ، على وجه الخصوص ، لمضايقات من جانب سلطات جنوب افريقيا • (أنظر الفقرة ٣٣٩ أدناه) • وفيما يلي تلخيص للمحاكمات التي استرعي اليها انتباه الفريق العامل والتي تعني أعضاء اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا :

(أ) في حزيران / يونيه ١٩٨١ اعتقل ما لا يقل عن ٣٣ من عمال شركة ولسون راونترى ووجهت اليهم تهم يعاقب عليها قانون مكافحة تجمعات الشغب بعد حضور محاكمة زميل لهم هو دانيلي توكوى (١٣١) • وفي تشرين الأول / أكتوبر سحبت

---

(١٢٨) صحيفة Star ، ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، ٥ نيسان / ابريل ١٩٨٢ •

(١٢٩) صحيفة Financial Mail ، ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ •

(١٣٠) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ •

(١٣١) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

التهم وأفرج عن ٢٤ من العمال المنتسبين الى اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا احتجزوا لمدة شهرين (١٣٢) ،

(ب) في ثلاث محاكمات منفصلة ، لم تثبت على ثمانية من عمال شركة ولسون راوتري تهمة الترهيب والحث والايذاء الكيدى للعمال فيما يتصل بالاضراب الذى حدث في الشركة (١٣٣) ،

(ج) أدين ٣٥ من أعضاء اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا من بين ٢٠٥ من النقابيين الذين اعتقلتهم شرطة سيسكاى في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بالحث على العنف العام ، في حين سحبت التهم الموجهة ضد ١٣٩ نقابيا . وقد حكم على الذين ثبتت عليهم التهمة بالسجن لمدة ٩ أشهر مع تأجيل التنفيذ مدة خمس سنوات ، وبتغريم كل واحد منهم ١٠٠ راند . وقد ادعت الدولة أن المدعى عليهم قد انشدوا أناشيد " مثيرة للشغب " ، وأدوا تحيات النفوذ الأسود وردوا شعارات " مثيرة للشغب " وهم يركبون حافلة عادت بهم من أحد الاجتماعات (١٣٤) . ولم تثبت على عضوين آخرين من أعضاء فرع اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا في ايست لندن ، تهمة جمع التبرعات لانشاء تنظيم غير مسموح به (١٣٥) ،

(د) اتهم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ثلاثة من زعماء اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا وهم سام كيكين وثوزاميلي غكوينا (الرئيس) وسيسا نجيكيلانا (نائب الرئيس) بتهم يعاقب عليها قانون الارهاب . وقد مثلوا أمام المحكمة الى جانب بربارا هوغان وسدريك مايسون اللذين اتهما فيما بعد بالخيانة (أنظر الفقرة ١٥١ "٣" أعلاه) (١٣٦) . وقد سحبت التهم الموجهة الى السيد كيكين الا أنه أعيد اعتقاله فورا . أما الزعيمان الآخران فقد نقلت قضيتهما من محكمة الى أخرى مرتين ولم " تتح أية تفاصيل عن التهم المنسوبة اليهما " (١٣٧) .

---

(١٣٢) صحيفة Star ، ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ .

(١٣٣) صحيفة Daily Despatch ، ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٨١ ، ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

(١٣٤) صحيفة Daily Despatch ، ١٩ ، ٢٠ و٢٦ شباط / فبراير ١٩٨٢ .

(١٣٥) صحيفة Daily Despatch ، ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٢ .

(١٣٦) صحيفة Cape Times ، ١٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ .

(١٣٧) صحيفة Rand Daily Mail ، ١ تموز / يوليه ١٩٨٢ ، صحيفة Sowetan ، ٢ تموز / يوليه ١٩٨٢ .

دال - وفيات المحتجزين

١٥٨- قام فريق الخبراء العامل المخصص ، في التقارير السابقة ، باستعراض وتحليل الوفيات رهن الاحتجاز في الفترة بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٧ (الفقرات ١١٢ - ١٢٢ من الوثيقة E/CN.4/1270 والوثيقة E/CN.4/1366) .

١٥٩- واسترعى عدة شهود انتباه الفريق الى ارتفاع جديد في عدد الوفيات رهن الاحتجاز خلال عام ١٩٨٢ . ومنها وفاة الدكتور نيل أغجيت في سجن جون فوستر سكوير، ووفاة تشيفلوا ميوفهي في فيندا ، وارنست ديبال في جوهانسبرغ ، وماناا مغكويتو في ترنسكاى وقد حدثت كل هذه الوفيات خلال الفترة قيد الاستعراض . وربط شاهد منظمة العفو الدولية الوفيات باستراتيجية شرطة جنوب افريقيا المتمثلة في الحصول على ادانات على أساس " الاعترافات " التي أصبحت الآن أمرا عاديا في محاكم جنوب افريقيا في أعقاب التخفيف من القواعد الناظمة للشهادات والاجراءات خلال السنوات الماضية . وذكر ما صرح به العقيد غوسن من شرطة جنوب افريقيا بشأن قضية ستيف بيكو حيث قال : " اننا لا نعمل في ظل التشريع " .

١٦٠- وأشار الفريق العامل ، في آخر تقاريره (الفقرة ١١٦ من الوثيقة E/CN.4/1429 والفقرة ٦٢ من الوثيقة E/CN.4/1485) الى التحقيقات التي قام بها المجلس الطبي لجنوب افريقيا والرابطة الطبية لجنوب افريقيا بشأن وفاة ستيف بيكو رهن الاحتجاز في عام ١٩٧٧ .

١٦١- وقد وجه طلب جديد الى مجلس الطب وطب الأسنان في جنوب افريقيا في الفترة قيد الاستعراض للقيام بتحقيق جديد بشأن المعاملة التي تلقاها ستيف بيكو قبل وفاته . والأطباء الأربعة المشار اليهم هم الدكتور ر . ج . كيلي الذى استشاره طبيبان آخران في هذه الحالة وأسدى المشورة دون أن يرى السيد بيكو ، والدكاترة بنجامين تكر ، وايفور لانغ وكولن هرش . ولم ترد الى حد الآن أية اجابة من المجلس (١٣٨) .

١٦٢- وحسب معلومات معروضة على الفريق ظهرت دلائل جديدة حول قتل ستيف بيكو رهن الاحتجاز لا يمكن الكشف عنها " خشية حدوث عمليات انتقامية ضد أناس لا زالوا يعيشون في جنوب افريقيا " . وقد طالب السيد دونالد وودز المحرر السابق في صحيفة ديلي دسباتش من منفاه حكومة جنوب افريقيا بملاحقة النقيب د . سيبرت والملازم و . ويلكن من أجل القتل العمد أو القتل القصد الذى استهدف ستيف بيكو . وقال ان التحقيق أسفر عن أدلة كافية تلقي التبعة الرئيسية للجريمة على هذين الشخصين "وسيسفر تحقيق ملائم عن مزيد من الأدلة "تبرر مثل هذه الملاحقة (١٣٩) .

١٦٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض أدت ترقية العقيد بيتر غوسن الرئيس السابق لشرطة أمن بورت اليزابث ، الى رتبة عميد ونائب مفوض الشرطة " الى حدوث رد فعل عنيف لدى الزعماء السود " . اذ شارك العقيد غوسن مشاركة جوهرية في استنطاق ستيف بيكو ووصفت منظمة شعب آزانيا ترقيته بأنها " أمر مكدّر " ووصفها رئيس لجنة العشرة لسويتو بأنها " أمر شاذ " (١٤٠) .

---

(١٣٨) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٨٢ .

(١٣٩) صحيفة الأوبسرفر ، ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

(١٤٠) صحيفة Sowetan ، ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٢ .

١٦٤- وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ وجد الدكتور نيل اغجيت أمين فرع اتحاد عمال الاغذية والتعليب لجنوب افريقيا في ترنسفال ، مشنوقا في زنزانته وهو المحتجز الخامس والخمسون الذي " يتوفى رهن الاحتجاز " منذ عام ١٩٥٣ • وهو أول أبيض يتوفى رهن الاحتجاز حيث ظل بموجب الباب ٦ من قانون الارهاب منذ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ (١٤١).

١٦٥- وقد بدأ التحقيق في موت نيل اغجيت في ١٣ نيسان /ابريل ١٩٨٢ • وذكر محامي اسرة الميت لهيئة التحقيق ان الدكتور اغجيت قد حمل على الانتحار " واشار الى بيان ادلى به الدكتور أغجيت وذكر فيه انه اعتدى عليه وانه تعرض للصدمات الكهربائية • كما أشار المحامي الى بيان ادلى به محتجز سابق يود ان يستشهده والى رفض السلطات السماح له بتفتيش زنزانات الاستنطاق في سجن جون فوستر سكوير • وصدر على المحتجز السابق امر بالحظر لمدة عامين لدى خروجه من المحكمة وقدم المحامي مجددا طلبا بالسماح له بزيارة غرف الاستنطاق • وقد اعترض محامي الشرطة على تلاوة بيان الدكتور اغجيت في المحكمة ولكن القاضي قرر امكانية الاشارة اليه • وقد اجلت عملية التحقيق الى ١ حزيران /يونيه لتمكين محامي الحكومة من الاستئناف ضد هذا القرار (١٤٢).

١٦٦- وعندما استؤنفت عملية التحقيق علمت المحكمة ان مفتش المحتجزين لم يتمكن من رؤية الدكتور اغجيت لانه " لم يكن في زنزانته " وان سجل الاحداث قد يزور بما مؤداه ان الدكتور اغجيت قد تلقى احدى الزيارات قبل ٥٤ دقيقة من العثور عليه ميتا (١٤٣). وذكر آمر السجن للمحكمة ان الدكتور اغجيت لم يشتك اليه ابدا من المعاملة التي تلقاها (١٤٤). وقرر القاضي ان بيان الدكتور اغجيت يمكن استخدامه في الاجراءات ولكن لا كبيان مشفوع بقسم وحذر الحاضرين من التعرض للشهود في اعقاب حادثة رؤى فيها احد رجال الشرطة يهز رأسه تهديدا لأحد الشهود (١٤٥).

١٦٧- وأدلى المحتجز السابق المذكور اعلاه موريس سميدرز بشهادة لدى التحقيق قائلا انه رأى من زجاج النافذة المكسو بالجليد ، الدكتور اغجيت وهو يضرب بجريدة جعلت في شكل اسطوانة بينما كان يقوم " بعدد كبير من تمارين الضغط " (انظر الفقرة ١٠٢ اعلاه) • وقد هرب السيد سميدرز رسالة مختصرة من السجن الى السيدة هيلين سوزمان ذكر فيها ما رآه بالتفصيل (١٤٦).

---

(١٤١) صحيفة Daily Telegraph ، ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، Press Release, SACTU ، شباط/فبراير ١٩٨٢ •

(١٤٢) صحيفة الغارديان ، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١٤٣) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(١٤٤) صحيفة Citizen ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، صحيفة Rand Daily Mail ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(١٤٥) صحيفة Citizen ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، صحيفة Rand Daily Mail ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(١٤٦) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

١٦٨- ومن المنتظر ان يدلي ثمانية محتجزين سابقين بشهاداتهم في التحقيق وقدم الدفاع ١٣ بيانا مشفوعا بقسم ادلى به رفاق الدكتور اغجيت في الاحتجاز (١٤٧).

١٦٩- وفي تموز/يوليه اجل التحقيق الى ايلول/سبتمبر في اعقاب طلب تقدم به الرائد كرونرايت رئيس المستنطقين في سجن جون فوستر سكوير، بالامتناع عن تلاوة بيان الدكتور اغجيت لانه يربط بين " شخص جد محترم " حاضر في المحكمة وبين الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا (١٤٨).

١٧٠- وحسب معلومات معروضه على الفريق العامل توفي السيد تشيفيلوا ميوهفي، وهو قس لوثرى غير اكليريكي وهو رهن الاحتجاز لدى شرطة امن بانتوستان فيندا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، بعد ان اعتدى عليه نقيب ورقيب من الشرطة. وقد بيّنت التقارير الطبية ان السيد ميوهفي قد توفي متأثرا برضوض ونزيف داخلي خطيرين، كما أصيب بأضرار في رأسه وكليتيه. وكان السيد ميوهفي واحدا من بين عدة رجال من رجال الكنيسة وغيرهم الذين احتجزوا في اعقاب هجوم على مركز الشرطة في سيباسا في آب/اغسطس ١٩٨١ ادى الى مصرع شرطيين (١٤٩). (انظر أيضا الفقرتين ١٠٣ و ١٥٣، ٣ أعلاه، والفقرة ٢٥٧ أدناه).

١٧١- ووجد احد المحتجزين وهو السيد ارنست ديبال الذى اعتقل بموجب قانون الأمن الداخلي مشنوقا في زنزانته بعد ثلاثة ايام فقط من اعتقاله يوم الخميس ٥ آب/اغسطس ١٩٨٢. وقد ذكر مفوض الشرطة بالوكالة ان السيد ارنست ديبال وجد مشنوقا بقطعة من بطانية في مقر شرطة جوهانسبرغ (١٥٠).

١٧٢- ودافع وزير الشرطة السيد لويس لوغرانج عن الممارسات المتبعة في اماكن الاحتجاز في جنوب افريقيا، في معرض الحديث امام رابطة المراسلين الاجانب في ٦ آب/اغسطس قائلا: " لا اعتقد انكم ستحصلون على معلومات كثيرة من رجل محتجز في فندق من الدرجة الأولى ". ووصف في الوقت ذاته موت الدكتور اغجيت رهن الاحتجاز بانه حادث " مؤسف " (١٥١).

١٧٣- وفي أعقاب وفاة السيد ديبالي دعا المتحدث باسم المعارضة فيما يتعلق بمسائل العدالة السيد راى سوارت الى اجراء تحقيق عاجل بشأن كل جوانب الاحتجاز المتعلق بالأمن (١٥٢).

١٧٤- ونتيجة " للمظاهرات السياسية " التي اكتنفت جنازة الدكتور اغجيت وقد رفع فيها علم المؤتمر الوطني الافريقي على تابوته الذى تبعه موكب من آلاف المشيعين مسافة خمسة أميال

---

(١٤٧) صحيفة Rand Daily Mail، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢.

(١٤٨) صحيفة Financial Mail، تموز/يوليه ١٩٨٢، صحيفة Citizen ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٢، صحيفة Rand Daily Mail، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢.

(١٤٩) صحيفة الغارديان، لندن، ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٢.

(١٥٠) صحيفة الغارديان، لندن، ٩ آب/اغسطس ١٩٨٢.

(١٥١) صحيفة الغارديان، لندن، ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٢.

(١٥٢) المصدر المذكور سابقا.

خلال شوارع جوهانسبرغ ، تم تعديل قانون الامن الداخلي لمنع اية مظاهرة سياسية من اعلان التأييد وحظر حمل الملصقات او الشعارات وتوزيع المناشير ومنع المترجلين من اتباع موكب الجنازة وفرض طريق محدد سلفا على الموكب • وقد عاقت هذه القيود وحضور شرطة الامن لتطبيقها مشيعي جنازة السيد ديبالي من دفنه بطريقه تليق بالابطال • وقد نزعت من الصحفيين البيض الذين صاحبوا الجنازة التصاريح التي تمكنهم من الدخول الى سويتو وأجبروا على الانصراف (١٥٣) •

١٧٥ــ وجاء في شهادة ادلى بها السيد دافيد باندينى شيكومبا (الجلسة ٥٧٩) ، وهو سجين ناميبي امضى بعض الوقت في سجن ليوكووب في جنوب افريقيا (انظر الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ أعلاه) وصف لموت سجينين اثنين عندما كان نزيل ذلك السجن • فقد سمع ذات ليلة رجلا يصيح : " انى لا أستطيع النوم ! ولا استطيع الوقوف! " وبعد ذلك سمع احد السجانين يسأل الرجل ما دهاه ، ورد الرجل قائلا " لقد اشبعتني ضربا " ، ولكن السجان أنكر ذلك وقال للسجين ان ينتظر حتى الصباح ، وانه لن يموت تلك الليلة ، ونقل في الغداة الى المصح المحلي ثم ارجع الى زنزانته وقيل له ان عليه ان يموت • واضاف الشاهد قائلا " لقد مات وهم يمزحون " • وقد فهم ان السجين قد اشبع ضربا بعد محاولته الهروب ، الامر الذى ادى الى اتلاف امعائه ومع ذلك فان هيئة التحقيق خلصت الى انه مات ميته طبيعية • كان الرجل يدعى روفوس ماكوى • وقد رأى الشاهد في مناسبة ثانية رجلا ميتا في الزنزانه ٢٢ وهو يجتاز بابها • وقد ادعى ان الرجل قد انتحر •

١٧٦ــ وذكر شاهد آخر ، هو السيد جاكوب سليبي (الجلسة ٥٧٤) للفريق انه كان خلال احتجازه خلال عام ١٩٧٦ في الزنزانة المجاورة لزنزانته جاكوب ماشابان الذى تلقى منه تأييدا كبيرا • وقد اخذ ماشابان بعد ذلك للاستنطاق ، ووجد مشنوقا في زنزانته في صباح اليوم التالي • واصر الشاهد على استحالة اقدام ماشابان على الانتحار نظرا لوجود عهد قطعاه على نفسيهما بعدم الضعف والانهيار •

هاء ــ المسؤولية المزعومة لقوات شرطة الامن : قائمة باسماء الاشخاص المتورطين في قضايا التعذيب

١٧٧ــ قام فريق الخبراء العامل المخصص ، في تقرير خاص قدمه الى لجنة حقوق الانسان في دورتها السابعة والثلاثين في عام ١٩٨١ (E/CN.4/1366) ، للنظر في المزاعم المتعلقة بتحمل اعضاء قوات الامن المسؤولية في قضايا القتل العمد والتعذيب والتجريد من الحرية والحقوق الأساسية في جنوب افريقيا • وقد ذكر التقرير ٣٧ حالة وذكر اسماء ضباط شرطة معينين اشتبه في ارتكابهم جريمة الفصل العنصرى وفقا للمادتين ٢ و ٣ من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها • وقد نشر الفريق في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرة ٦٥ من الوثيقة E/CN.4/1485) المزيد من الشهادات واسماء اشخاص اضافيين متورطين في جريمة الفصل العنصرى •

١٧٨ــ واستمع الفريق العامل ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، الى عدد كبير من الشهادات التي ادلى بها شهود جدد ادعوا فيها بانهم تعرضوا للتعذيب خلال الاستنطاق كما ادعوا حدوث انتهاكات لحقوق الانسان الاساسية • وذكر عدد من هؤلاء الشهود مرة اخرى اسماء افراد شاركوا في التعذيب وفي عمليات انتهاك الحقوق الاساسية •

---

(١٥٣) صحيفة الغارديان ، لندن ، ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٢ •

١٧٩- وذكر ممثل منظمة العفو الدولية (الجلسة ٥٦٥) اسم الرائد آرثر كرونرايت (الحالات رقم ٨ و ٢٩ و ٣٤ و ٣٦، الوثيقة E/CN.4/1366) بوصفه كبير الضباط المستنطقين في قضية الدكتور نيل أغجيت، الذي توفي رهن الاحتجاز (انظر الفقرات ١٦٤ - ١٧٩ أعلاه). وهناك معلومات اخرى حصل عليها الفريق العامل تتهم العميد هندريك مولر، رئيس شرطة أمن جوهانسبرغ، والشرطي اندري مارتن، الذي كان في الخدمة ليلة وفاة اغجيت واعترف بتزوير سجل الاحداث، والمساعد وولتر ماكفرسون المكلف بأمور المحتجزين في سجن جون فوستر سكوير، والذي قال لمفتش المحتجزين السيد ن. هـ. موتون انه لم يتمكن من رؤية الدكتور أغجيت يوم ٤ كانون الثاني/يناير (١٥٤).

١٨٠- وذكرت السيدة روث موماتي (الجلسة ٥٦٣) في شهادة خطية ادلت بها السيد كار والسيد سيثيبي وكلاهما من شرطة الامن، وحملتهما مسؤولية الاعتداءات الوحشية على جوزيف غومبي (انظر الفقرة ١٥٨ أعلاه).

١٨١- وذكر احد الشهود وهو جوكوب سيليبي (الجلسة ٥٧٤) اسماء جلادين معروفين يتولون تعذيب السجناء اثناء الاستنطاق ومنهم الرائد كرونرايت والملازمون ماكنتاير واندريس ستروويغ واندريس فيسر، والنقيب برود ريك. وقد حمل الرائد كرونرايت المسؤولية الشخصية عن وفاة جاكوب ماشابان (الفقرة ١٧٦)، وذكر انه كان شخصيا بين يدي هذا الرجل. كما ذكر اسماء الملازم ستروبغ، والمساعد ماليما من بين جلاديه. وبشكل عام لا يشارك في عملية التعذيب الا الشرطة البيض ولكنه شخصيا تعرض للاعتداء على يدي ضابط اسود يدعى سونز تمت ترقيته منذ ذلك الحين الى رتبة نقيب. وذكر ايضا المساعد كويبرس سميث، والرائد اوليفيير والرئيس الحالي لجهاز الامن في جنوب افريقيا الذي تعرض الشاهد للضرب امامه.

١٨٢- وذكر احد الشهود وهو زوليلي هاملتون كيكي (الجلسة ٥٦٠) أسماء رجال شرطة الامن وهم الرقباء المفتشون دونالد جون كارد (كار ؟)، وشيبرز وتشيكيلا مدعيا انهم عذبوه خلال الاستنطاق. وذكر ايضا الملازم فنتر والمساعد دوراند اللذين اجبراه على الوقوف لفترات طويلة اثناء استنطاقه في عام ١٩٧٦. ثم ذكر المساعد فان فوران والرقيب المفتش فوري والرقيب المفتش سيفولي. كما ذكر السيد كيكي اسمي رجلي الشرطة فيكيلي زيبيي وروزنثال زوزي نكوكو واتهمهما بالاعتداء على بوميزا نغكسالي، وتامارا واكا وبوسيسيوى بارتمان ونوزيسان بوباني وكلهن فتيات صغيرات، في مدانتسان في عام ١٩٨١.

١٨٣- وحسب معلومات اخرى حصل عليها الفريق العامل، تقدمت باربارا هوغان التي احتجزت عام ١٩٨١، بدعوى اعتداء في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ضد المساعدين نيكولاس جوهانس ديتليفس ولورانس تشارلز فيليب برينس تتهمهما فيها بالاعتداء عليها خلال استنطاقها في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١. وقد ادعت امام المحكمة في تموز/يوليه ١٩٨٢، ان هذين

---

(١٥٤) صحيفة Rand Daily Mail، ١٠ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢.

(١٥٥) صحيفة Sunday Express، ١ آب/أغسطس ١٩٨٢.

الضابطين ضربا ها بجمعي كفيهما وصفعا ها على وجهها واذنيها وظهرها وهددا ها " بانهما سيعدمانها حياتها " (انظر الفقرة ١٢١ أعلاه)[١٥٥].

١٨٤- واتهمت شهادة خطية ادلت بها منظمة العفو الدولية الى الفريق العامل اللواء تشارلز سيبي ، رئيس شرطة أمن سيسكاى ، وحملته مسؤولية حملة الاعتقالات التي حدثت في سيسكاى وقد انكر اللواء سيبي ان هناك اى صلة بين عملية اعتقال النقابيين المعنيين (الفقرتان ١٥٧، ٤ اعلاه و ٢٥٢ ادناه) وبين انشطتهم النقابية.

١٨٥- ولاحظ الفريق العامل ان العقيد بيتر غوسن الذى اشار التقرير الخاص للفريق لعام ١٩٨١ (E/CN.4/1366 ، القضية رقم ١) الى انه يتحمل مسؤولية كبرى عن وفاة ستيف بيكو ، قد رقي الى رتبة عميد ونائب لمفوض الشرطة . كما احاط الفريق علما باحتجاجات الدكتور نثاتو موتلانو ، رئيس لجنة العشرة لسويتو ، والسيد جورج ووشوب امين دعاية منظمة شعب آزانيا على هذا التعيين (الفقرة ١٦٣ أعلاه)[١٥٦]. وطالب دونالد وودز المحرر السابق في صحيفة ديلي دسباتش نظام جنوب افريقيا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ بملاحقة النقيب د . سيبرت والملازم ف . ويلكن بتهمة قتل ستيف بيكو (انظر الفقرة ١٦٢ اعلاه) .

١٨٦- وذكرت احدى الشهود ، وهي لولانا سيبالا و (الجلسة ٥٨٠) النقيب د وبليسيس ، والسادة ستريدوم وورود ولف ، ود ونستر و لوكوى ، واتهمتهم بتعذيبها ، وذكرت ايضا ضابطا افريقيا من الفرع الخاص يدعى كسوليزوى . وذكرت كذلك اسم الدكتور لانج طبيب السجن الذى كانت في اشد الخوف من تلقي العلاج على يديه (انظر الفقرة ١٢٣ أعلاه ، وانظر ايضا الوثيقة E/CN.4/1366 القضية رقم ١) .

١٨٧- وذكرت غلاديس كلير موهابي (الجلسة ٥٧٧) اسم المستنطق تروليب ووصفته بانه "شهر" باعتداءاته الجنسية على السجينات . فقد عبث بنهديها بعد ان عذبها بالصدمات الكهربائية ، ولكن صراخها هو الذى منعه ، فيما يبدو من التمادى في ذلك . كما حمل مسؤولية تحبيل عدة سجينات خرجن من السجن حوامل في عام ١٩٧٧ (انظر الفقرة ١٢٦ اعلاه) .

١٨٨- وذكر احد الشهود وهو اندروماشابا (الجلسة ٥٨٠) طبيبين في روبن آيلند رفضا معالجة السجناء قبل عام ١٩٧٧ ، وهما الدكتور آندرستن والدكتور فان در برغن الذى ذكر اسمه ايضا في شهادة خطية ادليت الى الفريق[١٥٧] وذكر ايضا العميد فان دن برغ وضباط الشرطة فريرا وسيمون ماشيني ، وكوتسر الذين شاركوا في تعذيبه واستنطاقه (انظر الفقرة ١١٠ اعلاه) .

١٨٩- وذكر احد الشهود ، وهو دافيد باندينى شيكوبا (الجلسة ٥٧٩) احد السجانين الافريقيين في سجن ليوكووب ، كان يضرب السجناء دائما في حضرة السجانين البيض . وهو أول أسود

---

(١٥٥) صحيفة Sunday Express ، ١ آب/اغسطس ١٩٨٢ .

(١٥٦) صحيفة Sunday Express ، ١ آب/اغسطس ١٩٨٢ .

(١٥٧) كتاب Naidoo, as told to Sachs المصدر المذكور سابقا ، صفحة ٢٤٤ .

يرقى الى رتبة مساعد ضابط ويدعى كومالو • واشتهر سجان آخر يدعى موثون أيضا بضرب السجناء بمن فيهم روفوس ماكوى الذى توفي متأثرا بالضرب الذى تعرض له (انظر الفقرة ١٧٥) • ومن عادة موثون ان ينهال بالضرب على رجل ما ، ثم يشاهد وهو يقرأ الكتاب المقدس •

١٩٠ - وذكر السيد زوليلي هاملتون كيكي في شهادته (الجلسة ٥٦٠) احد السجانين في روبن آيلند ، وهو بيت كليهاوس ، الذى دفن احد السجناء السياسيين وهو جونسون ملامبو في الرمل حتى العنق ثم بال في فمه • كما ذكر العقيد ويسلس والرائد كروغر وحملهما مسؤولية النظام الذى كان سائدا في روبن آيلند عندما وفد الى هناك وكذلك أحد كبار السجانين " أشتهر بالشراسة " ويدعى بيرون وقد اعتدى شخصيا على السجناء وسمح لغيره من السجانين بأن يفعلوا ذلك وهؤلاء السجانون هم زيلي و فان دن برغ ودلهوت وبيت ، وجيفورد كلينهانس ودى بليسيس •

واو - الترحيل القسرى للسكان

١٩١ - أدرج الفريق ، في تقاريره السابقة ، وثائق عن عمليات الترحيل القسرى التي تستهدف السكان بناء على سياسة تجسيد الفصل العنصرى على الأرض . وأشار الفريق في ثلاثة من تقاريره السابقة (الفقرات ١٣٩ - ١٤٢ من الوثيقة E/CN.4/1365 ، والفقرتان ٨٩ - ٩٠ من الوثيقة E/CN.4/1365 ، والفقرات ١٢١ - ١٢٤ من الوثيقة E/CN.4/1429) الى أن عمليات الترحيل هذه قد تسارعت فيما يتعلق بتنفيذ السياسات المتصلة " بالأوطان المستقلة " والعمال المهاجرين ، وأشار الفريق أيضا في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرات ٩٤ - ٩٧ من الوثيقة E/CN.4/1485) الى أنه يتم ترحيل أفراد وأسر بأكملها وجماعات كبيرة أكثر من مرة في حالات كثيرة ، والى أن قوانين مراقبة التدفق الى المناطق البيضاء لا زالت تطبق بصرامة ضد الأفراد الافريقيين في المناطق الحضرية .

١٩٢ - وقال أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم (الجلسة ٥٥٩) أن سياسات الترحيل الحالية تشكل جزءا من تقليد تاريخي طويل جدا يتغير شكله من حين لآخر . وأضاف أن سياسات الترحيل الحالية مكيفة بشكل وثيق مع المحاولات التي يبذلها نظام جنوب افريقيا للحفاظ على سيطرته في وجه البطالة التي يتسع نطاقها وتعاظم المقاومة وزحف قوات التحرير ، وأن سياسات الترحيل تقوم على الافتراض بأن الشعب الأسود ليس له أية حقوق أساسية في الملكية أو الأرض في جنوب افريقيا .

١٩٣ - ومضى يقول ان برنامج حكومة جنوب افريقيا في مجال الترحيل يهدف ، بالدرجة الأولى ، الى ترحيل كل العاطلين عن العمل وأسر العمال من المناطق الحضرية . ثانيا ، انطوى برنامج الترحيل كما أكد عليه الشاهد ، على نقل العمال المستخدمين بهدف اداجهم ، كلما أمكن ذلك ، في نظام البانتوستانات أى " الادارات التابعة التي أقامتها الحكومة " . وقد أدى ذلك الى نمو المدن المقصورة على النوم في البانتوستانات حيث يعيش الأفارقة للنوم فقط ويذهبون الى العمل نهارا في " المناطق البيضاء " .

١٩٤ - وأردف يقول ان من المتعذر حساب عدد الذين طردوا من المناطق الريفية ولكنهم يعدون بالملايين دون شك .

١٩٥ - وحسب معلومات اضافية حصل عليها الفريق تبين من احدى الدراسات التي اضطلعت بها منظمة الوشاح الأسود أن هناك ثلاثة ملايين شخص على الأقل رحلوا قسرا خلال ٢٠ سنة ، وقدر عدد السكان الذين يزمع ترحيلهم في القريب بمليون شخص آخر (١٥٨) .

١٩٦ - وقال الدكتور كورنهوف ، وزير التعاون والتنمية الاقتصادية ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، أنه تم ، في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، ترحيل ٣١٧٠٠٠ أسود من جنوب افريقيا الى " الأوطان " . وجاء في تقرير وضعته ادارة التعاون أنه تم في الفترة بين نيسان/ابريل ١٩٧٩ وآذار/مارس ١٩٨٠ ، ترحيل ٧٤٢٧٦ أسود من " المناطق البيضاء " (١٥٩) .

---

(١٥٨) صحيفة الأوبسرفر ، لندن ، ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(١٥٩) صحيفة Star ، ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

١ - اشارة الى بعض القوانين ذات الصلة بالموضوع

١٩٧ - لاحظ الفريق العامل في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرات ٧٠ - ٧٤ ، ٨٩ - ٩٣ من الوثيقة E/CN.4/1485) ازدياد عدد الملاحقات بموجب قانون مناطق التجمعات ، وزيادة استخدام " تشريعات الهجرة " بدلا من القوانين المتعلقة بجوازات المرور لترحيل الأفارقة من المناطق الحضرية ، واستخدام صلاحيات الترحيل القسرى بدون اجراءات التي تم التذرع بها لتفادى الدفاع عن قضايا المستقطنين أمام المحاكم .

١٩٨ - وقال أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم (الجلسة ٥٥٩) ان التدابير التي اتخذتها الحكومة لتقييد نشر المعلومات وفرض سرية أكبر عن طريق الوسائل التشريعية والادارية تقوم دليلا على جدية الحكومة في عزمها على مواصلة تطبيق سياستها في مجال ترحيل السكان . وصرح الشاهد للفريق بأن التشريعات تخول لوزير التعاون والتنمية صلاحية ابقاء خطط الهيئة الحكومية الرئيسية المعنية بخطط الترحيل طي الكتمان .

١٩٩ - وذكر الشاهد للفريق العامل أيضا أنه يجرى الآن النظر في مزيد من التشريعات التي تزيد من صلاحيات الحكومة فيما يتعلق بترحيل كل من يقاوم اعادة التوطين عن طريق جعل هذه المقاومة أمرا غير قانوني " بحيث تصبح مقاومة الترحيل جريمة وعقابها الترحيل " .

٢٠٠ - وقال الشاهد أيضا أن الحكومة منحت نفسها صلاحيات أكبر بكثير لترحيل الناس وذلك باستخدام قوانين جوازات المرور . وأشار الى مشروع قانون معروض على البرلمان يدعي مشروع قرار تنظيم ترحيل وتوطين السود Orderly Movement and Settlement of Black People Bill وهو يفرض غرامة تتراوح بين ٥٠٠ و ٥٠٠٠ راند على الأشخاص الذين يتواجدون في ما يطلق عليه اسم " المناطق الحضرية البيضاء " بدون " ترخيص " . وينص مشروع القانون هذا على غرامة جديدة قدرها ٥٠٠ راند تفرض على من يؤوى أشخاصا لا يملكون جوازات المرور اللازمة للتواجد في المناطق الحضرية .

٢٠١ - وحسب معلومات اضافية حصل عليها الفريق العامل لا يعدو القانون الجديد الذى يمكن الحكومة من احاطة عمليات الترحيل بمزيد من السرية أن يكون امتدادا قانونيا لسياسة الحكومة . وقد ذكر أحد أعضاء البرلمان من الحزب الفدرالي أن حكومة جنوب افريقيا قد تهربت ، منذ عام ١٩٨٠ ، من الأسئلة المطروحة في البرلمان والتي تسعى الى الحصول على معلومات عن عمليات الترحيل ، وقالت ان ترحيل الذين يعيشون في " الجنوب السوداء " سيعالج من الآن فصاعدا على أنه " مسألة سرية " (١٦٠) .

٢ - الظروف السائدة في مناطق اعادة التوطين

٢٠٢ - قالت السيدة روث موباتي (الجلسة ٥٦٣) ان النساء والأطفال السود في جنوب افريقيا وكذلك المسنين والمرضى هم الضحايا الرئيسية لعمليات الترحيل الى ما يسمى البانتوستانات . وأضافت أن النساء والأطفال يلقون في أماكن حيث عليهم أن يحتالوا لعيشهم دون مسكن أو ماء .

---

(١٦٠) صحيفة Daily News ، ٣ أيار/مايو ١٩٨٢ ، صحيفة Rand Daily Mail ، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

٢٠٣ - وذكرت السيدة موميا تي للفريق أن الناس لا يخطرون بترحيلهم . وأضافت " ان السلطات تأتي قبل بضعة أيام من عملية الترحيل وتؤشر المنازل بالطلاء الأبيض ، وفي يوم الترحيل ، بعد ذلك ببضعة أيام ، يأتون بالجرارات وترمي أمتعة الناس في شاحنات ويؤخذ الناس الى البانتوستانات وماذا يحدث عندما يصلون الى هنالك ، انهم يتركون لحالهم . فيعيش البعض منهم في خيام ويبني البعض الآخر بيوتهم بصفائح الحديد المموج في معظم البانتوستانات ، لأن هذه المنطقة تشكل ١٣ في المائة من الأرض القاحلة المخصصة لـ ٨٠ في المائة من السكان " .

٢٠٤ - وفي الجلسة ٥٩٩ قال أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم ان عمليات الترحيل تجعل الناس أكثر تعرضا لقمع شرطة الأمن التي تعمل في البانتوستانات في ظروف يكتنفها المزيد من السرية . وبيّن الشاهد أن الذين يقاومون الترحيل يحتجزون دون محاكمة كما يتم دائما استخدام الشرطة المسلحة ضدهم .

٢٠٥ - وقالت الدكتورة سلما براود وهي ، أحد المستشارين البلديين السابقين لجوهانسبرغ ، ان انتشار الكوليرا والأوبئة الأخرى أمر غير مستغرب نظرا لافتقار مخيمات اعادة التوطين الى المرافق الصحية والاصحاحية والاجتماعية الملائمة (١٦١) .

٢٠٦ - وأشار الفريق في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرة ٧٥ من الوثيقة E/CN.4/1485) الى الظروف السائدة في منطقة اعادة التوطين في أونفرواشت . فقد جاء في معلومات اضافية حصل عليها الفريق ، أن صحيفة كريستيان ساينس مونيتور وهي صحيفة أمريكية قدرت عدد العاطلين في المنطقة بـ ٥٠ في المائة وتحدثت عن النقص في المياه وذكرت أن السكن غير ملائم وأن سوء التغذية سائد . وأكد وزير التعاون والتنمية أن الناس يعيشون في تلك المنطقة في عشش من القصدير (١٦٢) . وقد حمل ٧٠ طفلا يشكون من التهاب معوي معد على وجه السرعة ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، الى مستشفى بلوايفونتين بعد أن اعترف المصح الموجود في المنطقة بعجزه عن التصدي لحالات الطوارئ (١٦٣) .

٣ - أمثلة على عمليات الترحيل

٢٠٧ - قام الفريق العامل ، في تقاريره السابقة ، بتصنيف ترحيل مجموعات السكان كما يلي : القضاء على الجيوب السوداء (ترحيل العمال الزراعيين والأكارين والمستقطنين من مزارع البيض بوصفهم " أيدي عاملة زائدة عن الحاجة ") ، عمليات الترحيل من أجل توحيد الملكيات (نتيجة لاعادة رسم حدود المناطق المخصصة للافريقيين عملا بسياسة " الأوطان المستقلة ") وعمليات الترحيل من المدن (بما في ذلك ترحيل السود من المناطق الحضرية ، حيث يشكلون " فائضا من متطلبات اليد العاملة ") . كما ذكر الفريق عمليات ترحيل الآسيويين والملونين بموجب قانون مناطق التجمع . وأشار الفريق أيضا ، في تقرير سابق (الفقرة ١٣٤ من الوثيقة E/CN.4/1429)

---

(١٦١) صحيفة Rand Daily Mail ، ٣ أيار/مايو ١٩٨٢ .

(١٦٢) صحيفة Star ، ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

(١٦٣) صحيفة Sunday Express ، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

الى عمليات الترحيل التي تنطوي على حركات نقل داخل البانتوستانات في أعقاب منح الصلاحيات " لحكومات الأوطان " • وفيما يلي قائمة وضعها الفريق العامل المخصص ببعض الأمثلة على ترحيل السكان خلال الفترة قيد الاستعراض •

(أ) عمليات ازالة " الجيوب السوداء "

٢٠٨ - أشار أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم (الجلسة ٥٥٩) الى برنامج طرد السود من المناطق التي يتمتعون فيها بملكية كاملة للأرض والتي أعلنتها الحكومة " مناطق بيضاء " • وقال الشاهد ان وزير التعاون والتنمية قد صرح في أوائل عام ١٩٨٢ أنه لا تزال هناك ٧٥ منطقة من هذه المناطق من المنتظر أن تصبح " بيضاء " • وقد قدرت احدى المنظمات التي تقدم العون للسكان المهددين بهذا النوع من الترحيل عدد هؤلاء الناس في اقليم ناتال وحده بـ ٢٠٠ ٠٠٠ الى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص •

٢٠٩ - وحسب معلومات اضافية أعلنت حكومة جنوب افريقيا ثماني مناطق يبلغ مجموع سكانها بين ٤٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ شخص في منطقة الحدود بين " وطني " كرانسكاي وسيسكاي " جيوبا سوداء " • وسيرحل سكان هذه الأراضي بالقوة الى منطقة فرانكفورت - براونشفايغ ، حيث لا توجد أي مياه (١٦٤) •

٢١٠ - وقال وزير التعاون والتنمية ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، أن منطقة أوليفيرشوك ، وهي منطقة سبق أن رحلت اليها ٦٥٨ أسرة قد أعلنت " منطقة بيضاء " وسيتم ترحيل هذه الأسر منها مرة ثانية (١٦٥) •

(ب) عمليات ترحيل المستقطنين

٢١١ - عالج الفريق في تقارير سابقة (الفقرة ١٠٥ من الوثيقة E/CN.4/1429 ، والفقرة ١٤٣ من الوثيقة E/CN./1429 والفقرتان ٨١ - ٨٢ من الوثيقة E/CN.4/1485) مسألة مخيم كروسرود ز وهو مخيم استقطاني يقع خارج كيب تاون • وقد قام أحد مسؤولي مجلس الادارة ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، بالغاء التصاريح الممنوحة لسكان كروسرود ز ومدتها ٦ أشهر دون أي موجب (١٦٦) • كما أجبر المستقطنون على مغادرة البيوت في كروسرود ز والا فقدوا التصاريح الممنوحة لهم للعيش في الكاب الغربية (١٦٧) •

٢١٢ - وأشار الفريق ، في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرتان ٨٣ - ٨٤ من الوثيقة E/CN.4/1485) الى المخيم الاستقطاني في بلدة نيانغا • اذ تعرض المستقطنون في البلدة ، حتى آذار/مارس ١٩٨٢ ، حسب معلومات حصل عليها الفريق ، لما لا يقل عن ٥٠ غارة شنتها الشرطة منذ تموز/يوليه من السنة السابقة • ونظرا لخوف المستقطنين من المزيد من الغارات فانهم لم يقيموا مخابئ

---

(١٦٤) صحيفة Daily Despatch ، ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١٦٥) صحيفة Daily News ، ٣ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(١٦٦) صحيفة Cape Times ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٢ •

(١٦٧) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

وظلوا يعيشون في العراء • وفي آذار/مارس ١٩٨٢ شنت الشرطة غارة أخرى على المخيم وطوقت المكان الذى عسكر فيه المستقطنون في " الأحراش " (١٦٨) • وقد عسكرت مجموعة من المستقطنين فلتت من شباك الشرطة في كاتدرائية القديس جورج في كيب تاون احتجاجا على اضطهادهم (١٦٩) • وقد عاش ٧٢ في المائة من بين هؤلاء في كيب تاون طيلة ١٠ سنوات على الأقل ورأى ١١ منهم النور " قانونيا " في جمهورية جنوب افريقيا •

٢١٣ - وقد أخذ كل مستقطني نيانغا البالغ عددهم ٨٥٠ شخصا الى مقر مفتشي مجلس الادارة في مجموعات يبلغ عدد كل واحدة منها ٥٠ شخصا لفحص حالاتهم (١٧٠) • وجاء في بيان مشترك أصدرته المنظمات الكنسية والبلدية ، في اجتماع دعت اليه " لجنة العمل لأحراش نيانغا " أن الكفاح من أجل الحصول على حقوق شعب أحراش نيانغا سيستمر (١٧١) • وقد جعلت وزارة التعاون والتنمية ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، الأجل الذى حددته بنفسها ، يمر مرتين لاخطار المستقطنين بقرار الوزارة (١٧٢) •

٢١٤ - وحسب معلومات حصل عليها الفريق العامل توفي أكثر من ١٩٠٠ شخص في المخيم الاستقطاني في أونفرووشت الذى أقيم في حزيران/يونية ١٩٧٩ لايواء أناس رفضوا الانتماء الى " الوطن " المسمى بوفوثاتسوانا بعد نيل " الاستقلال " • وكان الف وخمسة وعشرون من الذين ماتوا من الأطفال (١٧٣) •

٢١٥ - وقد أصدرت " حكومة " بوفوثاتسوانا ، خلال الفترة قيد الاستعراض تصاريح اقامة مؤقتة لتنظيم حركة الاستقطان في ونترفلدت • وسيلزم كل ساكن بحمل تصريح يذكر أن حامله " سيغادر ، دون أن تتحمل الحكومة مصاريف ذلك ، جمهورية بوفوثاتسوانا في تاريخ انقضاء هذا التصريح أو قبل ذلك التاريخ أو في تاريخ لاحق يذكر في التصريح (١٧٤) • وأعلمت سلطات بوفوثاتسوانا أيضا ٣١٥ مستقطنا يعيشون في روانغروند منذ عام ١٩٧١ (عند ما أجبروا على مغادرة بيوتهم قرب بوتشفستروم) بأن عليهم أن يرحلوا مرة أخرى (١٧٥) •

٢١٦ - ويعيش أكثر من ١٥٠٠ أسرة في ظروف وصفت بأنها " ظروف مروعة " في مخيم استقطاني أقامه مجلس ادارة ايست راند قرب بلدة تساكان • وتشترك أربع أسر في مرحاض واحد هو عبارة عن

---

(١٦٨) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٢ •

(١٦٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٨ آذار/مارس ١٩٨٢ •

(١٧٠) صحيفة Cape Times ، ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١٧١) صحيفة Cape Times ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١٧٢) صحيفة Cape Herald ، ١٥ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(١٧٣) صحيفة Sowetan ، ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١٧٤) صحيفة Sowetan ، ٣ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(١٧٥) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

سطل ، وفي حنفية ماء واحدة وصفيحة قمامة واحدة • ولا يوجد في المخيم الاستقطابي الا عمود مركزي للنور فيه مصباح واحد (١٧٦) •

(ج) عمليات الترحيل من مناطق المجموعات

٢١٧ - أشار أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم (الجلسة ٥٥٩) الى قانون مناطق المجموعات الذي يستخدم ضد المجموعات التي تسمى المجموعات الهندية والملونة • وقال انه تم بالفعل ترحيل ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من بيوتهم قسرا بموجب هذا القانون كما صرح وزير التعاون والتنمية ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، بأنه يتعين ترحيل ٧٠ ٠٠٠ آخرين •

٢١٨ - وحسب معلومات حصل عليها الفريق العامل تم ترحيل ١٢٠ ٧٦٧ أسرة بموجب قانون مناطق المجموعات في الفترة بين بدء سريانه وأيار/مايو ١٩٨٢ • ومن بين تلك الأسر توجد ٨٠ ٠٥٣ أسرة من الملونين ، و ٣٨ ٤٧٢ أسرة من الهنود و ٢ ٢٤٢ أسرة من البيض (١٧٧) •

٢١٩ - ووجه الحزب الفدرالي التقدمي لجنوب افريقيا ، خلال المدة قيد الاستعراض ، انتقاداته للحكومة لرفضها " اعادة " ضاحية باغافيو لأسر هندية • وقد قامت الحكومة بترحيل تلك الأسر الهندية لمنح الهنود والبيض من الحيش متجاورين • وهدمت بيوت الأسر الهندية بعد ترحيلها (١٧٨) •

٢٢٠ - وحسب معلومات حصل عليها الفريق تقوم حكومة جنوب افريقيا بمنح مساعدات مالية للأسر البيضاء لحثها على الانتقال الى منطقة District Six وهي منطقة رحلت منها أسر الملونين بموجب قانون مناطق المجموعات • وتوفر الحكومة للبيض بيوتا أدخلت عليها تحسينات وتعليحات بأسعار مدعومة • وعلاوة على ذلك فقد تخلت شركتان هما Anker Data Systems و Shell Oil ، بالفعل عن خططهما الرامية الى بناء بيوت في منطقة District Six ، وطلبت شركة ثالثة هي Total Oil من الحكومة أن تلغي مشروعها المتعلق بشراء الأرض في District Six نظرا للضغط الذي يمارسه المجتمع (١٧٩) •

(د) مراقبة التدفق الى المناطق البيضاء

٢٢١ - من شأن مشروع قرار تنظيم ترحيل وتوطين السود ، حسب رئيس منظمة الوشاح الأسود أن يمنح وزير التعاون والتنمية صلاحيات شاملة تمكنه من القيام ، بشكل انفرادي ، بتجريد السود من الحقوق التي منحت لهم بموجب القوانين الجديدة المقترحة والمتعلقة بمراقبة التدفق (١٨٠) • (انظر أيضا الفقرتين ٢٠٠ و ٢٠١ أعلاه) •

٢٢٢ - وقد قام مجلس ادارة اقليم راند الغربية ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، باعتقال عدد لم يعلن عنه من العمال السود الذين يبحثون عن عمل • وقد حبس العمال مدة معينة ثم " تركوا "

---

(١٧٦) صحيفة Sunday Express ، ٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ •

(١٧٧) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(١٧٨) صحيفة Rand Daily Mail ، ٣ شباط/فبراير ١٩٨٢ •

(١٧٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١٨٠) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

في مكتب التوظيف في منطقة نيوكندا حيث لا توجد أية فرصة للعثور على عمل . وتقوم الشرطة باعتقال النساء اللائي يأتين الى مكاتب مجلس ادارة وست راند لتعديل جوازاتهن حسب الأصول القانونية قبل أن يتمكن من الوصول الى المبنى (١٨١) .

زاى - سياسة " أوطان البانتو "

٢٢٣ - استعرض الفريق في التقارير السابقة (ولا سيما الوثيقتين E/CN.4/1050 و E/CN.4/1187) الخلفية التاريخية لسياسة " أوطان البانتو " . كما نظر ، في التقارير الأخيرة ، (E/CN.4/1270 و E/CN.4/1411 ، و E/CN.4/1365 ، و E/CN.4/1429 ، و E/CN.4/1485) في مسألة " الأوطان " من حيث علاقتها المحددة بحقوق الشعوب في تقرير المصير ، كما حددتها ووضعتها الأمم المتحدة ، في ضوء ادعاءات حكومة جنوب افريقيا منح " الأوطان " ما يسمى " الاستقلال السياسي " .

٢٢٤ - فقد قررت حكومة جنوب افريقيا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، التنازل لسوازيلند عن حوالي ٥ر٢ مليون ايكر كانت قبل ذلك تشكل وطن كانغواني وكذلك جزءا من " وطن " كوازولو .

٢٢٥ - ويرد المغزى من هذا القرار ورد ود الفعل تجاهه في الفقرات ٢٣١ - ٢٣٣ أدناه .

١ - تلخيص للتشريعات ذات الصلة بالموضوع

٢٢٦ - قام الفريق ، في تقارير سابقة ، بوصف وتحليل القوانين المتصلة بانشاء واستحداث " الأوطان " . ويرد ، على الخصوص ، في التقارير E/CN.4/1222 ، و E/CN.4/1270 ، و E/CN.4/1365 ، بيان للتشريعات التي سنت فيما يتصل بما يدعى " استقلال " ترانسكاى وبوفوثاتسوانا وفيندا .

٢٢٧ - وأشار الفريق ، في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرة ١٠٦ من الوثيقة E/CN.4/1485) الى القرار الذى اتخذته " ادارة " سيسكاى لتصبح " مستقلة " . وقد تم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، سن قانون مركز سيسكاى . ويعلن القانون أن سيسكاى " دولة مستقلة ذات سيادة " ولم تعد " جزءا من جمهورية جنوب افريقيا " ، كما ينص على أن العمل يظل جاريا بأى قاعدة أو قانون كانا ساريين في سيسكاى حتى يتم تعديلهما أو الغاؤهما ، ويمنح الجمعية التشريعية لسيسكاى سلطة تشريعية ، ويحرم من جنسية جنوب افريقيا أى شخص ولد داخل سيسكاى أو خارجها قبل سريان القانون أو بعده ، وكذلك الأشخاص الذين يكون أحد والديهم مواطنا من مواطني سيسكاى لدى ميلاده ، والأشخاص " المقيمين بصفة قانونية " في سيسكاى منذ خمس سنوات على الأقل ، " وكل شخص كان من مواطني سيسكاى بموجب أحكام أى قانون كان عند بدء سريان هذا القانون" (١٨٢) .

٢٢٨ - وقد تم خلال الفترة قيد الاستعراض ، الاستماع الى قراءة ثانية لمشروع قرار تعديل الدستور المطروح على المجلس الوطني لسيسكاى . ويسمح هذا التعديل ، وهو ذو أثر رجعي ، " لسلطات" سيسكاى بتطبيق بعض القوانين الموروثة على تشريعات جنوب افريقيا . وقال لينوكس سيبي رئيس وزراء

---

(١٨١) صحيفة Sowetan ، ٩ آذار/مارس ١٩٨٢ .

(١٨٢) صحيفة Government Gazette ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ .

" وطن " سيسكاى ان التعديل ضرورى لأن دستور سيسكاى ينص على أنه لا يمكن لأى محكمة اعلان عدم شرعية أى قانون يسنه المجلس الوطني لسيسكاى بحجة أنه يخالف أى حكم من أحكام اعلان الحقوق الأساسية • ومن ناحية أخرى يستثني المشروع حسب لينكوكس سيبي قوانين جنوب افريقيا من النسخ (١٨٣) •

٢٢٩ - كما طرح مشروع قانون بشأن الأمن الوطني لسيسكاى خلال الفترة قيد الاستعراض • وهو يجمع معظم تشريعات سيسكاى بشأن الأمن في قانون واحد ، وينسخ ٣٤ قانونا " موروثا عن جنوب افريقيا " ويضم تشكيلة عريضة من تدابير الأمن ، وسيخول هذا القانون الجنرال تشارلز سيبي ، شقيق رئيس وزراء سيسكاى ، صلاحيات تتراوح بين الاعتراض على انشاء الصحف الجديدة والبت في مسألة حظر الشعارات والأناشيد والتحيات ، وتقرير المنظمات والأشخاص الذين يمثلون خطرا على الدولة وبالتالي أى المنظمات ينبغي حظرها وأى الأشخاص ينبغي احتجازهم • كما يتضمن المشروع تشريعات تتعلق بمراقبة التجمعات غير القانونية والاضرابات والمظاهرات والناس الذين يؤوون من يعتبرون خطرا على الدولة (١٨٤) •

٢ - انتهاك حق كافة الشعوب في تقرير المصير

٢٣٠ - ورد في التقارير السابقة للفريق بيان مفصل للمجالات التي تنتهك فيها " استقلال الأوطان " حق تقرير المصير • فقد استمر ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، حرمان الأغلبية السوداء من كل حق في تقرير المصير في أكثر من ٨٧ في المائة من أرض جنوب افريقيا •

٢٣١ - وقد اقترحت حكومة جنوب افريقيا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، أن تمنح جنسية سوازيلند لعدة مئات من الآلاف من الناس وتحرمهم من حقوقهم المتبقية كمواطنين في جنوب افريقيا • كما تنوى التنازل لسوازيلند عن منطقة انغوافوما في ترنسفال والجانب الأكبر من " وطن " كانغواني (١٨٥) • وستستكمل الخطط في عام ١٩٨٣ • وقد رفض الرئيس بوثيليزى ، رئيس كوازولو ادعاءات سوازيلند القائلة بأن انغوافوما أرض تابعة لسوازيلند (١٨٦) • وقال السيد مابوزا رئيس وزراء كانغواني ان جنوب افريقيا تستخدم الأرض للتخلص من السود (١٨٧) •

٢٣٢ - وفي حزيران / يونيه ١٩٨٢ حلّت حكومة جنوب افريقيا المجلس التشريعي " لوطن " كانغواني ووضعت سلطاته تحت المراقبة المباشرة لوزارة التعاون والتنمية • وقال الرئيس

---

(١٨٣) صحيفة Daily Dispatch ، ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٨٤) صحيفة Daily News ، ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٨٥) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٨٦) صحيفة Rand Daily Nail ، ١٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٨٧) المصدر المذكور سابقا •

غاتشا بوثيليزى " ان ذلك طريقة أخرى للتخلص من المواطنين السود في جنوب افريقيا لأنهم لم يتمكنوا من اجبارنا على قبول الاستقلال " (١٨٨) • وقد قررت اللجنة التنفيذية لناتال و " حكومة " كوازولو ، على السواء ، الدعوة الى اجراء استفتاءات بشأن قضية الأرض • وقال السيد فرانك مارتن عضو اللجنة التنفيذية لناتال ان من شأن الاستفتاء أن يظهر أن كل السكان يرفضون بأغلبية كبيرة خطة الحكومة (١٨٩) • وأعلن السيد ب • و • بوتا رئيس وزراء جنوب افريقيا أن اللجنة التنفيذية لناتال ليس لها أى حق دستورى في اجراء استفتاء بالرغم من الآراء المضادة التي أعرب عنها ثقات بارزون في مجال القانون الدستورى (١٩٠) • وقرر المجلس التشريعي لكانغواني تجاهل الأمر القاضي بحله والاجتماع في شهر تموز / يوليه • ولم تستشر حكومة جنوب افريقيا المجلس التشريعي لكانغواني قبل حله كما أنها حلته باصدار بلاغ لابسن تشريع كما يقتضيه القانون (١٩١) •

٢٣٣ ــ وحسب معلومات حصل عليها الفريق أعلنت محكمة الاستئناف في بلومفونتين في جنوب افريقيا " باطلا ولاغيا " اعلانا أصدره رئيس الدولة نيابة عن الحكومة ، في حزيران / يونيه ١٩٨٢ يتولى مراقبة جزء من اقليم كوازولو • وقد استند قرار المحكمة الى عنصرين أساسيين : (١) يبدو أن الحكومة لم تف بالتزام قانوني بالتشاور مع الادارة القبلية لكوازولو قبل ادخال تغييرات اقليمية ؛ (٢) ردت المحكمة نداء وجهه محامو الدولة جاء فيه أن كوازولو ليس لها أى حق ، بوصفها أحد أجهزة دولة جنوب افريقيا ، في الانتصاف قانونا من جهاز آخر تابع للدولة ذاتها (١٩٢) •

٣ ــ الحواجز الماثلة أمام الحق في حرية تحديد المركز السياسي

٢٣٤ ــ أشار الفريق ، في تقاريره السابقة ، الى الحواجز الماثلة أمام حرية تحديد المركز السياسي ومنها : (أ) مسألة المواطنية ؛ و (ب) عمليات الترحيل القسرى الى " الأوطان " •

٢٣٥ ــ وأعلنت حكومة جنوب افريقيا ، خلال الفترة قيد الاستعراض عن نيتها في التنازل لسوازيلند عن جزء من " وطني " كوازولو وكانغواني بالرغم من اعتراض سلطات " الوطنيين " ومجموعات عديدة تمثل عمالا وسودا من جنوب افريقيا • وقد تم في الفقرات ٢٣١ ــ ٢٣٣ أعلاه وصف مشاريع التنازل عن هذه الأقاليم والاحتجاجات التي أثارتها •

٢٣٦ ــ وقد بين مسح أجرى خلال الفترة قيد الاستعراض لمواقف السود في " وطن " كوازولو وناتال أن سبعة الى ثمانية أشخاص من عشرة يرفضون سياسة " الأوطان " القبلية ، كما أعربت

---

(١٨٨) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٩ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٨٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٩٠) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٩١) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٩٢) صحيفة التايمس ، لندن ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ و ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، صحيفة Le Mond ، باريس ، ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ •

أغلبية كبيرة عن غضبها أو استيائها السياسي وتنبأت بحدوث أعمال عنف واضطرابات اجتماعية واسعة النطاق اذا لم تدخل اصلاحات ذات شأن في مستقبل قريب (١٩٣) .

٢٣٧ - وأعلن وزير القوى العاملة في جنوب افريقيا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، أن المفاوضات بشأن المسائل الحدودية مع فيندا قد استكملت . اذ سيتم ، رسميا ، اقتطاع الـ ٢٤٫٠٠٠ هكتار التي تشكل منطقة حائلة مع زمبابوى و " اعادتها " الى جنوب افريقيا ، وقد فرضت الأحكام العسكرية على هذه المنطقة كما تجوبها دوريات لقوات جنوب افريقيا . وفي " مقابل ذلك " ستعطى " فيندا " عددا من المزارع التي اعتبرت حكومة جنوب افريقيا أنها كانت تقع ، سابقا ، خارج "حدود" فيندا (١٩٤) .

٤ - استغلال العمال السود

٢٣٨ - جاء في التقارير السابقة للفريق (ولا سيما الوثيقتين E/CN.4/1270 و E/CN.4/1311) وصف للطبيعة الاستغلالية لسياسة اليد العاملة المهاجرة التي تجبر العمال السود على " الهجرة " الى المناطق " البيضاء " للعمل بموجب عقود والعيش منفصلين عن أسرهم .

٢٣٩ - وقالت السيدة روث موميا تي (الجلسة ٥٦٣) : " لقد انشئت البانتوستانات بطريقة يصبح بها كل السكان السود في جنوب افريقيا عمالا مهاجرين . ولهذا السبب سيتمادى نظام جنوب افريقيا في انشاء أجزاء من البانتوستانات في أطراف المناطق الحضرية وقريبا منها بحيث عندما يتكلم المرء ، في الواقع ، عما يسمى الأوطان المستقلة ، فانه يتحدث عن منطقة تقع على بعد ١٠ أميال من جوهانسبرغ تشكل جزءا من البانتوستانات وعن أناس يأتون للعمل في جوهانسبرغ في حين يقيمون في تلك المنطقة ، وهم في واقع الأمر مواطنون من جنوب افريقيا يغدون ويروحون يوميا بين جوهانسبرغ وتلك المنطقة ويشكلون أيادى " عاملة مهاجرة " .

٢٤٠ - وأضافت الشاهدة أن اضراب عمال المناجم يفسر جزئيا لماذا يتم توظيف العمال الذين يجبرون على الاقامة في البانتوستانات ، كأيد عاملة مهاجرة . (أنظر الفقرة ٢٩١ أدناه) . ومضت تقول ان العمال أعيدوا ، ذات مرة ، الى البانتوستانات فورا بمجرد بدئهم الاضراب .

٢٤١ - وقد تبين من مسح تم نشره خلال الفترة قيد الاستعراض ، أن عدد الرجال العاطلين عن العمل بلغ ٢٨٫٥٠٠ أى ١٤ في المائة من العمال الذكور . كما كشف المسح أن ٦٤٫٠٠٠ مواطن من مواطني سيسكاى هم من العمال المهاجرين وأن معظمهم لا يزورون أسرهم في الأوطان الا مرة واحدة في السنة . وهناك حوالي ٣٤٫٠٠٠ من سكان " الوطن " ينتقلون يوميا للعمل خارجه (١٩٥) . وجاء في مسح آخر أجرى في سيسكاى أن نسبة العاطلين عن العمل هناك بلغت

---

(١٩٣) صحيفة التايمس ، لندن ، ٨ آذار / مارس ١٩٨٢ .

(١٩٤) صحيفة Rand Daily Mail ، ٩ تموز / يوليه ١٩٨٢ .

(١٩٥) صحيفة Rand Daily Mail ، بدون تاريخ .

٣٠ في المائة • وقال أحد علماء الاقتصاد في جامعة رودس أن اعادة التقطين في سيسكاى قد أدت الى نشوء نظام " يهاجر " فيه ٦٠ في المائة من الرجال والنساء الأصحاء الى جنوب افريقيا تاركين وراءهم الصغار والنساء والعجزة (١٩٦) •

٢٤٢ ــ وفي " وطن " غازانكالو لا يعيش هناك الا ٣٠ في المائة من " مواطنيه " الذكور أما البقية فيوجدون في مناطق " بيضاء " أو في " أوطان " أخرى • ويتم انفاق ما يصل الى ٨٥ في المائة من الدخل المكتسب في غازانكالو خارج الاقليم (١٩٧) •

٥ ــ الحواجز الماثلة أمام ممارسة حق السعي بحرية الى تحقيق التنمية الاقتصادية

٢٤٣ ــ حصل الفريق ، كما هو الشأن في السنوات السابقة ، على معلومات تبين تبعية " الأوطان " الأساسية من الناحية الاقتصادية لجمهورية جنوب افريقيا • وتدعي حكومة جنوب افريقيا أن المنح المالية التي تقدمها الى " الأوطان " ضخمة بل أنها " تتجاوز المنح المالية لمشروع مارشال " ، وقد تم ، في ميزانية جنوب افريقيا لعام ١٩٨٢ ، تخصيص ٠٠٠ر٠٠٠ر١٦ راند " للأوطان " (١٩٨) •

٢٤٤ ــ وذكرت السيدة روث موباتي (الجلسة ٥٦٣) للفريق أنه لا يكاد يوجد في " وطن " كواندبيلي ، أى مكان يمكن للناس أن يعملوا فيه • " اذ يجبر الناس على الانتقال الى بريتوريا والى مناطق مجاورة لها للتمكن من العثور على عمل ، ويتعين على بعضهم أن يقطعوا تلك المسافة كل يوم في الصباح وأن يعودوا ليلا •

٢٤٥ ــ وحسب معلومات حصل عليها الفريق لا توجد في " وطن " كواندبيلي تقريبا أية زراعة • كما أن الماء نادر ويقول المقيمون ان بعض الأراضي لم يرو أبدا وأن السكان قد وضعوا في مزارع أراضيها جافة كانت على ملك البيض يقضون فيها عطلات آخر الأسبوع • وعندما توزع البيوت على الأسر لا توفر المراحيض ونتيجة لذلك هناك خطر كبير يهدد بحدوث كارثة اذا انتشرت الحمى التيفودية أو الكوليرا • ويبلغ عدد سكان " الوطن " ، رسميا ، ٠٠٠ر٢٠٠ نسمة ولكن التقديرات غير الرسمية ترفع العدد الى ٠٠٠ر٥٠٠ نسمة (١٩٩) •

٢٤٦ ــ وقد أصيب " وطن " ليبووا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، بأسوأ جفاف في تاريخه • فقد تلف ٧٠ في المائة ، على الأقل ، من محصول الذرة ومما زاد الطين بلة تفشي الكوليرا وداء الكلب (٢٠٠) وحملت سلطات ليبووا مسؤولية دفع معاشات أولئك الذين أعيد توطينهم من المناطق " البيضاء " ،

---

(١٩٦) صحيفة Daily Dispatch ، ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٢ •

(١٩٧) صحيفة Star ، ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٩٨) صحيفة الغارديان ، لندن ، ٢٩ أيار / مايو ١٩٨٢ •

(١٩٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(٢٠٠) صحيفة Daily News ، ٨ أيار / مايو ١٩٨٢ •

ونتيجة لذلك حرم كثير من الذين لهم الحق في الحصول على خدمات الرفاه من هذه الخدمات نظرا للافتقار الى الاعتمادات (٢٠١) .

٢٤٧ - وقد تم تمويل جانب كبير من أنشطة تنمية " الأوطان " خلال الفترة قيد الاستعراض، بقروض حصلت عليها مؤسسة التنمية الاقتصادية بأسعار فائدة عالية . وبالتالي فقد خفضت المؤسسة عدد برامج التنمية في الأوطان " (٢٠٢) .

٢٤٨ - وفي " وطن " كوازولو يقوم ٢٠٠ طبيب فقط، بعضهم له عيادات خاصة، على خدمة ٣ر٥ مليون نسمة، وتبلغ ميزانية الصحة العامة، بالنسبة للسنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣، ٣ر١٢٩ مليون راند يخصص نصفها للمعاشات (٢٠٣) .

٢٤٩ - كما قدمت حكومة جنوب افريقيا، خلال الفترة قيد الاستعراض، مشروع تعديل يتعلق بخدمات التمريض يستبعد الممرضين والممرضات من سكان " وطن " كوازولو من رابطة ممرضي جنوب افريقيا وقال الناطق الرئيسي باسم المعارضة السيد راى ستيوارت ان وزير الصحة بتقديمه هذا المشروع، قد اتخذ أحد التدابير الأولى الرامية الى اقتطاع " الأوطان " غير " المستقلة " من الجمهورية . وقد كان الممرضون في كوازولو ضد مشروع القانون الجديد هذا (٢٠٤) .

٦ - اساءة استخدام سلطات " الأوطان " لسلطات الشرطة

٢٥٠ - ذكر الفريق، في تقاريره السابقة، تفاصيل عن عملية نقل حكومة جنوب افريقيا للسلطات القمعية الى سلطات " الأوطان " . وتشير المعلومات التي حصل عليها الفريق الى أن هذه السلطات لا زالت تستخدم .

٢٥١ - وصرح أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم (الجلسة ٥٥٩) أن قوات الأمن داخل البانتوستانات قد لعبت دورا نشطا أكثر فأكثر في مهاجمة النقابيين . وضرب الشاهد مثلا على ذلك بلدة مدانتسان الواقعة قريبا من ايست لندن حيث يتعرض العمال الذين يعملون في مدينة ايست لندن ويجبرون على العودة كل ليلة الى " الوطن "، لهجوم متواصل من جانب قوات الأمن العاملة في منطقة سيسكاى . وقال الشاهد أيضا ان هجمات مماثلة قد وقعت في منطقة من " وطن " بوفوثاتسوانا بالقرب من بريتوريا .

سيسكاى

٢٥٢ - تشير الفقرات ٢٨٤ - ٢٩٦ أدناه الى استمرار اضطهاد أعضاء ومسؤولي اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا، على أيدى شرطة أمن جنوب افريقيا وسلطات سيسكاى . وفي عام

---

(٢٠١) صحيفة Rand Daily Mail، ٢١ حزيران / يونيه ١٩٨٢ .

(٢٠٢) صحيفة Star، ١٧ تموز / يوليه ١٩٨٢ .

(٢٠٣) صحيفة Financial Mail، ٢١ أيار / مايو ١٩٨٢ .

(٢٠٤) صحيفة Cape Times، ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٢ .

١٩٨٠ قامت شرطة أمن سيسكاى بتفتيش مكاتب اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا واحتجزت ، في وقت لاحق ، رئيسه ، ثوزاميلي كغويتا ، بموجب قانون مكافحة تجمعات الشغب • ثم أفرج عنه بكفالة مرتين وأعيد احتجازه مع نائب الرئيس سيزا نجيكيلانا (٢٠٥) •

٢٥٣ - وجاء في معلومات أخرى حصل عليها الفريق أن الاعتقالات بالجملة وغيرها من أعمال القمع لا زالت تحدث داخل سيسكاى (٢٠٦) •

٢٥٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض قام رجال من كل قوات سيسكاى • وحدة من قوات الدفاع والشرطة ورجال مختارون من المخابرات المركزية وفرقة " سيف الأمة " ، بشن عملية اشتملت على وضع حواجز في الطرق وعمليات تفتيش من بيت لآخر أسفرت عن مصادرة كميات من منشورات المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحد وبين الافريقيين ، واعتقال عدد كبير من الناس (٢٠٧) •

٢٥٥ - وقد تم ، في الفترة بين نيسان / ابريل وتموز / يوليه ١٩٨٢ اعتقال ما لا يقل عن ١٩ شخصا في سيسكاى • ووجهت الى البعض منهم تهم يعاقب عليها قانون الارهاب في حين احتجز الآخرون ولم توجه اليهم بعد أية تهمة (٢٠٨) •

ترنسكاى

٢٥٦ - مددت حالة الطوارئ التي أعلنت لأول مرة في ترنسكاى في حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، سنة أخرى خلال الفترة قيد الاستعراض • وقد أدى هذا الاعلان الى زيادة عدد التقييدات المفروضة على تنقلات وأنشطة الأشخاص " المعنيين " ، ويراد بالأشخاص " المعنيين " المفكرون أو الطلاب والأشخاص الذين تستخدمهم أية مؤسسة والذين يمكن لأى رجل من رجال الشرطة أن يعتبرهم أشخاصا معنيين • ويمنع مثل هؤلاء الناس من التواجد في الأماكن العامة ومن مغادرة بيوتهم أو مقر اقامتهم الجامعية أو الأماكن الأخرى التي يسكنونها الا لحضور الدروس (٢٠٩) •

فيندا

٢٥٧ - تم خلال الفترة قيد الاستعراض ، سجن وتعذيب أربعة قساوسة لوثريين وما لا يقل عن ١٠ أشخاص غير اكليريكيين في " وطن " فيندا • وقد توفي أحد الرجال من غير الاكليريكيين وهو تشيفيبيوا ميوهفي بعد مدة وجيزة من احتجازه • وحمل القس ت • س • فايساني الى المستشفى مصابا بأضرار في رأسه وأضرار أخرى بعد تعرضه للتعذيب ، وأعيد اعتقاله بعد ذلك بأيام (٢١٠) •

---

(٢٠٥) صحيفة Star ، ٨ أيار / مايو ١٩٨٢ •

(٢٠٦) مجلة Focus ، عدد ٣٧ ، تشرين الثاني / نوفمبر - كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ •

(٢٠٧) صحيفة Daily Dispatch ، ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(٢٠٨) صحيفة Sowetan ، ٢ تموز / يوليه ١٩٨٢ •

(٢٠٩) صحيفة Daily Dispatch ، ٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(٢١٠) Lutheran World Information ٨٢/٤ ، صحيفة Rand Daily Mail ، ٢١ أيار / مايو ١٩٨٢ •

وقد ظل المحتجزون معزولين بموجب تشريعات الطوارئ التي تنص بالفعل على الاحتجاز مع العزل مدة غير محددة بدون محاكمة (٢١١) . (أنظر أيضا الفقرات ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٥٣ ، ٣' و ١٧٠ أعلاه) .

٢٥٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض طرد الأسقف دزموند توتو ، الأمين العام لمجلس كنائس جنوب افريقيا ، من فيندا بعد أن حاول زيارة المحتجزين (٢١٢) . وقد وصف السيد جلبرت بالانا ، زعيم حزب استقلال فيندا المعارض ، " الوطن " بأنه " يكاد يكون في حالة حصار " (٢١٣) .

بوفوثا تسوانا

٢٥٩ - لقي ثلاثة رجال مصرعهم اختناقا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، بعد أن حبسوا في الحجرة المنيعة لاحدى المدارس " عقابا لهم " على انتهاك " القوانين القبلية " ، حسب بعض المزاعم (٢١٤) .

٢٦٠ - كما أدى رفع ولفرد مروان لدعوى استئناف ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، ضد حكم صدر عليه بموجب قانون الارهاب في بوفوثا تسوانا ، الى اصدار المحكمة قرارا بأن القانون يتعارض مع اعلان حقوق الانسان الوارد في دستور بوفوثا تسوانا (أنظر الفقرة ١٥٣ '٣' أعلاه) .

٧ - محاولات تمزيق الوحدة الوطنية وتدمير شخصية ذاتية السود

٢٦١ - استمرت سياسة " الأوطان " الى جانب أمور أخرى ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، في تمزيق الوحدة الوطنية للسود في جنوب افريقيا ، لا فقط عن طريق تقسيمهم الى مجموعات قبلية تقليدية وهمية بل أيضا عن طريق الايقاع بين الافريقيين الحضريين والساكنين في " الأوطان " ، وبين سكان " الأوطان " من الافريقيين ومجموعات الافريقيين من نفس القبيلة أو من القبائل الأخرى والذين رحلوا قسرا الى " الأوطان " حيث يلقى بهم هناك .

حاء - أوضاع العمال السود

٢٦٢ - وصف الفريق العامل ، في التقارير السابقة ، باسهاب أوضاع العمال السود . وقد أكدت الشهادات التي أدلي بها أمام الفريق النتيجة التي خلصت اليها منظمة العمل الدولية ومؤداها أن سياسة الفصل العنصري مع ما تنطوي عليه من عدم المساواة في الدخل وعدم تكافؤ الفرص اللذين يحددهما العرف ، تظل رغم بعض التغييرات التشريعية والادارية ، متجذرة في التشريعات والممارسات المتبعة في جنوب افريقيا .

---

(٢١١) منظمة العفو الدولية ، الفهرست رقم AFR 53/61/82 .

(٢١٢) صحيفة Sowetan ، شباط/ فبراير ١٩٨٢ .

(٢١٣) صحيفة Financial Mail ، ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

(٢١٤) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢١ و ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

٢٦٣ - وقد درس الفريق ، في الماضي ، بعناية تقريرى لجنتي ويهان وريكرت ، وما يسمى " الاصلاحات " الناجمة عنهما (انظر الفقرات ٢٥٣ - ٢٦٢ من الوثيقة E/CN.4/1311 ، والفقرات ١٨٤ - ١٩٥ من الوثيقة E/CN.4/1365 ، والفقرات ٢٤٥ - ٢٤٩ و ٢٥٦ من الوثيقة E/CN.4/1429 والفقرات ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٥ ، و ١٧٣ من الوثيقة E/CN.4/1485) . وتم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، نشر الجزء ٦ من تقرير لجنة ويهان . وقد تناول موضوع العلاقات المهنية في صناعة التعدين وهو يشكل موضوع الفقرتين ٢٨٨ - ٢٨٩ أدناه :

٢٦٤ - وحصل الفريق أيضا على معلومات أخرى عن انتشار البطالة بين العمال السود وعن استمرار دفع أجور العوز في القطاعين الصناعي والزراعي .

١ - أوضاع العمال في القطاع الزراعي

٢٦٥ - جاء في تقارير الفريق السابقة وصف لمحنة العمال الزراعيين وهم أكثر الأيدى العاملة في جنوب افريقيا عددا وأكثرها تعرضا للاستغلال ، وكذلك الشأن بالنسبة لنظام العمل في المزارع (الفقرات ١٣٠ - ١٧٢ من الوثيقة E/CN.4/1187 ، والفقرات ١٨٤ ، ٢١٣ من الوثيقة E/CN.4/1222 ، والفقرات ١٣٩ - ١٥٤ من الوثيقة E/CN.4/1270 ، والفقرات ٢٢٠ - ٢٣٤ من الوثيقة E/CN.4/1429 ، والفقرات ١٣٨ - ١٤٥ من الوثيقة E/CN.4/1485) . ولم يتلق الفريق ، خلال بعثته الميدانية في عام ١٩٨٢ ، أية شهادات شخصية عن أوضاع العمال الزراعيين ولكن عمال المزارع لا زالوا يحصلون ، حسب معلومات حصل عليها الفريق ، على أجور بائسة كما أنهم عرضة للاستغلال الفاحش وسوء المعاملة وعدم الأمن فيما يتعلق بالشغل . ولا يملك عمال المزارع أية آلية قانونية من آليات التفاوض أو الحماية من الطرد أو أية حقوق أخرى (٢١٥) .

(أ) توظيف العمال

٢٦٦ - قام الفريق العامل في تقاريره السابقة (ولا سيما في الفقرات ١٣٤ - ٢٤٤ من الوثيقة E/CN.4/1187 ، والفقرات ١٨٦ - ١٩١ من الوثيقة E/CN.4/1222 ، والفقرات ١٤١ - ١٤٧ من الوثيقة E/CN.4/1270 ، والفقرات ٢٢١ - ٢٢٣ من الوثيقة E/CN.4/1429 ، والفقرات ١٣٤ - ١٤١ من الوثيقة E/CN.4/1485) ، بوصف طرق توظيف العمال الزراعيين السود . وتناولت هذه التقارير استخدام " مراقبة التدفق " عن طريق نظام جوازات المرور لابقاء السود خارج المدن ، وسياسة فرض العمل الموسمي على العمال الزراعيين ، ودور مكاتب التوظيف في " الأوطان " ، بوصفها المراكز الرسمية الرئيسية لتوظيف اليد العاملة .

٢٦٧ - وجاء في معلومات اضافية حصل عليها الفريق العامل أن عمال المزارع يفقدون البيوت التي يعيشون فيها بفقدان عملهم ويصبحون " أشخاصا مرحلين " يتعين ارجاعهم الى " وطن " ما . ولم ترد حكومة جنوب افريقيا بعد على التوصية التي تقدمت بها لجنة ريكرت في عام ١٩٧٩ ومؤداها أن يسمح المزارعون بايواء المسنين في مزارعهم بدون اذن رسمي من الحكومة (٢١٦) .

---

(٢١٥) صحيفة Rand Daily Mail ، ٣ آذار/مارس ١٩٨٢ .

(٢١٦) المصدر المذكور سابقا .

٢٦٨ - وأشار الفريق ، في تقرير سابق ، (الفقرات ٢٣٠ - ٢٣٤ من الوثيقة E/CN.4/1429) الى استغلال المزارعين لعمل الأطفال والى دراسة وضعتها جمعية مناهضة الرق عن عمل الأطفال في ترنسفال الشرقية وناتال .

(ب) الأجور وظروف العمل

٢٦٩ - جاء في معلومات حصل عليها الفريق أن الحصائل الحقيقية لعمال المزارع قد انخفضت في عام ١٩٨١ . اذ تبلغ الأجور في معظم مناطق جنوب افريقيا ٢٥ - ٣٥ راندا في الشهر للكبار و٨ راندات في الشهر للأطفال (٢١٧) .

٢٧٠ - وتدفع احدى أكبر تعاونيات المزارعين في جنوب افريقيا وهي تعاونية Natal Labour Ko-operasie ، التي يبلغ رقم مبيعاتها السنوى ١٥٠ مليون راند ، مرتبات أقل بكثير من مستويات الكفاف المنزلي لكثير من عمالها السود . بل كانت احدى النساء تتقاضى ١٦ سنتا في اليوم . ويعيش عدد كبير من العمال على دقيق الذرة في حين يظل آخرون دون أى طعام طيلة أيام . ويشتغل العمال عددا من الساعات يصل الى ٥٤ ساعة في الأسبوع وجاء في معلومات حصل عليها الفريق أن احدى النساء المسنات اللائي يعملن على نفس المزرعة منذ ١٥ سنة لقاء مثل هذا العمل ، تتقاضى ٦٫٣٧٠ راندا في الأسبوع (٢١٨) .

٢٧١ - وفي حالة أخرى ، استرعى انتباه الفريق اليها ، عاشت ١٣ أسرة في العراء طوال سنتين بعد تهديم منازلها (٢١٩) . وفي بعض الحالات يقال لعمال المزارع ان السبب في انخفاض أجورهم يعود الى حصولهم على مساكن مجانية ، ومع ذلك فانهم مجبرون على بناء مساكنهم . ويشمل الأغذية التي يوفرها أرباب العمل اللحم " الفاسد " بالفعل (٢٢٠) .

٢٧٢ - وأحيط الفريق أيضا علما بأن الأجور البائسة التي يتقاضاها العمال الزراعيون تعتبر من أسباب ارتفاع عدد المصابين بسوء التغذية ومرض كواشيركور والذين تم قبولهم في مستشفى باراغوانات في سويتو ، ومعظم المصابين من المناطق الزراعية في Reef ، ويدعون أنهم يسكنون سويتو في محاولة لتلقي بعض العلاج الطبي . وبينت الأبحاث أن الأجور الزراعية في منطقة ريف تتراوح بين ١٠ و ٢٠ راندا في الشهر مع كيس من دقيق الذرة . وفي عام ١٩٨٠ تمت معالجة ١٠٨٩ طفلا يشكون من سوء التغذية في المستشفى ، وقال أحد الأطباء هناك " ان الجميع يعرفون في باراغوانات أن الاحتمال كبير بأن أى طفل مصاب بسوء التغذية يقدم الى المستشفى هو من الذين كانوا يعيشون في المزارع (٢٢١) .

---

(٢١٧) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

(٢١٨) صحيفة Sunday Times ، ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

(٢١٩) صحيفة Cape Times ، ٥ آذار/مارس ١٩٨٢ .

(٢٢٠) صحيفة Rand Daily Mail ، ٣ آذار/مارس ١٩٨٢ .

(٢٢١) صحيفة Sunday Express ، ٢ أيار/مايو ١٩٨٢ .

(ج) عمال السجون

٢٧٣ - جاء في معلومات حصل عليها الفريق أن الممارسة المتمثلة في ارسال الأشخاص الذين يعتبرهم الباب ٢٩ من قانون توحيد (المناطق الحضرية) السود اء لعام ١٩٤٥ أشخاصا "عاطلين عن العمل" "وغير مرغوب فيهم" ، الى السجن مازالت مستمرة (٢٢٢) .

٢ - ظروف العمال في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى

٢٧٤ - وقال أحد الشهود وهو السيد وايزمن كوزوايو (الجلسة ٥٦١) أن الفرق في الأجور بين العمال السود والعمال البيض قد اتسع ، وأن الأجور الحقيقية لغالبية العمال قد انخفضت منذ عام ١٩٧٢ . وأضاف أن العمال السود في جنوب افريقيا لا يعانون فقط من رجال شرطة الأمن في حدود السجن بل أيضا من خلال محاولتهم العيش على أجور هزيلة يكسبونها لقاء أداء أعمال تنطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في الاصابة بالأمراض الصناعية .

٢٧٥ - وقال السيد سيري في شهادته التي أدلى بها (الجلسة ٥٧٥) أن العمال السود يحصلون على أجور زهيدة في حين أن تكاليف المعيشة تتصاعد باستمرار تصاعدا رهيبا . وأقرب مثل على ذلك الزيادة التي سجلها سعر الذرة في أيار/مايو ١٩٨٢ والتي بلغت ١٥٫٩ في المائة اذ بلغ الطن الواحد من الذرة ١٥٥٫٣٠ راندا . وأشار الى مقال ورد في صحيفة The Star الصادرة في جنوب افريقيا جاء فيه أن متوسط حصائل أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ عامل أبيض في أيار/مايو ١٩٨١ قد تجاوز ١٫٠٠٠ راند في الشهر ، وقابل هذا الرقم بما جاء في مقال آخر في صحيفة Cape Argus حيث أشير الى أن حصائل العمال السود ، في نفس الفترة ، قد ارتفعت بنسبة ٢٥ في المائة فبلغت متوسطا قدره ٢٢٠ راندا في الشهر ، في حين ارتفعت حصائل العمال الملونين بنسبة ٢٣ في المائة فبلغت ٢٩٣ راندا في الشهر أما حصائل العمال الآسيويين فقد ارتفعت بنسبة ٢٠ في المائة فبلغت متوسطا قدره ٣٤٨ راندا في الشهر .

٢٧٦ - وأضاف السيد سيري أن التشريعات التي تحكم أجور وظروف عمل الخفراء تسمح بالعمل طيلة ٨٤ ساعة في الأسبوع مقابل أجر أدنى يبلغ ١٢٠٫٤٧ راندا في الشهر . وذكر عددا من الأعمال التي تتسع فيها الفجوة بين الأجور التي يتقاضاها العمال البيض وتلك التي يتقاضاها العمال السود لقاء قيامهم بنفس الأعمال ، وأشار الى التباين بين أجور رئيسات الممرضات البيض وأجور رئيسات الممرضات السود والتباين بين أجور عمال هيئات الاستقبال البيض وأجور نفس العمال السود في الادارات الحكومية .

٢٧٧ - وأبلغ السيد ماجولا (الجلسة ٥٧٢) الفريق الاحصاءات التالية المتصلة بالفجوة بين العمال البيض والسود في القطاع الحكومي ، في حزيران/يونيه ١٩٨١ ،

	عدد العمال	مجموع الحصائل
العمال البيض	٣١٠ ٠٠٠	٧٨٠ مليون راند
العمال الافريقيون ، والعمال الملونون والآسيويون	٥١٠ ٠٠٠	٣٨٧ مليون راند

وأكد أن ذلك يطابق نسبة ١ الى ٨ أو ١٠ بين العمال البيض والعمال السود .

(٢٢٢) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٢ .

٢٧٨ - وقال أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم (الجلسة ٥٧١) أنه كان يعمل في جنوب افريقيا ابتداء من الساعة ٧ صباحا حتى الخامسة بعد الظهر وكان يكسب لقاء ذلك ٣٨ راندا في الأسبوع • وأضاف أنه كان يخصم منه نصف أجره اذا تغيب عن العمل مرة واحدة في الأسبوع • وعند ما طالب بأجره هدد بالفصل • وذكر شاهد آخر (الجلسة ٥٧١) أن أجره الأسبوعي كان يبلغ ٢٩ راندا مقابل ١٢ ساعة عمل في اليوم •

٢٧٩ - وذكرت اللجنة الوطنية للقوى العاملة في جنوب افريقيا أنه على الرغم من ارتفاع الأجور الحقيقية لكل الأجناس في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨١ فان الفرق المطلق بين الأجور البيضاء والأجور السوداء قد ازداد (٢٢٣) •

٢٨٠ - وصرح السيد سامافندراكوندو (الجلسة ٥٦٦) للفريق أن متوسط أجور البيض يبلغ ٧٧٠ ر١ راندا في الشهر في حين يبلغ متوسط أجور السود ١٦٩ راندا •

٢٨١ - وحسب معلومات اضافية حصل عليها الفريق بلغ متوسط أجور البيض في أواخر عام ١٩٨١ ، ٠٤٢ ر١ راندا بالمقارنة مع ٢٥٧ راندا بالنسبة للسود (٢٢٤) •

٢٨٢ - ولاحظ الفريق عدم توافر أية أرقام مفصلة بالنسبة لأجور السود في جنوب افريقيا في كل قطاع ، خلال الفترة قيد الاستعراض • ومع ذلك توجد أرقام بالنسبة لعدد من " السود من مواطني جنوب افريقيا " و " العمال السود الأجانب " (أى مواطني جنوب افريقيا الذين يعيشون في الأوطان الى جانب أولئك الذين يعيشون في بلدان خارج جنوب افريقيا) • ويتوزع هؤلاء على النحو التالي (٢٢٥) :

القطاع	"مواطنو جنوب افريقيا "	" الأجانب"
الزراعة	٤٤٥ ٨٧٢	١٧٤ ٦٢٢
الصناعات الاستخراجية	١٧٩ ٣٩٢	٥٠٤ ٩٠٤
الصناعات التحويلية	٥٨٩ ٩٧٤	١٧٧ ٠٣٣
الانشاءات	٣٠٨ ٠٠٧	١١٧ ٠٤٧
تجارة الجملة وتجارة التجزئة	٣١٦ ٣٩١	٩٦ ٧٨٢
الخدمات الحكومية	٣٧١ ٧٣١	١٣٥ ٢٦١
الخدمات المحلية	٤٥٩ ١٩٨	٢٠٠ ٧٨٩
قطاعات أخرى	٢١٥ ٨٩١	١١٤ ٥٤٤

---

(٢٢٣) صحيفة الغارديان ، لندن ، ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ، صحيفة Star ١٧ تموز/يولية ١٩٨٢ •

(٢٢٤) صحيفة Cape Times ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(٢٢٥) Assembly Debates ، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

٢٨٣ - وهناك أيضا أرقام تتعلق بمستويات الكفاف المنزلي بالنسبة للسود في جنوب افريقيا (٢٢٦) .

المركز	مستوى الكفاف المنزلي بالراندات	النسبة المئوية للزيادة منذ نيسان/ابريل ١٩٨١ (١٢ شهرا)	النسبة المئوية للزيادة منذ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ (٦ شهور)
كيب تاون	٢٣٨,١٦	١٣,٩	٢,٨
بورت اليزابث	٢٣١,٢٣	١٦,٨	٥,٤
ايست لندن	٢٣٥,١٧	١٧,٨	٧,٢
كمبرلي	٢٣٥,٩٢	١٦,٨	٨,٥
ديربان	٢٣٦,٢٦	١٥,٢	٣,٣
بريتوريا	٢٣٢,١٨	١٦,٩	٦,٤
جوهانسبرغ	٢٥٦,٥٣	١٥,٣	٥,٨
بلوامفونتين	٢٢٩,٨٦	١٢,٨	٣,٠
كينغ ويليمز تاون	٢١٦,١٠	١٦,١	٤,٦
ويتنهاج	٢٣٨,٥٢	١٨,٢	٧,٧
أومتاتا	٢١٩,٥٣	١٧,٣	٤,٦
سبرنغز	٢٢٩,٤٣	٢١,٤	١١,٨
مثلث فال	٢٤٦,٠٢	١٩,٤	١٠,٧
ويند هوك	٢٦١,٣٧	١١,٨	٤,٤

١٠ مدونات قواعد السلوك

٢٨٤ - ورد في تقرير سابق للفريق (E/CN.4/1311) بيان أحكام مدونة قواعد السلوك التي أوصت بها الحكومات الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات العاملة في جنوب افريقيا .

٢٨٥ - وصرح السيد وايزمن كوزوايو للفريق (الجلسة ٥٦١) أن ظروف العمال السود قد تردت بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وظفتها الشركات المتعددة الجنسيات في جنوب افريقيا . وأضاف أن الأعمال القاسية الوحشية التي تقترفها الشركات المتعددة الجنسيات تنعكس بوضوح في ظروف الصحة والسلامة التي يعيشها العمال في جنوب افريقيا . ومضى يقول ان ٧٢ في المائة من السكان العاملين لا تشملهم التشريعات المتصلة بمعايير السلامة المهنية ، وفي عام ١٩٧٦ اعترفت

---

(٢٢٦) صحيفة Financial Mail ، ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

احدى اللجان التي عينتها حكومة جنوب افريقيا بأنه اذا كان على جنوب افريقيا أن تطبق على صناعتها معايير الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الخاصة بمنع حدوث التسمم الرصاصي ، فانه يتعين اغلاق ٤٤ في المائة و ٢٦ في المائة على التوالي من المصانع التي تستخدم الرصاص • وخلص السيد كوزوايو الى أنه بالنظر الى ارتفاع معدل البطالة ، فان الشركات المتعددة الجنسيات تجد أن تعويض مستخدميها أرخص من حمايتهم وخاصة العمال غير المهرة وشبه المهرة • ودعا السيد كوزوايو اللجنة ، باسم مؤتمر نقابات جنوب افريقيا ، الى فضح وادانة الاستخفاف بأرواح وسلامة الآلاف المؤلفة من عمال جنوب افريقيا ، وأكد مجددا على المطالبة بعزل جنوب افريقيا عزلا تاما وفرض جزاءات الزامية عليها •

٢٨٦ - وقد جاء في تقرير لاحدى الكنائس الألمانية أن مدونات قواعد السلوك التي وضعتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية ظلت " حبرا على ورق " طيلة أربع سنوات • ويقول التقرير الذي يتناول بالدرس ١٢ شركة ألمانية أنه ما من شركة من هذه الشركات طبقت توصيات مدونات قواعد السلوك الا في حالات قليلة تم فيها الدمج العرفي في المنشآت (٢٢٧) • وجاء في بحوث قامت بها صحيفة الأوبسرفر اللندنية أن بعض كبرى الشركات البريطانية لا تزال تدفع أجورا زهيدة في جنوب افريقيا على الرغم من مدونات قواعد السلوك • ومن بين هذه الشركات Associated British Foods ، و British Electric Traction ، و Dunlop ، و Guest Keen and Nettlefold و Lonrho و Low and Bonar ، و Turner and Newall ، و George Wimpey (٢٢٨) •

٢٨٧ - وصرح السيد اندروكايلمبو (الجلسة ٥٧٣) بأنه منذ أن وضع الاتحاد الدولي لنقابات العمل الحرة قائمة بأسماء الشركات الأجنبية المستثمرة في جنوب افريقيا أضيف اليها ١٥٢ ١ شركة أخرى بحيث أصبح عددها ٣٥٠٣ شركة • ومن بين هذه الشركات ١٨٥ شركة بريطانية و ٦٩٠ شركة أمريكية و ٣٥٠ شركة ألمانية • وأضاف أن الاتحاد الدولي لنقابات العمل الحرة رأى أن من الانصاف فضح هذه الشركات حيث أنها تحقق أرباحها على حساب اليد العاملة السوداء الرخيصة •

"٣" عمال المناجم

٢٨٨ - تناول الجزء ٦ من تقرير لجنة ويهان ، الذي نشر خلال الفترة قيد الاستعراض ، العلاقات المهنية في صناعة التعدين • وأشار التقرير بالتفصيل الى الأسباب التي أدت بصناعة التعدين الى عدم انشاء مجلس صناعي ، والى قيام أرباب العمل على نحو مركزي وانفرادي بتحديد أجور عمال المناجم السود الذين لم يمنحوا حقوقا نقابية الا في المدة الأخيرة ، ولكن بالرغم من الاعتراف بالحقوق النقابية مؤخرا فانه لا توجد نقابات لعمال المناجم السود • ويشير التقرير أيضا الى أن العديد من الأعمال المخصصة ، أصلا ، للبيض في صناعة التعدين بمقتضى القانون الأول للمصالحة الصناعية لعام ١٩٢٤ ، لا زالت كذلك الى اليوم • ويتخذ هذا التخصيص أربعة أشكال : التخصيص القانوني الذي يقصر بعض الأعمال المتخصصة في باطن الأرض والتي تنطوي على تحمل مسؤوليات على حاملي الشهادات الرسمية التي لا تمنح الا للأشخاص المعترف بهم رسميا (البيض ، والملونون ومواطنو الملايو) ، واتفاقات احتكار العمل النقابي المبرمة مع غرفة المناجم والتي تخول عمال المناجم

---

(٢٢٧) صحيفة Sundey Express ، لندن ١٤ آذار / مارس ١٩٨٢ •

(٢٢٨) صحيفة الأوبسرفر ، لندن ٢١ آذار / مارس ١٩٨٢ •

البيض مراقبة كل الأعمال المتخصصة في مناجم الذهب ، واتفاق توزيع الأعمال المبرم بين النقابات العمالية البيضاء وغرفة التجارة والذي يحدد المهن التي تمثلها كل نقابة عمالية ، وقراران من قرارات التخصيص مازالا نافذين وقد أصدرا ، أصلا ، بموجب قانون المصالحة الصناعية لعام ١٩٥٦ الذي يحظر تشغيل السود في أعمال اختيار العينات والمسح وتقسيم الأنصبة في صناعة التعدين .

٢٨٩ - واقترحت لجنة ويهان في احدى التوصيات التي اعتمدت بالأغلبية ، أن مصطلح " الشخص المعترف به رسميا " في قانون المناجم والأشغال لعام ١٩٥٦ ينبغي تعويضه باستخدام مصطلح غير تمييزي هو " الشخص المختص " وذلك رهنا بالاجراءات الوقائية الرامية الى حماية العمال البيض والحفاظ على معايير الشغل ومستويات الكفاءة ومبدأ المساواة في الأجر لقاء عمل متكافئ القيمة . وبالاضافة الى ذلك لا ينبغي تغيير أساليب العمل وظروف التشغيل دون التشاور مع منظمات أرباب العمل ، وينبغي تضمين الاتفاقات تدابير لتأمين العمل ووضع أحكام ملائمة للحماية من المضايقات العرقية بالنسبة لكل المجموعات . وينبغي للأطراف المعنية أن تتفاوض على الغاء مسألة تخصيص الأشغال في الصناعة . وقد وافقت الحكومة في كتابها الأبيض على " روح التوصية " ولكنها لم تر ضرورة قيام السلطات باتخاذ التدابير اللازمة . اذ أن مسألة العلاقات المهنية مسألة من اختصاص الأطراف المعنية في القطاعات الصناعية . وقد أعربت الحكومة عن تأييدها لتعديل تعريف " الشخص المعترف به رسميا " بالتعريف التالي : " الشخص المختص " في وقت مناسب وبطريقة ملائمة ، أي بعد اتفاق أرباب العمل والنقابات العمالية على تنقيح الاتفاقات الأخرى (الاحتكار النقابي والاتفاقات بشأن توزيع الأعمال التي تنص على تخصيص الأشغال في الصناعة) . وبناء على ذلك اتخذت الحكومة موقفا يعكس الانشغال بالاعتبارات السياسية بدلا من الاهتمام بالغاء التخصيص القانوني للأعمال وغير ذلك من الحواجز الماثلة أمام تقدم السود في الصناعة (٢٢٩) .

٢٩٠ - وصرح السيد كوزوايو للفريق (الجلسة ٥٦١) أن تعدين وتجهيز الاسبستوس ، وهو خامس أهم معدن في جنوب افريقيا يتم تعدينه لأغراض التصدير ، يعرضان وحدهما حياة الآلاف من عمال جنوب افريقيا للخطر .

٢٩١ - وقد أضرب الآلاف من عمال المناجم عن العمل ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، احتجاجا على الزيادة في الأجور التي فرضتها الحكومة . وقد لقي عشرة ، على الأقل ، من عمال المناجم مصرعهم وجرح كثير منهم خلال أحداث أعقبت الاضراب تدخلت فيها شرطة الشغب (٢٣٠) . وقد فصل المئات من عمال المناجم بعد الأحداث . ولم يسمح لمخبري الصحف بالوصول الى العمال المجروحين (٢٣١) .

٢٩٢ - وصرح السيد سيري (الجلسة ٥٧٥) بأن هناك شخصا واحدا من جنوب افريقيا يهتم بضمان السلامة المهنية لـ ٧٠٠ ٠٠٠ عامل في مناجم جنوب افريقيا . وأضاف أن ذلك من الأسباب التي تؤدي الى مصرع ٧٥٠ عاملا وجرح ٢٨ ٠٠٠ من عمال المناجم في حوادث تقع في المناجم كل عام .

---

(٢٢٩) منظمة العمل الدولية ، التقرير الخاص الثامن عشر للمدير العام بشأن تطبيق الاعلان المتعلق بسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جمهورية جنوب افريقيا (جنيف ، ١٩٨٢) ص ٩ .

(٢٣٠) صحيفة Morning Star ، لندن ، ٦ و ٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٢٣١) صحيفة Sunday Express ، ٤ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

٢٩٣ - وأشار السيد ماجولا (الجلسة ٥٧٢) الى " نظام المجموعات الشهير " في مناجم جنوب افريقيا • وقال ان العمال يقسمون حسب " القبائل التي ينتمون اليها " خصيصا لخلق انقسامات قبلية ولتمزيق وحدة عمال المناجم •

٢٩٤ - وأشار السيد راتزى ممثل منظمة العمل الدولية (الجلسة ٥٨٥) الى شكوى تقدم بها الاتحاد العالمي للنقابات العمالية الى منظمة العمل الدولية • وتتعلق هذه الشكوى بالانتهاكات الناشئة عن الاضرابات وأعمال العنف في مناجم الذهب في جنوب افريقيا ، وقد قدمت الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي وفقا للقرار ٢٧٧ (د - ١٠) لعام ١٩٥٠ • وقال ان اتخاذ المزيد من الاجراءات بشأن هذه المسألة يتوقف على قبول سلطات جنوب افريقيا أن تنظر لجنة تقصي الحقائق والتوفيق التابعة لمنظمة العمل الدولية والمنصوص عليها في هذا القرار ، في هذه الشكوى •

"٣" تخصيص الأعمال

٢٩٥ - أبدى الفريق ، في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرة ١٦٠ من الوثيقة E/CN.4/1485) تعليقات مفصلة على القرارين الآخرين المتعلقين بتخصيص الأعمال والمطبقين في جنوب افريقيا • وقد أشير ، في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، الى الغاء التحفظ المطبق على بعض الوظائف البلدية في منطقة الكاب الغربية • أما القرار المنطبق على عمليات اختيار العينات والمسح وتقسيم الأنصبة في قطاع التعدين فيظل ساريا (٢٣٢) •

٢٩٦ - وأشارت منظمة العمل الدولية الى أن " استمرار العمل بهذا القرار الى جانب قانون منع السود من حمل شهادات معالجة المفرقعات " في صناعة التعدين ••• يعني أن التخصيص القانوني للأعمال في جنوب افريقيا لم يلغ تماما وأنه يظل يؤثر في عدد كبير جدا من الأشغال في قطاع التعدين (٢٣٣) •

٢٩٧ - وقد قررت الحكومة ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، الغاء تعليق العمل بنظام الاحتكار النقابي والسماح بالاستمرار في العمل به • وحسب معلومات متاحة يتوقع سن مرسوم خلال الدورة البرلمانية القادمة لتعديل قانون علاقات العمل وذلك بمنح فترة امهال تبلغ ٩٠ يوما للعمال وأرباب العمل فيما يتعلق بعقوبة النقابات الاحتكارية (٢٣٤) •

٢٩٨ - وحسب منظمة العمل الدولية فان اعادة الأخذ بنظام الاحتكار النقابي تؤثر في فرص ترقية السود وحقهم في الانتساب الى النقابة التي يختارونها • وتتكون نقابات العمال المهرة ونقابات عمال المناجم ، بالدرجة الأولى ، من البيض ، كما أن الاتفاقات المبرمة مع أرباب العمل تسمح لهم بالاستمرار في حماية مصالح البيض عن طريق وضع شروط الانتساب • ويؤدى وجود نقابات عمالية قديمة العهد الى منع الوافدين الجدد من معالجة هذا الوضع • وبالاضافة الى ذلك سيعاني

---

(٢٣٢) منظمة العمل الدولية ، المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٤ •

(٢٣٣) المصدر المذكور سابقا •

(٢٣٤) Sowetan ، ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، صحيفة Rand Daily Mail ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ •

العمال السود ، بوصفهم وافدين جددا على عضوية النقابات ، من قيود خطيرة تفرض على اختيارهم للنقابة التي يرغبون في الانتساب اليها في الصناعات التي تمارس الاحتكار النقابي ، وذلك يحدد أيضا قدرتهم على الاحتفاظ بأعمالهم (٢٣٥) .

٢٩٩ - وأشارت منظمة العمل الدولية الى حالة احدى شركات التبغ حيث فقد العمال أعمالهم بعد رفضهم الانضمام الى اتحاد عمال التبغ الافريقيين ، وهو اتحاد ينتسب الى مجلس النقابات العمالية لجنوب افريقيا ومنح احتكارا نقابيا خلال الفترة التي حظرت فيها الحكومة ابرام اتفاقيات جديدة . وصرحت منظمة العمل الدولية بأن من المرجح ، فيما يبدو ، أن الاحتكار النقابي في شكله الحالي سيصبح مصدرا من مصادر الاضطراب الاجتماعي حيث أن العمال السود يعترضون على نظام يرتبط في رأيهم ، بتخصيص الأعمال والتمييز ، كما أن هذا النظام يسمح له بالاستمرار بهياكله الراسخة وقاعدته القانونية (٢٣٦) .

٣٠٠ - وذكرت منظمة العمل الدولية حالتين أخريين من حالات تخصيص الأعمال في المجال العملي : (أ) اذ يرفض رؤساء ادارات الاطفاء توظيف العمال السود ليحلوا محل العمال البيض الذين يتركون أعمالهم للحصول على أعمال مجزية أكثر وحجتهم في ذلك أن السياسة البلدية لا تسمح بتوظيف السود في وظائف خاصة " بالبيض " ، (ب) وبالاضافة الى التمييز في توظيف الممرضين من قبل السلطات الاقليمية ، يقوم مجلس خدمات التمريض لجنوب افريقيا بتسجيل مؤسسات تدريب البيض بشكل مستقل عن مؤسسات تدريب المجموعات العرقية الأخرى . وهناك ، اجمالا ، ١١٠ مؤسسة للبيض ، و ٧٦ مؤسسة للأعراق الأخرى . وتشير منظمة العمل الدولية الى أنه " بالنظر الى وجود مؤسسات أكثر عددا بالنسبة للبيض ، فان امكانيات الوصول الى مهنة التمريض وبالتالي الى خدمات التمريض ، أقل بالنسبة لغير البيض ، نظرا للأحجام النسبية لمجموعات السكان (٢٣٧) .

٤' تدريب العمال السود

٣٠١ - بين الفريق في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرة ١٦٥ من الوثيقة E/CN.4/1485) بيانا مفصلا أحكام قانون تدريب القوى العاملة الذي صدر في عام ١٩٨١ . وأوضح السيد س.ب.بوثا وزير القوى العاملة ، أثناء الفترة قيد الاستعراض ، أن الحكومة مسؤولة عن التعليم الابتدائي للسود وتدريبهم في حين يتولى القطاع الخاص أمر صقل مهارات العمال . وأشارت منظمة العمل الدولية الى أن لهذا البيان أهمية كبيرة فيما يتعلق بتقديم السود ، نظرا لمراقبة الحكومة لتعليم السود ، حيث النفقات للفرد الواحد منخفضة ، ونظرا للقرار الذي اتخذته الحكومة في عام ١٩٧٩ بزيادة انتداب العمال الأجانب زيادة كبيرة ، وللانتكاس الاقتصادي الذي شهده عام ١٩٨١ . ولا يمكن ضمان التقدم المهني الحقيقي غير المقيد للسود الا بانتهاج سياسة واضحة لتنسيق المسؤوليات العامة والخاصة في هذا المجال (٢٣٨) . وفي هذا الصدد يود الفريق أن يذكر بأنه قد جاء في مرفق قرار الجمعية العامة ٦/٣١ ياء الصادر في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ أن الجمعية العامة تدعو

---

(٢٣٥) المصدر المذكور سابقا .

(٢٣٦) المصدر المذكور سابقا . ص ٢٥ .

(٢٣٧) المصدر المذكور سابقا .

(٢٣٨) المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٧ .

كل الحكومات ، بشكل خاص ، الى حظر أو عدم تشجيع تدفق المهاجرين وخاصة العمال المهرة والتقنيين الى جنوب افريقيا .

٣٠٢ - وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ بدأت حكومة جنوب افريقيا تسجيل متدربين سود . وبحلول نهاية ١٩٨٠ ، تم ، حسب أحد الردود البرلمانية ، تسجيل ٨٢ من السود بالمقارنة مع ٥٦٨ ٨ من البيض و ٤٠٦ ١ من الملونين و ٤٧١ من الآسيويين . وحسب معلومات أخرى ، تم تسجيل ٣٠٠ اسود آخر في عام ١٩٨١ . وقد اشتكت بعض الشركات من الصعوبات المتعلقة بالتدريب النظري للمتدربين السود لأن الحكومة لا تسمح للسود بدخول المعاهد التقنية الخاصة بالبيض (٢٣٩) .

٣٠٣ - وقرر مجلس جنوب افريقيا للسكك الحديدية والموانئ عدم قبول المتدربين السود حتى عام ١٩٨٣ . وفي عام ١٩٨٠ استخدم المجلس ٤٦٨ ١ متدربا من البيض . وفي المؤسسات التقنية الحكومية الخاصة بالسود كان عدد الطلاب المدربين أقل في عام ١٩٨٠ منهم في عام ١٩٧٩ : ٤٥٨ ٢ مسجلا في ١٩٨٠ مقابل ٦٥١ ٢ في عام ١٩٧٩ (٢٤٠) .

'٥' البطالة

٣٠٤ - صرح السيد وايزمن كوزوايو للفريق (الجلسة ٥٦١) بأن البطالة ارتفعت ارتفاعا كبيرا في جنوب افريقيا ، وهي تتجاوز حاليا ٢٥ في المائة .

٣٠٥ - وقال السيد ثوزاميلي ماجولا (الجلسة ٥٧٢) " ان البطالة في جنوب افريقيا ليست أمرا عارضا " . اذ يستخدم العاطلون عن العمل في البانتوستانات لضرب طلبات اخوانهم العمال المناضلين ، " وبعبارة أخرى فان العمال المضربين عن العمل في جنوب افريقيا يطردون بدون اجراءات ويرحلون الى ما يسمى البانتوستانات ثم يتم تعويضهم بعمال آخرين من الاحتياطيات ، أي من نفس الوطن . ولا تؤدي هذه الممارسة ، المطبقة بالقهر في أغلب الأحيان ، الى اجهاض طلبات العمال فحسب بل أيضا الى اثارة انقسامات خطيرة بين السود أنفسهم " .

٣٠٦ - وحسب معلومات أخرى حصل عليها الفريق العامل لا يتجاوز عمر أكثر من ٥٠ في المائة من السود والملونين العاطلين عن العمل الثلاثين عاما ، وهناك ٥١ في المائة من بين السود العاطلين عن العمل يبحثون عن عمل منذ ستة أشهر على الأقل . ولا يحصل السود العاطلون عن العمل على اعانات مالية ، وأكثر من نصف السود العاطلين عن العمل في جنوب افريقيا أميّون أو يكادون ، كما أن حوالي ٣٥ في المائة منهم لم يعمل قبل أبدا (٢٤١) .

'٦' النساء العاملات

٣٠٧ - بحث أحد فروع الجزء ٥ من تقرير لجنة ويهان مشاكل النساء في ميدان العمالة . وقد وافقت حكومة جنوب افريقيا ، بناء على اقتراحات اللجنة ، على ألا يقوم تعريف " فئة " عامل ما على

---

(٢٣٩) المصدر المذكور سابقا ، ص ٢٨ .

(٢٤٠) المصدر المذكور سابقا .

(٢٤١) صحيفة Star ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٢ .

الجنس أو على الوضع الأسرى ، وكذلك على تطبيق التقييدات المتعلقة بساعات العمل الاضافية على الرجال والنساء على حد السواء • بيد أن الحكومة رفضت اقتراحات اللجنة الرامية الى الابقاء على التقييدات المفروضة على عمل النساء ليلا بعد الساعة السادسة مساء ، ورفضت أيضا اقتراح مد اجازة الأمومة من ٤ الى ٦ أسابيع قبل الوضع ، وحظر فسخ عقد عمل بسبب الحمل والزام أرباب العمل باعادة العاملات الى العمل بعد انتهاء اجازات الأمومة الموافق عليها (٢٤٢) •

٣٠٨ - وتناول الفريق في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرتان ١٦٧ - ١٦٨ من الوثيقة E/CN.4/1485) ظروف وأجور العاملات في المنازل ، وهذا النوع من العمل يستقطب أكبر عدد من النساء السود في جنوب افريقيا • وقد جاء في معلومات حصل عليها الفريق العامل أن متوسط الأجور الوطني بالنسبة لعاملة منزلية كل الوقت قد بلغ ٣٩ راندا في عام ١٩٨١ بالمقارنة مع ٣٥ راندا في عام ١٩٧٨ (٢٤٣) •

طاء - الحرمان من الحقوق النقابية وانتهاكها

٣٠٩ - رجا المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٩٨١/٤١ من الفريق أن يستمر في دراسة مسألة انتهاكات الحقوق النقابية في ظل الفصل العنصرى ، وأن يقدم اليه والى لجنة حقوق الانسان تقريرا في هذا الشأن •

٣١٠ - وقد حصل الفريق العامل ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، على معلومات تتعلق بما يلي : (١) الغاء حق تكوين نقابات ؛ و (٢) اضطهاد العمال بسبب أنشطتهم وخاصة على اثر الاضرابات •

٣١١ - وترد في المرفق الأول قائمة بأسماء بعض الزعماء النقابيين الذين قام نظام جنوب افريقيا باضطهادهم في المدة الأخيرة •

١ - الغاء حق تكوين نقابات عمالية

(أ) العلاقات المهنية

٣١٢ - أورد الفريق العامل في تقاريره السابقة (الفقرات ٢٥٣ - ٢٦٢ من الوثيقة E/CN.4/1311 ، والفقرات ١٨٥ - ١٩٥ من الوثيقة E/CN.4/1365 ، والفقرات ٢٧٧ - ٢٧٩ من الوثيقة E/CN.4/1429 ، والفقرات ١٧٢ - ١٨٢ من الوثيقة E/CN.4/1485) تفاصيل عن انشاء لجنة ويهان لدراسة طرق امكانية اصلاح العلاقات المهنية في جنوب افريقيا ، وعن نشر أبواب من تقرير اللجنة ، وتقديم مشروع قانون المصالحة الصناعية وتعديل هذا القانون الذى نشر في آب/ اغسطس ١٩٨١ ، وردود فعل النقابيين السود ازاء التقارير •

٣١٣ - وتم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، نشر مشروع قانون الغرض منه ادخال تغييرين اثنين على قانون العلاقات المهنية • ويمكن للنقابات غير المسجلة ، حسب أحكام مشروع القانون ، أن تشارك في مجالس المصالحة المعترف بها • وبالاضافة الى ذلك يخوّل مشروع القانون وزير القوى العاملة

---

(٢٤٢) صحيفة Star ، ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٢ •

(٢٤٣) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٢ •

صلاحيـــة تعيين موفـــق في أى نزاع ، وتعيين مجلس مصالحـــة اذا رأى أن المصلحة الوطنية تقتضي مصالحـــة سريعة (٢٤٤) .

٣١٤ ــ وأشارت منظمة العمل الدولية في تقريرها الى قانون عام ١٩٨٢ المعدل لقانون العلاقات المهنية (أنظر الفقرة ١٨١ من الوثيقة E/CN.4/1485) . ولاحظت أن تنقيح تعريف " النقابات " وارد في القانون يعني أن المجموعات السياسية والمجتمعية السوداء ، وبعضها قد لعب دورا في قضايا العلاقات المهنية ، ستخضع للضوابط التي ستمارس على النقابات العمالية الفعليـــة غيـــر المسجلة (٢٤٥) .

٣١٥ ــ وعلاوة على ذلك فان القانون المذكور يحد من التأثير الذى قد يمارسه أعضاء النقابـــات العمالية بهدف مساعدة أحد الأحزاب السياسية أو أى مرشح لمنصب ذى مسؤولية في حزب سياســي أو هيئة تشريعية (٢٤٦) .

٣١٦ ــ وهناك قيد جديد فرض على النقابات العمالية اذ لابد من الآن فصاعدا أن تكون مكاتبهـا الرئيسية في جمهورية جنوب افريقيا أى حيث ينطبق قانون جنوب افريقيا . وتشير منظمة العمـــل الدولية الى أن ذلك يؤدى الى منع اقامة مكاتب رئيسية للنقابات في " الأوطان المستقلة " و"الأوطان المستقلة استقلالا ذاتيا " (٢٤٧) .

٣١٧ ــ ولاحظت منظمة العمل الدولية كذلك أن القانون ينص على مخالفة أخرى تنسحب على كل مـن النقابات المسجلة وغير المسجلة واتحادات النقابات العمالية . وتحظر منح اعانة مالية للمضربين عن العمل بغية " حثهم " على الاشتراك في اضراب غير قانوني أو " تمكينهم " من ذلك . وعليه يصبح منح الأجور للمشاركين في الاضرابات غير القانونية جريمة يعاقب عليها بدفع غرامة قدرها ١٠٠٠ر راند . كما يعاقب المشاركون في اضرابات من هذا النوع بدفع غرامات تبلغ ١٠٠٠ر راند أو بالسجن مدة عام أو بكلتا العقوبتين (٢٤٨) .

٣١٨ ــ وقد تم تطبيق ضوابط جديدة تحل ، في الواقع ، محل التسجيل الاجبارى ، على النقابـات العمالية غير المسجلة بموجب هذا القانون . وعلى مثل هذه الهيئات الآن أن تقدم الى دوائـــر التسجيل معلومات مفصلة عن عناوينها ونظمها الأساسية وأسماء أعضائها ومسؤوليها . كما يجـــب الاخطار بكل التغييرات الطارئة في وقت لاحق . وبالاضافة الى ذلك يجب على هذه الهيئات أن تحافظ على سجلاتها وتراجع حساباتها وتضع تقارير سنوية تخضع للتفتيش من قبل السلطات (٢٤٩) .

---

(٢٤٤) صحيفة الغارديان ، لندن ، ١٤ آب / اغسطس ١٩٨٢ .

(٢٤٥) منظمة العمل الدولية ، نفس المصدر ، ص ١١ .

(٢٤٦) المصدر المذكور سابقا .

(٢٤٧) المصدر المذكور سابقا .

(٢٤٨) المصدر المذكور سابقا .

(٢٤٩) المصدر المذكور سابقا .

٣١٩ - وقال السيد ماجولا (الجلسة ٥٧٢) ان نظام الفصل العنصري يحاول اطالة وجوده عن طريق " تنقيح " الضوابط التشريعية التي يمارسها على النقابات • وأشار الى قانون تعديل العلاقات المهنية الذي وصفته حكومة جنوب افريقيا بأنه من التدابير التي تهدف الى القضاء على القوانين العنصرية التمييزية • ولكن رغم عدم اشارة هذا القانون الى الاعراق " فانه لا يغير من أوضاع العمال السود والعمال الافريقيين ، على وجه الخصوص، في اطار نظام الفصل العنصري ••• واذا مكّن السود من الاشتراك في نظام المفاوضات الجماعية بشأن القوانين ، فانه لا يمنح حقوقا نقابية حقيقية لأي عامل كان " • وأوضح السيد ماجولا أن العمال السود لا يكافحون من أجل مسائل التسجيل بل من أجل احترام الحق في أن تمثلهم نقابة عمالية من اختيارهم • والقانون الجديد يهدف الى توسيع نطاق هذه الضوابط لتشمل كل النقابات العمالية لا الى تقييدها •

٣٢٠ - ولاحظ السيد ماجولا أيضا أن أي عامل يشترك في اضراب " غير قانوني " فانه يتعرض الى فقدان عمله • وهذا يعني ، في حالة العمال المهاجرين وساكني البانتوستانات ، سحب التصاريح الممنوحة لهم للتواجد في مناطق العمل ، بشكل عام • ونتيجة لذلك وبالرغم من تغيير الصيغة الوارد في القانون المعدل للعلاقات المهنية ، فان قوانين جوازات المرور لا تزال تستخدم كوسيلة لاحباط الاضرابات •

٣٢١ - وأشارت منظمة العمل الدولية الى أن الضوابط المفروضة على النقابات العمالية ، بشكل عام ، وعلى النقابات العمالية غير المسجلة ، بشكل خاص ، قد هوجمت بعنف عندما اجتمعت النقابات العمالية المستقلة التي تمثل غالبية العمال السود المنخرطين لأول مرة (٢٥٠) •

٣٢٢ - وأشارت منظمة العمل الدولية كذلك الى أن تقسيم مجال العمل في جنوب افريقيا الى نظامين مفصلين : نظام للعلاقات المهنية تسيطر عليه الحكومة ، ونظام للتزويد باليد العاملة توجهه الحكومة ، يشكل حاجزا رئيسيا أمام التمتع بحرية نقابية حقيقية ، وقد لاحظت في تقريرها أن " القضاء على الأحكام التشريعية التمييزية الواردة في (نظام العلاقات المهنية الذي تسيطر عليه الحكومة) لا يؤدي الى القضاء على العقبات في (نظام التزويد باليد العاملة) الذي يستند الى القانون الدستوري والممارسات الادارية ويعتبر خارج نطاق النقابات العمالية " • وبالاضافة الى ذلك أشارت منظمة العمل الدولية الى أنه بالرغم من القضاء على أحكام التمييز العنصري الصريحة من التشريعات المتعلقة بالقوى العاملة فان التمييز لا يزال مستمرا في الواقع متخذا عدة أشكال (٢٥١) •

٣٢٣ - وقال السيد وايزمن كوزوايو (الجلسة ٥٦١) انه لا توجد أية علامة على القضاء بشكل حقيقي على الفصل العنصري • وأضاف أن القانون المعدل للعلاقات المهنية يستهدف ، بمنعه كل الاضرابات باستثناء الاضرابات ضد ظروف العمل ، نقابات العمال السود حيث أن النقابيين البيض ليسوا في حاجة الى الالتجاء الى شن الاضرابات السياسية •

---

(٢٥٠) المصدر المذكور سابقا ص ١٢ •

(٢٥١) المصدر المذكور سابقا ، ص ٣٢ •

(ب) الكفاح من أجل الحصول على الحقوق النقابية

٣٢٤ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بازدياد عدد الاضرابات واتساع نطاقها . وقد ارتفع مجموع عدد الاضرابات في عام ١٩٨١ بنسبة ٦٥ في المائة عن السنة السابقة : أي ٣٤٢ اضرابا في عام ١٩٨١ مقابل ٣٠٧ اضرابات في عام ١٩٨٠ . وفي عام ١٩٨٠ شارك في الاضرابات ٧٠٥ ٨٤ من العمال السود من جملة ٨٤٢ ٩٢ عاملا مضربا (٢٥٢) . وارتفع عدد أيام العمل التي خسرت بسبب الاضرابات بنسبة ٣٠ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ اذ بلغ ٥٥٠ ٢٢٦ يوما ، وارتفع عدد أيام العمل التي خسرت بسبب مطالبات العمال السود بنسبة ٣٩ في المائة اذ بلغ ٢٢٥ ٢٠٦ يوما (٢٥٣) . ومن بين الاضرابات المعلنة حدث ٥ر٢٩ في المائة منها (١٠١ من الاضرابات) في اقليم شرقي الكاب ، و ٥ر٢٧ في المائة (١٩٤ اضرابا) في منطقة بريتوريا - ويتووتر سراند - فيرينيخ . وفي ٤٨ في المائة من الحالات ، بدأت الاضرابات بشأن مطالبات بالزيادة في الأجور (٢٥٤) . وأشارت منظمة العمل الدولية الى أنه تبين من احدى الدراسات التي شملت ٢٤ نزاعا اشترك فيه ٧٧٢ ١٠ من العمال السود في اقليم راند الشرقية ، ان ١٢ نزاعا من هذه الاضرابات كانت احتجاجا على فصل عمال ، وستة نزاعات بشأن مطالبات العمال بفصل عمال آخرين بما فيهم رؤساء عمال ومديرون بيض ، وستة نزاعات بشأن مسائل الأجور (٢٥٥) . وحسب المعلومات المتاحة اشترك ٠٠٠ ٥١ عامل في اضرابات في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع ٠٠٠ ٣٠ عامل في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨١ (٢٥٦) .

٣٢٥ - وصرح السيد سيوى (الجلسة ٥٧٥) أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تعاظم عدد الاضرابات في عام ١٩٨١ هي الأجور الزهيدة وظروف العمل المروعة والرفض الكامل لنظام الفصل العنصري ، بشكل عام ، من قبل العمال .

٣٢٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، قال السيد موزس مايكيزو أحد قادة اتحاد عمال المعادن وأمثالهم من العمال ، ان الأسباب العميقة الكامنة وراء الاضرابات في راند الشرقية هي انخفاض الأجور والاحتجاجات على الغاء المزايا المكتسبة ، وفي بعض الحالات رفض أرباب العمل رفضا قاطعا تلبية مطالب العمال واصرارهم على أن تجرى المفاوضات بشأن الأجور في اطار المجالس الصناعية لا على مستوى المصانع . وأضاف أن الاضرابات قد تتكثف اذا لم يتم تحسين نظام المجالس الصناعية (٢٥٧) .

---

(٢٥٢) المصدر المذكور سابقا ، ص ٢١٧ صحيفة Rand Daily Mail ، ١١ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، صحيفة Financial Mail ، ٥ شباط/ فبراير ١٩٨٢ ، صحيفة الغارديان ، لندن ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢ .

(٢٥٣) صحيفة Financial Mail ، ٥ شباط/ فبراير ١٩٨٢ .

(٢٥٤) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨٢ .

(٢٥٥) منظمة العمل الدولية - المصدر المذكور سابقا ، ص ١٦ .

(٢٥٦) Focus عدد ٤٣ .

(٢٥٧) المصدر المذكور سابقا .

٣٢٧ - وجاء في تقرير منظمة العمل الدولية أن كثيرا من الاضرابات نشأت عن تشريعات مقترحة بشأن المعاشات • اذ اقترحت الحكومة ، في أحد مشاريع القوانين التعديلية ، " تجميد " كل المساهمات في نظام المعاشات التقاعدية حتى سن الاحالة على التقاعد • وهذا يعني أنه لا يحق للعمال سحب مساهماتهم في صندوق المعاشات التقاعدية اذا تركوا عملهم في حالة ترحيلهم قسرا الى " وطن " من الأوطان • ولم تتم استشارة العمال السود بشأن هذا التغيير ونتيجة لذلك حدثت اضرابات في كل المراكز الصناعية الرئيسية • وقد أعد بعض أرباب العمل المساهمات ولكن البعض الآخر طالب العمال بالاستقالة أولا • وقد سحبت الحكومة مشروع القانون بعد أن رفضت ذلك أول الأمر (٢٥٨) •

٣٢٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض أضرب ١٧٠٠ عامل في ألوساف ، وريتشاردز باى ، بعد المطالبة بتحويل مساهماتهم من صندوق المعاشات التقاعدية للصناعات المعدنية الى صندوق خاص للمعاشات التقاعدية (٢٥٩) •

٣٢٩ - وأشارت منظمة العمل الدولية الى أن كل اضرابات عام ١٩٨١ ، تقريبا ، كانت اضرابات غير قانونية كما هو الشأن بالنسبة للسنوات السابقة • ولاحظت السيدة هيلين سوزمان أن اضرابا واحدا من جملة الاضرابات التي حدثت خلال عشر سنوات كان اضرابا قانونيا • وقالت منظمة العمل الدولية " ان ذلك يقوم دليلا على أن اجراءات الاضراب التي وضعها القانون ... كانت معطلة ، اذ أنها لم تكن تلبي حاجات الغالبية العظمى من العمال وكانت غاية في التعقيد ، اذ أنها وضعت لفض المنازعات الكبرى ، في حين أن معظم الاضرابات تنشأ عن مطالبات في الورش أو فروع المصانع (٢٦٠).

٣٣٠ - وقد أشار الفريق في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرة ١٨٦ من الوثيقة E/CN.4/1485) الى سلسلة من الاضرابات التي حدثت في مصنع ويلسون - راونترى للحلوى في ايست لندن • اذ قرر حوالي ١٥٣٠ عاملا الاضراب عن العمل بعد أن رفضت الشركة الاعتراف بنقابتهم ، وهي اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا • وقد وجهت ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، نداءات متكررة من داخل جنوب افريقيا ومن خارجها ، الى مقاطعة كل منتجات ويلسون - راونترى من الحلويات • وأيد عدد من النقابات العمالية والمنظمات المجتمعية الدعوة الى المقاطعة وقررت مؤسستا Joseph Rowntree Memorial Trust and Joseph Rowntree Charitable Trust ، في تأييد الحملة الرامية الى ادانة هذه الشركة التابعة لهما في جنوب افريقيا (٢٦١) •

٣٣١ - وأدلى السيد كوزوايو بشهادته (الجلسة ٥٦١) بشأن استخدام سلطات البانتوستانات للعنف والقوة لتشتيت اجتماعات العمال واعتقال العمال المضربين في عدة مناسبات في مصنع ويلسون راونترى في ايست لندن •

---

(٢٥٨) منظمة العمل الدولية ، المصدر المذكور سابقا ، ص ١٦ - ١٧ •

(٢٥٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(٢٦٠) منظمة العمل الدولية ، المصدر المذكور سابقا ، ص ١٧ •

(٢٦١) صحيفة الغارديان ، لندن ، ١٠ أيار / مايو ١٩٨٢ •

٣٣٢ - وحسب معلومات حصل عليها الفريق العامل ، استمرت سلطات جنوب افريقيا و " الأوطان " في مضايقة اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا • وفي عام ١٩٨١ عمم أحد رجال أجهزة المخابرات على أرباب العمل في ايست لندن وثيقة تضمنت اقتراحات باتباع طرق لعرقلة النقابة (٢٦٢) • وقد بلغ عدد المحتجزين من أعضاء اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا ، في وقت من الأوقات ، ٢٥٥ شخصا (٢٦٣) •

٢ - اضطهاد العمال بسبب أنشطتهم ولا سيما من أجل الاضرابات

٣٣٣ - أدلى ممثل منظمة العمل الدولية وعدة شهود مثلوا أمام الفريق بشهاداتهم بشأن تزايد اللجوء الى تسليط العقوبات على النقابيين والعمال المضربين وذلك من خلال تدخل الشرطة باستمرار في المنازعات واتخاذ تدابير ضد النقابيين من قبل سلطات " الأوطان " ومن خلال قتل ومضايقة المناضلين النقابيين •

٣٣٤ - وقالت السيدة روث موباتي ممثلة المؤتمر الوطني الافريقي ، في شهادة خطية أدلت بها ، ان أرقام معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية تبين أن التدابير الأمنية أصبحت تستهدف بوضوح أكبر العمال والنقابيين بعد أن كانت منصبة على الطلاب •

٣٣٥ - وتحدث السيد وايزمن كوزوايو الى الفريق (الجلسة ٥٦) عن وفاة الدكتور نيل أغجيت أمين فرع اتحاد عمال الأغذية والتعليب الأفريقيين في ترنسفال ، في ٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ • (أنظر الفقرات ١٤٩ - ١٥٤ أعلاه) • والسيد نيل أغجيت ، حسب أقوال السيد كوزوايو ، من بين ٤٦ شخصا توفوا رهن الاحتجاز منذ عام ١٩٦٣ • وقد ادعى النظام انه شنق نفسه في السجن • وقد أجرى تشريح الجثة فورا ورفضت الشرطة انتظار طبيب خاص أو ممثل للأسرة • لاجراء عملية التشريح • ونقل السيد كوزوايو أقوال نقابة الدكتور نيل أغجيت ومؤداها أن السلطات تحاول اقناعها بأن نيل قد احتجز لأسباب أخرى ، أسباب تهم أمن الدولة وليس لها أى علاقة بالنقابة • وعندما اعتقل نيل استولت شرطة الأمن من مكاتبنا في جوهانسبرغ على مضابط جلساتنا وسجل حساباتنا ودفتر ودائعنا المصرفية ودفاتر ايصالاتنا وأوراقنا التي تحمل عناوننا وملفاتنا الخاصة بالمفاوضات مع أرباب العمل ••• ولم يكن نيل يستخدم الكثير من هذه الأشياء • وحسب معلومات اضافية حصل عليها الفريق وصف السيد اين ثيرون من اتحاد عمال الأغذية والتعليب وفاة الدكتور أغجيت بأنها " نقطة تحول في العلاقات بين النقابات العمالية والدولة " • وأضاف " أنه لابد من تخليد ذكراه كما يجب ويجب أن يشعر المسؤولون عن ذلك بسخطنا وغضبنا " • وقد أيدت كل النقابات العمالية المستقلة الرئيسية هذا النداء • (٢٦٤) كما حضر ١٥٠٠ شخص حفل تأبين الدكتور أغجيب (٢٦٥) •

---

(٢٦٢) صحيفة الغارديان ، لندن ، ١٠ آيار / مايو ١٩٨٢ •

(٢٦٣) منشور لحركة مناهضة الفصل العنصرى •

(٢٦٤) صحيفة الغارديان ، لندن ، ١١ شباط / فبراير ١٩٨٢ •

(٢٦٥) صحيفة Daily Dispatch ، ١١ شباط / فبراير ١٩٨٢ ، صحيفة Rand Daily Mail ١٤ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

٣٣٦ - وحسب معلومات اضافية حصل عليها الفريق صرح الدكتور فرنون كمب رئيس جراحي الاقليم ، خلال التحقيق بشأن وفاة الدكتور أغجيت ، بأنه فحص أغجيت قبل وفاته ووجد اصابة في ذراعه تدل على تعرضه لسوء المعاملة وهو رهن الاحتجاز . واعترف الدكتور كمب بأن تشريح الجثة بيّن أن الدكتور أغجيت قد يكون توفي نتيجة للتعذيب ، ثم شنق لاخفاء الحقيقة (٢٦٦) .

٣٣٧ - وتحدث السيد كوزوايو الى الفريق عن اضطهاد أوسكار مبيثا (أنظر الفقرة ١٥٠ ٤، أعلاه) وهو زعيم نقابي من الرعيل الأول ، أودع سجن بولسمور في كيب تاون لمدة تجاوزت ٢١ شهرا ، وقد تم احتجازه هناك بصورة مؤقتة في أول الأمر ثم وجهت اليه التهمة . ويبلغ أوسكار مبيثا من العمر ٧٢ عاما وقد تردت حالته الصحية ترديا كبيرا حتى أن القاضي أعفاه من المثول مرة أخرى أمام المحكمة . وقد بدت عليه علامات الاضطراب العقلي ولم يعد يعرف أفراد أسرته ، وأصبح حبيس كرسي للمقعدين ، كما أجريت له عملية جراحية على غدة المثانة نتيجة لمضاعفات مرض السكر الذي أصابه . ومع ذلك فقد رفض النائب العام لمدينة الكاب ست مرات طلبا للافراج عنه بكفالة (أنظر الفقرة ١٥٠ أعلاه) .

٣٣٨ - واسترعى السيد كوزوايو انتباه الفريق أيضا الى قتل مناضلين من أعضاء مؤتمر نقابات جنوب افريقيا . اذ لقي بتروس وجابو نزيما مصرعهما نتيجة انفجار قنبلة في سيارتهما في ٤ حزيران / يونيه ١٩٨٢ . وكلاهما من النقابيين المناضلين الذين أجبروا على الهروب من البلاد ولكنهم واصلوا عملهم النقابي في الخارج .

٣٣٩ - وأضاف أن اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا ورابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا قد تعرضا في الآونة الأخيرة لغضب النظام ، ويواجه الآن ثلاثة أعضاء في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا ، وهم ثوزاميلي كغويتا ، الرئيس ، وسيزا نجيكيلانا ، نائب الرئيس ، وسام كيكين ، الأمين العام ، تهما يعاقب عليها قانون الارهاب ، وقد احتجز السيد كغويتا قبل ذلك ثماني مرات كما قتل أعوان النظام ، في وقت من الأوقات ، أمه وخاله عندما ألقيت قنبلة محرقة على بيته . وأطلقت الشرطة النار على صديقته في جنازتيهما . وفي بداية عام ١٩٨٢ دخل السيدان كغويتا وكيكين مصحات عقلية وهما في حالة خطيرة ، وتلقى الفريق معلومات تؤكد أن السيد كغويتا كان في صحة جيدة قبل اعتقاله (٢٦٧) . (أنظر الفقرتين ١١١ و ١٥٧ ٤، (د) أعلاه) .

٣٤٠ - وحسب معلومات اضافية حصل عليها الفريق : " ليس سرا أن شرطة الأمن قد سعت الى تحطيم " اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا الذي يعد ٨٥ ٠٠٠ عضو . وأنها حاولت ممارسة ضغوطها على زعاماته " (٢٦٨) . وبالاضافة الى مداهمة المكاتب (أنظر الفقرة

---

(٢٦٦) Citizen ، ٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢ .

(٢٦٧) منظمة العفو الدولية ، أنوهرست AFR 53/66/82 .

(٢٦٨) صحيفة Star ، ١٨ أيار / مايو ١٩٨٢ .

٣٥٢ (د) أدناه)، واحتجاز واضطهاد الزعماء تم طرد عدة قادة رئيسيين ينتمون الى النقابة من عدة مصانع (٢٦٩) .

٣٤١ - وقال السيد كوزوايو ان ١٣ من زعماء رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا قد صدرت ضدهم أوامر بالحظر في أعقاب اضراب جرى في منطقتي بوست وويكند بوست . في أواخر عام ١٩٨٠ . ويوجد الآن أربعة من الزعماء الحاليين رهن الاحتجاز، وقد سبق أن قضى واحد منهم، وهو جوثلولو ١٨ شهرا رهن الاحتجاز دون انقطاع .

٣٤٢ - وأضاف أن الروح النضالية لعمال جنوب افريقيا أمر يعرفه النظام ويخشاه، وهو يرد عليها بزيادة استخدام قوانين الأمن، واذا كان عدد أعضاء النقابات العاملين المعروفين الذين احتجزوا في عام ١٩٨١ قد بلغ ٢١ شخصا فان هذا الرقم قد بلغ ٣٤٧ شخصا على الأقل في عام ١٩٨١ . وعلاوة على ذلك فقد وجهت في عام ١٩٨١ الى أكثر من ١٢٠٠ عامل تهمة الاشتراك في منازعات مهنية والتوقف عن العمل في أماكن عملهم . وصرح وزير الشرطة أن الشرطة قد دعيت ١٩١ مرة في عام ١٩٨١ الى أماكن توقف العمل والاضرابات والمنازعات المهنية .

٣٤٣ - وحسب معلومات أخرى حصل عليها الفريق، وجهت في الفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٨٠ و ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٨١، الى ٧٨ عاملا تهمة شن اضرابات غير قانونية وما الى ذلك من الأعمال وأدين ٦٧ منهم (٢٧٠) .

٣٤٤ - وقال السيد كوزوايو ان الشرطة المسلحة قد تدخلت بشكل منتظم للسيطرة على العمال وترهيبهم . وأضاف أنها دعيت في عام ١٩٨١ لفرض تدابير التسريح الجماعي واستخدمت، في أغلب الأحيان، الكلاب والقنابل المسيلة للدموع لتشتيت العمال المضربين .

٣٤٥ - وقال السيد أندرو كاليمبو (الجلسة ٥٧٣) ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، ان سن تشريعات جديدة في جنوب افريقيا بشأن تسجيل نقابات العمال السود لم يسفر عن أية تحسينات . وأضاف أن وضع النقابات العمالية المستقلة قد تردى الآن أكثر، وبلغ عدد النقابيين الذين احتجزوا من ضمن ٧٧٢ شخصا أكثر من ٣٠٠ نقابي في عام ١٩٨١ . وذكر السيد كاليمبو ما قاله رئيس شرطة أمن جنوب افريقيا ومؤداه أن الغرض من احتجاز النقابيين " لا يتمثل في محاكمة المجرمين بل في الحصول على المعلومات " . وأضاف أن سلطات جنوب افريقيا تعتبر النقابيين " مجرمين ايديولوجيين " .

٣٤٦ - واسترعى السيد كاليمبو الانتباه الى العدد الكبير من الاضرابات التي استدعيت الشرطة خلالها، وذكر حادثة وقعت في حزيران/ يونيه - تموز/ يوليه هاجم خلالها عمال بيض عمالا سودا مضربين واعتدوا عليهم بالضرب وقد أسفرت الحادثة عن ارسال ١٠ عمال سود الى المستشفى .

٣٤٧ - ومضى السيد كاليمبو يقول ان جنوب افريقيا شهدت ٢٢١٢ اضرابا منذ عام ١٩٧٣ كانت جميعها، باستثناء واحد منها، غير قانونية . وأضاف أن افتقار نقابات العمال السود الى الأموال

---

(٢٦٩) صحيفة Daily Despatch، ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٢ .

(٢٧٠) Assembly Debates، ٣٠ آذار/ مارس ١٩٨٢ .

يعني عدم قدرتها على تمويل الاضرابات كما أن مشروع القانون الحالي المتعلق بالعلاقات المهنية يمنع جمع الأموال • وقد منعت المادة ٣٩ من قانون جمع التبرعات منعا باتا اتحاد نقابات عمال جنوب افريقيا ، وهو أكبر نقابة للعمال السود تضم ٦٠٠٠٠ عضوا من تلقي التبرعات •

٣٤٨ - واسترسل يقول ان هناك ١٨٥ اتفاقا بين الشركات والنقابات المستقلة للعمال السود ، ولكن الشركات تملك دائما القدرة على استدعاء شرطة الأمن لاحباط الاضرابات •

٣٤٩ - وصرح شاهد آخر ، هو السيد سيرى ، للفريق (الجلسة ٥٧٥) بأنه من أعضاء مؤتمر نقابات جنوب افريقيا • ووصف التدريب الذى تلقاه طيلة خمس سنوات لتعلم مهنة كهربائي لقن عندها نظريات مهنة الكهرباء دون اكتساب أية مهارات تقنية ملائمة • وقد اشترك في عام ١٩٨٠ مع عمال آخرين لتكوين اتحاد عمال البلديات السود ، بشكل قانوني ، وأصبح نائب رئيسه • ووصف اعتقال جوزيف مافي رئيس اتحاد عمال البلديات السود ، وكيف أخذت الشرطة العمال المضربين الى أحد أفنية السجون حيث أمضوا ليلة كاملة دون تمكينهم من الجلوس أو التمدد على الأرض ثم تم ترحيلهم الى البانتوستانات • ونتيجة لاضطهاد الشرطة أحبط الاضراب وتعرضت اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال البلديات السود لشتى ضروب المضايقات وغادر الشاهد جنوب افريقيا •

٣٥٠ - وقال السيد ويليم راترى (الجلسة ٥٨٥) متحدثا للفريق باسم منظمة العمل الدولية ، ان رد فعل السلطات وبعض أرباب العمل أمام تزايد نضال العمال السود كان " أمرا متوقعا " وأضاف أن فصل المضربين دون اخطار لايزال يشكل سمة رئيسية من سمات نظام العلاقات المهنية في جنوب افريقيا ، وأن العمال المضربين والنقابيين قد أصبحوا عرضة أكثر فأكثر للعقوبات الجنائية بما في ذلك القمع على أيدى ما يسمى سلطات " الأوطان " بالتعاون مع سلطات جنوب افريقيا •

٣٥١ - وذكرت منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية أسماء عدد كبير من النقابيين الذين احتجزوا خلال الفترة قيد الاستعراض • ومن بين المحتجزين بموجب قانون الارهاب دون أن تتم محاكمتهم أرنست كويشا من اتحاد عمال الأغذية والتعليب الافريقيين ، وأربعة أعضاء من اتحاد عمال تجميع المحركات وعمال مكونات المحركات في جنوب افريقيا ، وثامي مازواى من رابطة عمال وسائط الاعلام ، وكسولاني كوتا من اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا ، وتسعة من أعضاء الاتحاد الوطني لعمال السيارات والعمال المتحالفين ، وآلن فاين من الاتحاد الوطني لعمال قطاع التوزيع (٢٧١) •

٣٥٢ - وتشمل الحالات الأخرى لاضطهاد العمال خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي :

(أ) مداهمة شرطة الأمن لمكاتب الاتحاد العام للعمال واتحاد عمال الأغذية والتعليب (٢٧٢) •

(ب) استخدام الغاز المسيل للدموع من قبل شرطة الشغب ضد ٥٠٠ عامل مضرب في ماندينى (٢٧٣) •

---

(٢٧١) منظمة العمل الدولية ، المصدر المذكور سابقا ، ص ١٩٠ ، منظمة العفو الدولية، الفهرست 53/21/82 .

(٢٧٢) صحيفة Daily Despatch ، ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ •

(٢٧٣) صحيفة Cape Times ، ٨ آب/اغسطس ١٩٨٢ •

(ج) مداهمة الشرطة لمكتب فرع اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا في كمبتون بارك صادرت خلالها وثائق وقمصانا ونزعت ملصقات عن الجدران وهددت أعضاء النقابة (٢٧٤) .

(د) اختطاف أحد المسؤولين النقابيين يبلغ من العمر ١٩ سنة واستنطاقه تحت تهديد السلاح من قبل أربعة رجال يدعون أنهم من شرطة الأمن (٢٧٥) .

(هـ) اعتقال شرطة الأمن لأكثر من ٢٠٠ من المحتفلين بتأبين ذكرى الزعيم النقابي جو مافي (٢٧٦) .

(و) هجوم الشرطة على عمال من عمال مناجم الذهب السود كانوا مضربين عن العمل احتجاجا على الزيادات في الأجور التي فرضتها الحكومة . وقد قتلت الشرطة عشرة من عمال المناجم السود وفي أعمال الشغب التي أعقبت ذلك أصيب الكثير منهم بجراح وأرسل المئات الى " الأوطان " (٢٧٧) .

(ز) استخدام الشرطة لفض التجمعات بالقوة بغية احباط الاضرابات . وقد استدعى بعض ادارات الشركات الشرطة التي تستخدم الكلاب أو القنابل المسيلة للدموع لتشتيت المضربين من أماكن عملهم ، أو العمال الذين يحاولون عقد اجتماعات في أماكن بعيدة عن أماكن عملهم . واستخدمت الشرطة أيضا لتنفيذ أوامر الاخلاء التي تهدف الى اجلاء العمال المضربين عن الأماكن التي اعتصموا بها (٢٧٨) .

ياء - الحركات الطلابية

٣٥٣ - وصف الفريق في تقرير سابق (E/CN.4/1187) التمييز العنصري في التعليم الجامعي ونشوء الحركات الطلابية بين الطلاب البيض والسود . كما ورد في تقريرين تاليين للفريق E/CN.4/1270 و E/CN.4/1311) وصف لعمليات مقاطعة الدروس والاضطرابات في المدارس والجامعات التي أعقبت الانتفاضات الطلابية في حزيران/يونيه ١٩٧٦ واستمرت طوال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . وبالاضافة الى ذلك وصف الفريق في آخر تقريرين له التصاعد الجديد في المقاومة السياسية التي بذلها طلاب المدارس والجامعات خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ (الفقرات ٣١٨ - ٣٢١ من الوثيقة E/CN.4/1429 ، والفقرات ٢٠٦ - ٢٢٥ من الوثيقة E/CN.4/1485) .

١ - التشريعات ذات الصلة بالموضوع

٣٥٤ - لخصت التقارير السابقة للفريق (الفقرات ١٧٦ - ١٨٨ من الوثيقة E/CN.4/1187)

---

(٢٧٤) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٢ .

(٢٧٥) صحيفة Rand Daily Mail ، ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

(٢٧٦) صحيفة Cape Times ، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

(٢٧٧) صحيفة الغارديان ، لندن ، ٨ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، صحيفة Sunday Express ، لندن ، ٤ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، صحيفة Morning Star ، ٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٢٧٨) Sowetan ، ١٨ شباط/فبراير ، صحيفة Cape Times ، ١٦ شباط/فبراير ، ٣٠ آذار/مارس و ١١ أيار/مايو ١٩٨٢ .

التشريعات ذات الصلة بالتعليم الجامعي وكذلك أحكام سياسة الحكومة الخاصة " بتعليم البانتو" (التي أطلق عليها فيما بعد اسم " سياسة تعليم السود ") وهي لا تزال تقوم على أساس تمييزي رغم أنها لم تعد منذ عام ١٩٧٨ من اختصاصات وزارة تعليم البانتو بل أصبحت من اختصاصات وزارة التعليم والتدريب • وأشار الفريق في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرة ٢٠٣ من الوثيقة E/CN.4/1485) الى اصدار أنظمة مدرسية جديدة تنص على طرد التلاميذ الذين يشتركون في " أي عمل من أعمال الشغب " ، أو الذين ينتهكون أية أنظمة تندرج في نطاق قانون التعليم والتدريب ، وعلى امكانية قيام وزارة التعليم والتدريب بطرد التلاميذ دون حاجة الى توصية من مدير المدرسة • كما عرض بالتفصيل (الفقرة ٢٠٤) الأنظمة المدرسية الجديدة التي تتناول مقاطعة الدروس من قبل التلاميذ والحدود القصوى لسن التلاميذ في بعض الفصول •

٣٥٥ - وتم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، تطبيق قانون حد السن • وهو يضفي الصبغة القانونية على الأنظمة الخاصة بالحدود القصوى للسن • ويمنع الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ سنة من التسجيل في المدرسة الابتدائية ، ويمنع أي شخص يتجاوز عمره ١٨ سنة من التسجيل في الفصول ٦ أو ٧ أو ٨ ، كما يمنع أي شخص تجاوز العشرين من التسجيل في الفصلين التاسع والعاشر • وقد أثرت هذه الأحكام في ٢٥١ مدرسة تدخل في دائرة اختصاص وزارة التعليم والتدريب • كما تأثر بها ٨٠٠ طالب في بورت اليزابث بحلول تموز/يوليه ١٩٨٢ (٢٧٩) •

٣٥٦ - وقد أجبر آباء التلاميذ السود ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، على توقيع بيانات تعفي المدارس والحكومة من كل مسؤولية في صورة اصابة أبنائهم خلال الأنشطة المدرسية أو الرحلات • وأكره الأطفال على التصريح بأنهم سيتقيدون بأنظمة وزارة التعليم والتدريب وقواعد مدارسهم (٢٨٠) •

٢ - الحملات الطلابية ضد سياسة الحكومة في مجال تعليم السود

٣٥٧ - حسب معلومات حصل عليها الفريق ، قلت حدة عمليات مقاطعة الدروس الواسعة النطاق التي ميزت السنوات القليلة الماضية ، بعض الشيء ، خلال الفترة قيد الاستعراض • بيد أنه تناهت الى علم الفريق معلومات عن حوادث وقعت في بعض المدارس حيث أعلن التلاميذ أو الآباء أو المدرسون عن احتجاجهم على نوعية التعليم المقدم للسود • ويرد فيما يلي بيان بعض هذه الحوادث •

٣٥٨ - قامت عربات وسيارات الشرطة بسد منافذ خروج التلاميذ بعد عقدهم اجتماعا للاحتجاج في مدرسة ماونت فيو الثانوية في مدينة الكاب ، في شباط/فبراير ١٩٨٢ • وقد دعي الى عقد الاجتماع بعد أن رفض مدير المدرسة أن يعترف بمجلس ممثلي الطلاب • واشتكى الطلاب من تعرضهم للمضايقات من قبل مدير المدرسة وصرحوا بأن بعض الطلاب قد أوقفوا عن مزاولة الدروس وطردوا وابدون موجب • وقد تم اعتقال أحد التلاميذ بعد الخروج من الاجتماع (٢٨١) •

---

(٢٧٩) صحيفة Sowetan ، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، صحيفة Sunday Times ، وجوهانسبرغ ، ١١ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(٢٨٠) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ •

(٢٨١) صحيفة Cape Herald ، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ •

٣٥٩ - وهدد طلاب في مدرسة جورج كوزا الثانوية في دوبسون فيل في ترانسفال بالاعتصام في المدرسة ما لم تتم تلبية مطالبهم . وقد طلب التلاميذ من المفتش دراسة أسباب ارتفاع معدل الرسوب في كل فصول مدرستهم وتحديد الكفاءات المطلوبة من مدرسي الفصول ٨ و ٩ و١٠ وتوضيح الموقف المعتمد ازاء كتب التدريس التي تقررها وزارة التعليم والتدريب واجراءات قبول الطلاب الجدد (٢٨٢) .

٣٦٠ - ورفض أكثر من ٨٠٠ تلميذ من تلاميذ احدى المدارس الثانوية في سويانتو في ناتال حضور الدروس ما لم يسمح بعودة رفاقهم المطرودين . اذ أمرت الادارة المحلية للتعليم والتدريب ٧٢ تلميذا بمغادرة المدرسة بعد أسبوعين من تسجيلهم بحجة عدم اقامتهم في سويانتو . وقد سجل هؤلاء التلاميذ بعد أن رفضت مدارس في " وطن " كوازولو قبولهم (٢٨٣) .

٣٦١ - وقررت وزارتا التعليم والتدريب والشؤون الداخلية خلال الفترة قيد الاستعراض، اغلاق المدارس في وقت مبكر حتى يكون يوما ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه يومي عطلة مدرسية . وقررت احدى المنظمات المنشأة حديثا وهي اتحاد الطلاب المكافحين من أجل الحصول على الحقوق المدنية في جنوب افريقيا Unenfranchised Students Union of South Africa في مؤتمرها الوطني اعلان هذه الأيام " أيام أبطالنا " (٢٨٤) .

٣٦٢ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ وهو الذكرى السادسة لحوادث عام ١٩٧٦ ، اشتبك الشباب مع الشرطة في سويتو . وقد ألحقت أضرار بنحو ٤٠ حافلة ولم يتمكن آلاف العمال من العودة الى بيوتهم . وفيما يلي بعض الحوادث التي وقعت يوم ١٦ حزيران/يونيه: (٢٨٥) .

(أ) استخدام الشرطة في جامعة الشمال في سوينغا للقنابل المسيلة للدموع لتشتيت ٢٠٠٠ طالب؛

(ب) قذف ثلاث حافلات بالحجارة في كواماشو بالقرب من ديربان؛

(ج) قذف الحجارة في بعض بلدان راند الشرقية؛

(د) استخدام الشرطة في كنيسة رجينا موندي في سويتو للكرباج والعصي والقنابل المسيلة للدموع ضد جموع الناس في حفل تأبيني . وكان من بين المتضررين توم مانثاتا وهو عضو في الهيئة التنفيذية للجنة العشرة ، وابنة الأسقف ديزموند توتو وخطيبها ، وثلاثة أعضاء في الهيئة التنفيذية لمنظمة شعب آزانيا ؛

(هـ) احتجاز ٤٧ من الصحفيين المحليين ، " والأجانب " طوال خمس ساعات عند ما دخلوا الى كنيسة سويتو لنقل الأنباء عن القداس .

---

(٢٨٢) صحيفة Sowetan ، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٢٨٣) صحيفة Sowetan ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

(٢٨٤) صحيفة Cape Herald ، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

(٢٨٥) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، صحيفة Citizen ، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

٣٦٣ - وقد قاطع تلاميذ مدرسة سيبانو الثانوية في " وطن " كوازولو الدروس وأعلنوا أنهم لن يعودوا الا اذا أكدت لهم الشرطة أنها لن تدخل المدرسة مرة ثانية الا ومعها رسالة موقعة من وزير التعليم في كوازولو وشريطة أن يضع المدرسون ترتيبات لأخذ التلاميذ الى الاجتماعات الوطنية المتعلقة بقضايا الأرض . وقد احتجزت الشرطة ثمانية تلاميذ بعد ابتداء مظاهرة الاحتجاج (٢٨٦) .

٣٦٤ - وحسب معلومات حصل عليها الفريق أصدر مدير قسم تعليم الملونين أوامر بمنع ١٥ مدرسا من جوهانسبرغ ومدينة الكاب عن التدريس لأنهم لم يلتحقوا بالمدرسة يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨١، عند ما أعلن الطلاب مقاطعتهم للدروس احياء لذكرى أحداث سويتو . واحتجزت شرطة الأمن أحد مدرسي مدرسة كريس جان بوثا الثانوية في بوزمونت ، في آذار/مارس ١٩٨٢ واستنطقته بشأن اشتراكه في مقاطعة الدروس . وفصل ثمانية من مدرسي ثانوية كريس جان بوثا وثانوية الدوراد وبارك عن أعمالهم في بداية ١٩٨٢ نظرا لاشتراكهم في المقاطعة (٢٨٧) .

٣٦٥ - وتناهت الى علم الفريق ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، معلومات تعكس تعاظم القلق ازاء مستويات تعليم التلاميذ السود في ظل الفصل العنصري . وفيما يلي تفاصيل عن هذا التعليم والاحتجاجات عليه .

٣٦٦ - انضمت لجنة عمل مدرسي سويتو الى لجنة مخصصة للتحقيق في الوضع الحالي للتعليم الخاص بالسود . وأشارت اللجنة الى أن حرمان السود الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة من التعليم من أكثر القضايا حساسية (٢٨٨) .

٣٦٧ - وقد أخفق حوالي نصف طلاب المدارس الثانوية السوداء في الامتحانات النهائية . وعلى العكس من ذلك نجح أكثر من ٩٣ في المائة من الطلاب البيض في ترانسفال في تلك الامتحانات بدرجات تسمح لأغلبهم بالدخول الى الجامعات . وقد أعلن عن نتائج البيض في غضون ثلاثة أسابيع من الامتحان ، أما نتائج السود فلم يعلن عنها الا بطريقة مجزأة خلال عدة شهور (٢٨٩) .

٣٦٨ - وقد أشار مسح نشرته جامعة دولة أورنج الحرة الى الزيادة الهائلة في عدد التلاميذ السود ، وقد بلغت هذه الزيادة ١ر٧٣ في المائة في الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٨١ . وتبين من المسح أيضا أن " مئات الآلاف "من هؤلاء التلاميذ يتركون المدرسة دون أن يتعلموا القراءة أو الكتابة (٢٩٠) .

٣٦٩ - وقال السيد دي جاغر أمين صندوق الرابطة المهنية لمدرسي الكاب ، في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، أن مستويات التعليم في مدارس الملونين آخذة في الانخفاض من سنة لأخرى نظرا للاحباط

---

(٢٨٦) صحيفة Rand Daily Mail ، ٩ آب/اغسطس ١٩٨٢ .

(٢٨٧) صحيفة Rand Daily Mail ، ٦ آذار/مارس ١٩٨٢ ، صحيفة Star ، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٢٨٨) صحيفة Sowetan ، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٢٨٩) صحيفة الأوبسرفر ، لندن ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٢٩٠) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٢ .

المهيمن الذى يولده تطبيق الفصل العنصرى على نظام التعليم • وأشار الى النقص في قاعات الدرس والمدرسين ، والى الانخفاض الشديد في المبالغ المنفقة على تعليم الملونين ، والى الظروف الاجتماعية التي تجعل الدراسة أمرا متعذرا وافتقار المدرسين الى التدريب والكفاءات ، وتدخل البيروقراطيين في الأنشطة الدراسية ووجود " نظام تعليمي منفصل شاذ " وكذلك " الوضع السياسي الذى يعيشه الملونون " (٢٩١) •

٣٧٠ — ولم يبلغ الفصل العاشر من الأطفال السود الذين سجلوا في المدارس في عام ١٩٦٥ ، وهم ٤٤٣ ٠٠٠ تلميذ ، الا أقل من ٢ في المائة • وفي عام ١٩٨٢ لم تتجاوز نسبة المدرسين الذين تحصلوا على شهادة الثانوية العامة الى جانب شهادة للتدريس في المدارس الابتدائية أو المدارس الثانوية ، ١٤٫٥ في المائة (٢٩٢) •

٣٧١ — وجاء في دراسة أجراها أحد الباحثين في جامعة ويتووترسراند أن نوعية التعليم في مدارس السود الثانوية قد انخفضت بسرعة • وبين المسح أن النسبة بين التلاميذ والمدرسين آخذة في الزيادة ويرجح أن تظل عند مستوى ١ الى ٤٠ لبعض الوقت ، كما تردت مؤهلات المدرسين منذ عام ١٩٦٥ بالرغم من حدوث تحسن طفيف في الآونة الأخيرة ، وأشارت الدراسة أيضا الى أنه بالرغم من الزيادة في النفقات على التلميذ الواحد ، في المدة الأخيرة ، فانه لابد من زيادتها الى أكثر من الضعف حتى يلبي التعليم المقدم المتطلبات الدنيا لتعليم ملائم (٢٩٣) •

٣٧٢ — وجاء في معلومات حصل عليها الفريق أن النفقات العمومية على التلميذ الأسود الفرد قد بلغ ١٧٦٫٢٠ راندا في السنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ بالمقارنة مع ٩١٣ راندا بالنسبة للتلاميذ البيض (٢٩٤) •

٣ — الحركات الطلابية في جامعات السود ومدارسهم

٣٧٣ — صرح السيد سامي آدلمان للفريق (الجلسة ٥٦٢) بأنه لا يمكن أن يكون هناك تعليم حر في مجتمع مستعبد • وأشار الى أن الدولة تساهم بـ ٧٥ في المائة في تمويل الجامعات وبذلك فانها تمارس سيطرة كبيرة عليها تحت التهديد بحرمانها من دعمها المالي ، أما النسبة المتبقية فتقدم مهما أوساط الأعمال التي تطالب باجراء البحوث في مجالات تهمها وتعود عليها بالنفع •

٣٧٤ — وأشار كذلك الى استمرار الفصل العنصرى في الجامعات وذكر للفريق أن الطلاب في جامعات السود لا يملكون حق تكوين جمعيات طلابية • كما أن المرافق في تلك الجامعات " مزرية " وتكاد تكون " معدومة " • واسترعى انتباه الفريق الى الاكتظاظ وندرة المدرسين المدربين والافتقار الى الكتب في هذه الجامعات •

---

(٢٩١) صحيفة Daily Despatch ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، صحيفة Rand Daily Mail ، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(٢٩٢) صحيفة Star ، ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(٢٩٣) صحيفة Rand Daily Mail ، ٤ آب/اغسطس ١٩٨٢ •

(٢٩٤) صحيفة Financial Mail ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

٣٧٥ - ومضى السيد آدلمان يقول ان الحركة الطلابية ترى أن دورها الرئيسي يتمحور أساسا حول التعليم . ويحاول الطلاب مقاومة الدعاية الحكومية والتوجيه الأيديولوجي والرقابة ، ويحاولون أيضا خلق وعي بالروابط بين الفصل العنصري وانعدام الديمقراطية في جميع المجالات في مجتمع جنوب افريقيا .

٣٧٦ - وذكر أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم (الجلسة ٥٦٩) أن من بين حوالي ٢٥ مليون مواطن من مواطني جنوب افريقيا غير البيض لا يتم سوى قبول حوالي ٦ من الهنود وعدد أقل من الملونين والافريقيين سنويا في الجامعتين اللتين تقبلان مواطني افريقيا السود علنا .

٣٧٧ - وتحدث الشاهد عن حالة أحد أقربائه لم يسمح له ، كطالب من طلاب الطب ، بالنظر الى جثة أحد البيض أو لمسها أو تشريحها . وذكر أيضا حالة قريب آخر من أقربائه طرد من جامعة ويتووترسراند بعد أن شارك في أحد اجتماعات الاحتجاج يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، وقد اعتقل ثلاث مرات وتعرض للتعذيب .

٣٧٨ - وصرح السيد سيدني موليفي (الجلسة ٥٦٧) بأن الطلاب في جنوب افريقيا محرومون من الحق الأساسي في الاجتماع ، وتتلخص حياة الطلاب في التعرض باستمرار لأوامر الحظر والاعتقالات و " الاختفاء " ، والمضايقات والموت رهن الاحتجاز ، والطرد وغير ذلك من أنواع الاضطهاد . كما أن تقسيم جنوب افريقيا الى " قبائل " والى ما يسمى البانتوستانات انما هي سياسة متعمدة تهدف الى تقويض الحركة الوطنية ككل . وأشار الى أنه بالرغم من وجود معارضة قوية للفصل " القبلي واللغوي " الذي تفرضه حكومة جنوب افريقيا فقد أصبح العمل مع طلاب من ترانسكاي وبوفوثاتسوانا وفيندا و " الأوطان " الأخرى ، أمرا أعسر من ذي قبل نسبيا .

٣٧٩ - وذكر السيد موليفي أن احدى طرق حرمان الطلاب من ممارسة حقوقهم تتمثل في منعهم من الدراسة خارج جنوب افريقيا . أما أولئك الذين ينجحون رغم كل شيء في مغادرة البلاد للدراسة ، فيتعرضون للمضايقات والاحتجاز لدى عودتهم . واسترعى انتباه الفريق الى حالة أحد الطلاب عاد بعد الدراسة في الهند وتوفي خلال استنطاقه عن " أنشطته " في الهند .

٣٨٠ - وقال أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم (الجلسة ٥٧٠) أن البويير (البيض) حاولوا بعد اشتراكه في مقاطعة للدروس نظمها الطلاب تخويف الآباء وعند ما تم تشكيل لجنة للآباء مكونة من المدرسين والطلاب وأولياء الأمور اعتقل البويير كل أعضاء اللجنة والهيئات الطلابية .

٣٨١ - وذكر شاهد آخر (الجلسة ٥٧٠) كيف استفزت الشرطة في عام ١٩٧٧ مظاهرة سلمية نظمها الآباء والطلاب للاحتجاج على ارتفاع الايجارات في سويتو . وقد ألقت الشرطة القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين " وفتحت النار من كل الجهات " وأطلقت الكلاب التي عضت المتظاهرين . ومضى يقول أن الشرطة قد أوعزت ، بعد أن تم تنظيم مظاهرة سلمية لمحاولة الافراج عن المحتجزين ، الى عمال مقيمين في أحد المعسكرات بالهجوم على الأطفال المتظاهرين . وقد تسلح هؤلاء العمال بالعصي وبدأوا زيارة كل البيوت ومهاجمة الطلاب وقتل كل من تقع أعينهم عليه وحتى الأطفال الصغار . وقد لقي ٣٥ شخصا مصرعهم في تلك العملية .

٣٨٢ - وقال السيد غلادستون ماروكا (الجلسة ٥٨١) أن طلاب جنوب افريقيا يخضعون لمراقبة دائمة كما أن اجاباتهم على أسئلة الامتحانات تستخدم في معرفة آرائهم . ولهم حقوق محدودة في اختيار الدراسات التي يرغبون في مزاولتها . وذكر السيد ماروكا أنه كان يرغب في دراسة الهندسة

ولكن لما كانت مدارس الهندسة معقدة في ما يطلق عليه اسم " الجامعات القبلية " ، كان عليه أن يقدم طلبا خطيا الى وزير التعليم قبل عامين من بداية الدروس ، ليمنحه رخصة بهدف مزاولة دروس خارج نظام التعليم المخصص للافريقيين .

٣٨٣ - وأشار السيد فريد ماسودى (الجلسة ٥٨٤) الى أن الموقف الذى اتخذته شرطة وحكومة جنوب افريقيا ازاء الطلاب منذ انتفاضة سويتو في عام ١٩٧٦ ، قد ظل على وحشيته .

٣٨٤ - وصرح أحد الشهود الذين لم تذكر أسماؤهم (الجلسة ٥٧١) بأن الشرطة لاحقته وأجبرته على مغادرة البلاد نظرا لعضويته ونشاطه في مجلس ممثلي الطلاب في مدرسته . وأضاف أنه لو بقي في جنوب افريقيا لما أمكنه الالتحاق بالجامعة نظرا لفقر أسرته المدقع .

٣٨٥ - وقال السيد بول تساتسي (الجلسة ٥٧٢) ان كفاح الطلاب السود ضد نظام " البانتو التعليمي " من أجل نظام تعليمي ديمقراطي للجميع انما يشكل جزءا لا يتجزأ من كفاح التحرير الوطني الذى يشنه السكان المضطهدون . وتحدث عن انشاء منظمة طلاب جنوب افريقيا وحركة طلاب جنوب افريقيا في عامي ١٩٦٨ و ١٩٧١ على التوالي وذكر للفريق أن رد فعل الشرطة كان وحشيا عند ما بدأ تنظيم الطلاب ، وذلك بقتل المئات من الطلاب العزل واعتقال واحتجاز طلاب آخرين .

٣٨٦ - وأضاف أن نظام جنوب افريقيا اقتصر على تغيير اسم وزارة تعليم البانتو ليصبح وزارة التعليم والتدريب دون أن يبذل أى محاولة لتحسين نوعية ومحتوى التعليم الخاص بالافريقيين . وأوضح أن النفقات التي تبذل على تعليم طفل أبيض يزاول الدروس مدة تبلغ في المتوسط عشر سنوات تقدر بـ ٠٠٠ ٧ راند ، في حين لا يصرف الا ٣٥٠ راندا على تعليم طفل أسود يتمكن من مزاولة الدروس لمدة تبلغ في المتوسط ٤ سنوات .

٣٨٧ - ومضى يقول ان على الطلاب السود الذين يرغبون في الالتحاق بجامعات البيض أن يقدموا طلبات الى رئيس الوزراء ، وبناء على ذلك لا يتم أبدا قبول أى طالب سبق له الاشتراك في أية أنشطة سياسية في جامعات البيض ، كما يمنع الطلاب السود الذين يقبلون في جامعات البيض من البقاء في حرم الجامعة وعليهم ، نتيجة لذلك ، أن يأتوا كل يوم من مناطق بعيدة عن الجامعة .

٣٨٨ - ويتم قبول الطلاب في ما يسمى " الجامعات القبلية " حسب " القبيلة " التي ينتمون اليها وبغض النظر عن المنطقة التي يسكنونها .

٣٨٩ - وفي معرض وصفه للمحاولات التي تبذلها شرطة جنوب افريقيا لترهيب الطلاب الذين يرغبون في الاشتراك في مؤتمر طلاب جنوب افريقيا ومنظمة طلاب آزانيا ، وكلتا المنظمتين تطالب بتوفير تعليم خلو من التمييز العنصرى للجميع ، قال ان هاتين المنظمتين تهددان النظام تهديدا خطيرا .

٣٩٠ - وأدلى عدد من الطلاب بشهاداتهم للفريق (وخاصة في الجلسات ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٤ و ٥٨١ و ٥٨٤) ، وتحدثوا عن تجاربهم الشخصية وتجارب مناضلين طلابيين آخرين خلال احتجازهم .

٣٩١ - وتحدث الشاهد جاكوب (جاكي) سليبي (الجلسة ٥٧٤) وهو عضو في منظمة طلاب جنوب افريقيا ، عن تجربته كمدرس في مدارس السود في ترانسفال . وقد شغل في الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٤ أربعة وظائف تدريس وطرد من جميعها لأنه كان "يلقن الأطفال دروسا في السياسة أكثر من مواد الدراسة " . وذكر أن أحد مفتشي المدارس يدعى دى بير زار مدرسة موزى الثانوية في بيمفيل

وقال للأطفال " انكم لا تملكون أبطالا لاحياء ذكراهم ولذلك لا توجد لديكم أنصاب تذكارية تقام تكريما للسود في جنوب افريقيا " . وقد اعترض الشاهد على هذا القول وبعد شهر من ذلك طرد من عمله . ومنعته وزارة تعليم البانتو ، بعد ذلك ، من التدريس في أى مكان في جنوب افريقيا . وقد ورد في الفقرة ٥٧ أعلاه وصف لاعتقاله واحتجازه واستنطاقه والتعذيب الذى تعرض له .

٣٩٢ - وحسب معلومات حصل عليها الفريق داهمت الشرطة خلال الفترة قيد الاستعراض ، مكاتب مجلس ممثلي الطلاب في جامعة كيب تاون ، واستولت على مئات الملصقات التي تحمل صورة أوسكار مبيثا الذى تجرى محاكمته الآن (انظر الفقرة ١٥٠ '٤' أعلاه) (٢٩٥) .

٣٩٣ - وقد وقعت حوادث عنف في حرم جامعة ناتال في ديربان ، خلال مظاهرات نظمت ضد جولة يقوم بها لاعبو الكريكيت الانكليز . وقد اعتمد الطلاب خلال أحد الاجتماعات في الحرم ، قرارا بادانة الجولة (٢٩٦) .

٣٩٤ - وأدانت رابطة طلاب جنوب افريقيا احتجاز جوني ايسيل زعيم مجتمع ميتشل بلينز وطالبت بالافراج عن كل المحتجزين (٢٩٧) .

٣٩٥ - وقد تبين من احدى الدراسات التي أجريت بناء على طلب جامعة الشمال (تورفلوب) أن سلطات الجامعات قد أضفت طابعا رسميا على نظام التمييز العنصرى والسيطرة البيضاء على الحرم ونتيجة لذلك فان الوضع " يسير في الجامعة نحو انفجار كبير " . وقد اتهم الأستاذ إ.ا.فان تروتسنبرغ الذى أجرى الدراسة سلطات الجامعة بكتمان نتائجها (٢٩٨) .

٣٩٦ - وقام الطلاب السود في جامعة جنوب افريقيا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، بتكوين مجلسهم - المجلس التنسيقي للطلاب السود في جامعة جنوب افريقيا - وكان ذلك نتيجة للمشاكل الأكاديمية التي يواجهها الطلاب السود نظرا لانعدام المرافق الملائمة (٢٩٩) .

٣٩٧ - وعقد مؤتمر طلاب جنوب افريقيا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، مؤتمره الوطني الثاني الذى أدان فيه نظم الاحتجاز بدون محاكمة ونادت بالافراج عن كل المحتجزين بدون قيد أو شرط . هذا ويوجد السيد أوبا مازوكو ، وهو أحد أعضاء الهيئة التنفيذية الوطنية لمؤتمر طلاب جنوب افريقيا ، رهن الاحتجاز منذ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ (٣٠٠) . ومن بين التدابير الأخرى التي اتخذها المؤتمر ادانة كل الذين اشتركوا في انتخاب المجالس المجتمعية في مثلث فال . وصرح ناطق باسم فرع مؤتمر طلاب جنوب افريقيا في فال أن الانتخابات كانت مجرد شكليات " وأن هذه المجالس المجتمعية لا تراعي أماني غالبية سكان البلاد " (٣٠١) .

---

(٢٩٥) صحيفة Sunday Express ، ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

(٢٩٦) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ .

(٢٩٧) صحيفة Cape Herald ، ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٢ .

(٢٩٨) صحيفة Sunday Times ، ٢ أيار/مايو ١٩٨٢ .

(٢٩٩) صحيفة Voice ، ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

(٣٠٠) Grassroots ، حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

(٣٠١) صحيفة Sowetan ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

٣٩٨ - وشنت ست هيئات طلابية في جامعات جنوب افريقيا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، حملة دولية لطرد رابطة طلاب الطب في جنوب افريقيا من الاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب ، حيث أن هذه الأخيرة " لا تفعل أى شيء فيما يتعلق بمسائل الصحة في الاطار الاجتماعي الأعم " ، ونظرا لعدم اتخاذها موقفا ازاء مشكلة وفيات المحتجزين أو آثار الفصل العنصرى على الصحة في جنوب افريقيا (٣٠٢) .

٣٩٩ - وقد رأت منظمة طلاب آزانيا في مؤتمرها ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، أن على طلاب جنوب افريقيا بمن فيهم " البيض التقدميون " أن يشاركوا في وضع ميثاق للتعليم ، وهو عبارة عن خطة طلابية لاصلاح نظام التعليم . وقد أيد هذه الفكرة الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا ومنظمة الطلاب السياسية Politieke Studente Organisesie ، وهي منظمة تضم أفارقة ليبراليين (٣٠٣) . ومن شأن ميثاق التعليم التشجيع على اقامة روابط بين كل المنظمات المعنية بتحرير شعب جنوب افريقيا المضطهد المستغل ، والتضامن في تسوية المشاكل المجتمعية والمتعلقة بمنازعات العمل ، والقضاء على استغلال النساء عن طريق تكوين حركة نسائية في اطار منظمة طلاب آزانيا (٣٠٤) .

٤٠٠ - وقد عقد الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا ومنظمة طلاب آزانيا ومؤتمر طلاب جنوب افريقيا اجتماعا مشتركا خلال الفترة قيد الاستعراض لمناقشة " أزمة التعليم " في جنوب افريقيا (٣٠٥) .

فورت هير

٤٠١ - اعتقل ٢٢ طالبا في أعقاب مظاهرة نظمت في جامعة فورت هير خلال حفل للتخرج . وأطلقت الشرطة النار على الطلاب مما أدى الى اصابة اثنين على الأقل بجروح . وقد تظاهر الطلاب ضد الرئيس القبلي لينوكس سيبي رئيس " وطن " سيسكاى (٣٠٦) . وتم اعتقال عدد آخر لم يعلن عنه من الطلاب عندما رفضوا التفرق بعد المظاهرة (٣٠٧) .

٤٠٢ - وبعد أن أطلقت الشرطة النار قاطع الطلاب دروس جامعة فورت هير . ورفض معظم الـ ١٥٠٠ طالب استئناف حضور الدروس في الأجل المضروب . ووجهت التهمة الى الطلاب الذين سبق اعتقالهم ، بموجب قانون مكافحة تجمعات الشغب في سيسكاى . وجاء في معلومات حصل عليها الفريق العامل أن أكثر من نصف الطلاب اعتقلوا وفرض على كل منهم دفع غرامة قدرها ٥٠ راندا .

---

(٣٠٢) صحيفة Sunday Times ، ١١ تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

(٣٠٣) صحيفة Sunday Express ، ١١ تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

(٣٠٤) صحيفة Star ، ٧ تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

(٣٠٥) صحيفة Sunday Times ، ١١ تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

(٣٠٦) صحيفة Daily Dispatch ، ٣ أيار/ مايو ١٩٨٢ .

(٣٠٧) صحيفة Sowetan ، ٤ أيار/ مايو ١٩٨٢ .

ولا زال الطلاب الذين اعتقلوا خلال حفل التخرج ويبلغ عددهم ٢٢ طالبا رهن الاعتقال • وقرر أكثر من ٣٠٠ من طلاب جامعة رودس مقاطعة الدروس مدة يومين والاعتصام في قاعات الدرس تضامنا مع طلاب جامعة فورت هير ، وقد أيد مجلس ممثلي طلاب جامعة **ويتووترسراند** طلاب جامعة فورت هير تأييدا كاملا، وانتقدت لجنة ممثلي طلاب جامعة ناتال " حكومة " سيسكاى على السلوك الذى سلكته • ورفض طلاب فورت هير استئناف الدروس مالم يفرج عن رفاقهم الاثنين والعشرين ويرد اليهم مبلغ الغرامة التي أقرضتها لهم الجامعة • وأخيرا أمر الطلاب الذين رفضوا استئناف الدروس بترك الجامعة (٣٠٨) •

٤٠٣ - وفي ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٨٢ طوقت شرطة سيسكاى مئات من الطلاب الذكور في جامعة فورت هير وأمرتهم بمغادرة مدينة آليس • ولم يسمح للطلاب الذين حاولوا العودة الى الجامعة بتخطي المدخل الرئيسي وأعلموا بأنهم لن يقبلوا ثانية • وقد تدخلت الشرطة بعد أن نظم الطلاب مظاهرة احتجاج على انعدام الطاقة الكهربائية في بيوتهم وقاطعوا الدروس • وقد ترك الجامعة ١٢٠٠ طالب وصرحت السلطات بأنه لن يسمح لهم بالعودة خلال الفصل الدراسي الحالي (٣٠٩) •

٤٠٤ - وقد فصلت سلطات الجامعة السيد جوناثان جاكسون أحد محاضريها من عمله مؤقتا لايوائه طلابا فرّقتهم الشرطة وطردتهم سلطات الجامعة من الحرم الجامعي • واعتقلته الشرطة لذلك السبب واحتجزته لبضع ساعات • وقد فصل نهائيا عن عمله بعد أن انتقد سلطات الجامعة على عدم وفائها بمسؤولياتها تجاه الطلاب وعدم مساعدتهم (٣١٠) •

٤٠٥ - ولم يسمح الأمين العام لجامعة فورت هير لرئيس لجنة الافراج عن مانديلا ولرئيس منظمة طلاب آزانيا بالتحدث خلال حفل تأبين لاحياء ذكرى الذين ماتوا في حوادث شاربفيل (٣١١) •

٤ - الحركات الطلابية في جامعات البيض

٤٠٦ - أعطى السيد سامي آدلمان (الجلسة ٥٦٢) لمحة تاريخية عن نشأة الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا • وصرح للفريق بأن الطلاب البيض الناطقين بالانكليزية اضطروا ، بعد أن حمل ستيف بيكو الطلاب السود على ترك الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا وكوّن منظمة طلاب جنوب افريقيا ، الى اعادة النظر في الدور الذى يضطلعون به في مجتمع جنوب افريقيا والى اعادة تحديده •

---

(٣٠٨) المصدر المذكور سابقا ، صحيفة Cape Times ، ٥ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، صحيفة Daily Dispatch ، ٥ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، صحيفة Sowetan ، ٦ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، صحيفة Daily News ، ٧ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، صحيفة Sowetan ، ٧ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، صحيفة Daily Dispatch ، ٧ أيار/ مايو ١٩٨٢ •

(٣٠٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٨٢ ، صحيفة Sowetan ، ٣ آب/ اغسطس ١٩٨٢ •

(٣١٠) صحيفة Sowetan ، ٤ آب/ اغسطس ١٩٨٢ •

(٣١١) صحيفة Daily Dispatch ، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨٢ •

وبناء على ذلك أصدرت الدولة أوامر بالحظر ضد عدد من زعماء الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا ، ولاحقت بعضهم بموجب قانوني قمع الشيوعية والمنظمات غير الشرعية ، وأعلنت أن الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا " منظمة أصابتها العدوى " • وقال السيد آدلمان " لقد حاولت الحكومة بشتى الطرق تحطيم الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا رغم تظاهرها بتقبل الآراء المعارضة ولكن ذلك من قبيل ذر الرماد في العيون " • ومضى يقول ان تأثير حركة الوعي بذاتية السود قد بدأ يفتر في الثمانينات وبدأ الطلاب السود والطلاب البيض الناطقون بالانكليزية التوفيق بين وجهات نظرهم • وقد طرح الطلاب السود ، في عام ١٩٨١ ، فكرة تكوين هيئة طلابية وطنية لا تقوم على العرق ، ولكنهم عدلوا عنها حيث أن مثل هذه الهيئة ستكون هدفا سهلا للغاية لا تقاوم الحكومة اغراء ضربه •

٤٠٧ - وقد تم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، ادراج احدى المنشورات التي يصدرها الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا بعنوان Campus Action for Democracy 1982، في القائمة السوداء وذلك يعني أن الحصول على هذه المجلة أو توزيعها يعد من الآن فصاعدا جريمة من الجرائم (٣١٢) • واسترعى السيد آدلمان انتباه الفريق الى الحظر الذى صدر ضد نشر جريدة SASPU National ، الناطقة بلسان حال الاتحاد الصحفي لطلاب جنوب افريقيا وهو اتحاد ينتسب الى الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا • وقد حلت جريدة SASPU National محل جريدة الطالب الوطني National Student ، التي صدرت الأوامر بحظر كل طبعاتها في المستقبل ، ومضى يقول انه بغض النظر عن تدابير الحظر الصارمة هذه " فليس من النادر أن تقوم الجامعة نفسها بمنع الكتابات خوفا من فقدان تأييد الدولة أو مصادر تمويلها " •

٤٠٨ - وجاء في معلومات أخرى حصل عليها الفريق العامل ، ان الاتحاد الصحفي لطلاب جنوب افريقيا كسب دعوى الاستئناف ضد حظر كل طبعات جريدتها في المستقبل (٣١٣) •

٤٠٩ - وأشار السيد آدلمان الى أنه اشترك في عام ١٩٨١ ، عندما كان رئيسا لمجلس ممثلي طلاب جامعة ويتووترسراند ، في تنظيم يوم للاحتجاج اطلق عليه اسم " يوم مناهضة الجمهورية " • وصرح بأن الدولة قامت ، بعيد تنظيم حملة ضخمة قادها ٥٠ تجمعا يمثلون مختلف الأعراق والآراء السياسية ، باعتقال واصدار أوامر بالحظر ضد أربعة من طلاب الجامعة وثلاثة من أعضاء رابطة الطلاب السود وشخصه هو ورئيس الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا • ومضى يقول ان الدولة اتخذت في أواخر عام ١٩٨١ بعد الحملة ضد " استقلال " سيسكاى ، تدابير قمعية صارمة حيث تم احتجاز حوالي ٤٠ من الطلاب والنقابيين لمدة تتجاوز الشهرين •

٤١٠ - وأشار السيد آدلمان الى قضية السيد أوريت فان هودن وهو رئيس سابق للاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا ، يتم احتجازه الآن كشاهد من شهود الدولة في محاكمة سدريك مايسون وبربارا هوغان (أنظر الفقرة ١٥١ "٣" أعلاه) ، وقد تعرض لتعذيب منهجي ، كما أشار الى محاكمة

---

(٣١٢) صحيفة Citizen ، ١٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(٣١٣) صحيفة Citizen ، ١٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

آلان فاين وهو أيضا " ينتمي الى حركة الطلاب " • ثم ذكر للفريق أن الأوامر قد صدرت اليه شخصيا قبل يومين من أخذ الكلمة أمام اجتماع نظّم لاحياء ذكرى احداث سويتو في عام ١٩٨١ ، بملازمة بيته وبالصمت •

٤١١ - وجاء في معلومات حصل عليها الفريق أن الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا قد تعزز بالرغم من استمرار المحاولات التي تبذلها حكومة جنوب افريقيا للقضاء عليه • وقد غيّر الاتحاد ، حسب رئيسه ، من استراتيجيته نظرا لاستمرار القمع الذى تسلطه عليه الحكومة ، فبدلا من مجرد رد الفعل فورا ازاء وضع متوتر للغاية فان عليه " أن يبث الوعي في الطلاب بدورهم في الجامعة ومجتمعاتهم ومجتمع جنوب افريقيا (٣١٤) • (أنظر أيضا الفقرتين ٣٩٩ - ٤٠٠ أعلاه) •

٤١٢ - وجاء في معلومات حصل عليها الفريق أن المزيد من الطلاب الأفارقة بدأوا يدركون قيمة منظمة الطلاب السياسية (POLSTU) • اذ أن سياسة هذه المنظمة تدعو ، على النقيض من منظمات الطلاب الأفارقة الأخرى ، الى تعاون الطلاب البيض مع السكان السود وقبولهم كمواطنين • وبالرغم من الحملات الكلامية التي شنها وزير الشرطة فقد بدأت منظمة الطلاب السياسية الاتصال بالطلاب السود وبمجموعات السكان الافريقيين (٣١٥) •

كاف - الانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الانسان والناشئة عن سياسة الفصل والتمييز العنصريين

٤١٣ - لجنة رابي : تم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، اعتماد قانون جديد ، هو القانون رقم ٧٤ لعام ١٩٨٢ بشأن أمن الدولة الداخلي ، وذلك لتنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير الذى قدمته لجنة رابي المنشأة في عام ١٩٧٩ للنظر في تشريعات جنوب افريقيا المتصلة بالأمن • ويتضمن القانون الجديد العناصر التالية (٣١٦) :

'١' الغاء ١٢ قانونا بما في ذلك قانون الارهاب لعام ١٩١٧ ؛

'٢' تعريف ثلاث جرائم جديدة من جرائم الارهاب والتخريب والأنشطة الهدامة وعقوبتها ٢٠ الى ٢٥ سنة سجنا ؛

'٣' النص على جريمة جديدة تتمثل في مساعدة أى شخص على اقتراف أى من الجرائم المذكورة في الفقرة الفرعية '٢' أعلاه ، مع الاجبار على تبليغ الشرطة ، ويعاقب على هذه الجريمة بمثل ما تعاقب عليه الجريمتان الواردتان في '٢' ؛

'٤' منح أحد الوزراء سلطات اعلان عدم قانونية أى نشرة أو منظمة أو دورية مهما كانت اذا اقتنع بأن أنشطتها يمكن أن تعرض السكان أو أمن الدولة للخطر ؛

---

(٣١٤) صحيفة Star ، ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(٣١٥) صحيفة Star ، ٣ تموز / يوليه ١٩٨٢ •

(٣١٦) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٧ شباط /فبراير ١٩٨٢ •

'٥' انشاء لجنة استشارية مهمتها اسداء المشورة للوزير المختص للبت في مسألة التدابير التي ينبغي اتخاذها ضد بعض المنشورات أو المنظمات ، أو في مسألة اعلان عدم شرعية منظمة ما ؛

'٦' استحالة قيام أى محكمة بالبت بشأن أنشطة أو توصيات مثل هذه اللجنة الاستشارية ؛

'٧' تجريم أى شخص يرفض حلف اليمين أو يهون من قيمة النتائج التي تخلص اليها اللجنة .

١ - الرقابة على الصحف والتقييدات المفروضة على الصحفيين

٤١٤ - أشار آخر تقرير لفريق الخبراء العامل المخصص (الفقرة ٢٣١ من الوثيقة E/CN.4/1485) الى المخاوف بشأن الآثار التي قد تترتب على التعديلات المدخلة ، في الآونة الأخيرة ، على قانون الشرطة ، فيما يتعلق بالمعلومات عن المحتجزين . وأحاط علما أيضا بمذكرة أرسلتها قوات دفاع جنوب افريقيا الى محررى الصحف تحذرهم فيها من التعرض لها أو التبليغ عن نتائج عملياتها أو خسائرها .

٤١٥ - وقد تم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، التخطيط لاتخاذ أو تنفيذ تدابير اضافية من المرجح أن تقيد بشكل كبير حرية الصحافة . وفي أعقاب نشر تقرير لجنة رابي عن قوانين الأمن (٣١٧) ، طرحت على البرلمان أحكام وردت في مشروع قانون حماية الاعلام ، وتهدف الى زيادة صلاحيات الشرطة في فرض الرقابة على الصحف . ويحظر مشروع القانون هذا نشر المعلومات المتعلقة " بالمسائل المتصلة بالأمن أو منع مكافحة الارهاب " (٣١٨) . وفي أعقاب نشر تقرير ستاين الذى تضمن توصيات بتسجيل أسماء كل الصحفيين والصحف في الوقت الحالي في سجل رسمي ، طرح على البرلمان مشروع قانون بشأن الصحف . وتخول أحكامه وزير الشؤون الداخلية صلاحية الغاء تسجيل الصحف واجبار الصحفيين أنفسهم على المثول أمام هيئة تأديبية تعترف بها الحكومة وتقرها ، وقد وصف مشروع القانون هذا بأنه " تهديد خطير لحرية الصحافة " (٣١٩) . كما تم نشر مشروع قانون عنوانه قانون الصحفيين ، وهو ينص على انشاء مجلس عام للصحفيين يقوم وزير الشؤون الداخلية بتسمية كل أعضائه ابتداء . وسيقوم هذا المجلس بوضع سجل بأسماء الصحفيين وسيخول صلاحيات تسليط العقوبات عليهم . وسيستبعد من السجل كل الصحفيين الذين ثبتت عليهم تهمة القيام " بأنشطة هدامة " ، ولن يسمح بأية أخبار مصدرها وكالات أنباء أجنبية أو محلية غير مسجلة " (٣٢٠) .

---

(٣١٧) صحيفة Rand Daily Mail ، ٤ شباط فبراير ١٩٨٢ .

(٣١٨) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٩ أيار / مايو ١٩٨٢ .

(٣١٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٢ .

(٣٢٠) Focus عدد ٤٠ ، أيار / مايو - حزيران / يونيه ١٩٨٢ .

٤١٦ - وتم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، استخدام الباب ٢٩ (ج) من قانون الشرطة للمرة الأولى لمنع نشر معلومات تتعلق باحتجاز أربعة صحفيين وشخصين آخرين . وجاء في بيان أصدره السيد دافيد بليزارد ، رئيس رابطة صحفيي جنوب افريقيا " ان الآثار المروعة لمثل هذه التدابير تتمثل في امكانية اختفاء الأشخاص دون أن يعثر لهم على أثر حسب أهواء الشرطة " (٣٢١) . وقد علمت احدى الصحفيات العاملات في صحيفة راند ديلي ميل أن مقالا ذكرت فيه أن رئيس منظمة الوشاح الأسود قال " انه لا أحد يسائل شرطة الأمن عما تفعله " كان سبب تحقيق أجرى معها وبشأن الصحيفة التي تعمل فيها بموجب الباب ٢٧ (ب) من قانون الشرطة . وقيل لها " أن الباب ٢٧ (ج) من القانون ينص على أن نشر أية بيانات كاذبة عن أي عمل تقوم به الشرطة يعد جريمة من الجرائم " (٣٢٢) .

٤١٧ - وصرحت ساندرا سميث ، وهي صحفية في جريدة Eastern Province Herald أن الشرطة طلبت منها ، بعد اجرائها مقابلة مع النقابي ثوزاميلي كغويتا (أنظر الفقرة ٣٣٩ أعلاه) " نشر بيان مفصل عن كل ماقاله لي السيد كغويتا حتى الأشياء التي لم أنشرها " (٣٢٣) .

٤١٨ - وتم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، اصدار أمر بحظر اصدار طبعتين من طبعات الجريدة الشهرية لرابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا . وكان من بين المنشورات الأخرى التي حظرت طبعة لمجلة Work in Progress (٣٢٤) .

٤١٩ - وكتب كريستوفر ا . ميريت مقالا عن الرقابة المفروضة على الكتب قال فيه ان احدى الدراسات حول الرقابة التي تستند الى معلومات وردت في جريدة الحكومة بالنسبة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ " قد بينت ... حدوث زيادة مطردة في العدد الكلي للكتب التي حظر نشرها ، وكذلك في عدد أجزاء الكتب التي يعد " امتلاكها أمرا محظورا " ، ومن بينها الكتب الممنوعة لأسباب سياسية . وقد تأثرت منشورات الطلاب ، على وجه الخصوص ، تأثرا بالغا بهذه الأحكام (٣٢٥) .

٤٢٠ - وصدرت أوامر بالحظر ضد عدد من الصحفيين وتم اعتقالهم خلال الفترة قيد الاستعراض ، ومن بينهم زويلاكي سيسولو الذي احتجز طيلة ثمانية شهور منذ حزيران / يونيه ١٩٨١ ، وصدر ضده أمر بالحظر منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ (٣٢٦) .

---

(٣٢١) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨٢ .

(٣٢٢) مجلة The Journalist ، شباط / فبراير ١٩٨٢ .

(٣٢٣) المصدر المذكور سابقا .

(٣٢٤) صحيفة Sowetan ، ١٦ آب / اغسطس ١٩٨٢ .

(٣٢٥) " الرقابة السياسية في جنوب افريقيا " مقال نشر في مجلة Reality آذار / مارس ١٩٨٢ .

(٣٢٦) شهادة خطية أدلى بها ممثل منظمة العفو الدولية .

٢ - قانون جوازات المرور

(أ) التشريعات الجديدة

٤٢١ - أشار الفريق في تقريره لعام ١٩٨٢ (الفقرة ٣٤٥ من الوثيقة E/CN.4/1485) الى نشر اقتراحات تشريعية جديدة تجعل نظام جوازات المرور أكثر صرامة ، وترفع مبلغ الغرامات المفروضة على من يوظف السود غير المرخص لهم " من ١٠٠ الى ٥٠٠ راند بناء على توصيات لجنة ريكرت . وطرحت على البرلمان ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، تدابير في شكل مشروع قانون تنظيم ترحيل وتوطين السود . وسيتضمن مشروع القرار ، اذا تم اعتماده الأحكام التالية :

(أ) الغاء مهلة الـ ٧٢ ساعة التي يجوز خلالها للشخص الأسود أن يبقى في منطقة " بيضاء " بدون ترخيص ؛

(ب) فرض حظر التجول في المناطق " البيضاء " على كل السود غير المرخص لهم من العاشرة ليلا الى الخامسة صباحا ؛

(ج) زيادات كبيرة جديدة في مبالغ الغرامات المفروضة على من يوظفون عمالا " غير مرخص لهم " ، ورفعها من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ راند ؛

(د) فرض غرامات على كل من يؤوي سودا " غير مرخص لهم " تبلغ ٥٠٠ راند مع ٢٠ راندا لكل ليلة اذا استمرت المخالفة ؛

(هـ) على الرغم من أن السود الذين يسمح لهم حتى الآن بالعيش والعمل في المناطق " البيضاء " سيحتفظون بحقوقهم ، فانه يجوز الغاء هذه الحقوق اذا كانوا لا يعيشون في " بيوت مرخص لها " ؛

(و) استحالة الرجوع الى المحاكم للاعتراض على أمر أصدره وزير ما يعلن أن أي شخص أو مسكن " غير مصرح بهما " (٣٢٧) .

٤٢٢ - وقالت السيدة شينا دنكان رئيسة منظمة الوشاح الأسود ، وهي تعرف مسألة " مراقبة التدفق الى المناطق البيضاء " معرفة تامة ، ان هذه الاقتراحات تقوم مقام " عملية لابادة الجنس " ، اذ ستؤدي الى بناء أسوار حول المدن ، ونصب أفخاخ للسكان في الأوطان . والوضع الذي يواجهونه داخل هذه الأوطان يعني ابادتهم " (٣٢٨) .

٤٢٣ - وقالت ماريان لاسي ، وهي أستاذة جامعية درست بامعان مسائل اليد العاملة في سيسكاي ، ان ٨٧٠٠٠٠ أسرة فقط استوفت في عام ١٩٨١ شروط الحصول على مركز " ساكن دائم في منطقة حضرية " بموجب الباب ١٠ من قانون المناطق الحضرية السوداء . ومنذ عام ١٩٧٩ فقد ٩٠٠٠٠

---

(٣٢٧) صحيفة Financial Mail ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، صحيفة الخاردیان ، لندن ، ٢٨ آب/اغسطس ١٩٨٢ .

(٣٢٨) صحيفة Sowetan ، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

شخص هذه الحقوق بسبب اعادة التوطين (٣٢٩) . وحسب الاحصاءات التي ذكرتها لجنة ريكرت قدر عدد السود الذين يخالفون القانون بقضاء الليل خارج " الأوطان " ، اذا أصبح المشروع قانونا ، بثلاثة من كل أربعة سود . وصرح السيد أوليفير ، وهو نائب في البرلمان من الحزب الفدرالي التقدمي بأن الأمل ضعيف في تعديل المشروع تعديلا جوهريا قبل أن يصبح قانونا (٣٣٠).

(ب) الاعتقالات

٤٢٤ - جاء في معلومات وردت في بيان ألقاه الدكتور بيت كورنهوف وزير التعاون والتنمية أمام البرلمان أن المجالس الادارية الاقليمية قد قامت في عام ١٩٨١ باعتقال ٣٣٣ ٨٨ شخصا لاقترافهم جرائم يعاقب عليها قانون " مراقبة التدفق الى المناطق البيضاء " (٣٣١) .

٤٢٥ - وجاء في معلومات حصل عليها الفريق أن الباب ٢٩ من قانون المناطق الحضرية السوداء لايزال ساريا ، ويسمح هذا الباب بارسال السود " العاطلين عن العمل " في المناطق الحضرية الى " مستوطنات العمل " "لاعادة تأهيلهم" . ثم يمنعون من العودة الى المكان الذى تم اعتقالهم فيه . وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٢ أرسل ٥٥ شخصا الى هذه المستوطنات وفي ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٢ أودع ١٩٥ سجينا " مستوطنات العمل " بموجب الباب ٢٩ من ذلك القانون (٣٣٢) .

٣ - أوامر الحظر

٤٢٦ - حسب معلومات حصل عليها الفريق صدرت ، في الفترة قيد الاستعراض ، أوامر بالحظر ضد الأشخاص التالية أسماؤهم :

(أ) السيدة نونتسيكيليو ألبرتينا سيسولو ، زوجة الأمين العام للمؤتمر الوطني الافريقي ووولتر سيسولو المسجون حاليا ، وقد صدر عليها خامس أمر من أوامر الحظر وينتهي في عام ١٩٨٤ (٣٣٣) .

(ب) السيدة نومزامو وينى ماندیلا التي صدر ضدها أمر بالحظر لمدة خمس سنوات تنتهي في عام ١٩٨٦ (٣٣٤) .

---

(٣٢٩) المصدر المذكور سابقا .

(٣٣٠) صحيفة الغارديان ، لندن ، ٢٨ آب/ اغسطس ١٩٨٢ .

(٣٣١) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٢ .

(٣٣٢) صحيفة Sunday Express ، ٩ أيار/ مايو ١٩٨٢ .

(٣٣٣) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٢ .

(٣٣٤) صحيفة Rand Daily Mail ، ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٢ .

(ج) صدر أمر بالحظر لمدة سنتين على السيد موريس سميذرز وهو أحد الشهود الذين دعتهم أسرة الدكتور نيل أغجيت الى الادلاء بشهاداتهم لدى التحقيق في موت ابنها رهن الاحتجاز، وقد صدر هذا الحكم عليه وهو خارج المحكمة قبل أن يمثل أمامها للادلاء بشهادته (٣٣٥) .

(د) صدرت أوامر بالحظر لمدة سنتين ضد أربعة نقابيين من بورت اليزابث هم السادة دوميلي ماكاندا ، وسيفو بتيانا ، وماكسويل مادليخوزى ، وزانديلي مجوزاوى . ولم يفرج عن جميعهم الا في المدة الأخيرة (٣٣٦) .

(هـ) وصدرت أوامر بالحظر ضد ثلاثة محتجزين سابقين هم : السيد نيكولاس هايسوم وهو رجل قانون متخصص في قانون العمل ، والسيد كيث كولمان والسيد كلايف فان هيرون وهما طالبان يدرسان السوسيولوجيا الصناعية (٣٣٧) . وجاء في شهادة خطية أدلت بها منظمة العفو الدولية ، أن محتجزا آخر هو السيد برافين غوردان أحد أعضاء الهيئة التنفيذية في المؤتمر الهندى في ناتال ، أفرج عنه في أيار/ مايو ١٩٨٢ بعد احتجازه مدة ٥ أشهر وقد صدر ضده أمر بالحظر لمدة ثلاث سنوات .

٤ - رفض اصدار جوازات السفر

٤٢٧ - من بين الأشخاص الذين صودرت جوازات سفرهم أو رفض اصدارها لهم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، الأسقف ديزموند توتو الأمين العام لمجلس كنائس جنوب افريقيا ، والسيد حسن هوا رئيس مجلس الكريكيت في جنوب افريقيا ، وقد رفض الطلب الذى تقدم به الأسقف توتو الى المحكمة العليا في بريتوريا لاستعادة جواز سفره (٣٣٨) . ورأت المحكمة أنه يحق لوزير الشؤون الخارجية أن يسحب أى جواز سفر اذا رأى ضرورة ذلك (٣٣٩) . أما السيد هوا فقد رفض الطلب الذى تقدم به للحصول على جواز سفر للمرة السابعة (٣٤٠) .

٤٢٨ - وجاء في معلومات حصل عليها الفريق أن مالوسي مبوملوانا وهو طالب لاهوت ، وتشارلز نكاكولا ، الرئيس السابق لرابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا ، قد تلقيا رسالتين لاعلامهما بأنه " بالنظر الى أنهما الآن من " مواطني " " الأوطان المستقلة " ، فانه " يجب عليكما أن تحصلا على تأشيرة قانونية قبل التمكن من الدخول الى جمهورية جنوب افريقيا " (٣٤١) .

---

(٣٣٥) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨٢ .

(٣٣٦) صحيفة Rand Daily Mail ، ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٢ .

(٣٣٧) المصدر المذكور سابقا .

(٣٣٨) صحيفة Star ، ١٤ آب/ اغسطس ١٩٨٢ .

(٣٣٩) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٢ آب/ اغسطس ١٩٨٢ ، صحيفة Citizen ١١ حزيران / يونيه ١٩٨٢ .

(٣٤٠) صحيفة Voice ، ٦ حزيران / يونيه ١٩٨٢ .

(٣٤١) صحيفة نيويورك تايمس ، ١٨ تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

٥ - الصحة

٤٢٩ - أشار فريق الخبراء العامل المخصص، في تقاريره السابقة، الى معاناة المرضى السود نتيجة لنظام الفصل العنصري الذي يسري على الخدمات الطبية. وأورد حالات أولئك المصابين بأمراض خطيرة أو الأشخاص المجروحين جروحا بالغة الذين لا يمكن معالجتهم في أقرب مستشفى لأنها مخصصة للبيض، أو لا يمكن نقلهم بسيارات الاسعاف المخصصة للبيض. (الفقرة ٣٧٣ من الوثيقة E/CN.4/1429) وأشار الفريق أيضا الى الشهادات التي أدلى بها الشهود فيما يتعلق بالظروف المروعة السائدة في مستشفيات السود واكتظاظها وفيما يتعلق أيضا بمشاركة الجسم الطبي في جنوب افريقيا في تخطيط واقامة وادارة الخدمات الصحية في ظل نظام الفصل العنصري (الفقرات ٢٤٩ - ٢٥١ من الوثيقة E/CN.4/1485).

٤٣٠ - وجاء في معلومات حصل عليها الفريق العامل أن معاناة السود في جنوب افريقيا والأمراض التي يشكون منها بسبب سياسات الفصل العنصري، قد بلغت مستوى خطيرا (٣٤٢). ومرد ذلك، في رأي الفريق، تضافر عدة عوامل: عدم كفاية الموارد المخصصة للخدمات الصحية والمستشفيات الخاصة بالسود حيث الاكتظاظ على أشده مما يؤدي الى نوم الكثير من المرضى على الأرض تحت الأسرّة. (أنظر الفقرتين ٤٣٣ و ٤٣٤)، وحدوث عدد متزايد من الأوبئة الخطيرة نظرا لتزايد تجمع السكان الريفيين وخاصة في "الأوطان المستقلة"، بدون توفير امدادات الماء النقي أو الاصحاح (أنظر الفقرات ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧)؛ والزيادة في تكاليف المعيشة والبطالة، وتردي الظروف المعيشية لمواطني جنوب افريقيا السود بشكل عام (أنظر الفقرة ٤٣٧)؛ وأخيرا عدم كفاية عدد الأطباء والممرضين السود الناشئ أيضا عن الفصل العنصري في التعليم (أنظر الفقرة ٤٣٩).

٤٣١ - ومن أوضح الدلالات على الطريقة التي تستغل بها الشركات عبر الوطنية قدرتها على نقل الانتاج من منطقة الى أخرى، أي من منطقة تكون فيها أنظمة الصحة جد صارمة، الى منطقة لا تكون فيها على تلك الصورة، حسب السيد مارتن سيري (الجلسة ٥٧٥) ما يمكن تبينه من الاجراءات التي اتخذتها شركتا Cape Industries و Deutsche Kap Asbest Werke. فقد انخفض الطلب على الاسبستوس في المملكة المتحدة نظرا للضغوط التي تمارس ضد استخدامه هناك. ونتيجة لذلك أعلنت شركة Charter Consolidated في تقريرها السنوي لعام ١٩٧٩ أن شركة Cape Industries قد باعت مصالحها في مناجم الاسبستوس في جنوب افريقيا وبدأت تستخدم وتبحث المواد البديلة للاسبستوس في المملكة المتحدة، غير أن هذه الشركة لم تنقل هذا "الهاجس أو النية الحسنة" فيما يتعلق بأخطار الاسبستوس الى عمال جنوب افريقيا، ومعايير السلامة في هذه المصانع رديئة جدا، كما أن العمال يتعرضون لأخطار استخدام أشكال دقيقة من الاسبستوس، لا في شكل مركز فقط بل أيضا في شكل دقيق.

وقد بدأت عملية نقل الصناعات هذه في حالة مصنع منسوجات الاسبستوس المسمى Deutsche Kep Asbest Werke في هامبورغ في جمهورية ألمانيا الاتحادية، ونظرا للانهاء التدريجي لاستعمال

---

(٣٤٢) صحيفة Star، ٣ تموز/ يوليه ١٩٨٢.

الأسبستوس في جمهورية ألمانيا الاتحادية نظرا لتكلفة تطبيق معايير سلامة صارمة فقد اضطر المصنع الى غلق أبوابه • وقد جاء في صحيفة Argus الصادرة في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠ أن هذا المصنع قد فكك وشحن الى جنوب افريقيا في عام ١٩٧٩ حيث أقيم من جديد في مدينة فيليبي •

ومن الأمثلة على الاستهانة التامة بأرواح وسلامة العمال أن هناك شخصا واحدا فقط في جنوب افريقيا لضمان السلامة المهنية لـ ٠٠٠ ٧٠٠ عامل في المناجم ، حسب مقال صدر في ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٢ في جريدة راند ديلي ميل • وهذا مايفسر الاحصاءات التي أوردتها وزارة الاحصاءات في نظام الفصل العنصري والتي تبين أن هناك ٧٥٠ من عمال المناجم يلقون حتفهم كل سنة في حوادث في المناجم في حين يصاب ٠٠٠ ٢٨ عامل آخر في هذه الحوادث وكلما زادت الشراهة للحصول على أرباح أوفر زاد عدد الحوادث أيضا •

٤٣٢ — وصرح شاهد آخر ، مؤكدا هذه المعلومات ، بأن الأسبستوس يشكل خطرا كبيرا على الصحة ولكن حكومة جنوب افريقيا تستخدمه كمادة من مواد البناء ، وهيكل جاهز لبناء كل المؤسسات التعليمية ، والمؤسسات التعليمية الخاصة بالسود في جميع أنحاء البلاد • وتوجد هذه الانشاءات المصنوعة من الأسبستوس المعدة لصغار التلاميذ في جنوب افريقيا في كل مكان في البلاد •

(أ) الخدمات الطبية

٤٣٣ — جاء في بيانات أصدرتها مؤخرا وزارة الاحصاءات أن عدد الأسرّة المخصصة للمرضى البيض في عام ١٩٨١ قد بلغ ٣٩ ٨٨٧ وحدة وبلغ عدد الأسرة المخصصة للمرضى السود ٥٤ ٧٧١ وحدة وبالنسبة للمرضى الملونين ٤ ٨٢٦ وحدة أما بالنسبة للمرضى الهنود فقد بلغ ٢ ٠٨٠ وحدة (٣٤٣) •

٤٣٤ — وحسب معلومات حصل عليها الفريق العامل حرمت احدى بلديات السود يبلغ عدد سكانها ١٤٠ ٠٠٠ نسمة من خدمات سيارات الاسعاف عندما تعطلت السيارة الوحيدة العاملة هناك (٣٤٤) • وصرح رئيس أطباء مستشفى نخويليزانا لصحيفة الصنداى تايمس أن عدد المرضى في المستشفى يبلغ أحيانا أكثر من ١٠٠٠ مريض في حين لا يسع المكان الا ٦٦٠ سريرا فقط • " ولمواجهة الموقف فاننا نضع كل اثنين منهم رأسا لقدمين في سرير واحد ، وأحيانا نضع المرضى تحت الأسرة (٣٤٥) • وفي مستشفى باراغوانات التي تقع قرب سويتو وهي من أكبر مستشفيات جنوب افريقيا تقدم عشرات الممرضات استقالاتهن كل شهر بسبب ظروف العمل المروعة : اذ ينام طفلان أو ثلاثة أطفال في سرير واحد ، في عنبر الأطفال • أما المصابون بأمراض خطيرة فانهم يوضعون في عنبر عام لعدم وجود مكان في وحدات العناية الفائقة ، وقد تم في عام ١٩٨١ قبول أكثر من ٠٠٠ ١١٧ مريض أي أكثر من قدرة المستشفى الاستيعابية مرتين ، مع العلم أن المستشفى لا تتسع الا لـ ٢٧١٣ سريرا فقط (٣٤٦) • وفي مستشفى بوكسبورغ بنيوني هناك

---

(٣٤٣) صحيفة Cape Times ، ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ •

(٣٤٤) صحيفة Sowetan ، ٢ آذار / مارس ١٩٨٢ •

(٣٤٥) صحيفة Sunday Times ، جوهانسبرغ ، ٢١ آذار / مارس ١٩٨٢ •

(٣٤٦) صحيفة Rand Daily Mail ، ١٣ نيسان / ابريل ١٩٨٢ •

٣٠ عنبرا مخصصا للمرضى البيض تظل خاوية في حين ينام المرضى السود الذكور على الحصر (٣٤٧) .

(ب) الأمراض

٤٣٥ - أدى انتشار وباء الكوليرا في ناتال وكوازولو وبوفوثاتسوانا وشرقي ترنسفال الى موت ٣١ من السود في عام ١٩٨١ . ومن المتوقع أن يرتفع عدد الوفيات في عام ١٩٨٢ (٣٤٨) . وقد تم ، في الفترة ما بين آب/اغسطس وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ التبليغ عن أكثر من ١٠٠٠ اصابة بالكوليرا في كوازولو ، وأكثر من ٤٠٠٠ اصابة في جميع أنحاء جنوب افريقيا (٣٤٩) . كما تفشت الكوليرا في المناطق الفقيرة في مدينة ديربان وسجنها أيضا . وقد تجاوز معدل الاصابات الفردي بالكوليرا بين السود في جنوب افريقيا الآن معدل الاصابات في أي بلد آخر حيث الكوليرا متوطنة (٣٥٠) . واسترعى الدكتور أنتوني ذوى الانتباه ، في مقال عن الأمراض التي تصيب السود في جنوب افريقيا ، الى الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة وراء مثل هذه الأمراض والتي سبق لأحد الشهود أن شدد عليها (الفقرة ٢٤٩ من الوثيقة E/CN.4/1485) (٣٥١) . وأكدت الدكتورة مارغريتا ايزاكسون ، وكثير من الخبراء الآخرين ، أن الكوليرا لن تستأصل حتى يتم توفير الماء النقي ومرافق الاصحاح في " الأوطان " والمناطق الريفية في جنوب افريقيا المكتظة بالسكان (٣٥٢) .

٤٣٦ - وقال الأستاذ جون غير من جامعة ويتووترسراند ، معلقا على العناية " المبالغ فيها " التي أولتها صحافة جنوب افريقيا لوباء الكوليرا ، " ان الكوليرا بالنسبة للسكان الذين يعيشون في المناطق الموبوءة ليست الا مرضا آخر عليهم أن يواجهوه " . وأضاف أن بالنسبة لكل اصابة بالكوليرا هناك عشر اصابات بالحمى التيفودية (٣٥٣) .

٤٣٧ - وتشمل الأمراض الواسعة الانتشار التدرن الرئوى وشلل الأطفال والتهاب الكبد والملاريا . كما أصيب عدة عشرات من الناس في شرقي الكاب بالطاعون الدملي (٣٥٤) . ويقدر عدد المصابين بالتدرن الرئوى الآن بـ ١٠ ملايين شخص يموت منهم ٢٠ يوميا (٣٥٥) . ويقدر عدد المصابين بالتدرن الرئوى الشديد العدوى بـ ١٢٠٠٠٠ شخص . وقال الدكتور ثيوكولينز من وزارة الصحة والرفاه

---

(٣٤٧) صحيفة Sowetan ، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

(٣٤٨) صحيفة Rand Daily Mail ، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٣٤٩) صحيفة Sunday Express ، ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٣٥٠) صحيفة Rand Daily Mail ، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، صحيفة Sunday Express ، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، صحيفة نيويورك تايمس ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٣٥١) صحيفة نيويورك تايمس ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٣٥٢) صحيفة Star ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٣٥٣) صحيفة Sunday Express ، ٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

(٣٥٤) صحيفة Sunday Express ، ١١ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٣٥٥) صحيفة Cape Times ، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

أن تزايد عدد الاصابات بالتدرن الرئوى في الوقت الحالي يعود ، الى حد كبير ، الى ارتفاع تكلفة الأغذية والبطالة (٣٥٦) . وقد توفي خمسة أشخاص في أسبوع واحد في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٢ بالشلل في غازانكولو ، وبلغ عن ١١٣ اصابة بهذا المرض في احدى المستشفيات . وفي عام ١٩٨١ فقط تم التبليغ عن ٢٠ اصابة في جميع أنحاء البلاد (٣٥٧) . ونظرا للتخفيضات في الانفاق على الصحة والرفاه التي أثرت في معالجة التدرن الرئوى أيضا ، كان على بعض المشلولين الذين لا يقوون على التحرك أن يناموا على الأرض نظرا لاكتظاظ المستشفى (٣٥٨) .

٤٣٨ - وصرح الدكتور وولتر لونغ رئيس قسم أمراض الأطفال في مستشفى الملك ادوارد الثامن في ديربان ، وهي ثاني أكبر مستشفيات جنوب افريقيا ، بأن ٤٥ في المائة من كل الأطفال الذين يتم قبولهم في المستشفى يشكون من سوء التغذية . وقال ان وفيات المواليد السود تبلغ ١٣٤ في الألف بالمقارنة مع ٢٠ في الألف بالنسبة للبيض (٣٥٩) .

(ج) الأطباء

٤٣٩ - تم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، نشر عدد من الدراسات التي أجريت تحت اشراف الحكومة والجامعات . وتسلط هذه الدراسات الأضواء على الفصل العنصري داخل مهنة الطب . وفيما يلي تلخيص لبعض المعلومات التي تضمنتها :

(أ) يشكل السود ٢ في المائة من أطباء جنوب افريقيا البالغ عددهم ١٥ ٦٦٣ طبيبا (٣٦٠) .

(ب) في عام ١٩٧٩ كان عدد الأطباء السود الذين يعملون كل الوقت لا يتجاوز ٥٠ طبيبا في ٦٥٢ مستشفى ، ومن بين هؤلاء اثنان فقط من الأخصائيين (٣٦١) .

(ج) حتى عام ١٩٧٧ لم يقبل في المعاهد الطبية في جنوب افريقيا الا ٥٠ في المائة من السود الذين طلبوا الدخول الى هذه المعاهد (٣٦٢) . وفي عام ١٩٨١ لم يقبل من المتقدمين بطلبات الدخول من السود والملونين والآسيويين الا ٨ر٧ في المائة . ومن بين ٩٥٨ طالبا في السنة الأولى بلغ عدد الطلاب السود ٣٥ فقط (٣٦٣) .

---

(٣٥٦) صحيفة Star ، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

(٣٥٧) صحيفة Star ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٣٥٨) صحيفة Sunday Express ، ١١ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٣٥٩) صحيفة Morning Star ، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٣٦٠) صحيفة Financial Mail ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

(٣٦١) صحيفة Cape Times ، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(٣٦٢) صحيفة Financial Mail ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

(٣٦٣) صحيفة Rand Daily Mail ، ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٢ .

(د) وقد ر الدكتور فرانسوا ريتيف ، عميد كلية ميد وسا في مقال كتبه في مجلة South African Medical Journal ، نسب الأطباء الى المرض في جنوب افريقيا (باستثناء ترنسكاى وبوفوثاتسوانا وفيندا) فكانت ١ الى ٣٣٠ بالنسبة للبيض و ١ الى ٧٣٠ بالنسبة للهنود ، و ١ الى ٠٠٠ ١٢ بالسنبة للملونين و ١ الى ٠٠٠ ٩١ بالنسبة للسود (٣٦٤) .

(د) ردود فعل المجتمع الدولي

٤٤٠ - استرعى الفريق العامل في تقريره السابق (الفقرة ٢٥١ من الوثيقة E/CN.4/1485) الانتباه الى وثيقة قد متها السيدة كايت كلارك وجاء فيها أن استمرار قبول جنوب افريقيا من جانب المجتمع الصحي الدولي يظل مصد را من مصاد ر تشجيع نظام الفصل العنصرى .

٤٤١ - وفي أيلول /سبتمبر ١٩٨١ قبلت الجمعية الطبية العالمية وهي منظمة غير حكومية لها علاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية ، مجد د ا الرابطة الطبية لجنوب افريقيا كما قبلت الرابطة الطبية لما يسمى وطن ترنسكاى المستقل . وقد تد خلت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لد ى منظمة الصحة العالمية وتحد ث ممثلها السيد ج .ف.غبيهو الى المجلس التنفيذ ى للمنظمة عن هذ ه القضية في د ورتها التاسعة والستين المعقودة في كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ قائلا ان قرار الجمعية الطبية العالمية كان محاولة لاضفاء الاحترام الد ولي على " حكم الأقلية العنصرية الوحيد في العالم" وأشار أيضا الى د ور أطباء الرابطة الطبية لجنوب افريقيا في التستر على جريمة قتل ستيف بيكو وأشار كذ لك الى محاكمات الأطباء النازيين في نورمبرغ التي يمكن أن يكون لها شبه بما حد ث فيما يتعلق بقضية بيكو . وقد قرر المجلس التنفيذ ى لمنظمة الصحة العالمية قطع العلاقات الرسمية مع الجمعية الطبية العالمية كنتيجة مباشرة لقبولها الرابطة الطبية لجنوب افريقيا من جد يد في عضويتها ، وكذ لك لقبولها للرابطة الطبية لما يسمى وطن ترنسكاى المستقل (٣٦٥) .

٤٤٢ - وفي أعقاب وفاة الد كتور نيل أغجيت رهن الاحتجاز (انظر الفقرات ١٦٤ - ١٦٩ أعلاه) نشرت صحف جنوب افريقيا عد د ا من الانتقاد ات وأفشت معلومات متصلة بالمجلس الطبي لجنوب افريقيا والرابطة الطبية لجنوب افريقيا . فقد أشار الد كتور ب.أ. فولب أستاذ علم العقاقير وكبير أطباء مستشفى غروت شور ، في معرض اشارته الى وفاة الد كتور نيل أغجيت ، الى أنه بالرغم من قيام المجلس الطبي لجنوب افريقيا باعتماد قرار في عام ١٩٨٠ يلتزم فيه باد خال تغييرات على قوانين السجون لضمان سلامة المحتجزين ورفاههم ، فانه لم يتم احراز أى تقد م . وأضاف " أن النتيجة الحتمية ... أن الناطقين باسم مهنة الطب وحماتها انما يخد عون الرأى العام باعرابهم عن قلقهم ازاء الموقف ، ومن النتائج غير الهينة لهذ ه المهزلة حد وث وفاة أخرى في السجن ومن سخرية الأقد ار أن المتوفي في هذ ه المرة هو من الزملاء " (٣٦٦) .

---

(٣٦٤) صحيفة Financial Mail ، ٢٣ نيسان /ابريل ١٩٨٢ .

(٣٦٥) منظمة الصحة العالمية الوثيقة EB69/1982/REC/2 الصفحتان ٢٩٦ - ٢٩٧ ، الوثيقة A/35/2 الفقرة ٣(٢٧) ، الوثيقة EB69/SR/23 بتاريخ ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ .

(٣٦٦) صحيفة Cape Times ، ١١ شباط /فبراير ١٩٨٢ .

٤٤٣ - وقد تم ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، الكشف عن معلومات أخرى تتعلق بوفاة السيد ستيف بيكو رهن الاحتجاز وعملية " التستر " التي تلت ذلك . وفيما يتعلق بالأطباء الثلاثة المتورطين في هذه القضية ، وقد اعترف أحدهم بأنه قدم مصالح الشرطة على مصالح المريض الذي يعالجه في حين اعترف آخر بوضع شهادة طبية " غير كافية اطلاقا " ، أصرت الرابطة الطبية لجنوب افريقيا على أنها " لاحظت " ولم " تقبل " النتائج التي خلص اليها المجلس الطبي لجنوب افريقيا فيما يتعلق بعدم وجود وجه لاقامة دعوى ، ولكن النتائج التي خلص اليها فرعها في كيب ميدلاند والتي تتمثل في عدم وجود أية أدلة على حدوث خطأ مهني يعني أنه لم يتمكن من اتخاذ أية تدابير أخرى . وقد أعيد التأكيد على هذا الرأى في وثيقة نشرتها الرابطة الطبية لجنوب افريقيا عن اعادة قبول الرابطة في الجمعية الطبية العالمية وعن " العلاج الطبي الذي تلقاه الراحل السيد س.ب. بيكو "(٣٦٧) .

٤٤٤ - وجاء في معلومات حصل عليها الفريق العامل أن فرع كيب ميدلاند لم يكن لديه ، عند اجراء التحقيق ، الا ثلاثة من المجلدات الثلاثة والعشرين التي تتضمن قرائن التدقيق وحيث أن واحدا فقط من الأطباء المتورطين عضو في الرابطة الطبية لجنوب افريقيا فانها اقتصرت على دراسة قضيته . ولم يتم استدعاء الطبيب المعني للادلاء بشهادته . وأوصى أعضاء الفرع ، في المدة الأخيرة ، بأن يجرى المجلس الطبي لجنوب افريقيا تحقيقا جديدا (٣٦٨) .

لام - انتهاكات السلامة الاقليمية للدول المجاورة

٤٤٥ - استرعى انتباه الفريق العامل ، لدى زيارته التفتيشية ، مرارا وتكرارا الى الآثار المترتبة على الغارات التي شنتها قوات جنوب افريقيا على أراضي أنغولا وزمبابوى وموزامبيق وليسوتو في عام ١٩٨٢ (انظر أيضا الفقرة ٨١ أعلاه) .

٤٤٦ - وأعطى النقيب غوفييا داكوستا (الجلسة ٥٨٣) من قوات جمهورية أنغولا الشعبية ، صورة مفصلة عن الخسائر في الأرواح في أنغولا نتيجة للاعتداءات المتكررة على أراضي أنغولا من جانب جيش جنوب افريقيا ، قبل استقلال أنغولا في عام ١٩٧٥ وبعده . ومنذ آب/اغسطس ١٩٧٩ لم تعد هذه الهجمات تدعي الاقتصار على معسكرات منظمة سوابو ، ولكنها شنت ضد أهداف مدنية أنغولية بما في ذلك مصنع أثاث هويلا في لوبانغو حيث لقي ٣٦ من العمال مصرعهم وجرح ٣٤ آخرون ، ومدرسة شانغونغو حيث قتل ٣٤ تلميذا وجرح ١٠٠ شخص ، وكذلك عملية هجوم بطائرات الهيليكوبتر في منطقة ليبا حيث قتل جنود جنوب افريقيا ٢٠ شخصا بشكل " وحشي " بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ ، وعملية هجوم اشتركت فيها القوات الجوية والبرية على كوامار قتل فيها ٣٨ شخصا بمن فيهم ١٥ من الأطفال في مدرستهم .

٤٤٧ - وفي عام ١٩٧٨ فقط ، قامت قوات جنوب افريقيا بـ ٨٣١ عملية استطلاع جوية فوق أراضي أنغولا ، و ٥٨ عملية قصف جوى ، وثماني عمليات قصف برية ، و ٦ عمليات هجوم برية . وقد أدت هذه العمليات الى مصرع ١٣٨ مدنيا وجرح ٨٤ منهم . وفي عام ١٩٨١ ازداد عدد هذه الهجمات

---

(٣٦٧) صحيفة Cape Times ، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ .

(٣٦٨) صحيفة Cape Times ، ٥ آذار/مارس ١٩٨٢ .

وبلغت ذروتها في هجوم شن في ٢٢ آب/اغسطس انطلاقا من حدود ناميبيا ، وقد قتل في هذا الهجوم آلاف الأشخاص وتم احتلال جزء كبير من اقليم كونيني • وخلال عام ١٩٨٢ شنت الهجمات البرية من هذه المنطقة الى جانب حملة تخريب بما في ذلك اغتصاب الفتيات والنساء ، واطلاق نار الرشاشات على الماشية وتسميم امدادات المياه •

٤٤٨ - وأدلى أحد الشهود هو خوسي بد ورند اكولوتي (الجلسة ٥٨٣) بشهادة شخصية عن وحشية هذه الهجمات على المدنيين (انظر الفرع الخاص بناميبيا) ، وكذلك أدلى خوسي مانويل ، وهو موظف مدني من كواماتو في اقليم كونيني ، بشهادته (الجلسة ٥٨٣) عن عملية قصف احدى دور الطلاب لقي فيها ٣٠ طفلا مصرعهم (انظر الفرع الخاص بناميبيا) •

٤٤٩ - وكان الدريدج كاتس (الجلسة ٥٧٢) ممثل المؤتمر الوطني الافريقي من ضمن كثير من الشهود الذين استرعوا انتباه الفريق العامل الى وفيات الكوادر المناهضة للفصل العنصري نتيجة لأنشطة قوات أمن جنوب افريقيا وعملائها العاملين وراء حدود جنوب افريقيا في الدول الافريقية المستقلة • وبالاضافة الى قضية جوغكابي فقد قتل ، بتروس نزيما ممثل المؤتمر الوطني الافريقي في سوازيلند مع زوجته جابو عند ما انفجرت قنبلة في سيارتهما يوم ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

٤٥٠ - وقد تحدث الفريق في الفقرة ٣٠ أعلاه عن جريمة قتل روث فيرست في آب/اغسطس ١٩٨٢ •

ثانيا - ناميبيا

مقدمة

٤٥١ - أوضح فريق الخبراء العامل المخصص، في تقريره السابق، الاجراءات غير الشرعية التي لجأت اليها جنوب افريقيا لادامة ولايتها على ناميبيا عن طريق دعم هياكل للحكم الداخلي تبدو في ظاهرها انها ذات استقلال ذاتي، في ناميبيا (E/CN.4/1429, paras. 266-278). وأشار فريق الخبراء العامل المخصص الى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ اقتراح التسوية السلمية كما ورد في قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦)، و ٤٣١ (١٩٧٨)، و ٤٣٥ (١٩٧٨)، و ٤٣٩ (١٩٧٨).

٤٥٢ - وكانت أهم التطورات التي نظر فيها فريق الخبراء العامل المخصص خلال الفترة قيد الاستعراض هي استمرار الجهود لتحقيق تسوية سلمية عن طريق اجراء مفاوضات تشترك فيها جميع الأطراف المعنية، واجراء تعداد للسكان في ناميبيا، وزيادة اضفاء الطابع العسكري على ناميبيا وتصعيد الهجمات على المدنيين ومراكز اللاجئين في أنغولا، بما في ذلك عدة غزوات واسعة النطاق داخل انغولا الجنوبية، واقدام قوات جنوب افريقيا على التخويف الجماعي للمدنيين في ناميبيا الشمالية واساءة معاملتهم وخطفهم وقتلهم، واعتراف قادة قوات جنوب افريقيا في ناميبيا بأن قواتهم ارتكبت بعض الفظائع وتشكيل لجنة لبحث الادعاءات، والأدلة الجديدة على المعاملة التي يلقاها الأسرى من المقاتلين في سبيل الحرية وظروف سجن والحالة الصحية للسجناء الناميبيين في جزيرة روبين والمعتقلين في كاسينغا وحالتهم الصحية، واستمرار الاعتقال والتخويف اللذين يمارسان على نطاق واسع ضد أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومؤيديها وغيرهم من الأفراد مع زيادة تشديد الأنظمة التي تحرم الأنشطة السياسية، وزيادة الهجمات على رجال الكنيسة وممتلكاتها في ناميبيا الشمالية.

١ - الجهود المبذولة لضمان تسوية سلمية

٤٥٣ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، أصدر وزراء اخارجية فريق الاتصال الغربي الذي يتألف من جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بيانا مشتركا في نيويورك ذكروا فيه أن المداولات واسعة النطاق التي جرت مع الأطراف المعنية مكنتهم من اعداد جدول زمني لمفاوضات أخرى بغرض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) خلال ١٩٨٢. وبناء على ذلك، ذكر فريق الاتصال الغربي أنه يعتزم بدء مناقشات محددة حول المبادئ الدستورية المقترحة وغيرها من القضايا المعلقة (E/CN.4/1485, para. 260). وفي نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ قدم فريق الاتصال اقتراحه المنقح للتسوية الى جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة الافريقية وكينيا ونيجيريا وما يسمى بـ "الأحزاب الداخلية" في ناميبيا. وشمل الاقتراح مراحل ثلاث هي أولا، التفاوض حول مبادئ تشكيل جمعية تأسيسية ووضع دستور للاستقلال، وثانيا، التفاوض حول القضايا المعلقة الأخرى، بما فيها تشكيل المجموعة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية ومسألة حياد الأمم المتحدة، وأخيرا تنفيذ خطة التسوية كما جاءت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وذكر المتحدث باسم فريق الاتصال أنه اذا تمت المرحلة الأولى بنجاح، أي اذا ثبت أن الاقتراحات الدستورية مقبولة

لدى جميع الأطراف المعنية ، يمكن أن تبدأ المرحلة الثانية في أواخر السنة • وأن تبدأ المرحلة الثالثة في آذار/مارس ١٩٨٢ •

٤٥٤ - وفيما يلي موجز للاقتراحات التي قدمها فريق الاتصال الغربي بشأن الجمعية التأسيسية والدستور ذاته ، ويلاحظ أنها تنص على اعلان الحقوق الأساسية التي تطبقها المحاكم بما فيها الأحكام التي تحظر جميع أشكال التمييز (٣٦٩) •

الجمعية التأسيسية

يجب أن يضمن الانتخاب لعضوية الجمعية التأسيسية التمثيل العادل لمختلف التجمعات السياسية الممثلة لشعب ناميبيا • وتتولى الجمعية صياغة دستور ناميبيا المستقلة وفقا للمبادئ الموضحة أدناه ، وتعتمد الدستور في جملته بأغلبية ثلثي أعضائها •

دستور الاستقلال

تكون ناميبيا دولة موحدة ديمقراطية ذات سيادة • ويكون الدستور هو القانون الاسمى للدولة ، ولا يجوز تعديله الا من خلال عملية معينة كالاستفتاء الشعبي • وينص الدستور على نظام للحكم ذي ثلاثة أفرع : فرع تنفيذي منتخب يكون مسؤولا أمام الفرع التشريعي ، وفرع تشريعي ينتخب بالاقتراع العام المتكافئ ويتولى مسؤولية اقرار جميع القوانين ، وفرع قضائي مستقل يتولى مسؤولية تفسير الدستور وضمان سيادته وفرض سلطة القانون • ويضمن النظام الانتخابي للتجمعات السياسية تمثيلا عادلا في الهيئة التشريعية ، مثال ذلك عن طريق التمثيل النسبي أو عن طريق تحديد الدوائر الانتخابية بصورة ملائمة أو بالجمع بين الأمرين • ويتضمن الدستور اعلانا للحقوق الأساسية بما فيها الحق في الحياة، والحرية الشخصية وحرية الانتقال ، وحرية العقيدة ، وحرية التعبير ، بما في ذلك حرية الكلام وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات ، بما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ، واجراءات المحاكمة العادلة والمساواة أمام القانون ، والحماية من نزع الملكية الخاصة بطريقة تعسفية وعدالة التعويض ، والحصانة من التمييز العنصري أو العرقي أو الديني أو التمييز بسبب الجنس • ويكون اعلان الحقوق متفقا مع أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتطبقه المحاكم بناء على طلب الأفراد المتضررين • وتفتح أبواب المؤسسات الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية الخاصة للجميع دون تمييز ، وتوضح الأحكام اللازمة لتشكيل مجالس منتخبة للأغراض الادارية والمالية المحلية والاقليمية (٣٧٠) •

---

(٣٦٩) انظر ورقة العمل بشأن ناميبيا التي أعدتها الأمانة من أجل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الفقرات ٦٣ - ٧٦ (A/AC.109/699) •

(٣٧٠) انظر ورقة العمل بشأن ناميبيا التي أعدتها الأمانة من أجل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الفقرات ٦٣ - ٧٦ (A/AC.109/699) •

٤٥٥ - وذكر أيضا ان فريق الاتصال الغربي اقترح ، بغية كسب تأييد جنوب افريقيا ، شكلا من أشكال الاتفاق على عدم الاعتداء بين ناميبيا المستقلة والدول المجاورة لها ، يكون مما ينص عليه أن دولة ناميبيا لن تسمح " باقامة قواعد عسكرية أجنبية أو بوجود وحدات عسكرية أجنبية " في أراضيها ، كما أنها لن تتسامح مع أي نشاط منظم يهدف الى ارتكاب أعمال عدوانية ضد " أي دولة أخرى "، وأن تتبع الدول المجاورة المبادىء ذاتها تجاه ناميبيا • ويجدر ملاحظة انه قد يمكن أن تتخذ جنوب افريقيا من الاتفاق ذريعة للتدخل في ناميبيا بدعوى وجود خطط لوضع قوات أجنبية ، وفي الوقت نفسه ، من شأن الصيغة الحالية أن تحمي أيضا سيطرة جنوب افريقيا على خليج والفيس (٣٧١)•

٤٥٦ - وفي ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ أصدرت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة الافريقية وكينيا ونيجيريا ردها الرسمي في وثيقة تحدد فيها مبادئها فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية ودستور الاستقلال • وقد اعتبر أن هذا الرد يمثل قبولا من ناحية المبدأ لجوهر الاقتراحات الغربية ، بما في ذلك اعتماد الدستور بأغلبية الثلثين • وتمثلت الخلافات الأساسية في أن هذه الوثيقة أغفل النص على التمثيل العادل للتجمعات السياسية المختلفة ، وأوضح أن لكل ناميبي من البالغين الاهلية للتصويت وتنظيم حملات الدعاية الانتخابية والترشيح للانتخابات ، دون تمييز أو خوف من التعرض للتخويف من أي جهة ، كما أغفل الرد الحكيم الغربي الخاص بانشاء مجالس محلية واقليمية منتخبة ، وأكد على الحاجة الى " اعادة تشكيل متوازنة" لوظائف الخدمة العامة والشرطة والقوات المسلحة • ولم تعلن جنوب افريقيا ردا رسميا حتى هذه المرحلة • وفي ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ، وبعد اجراء المزيد من المشاورات ، قدم فريق الاتصال الى الأطراف المعنية مقترحات معدلة ، كان أهمهما ما يتعلق بطريقة انتخاب الجمعية التأسيسية ، فأصبح الاقتراح أن يختار نصف المندوبين الى الجمعية بالتمثيل النسبي والنصف الآخر من الدوائر الانتخابية التي يختار عن كل منها عضو واحد ، وأن يدلي كل ناخب بصوتين ، أحدهما لأحد الأحزاب والآخر لمرشح في دائرة انتخابية جغرافية • ويلاحظ أن النظام المقترح بأن يكون " للشخص الواحد صوتان " هو النظام المستخدم في الانتخابات في جمهورية المانيا الاتحادية ، وأن هذا النظام الثنائي اذا طبق في ناميبيا حيث يتركز تأييد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في المناطق الشمالية سيكون لصالح الأحزاب الأخرى ولا سيما اتحاد تيرنهال الديمقراطي ، مما يجعل من الصعب على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أن تحرز أغلبية الثلثين اللازمة لاعتماد دستور الاستقلال • وكان من التعديلات الأخرى اغفال ما ورد في المشروع الأصلي من النص على وجوب أن تفتح جميع المؤسسات الخاصة الثقافية وغيرها أبوابها للجميع دون تمييز ، في حين نص المشروع المنقح على تشكيل مجالس منتخبة للشؤون الادارية المحلية والاقليمية فقط ، واستبعد العنصر المالي ، مع توضيح أنه ليس من المراد الانتقاص من " حرية الجمعية التأسيسية في أن تقرر وضع السلطة الرئيسية بين يدي الحكومة الوطنية المنتخبة في المركز" (٣٧٢)•

---

(٣٧١) المرجع ذاته •

(٣٧٢) المرجع نفسه ، الفقرات ٧٧ - ٨٤ ، Quarterly Economic Review of Namibia Botswana, Lesotho, Swaziland 4th Quarter, 1981, p.23, 1st Quarter, 1982, p.5 (London, Economist Intelligence Unit.

٤٥٧ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ وردت ردود جميع الأطراف على الاقتراحات المنقحة التي قدمها فريق الاتصال . ففي ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ قال السيد ماربة فلجوين رئيس دولة جنوب افريقيا في كلمته الافتتاحية التي القاها امام برلمان جنوب افريقيا أن جنوب افريقيا قبلت رسيما الاقتراحات المتعلقة بالمرحلة الأولى وانها على استعداد للانتقال الى المرحلة الثانية من المفاوضات ، ولكنه قال ان المشكلة الرئيسية لا تزال هي " افتقاد حياد الأمم المتحدة " وفي رد مشترك أعلنت دول خط المواجهة الافريقية ونيجيريا وكينيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية رفضها لنظام الانتخابات المقترح . ذكرت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في اجتماع عقدته لجنتها المركزية في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٢ أن النظام المقترح سيعطي امتيازا للمجموعات الموالية لجنوب افريقيا ، ثم ذكرت في بيان صدر في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ أنها ستكون على استعداد لقبول نظام للتمثيل النسبي يشمل ناميبيا بأسرها أو الانتخاب حسب الدوائر الانتخابية . ودارت محادثات أخرى بين وفد من فريق الاتصال والزعماء الأفارقة في نهاية آذار/ مارس ١٩٨٢ ، واقترح ادخال تعديل على النظام المقترح يقضي بأن يدلي كل ناخب بصوت واحد ولكن يحسب هذا الصوت مرتين ، مرة في تنافس على أساس التمثيل النسبي في البلد كله ، ومرة في اطار تسابق داخل الدائرة الانتخابية الجغرافية على أن يفوز بها أول من يحصل على أغلبية الأصوات . وبكل طريقة من هاتين الطريقتين يختار نصف عدد الأعضاء في الجمعية التأسيسية . ورفض السيد سام نوجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية هذا التعديل على أساس انه بالغ التعقد . وقال السيد باولو جورج وزير خارجية أنغولا في حديث له في نهاية نيسان/ ابريل انه يبدو أن المحادثات وصلت الى حالة جمود ، وأن الاقتراح الثاني لفريق الاتصال بشأن نظام الانتخاب لا يختلف عن الاقتراح الأول (٣٧٣) .

٤٥٨ - دارت محادثات أخرى بين وزراء خارجية دول خط المواجهة وكينيا وممثل لنيجيريا ورئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في دار السلام في أيار/مايو ١٩٨٢ ، وصدر عنهم بلاغ في ٤ أيار/مايو ١٩٨٢ أعربوا فيه عن " خيبة أملهم الشديدة في طريقة المعالجة المطولة والعقيمة والقائمة على تعدد المراحل المتبعة حاليا لحل مسألة ناميبيا بالتفاوض وفقا لاقتراح فريق الاتصال ، وذكروا أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية مازالت على استعداد لقبول أي من صيغتي التمثيل النسبي أو نظام اختيار عضو واحد عن كل دائرة انتخابية ولكنها لا تقبل الجمع بين الصيغتين . كما أيد المشتركون في ذلك الاجتماع اقتراحا كانت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قد قدمته من قبل ويدعو الى مناقشة جميع القضايا المعلقة معا بصورة شاملة حتى تحل كمجموعة واحدة وبعد اجتماع استمر ثلاثة أيام في أروشا بتنزانيا أكد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من جديد تأييده للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية باعتبارها " الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي المقهور " وقال انه يحبذ عقد مؤتمر جديد على غرار مؤتمر جنيف لحل مسألة حصول ناميبيا على الاستقلال . وبعد اجراء مناقشة أخرى بين فريق الاتصال وجميع الأطراف في حزيران /يونية ، اتفق على أن القضايا المعلقة يجب أن تحل باعتبارها جزءا من تسوية شاملة . وأعد فريق الاتصال مشروع وثيقة ذكر فيه أنه يمكن الآن اعتبار أن المبادئ الدستورية قد سويت فيما

---

(٣٧٣) المرجع نفسه Africa Research Bulletin, 1-30 April 1982 .

عدا مسألة نظام الانتخاب ، وانه سيتم اخطار الأمين العام بذلك ، وأن البحث لن يستمر في الاقتراح السابق الداعي الى وضع نظام انتخابي مختلط ، وأن هذه المسألة ستحل وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) • أما فيما يتعلق بالقضايا الأخرى التي كانت تعتبر من قبل المرحلة الثانية من المفاوضات ، فقد بقي الحد الأعلى الموافق عليه للعنصر العسكري من المجموعة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية ، هو ٥٠٠ ٧ شخص دون تغيير ، ولكن ما زالت هناك ضرورة لحل مسألة مستويات وزع الجنود ، والاتفاق على ادخال بعض التعديلات على مهام المجموعة التابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك فكرة قيام هذه المجموعة بمراقبة الحد من عدد الأفراد المسلحين التابعين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الذين سيتمركزون في أنغولا وزامبيا ، وهي المراقبة التي يمكن أن يتولاها عدد قليل من أفراد المجموعة التابعة للأمم المتحدة • ويمكن أن يترتب على الغاء المنطقة المنزوعة السلاح المقترحة اجراء بعض الخفض في حجم العملية وتكاليفها ، دون أن يضر ذلك بقدرة المجموعة التابعة للأمم المتحدة على أداء المهام الموكولة اليها (E/CN.4/1429 الفقرات ٣٧٧ - ٣٧٩) وذكر أنه يمكن معالجة مسألة حياد الأمم المتحدة عن طريق : تأكيد جديد للحياد يصدره مجلس الأمن ؛ والتفاهم بين فريق الاتصال والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة الافريقية وجنوب افريقيا على عدم استمرار أي نشاط للأمم المتحدة يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ والحد من عدد المتكلمين في جلسة مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي دورة الجمعية العامة المعقودة للموافقة على تمويل المجموعة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية وأن يشمل هذا التفاهم اتفاقا على ألا يتحدث أحد من المشاركين في هذا التفاهم • واقترح أنه اذا كانت هناك موافقة على هذه الأفكار من ناحية المبدأ فيمكن اجراء محادثات بين ممثلي الأطراف المعنية وأمانة الأمم المتحدة بغية الوصول الى اتفاق نهائي (٣٧٤) •

٤٥٩ - وتلقت المفاوضات دفعة أخرى بالاجتماع الذي عقد بين دكتور شيستر كروكر وزير الخارجية والمعني بالشؤون الافريقية في الولايات المتحدة ورئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في حزيران/يونية ١٩٨٢ • قيل ان السيد نوجوما صرح بعد الاجتماع أنه أصبح مقتنعا بأن الجهد الذي تبذله الدول الغربية للتفاوض جهد جاد ، كما قيل انه أكد للسيد كروكر أن ناميبيا المستقلة ستكون غير منحازة حقا ولن تسمح بأن تكون فيها قواعد لقوات أجنبية • وفي ذات الوقت الذي جرت فيه هذه المحادثات دعا السيد ديرك مودج رئيس مجلس الوزراء وزعيم اتحاد تيرنهال الديمقراطي الى اجراء انتخابات تحت اشراف دولي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، حتى اذا لم تشترك فيها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية • وحدد القضايا المعلقة بأنها : الضمانات النهائية والمقبولة بشأن حياد الأمم المتحدة ، ومراقبة قواعد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في أنغولا ، وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا في نفس وقت انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، وضمانات الدعم المالي لناميبيا بعد الاستقلال • وفي أوائل تموز/يوليه بدأت المباحثات في نيويورك بين ممثلي فريق الاتصال والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة الافريقية

---

(٣٧٤) Summary of Points Presented by the Contact Group, June 1982, المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لندن، ١٧ حزيران/يونية ١٩٨٢ •

وجنوب افريقيا • وأجريت في الوقت ذاته محادثات ثنائية في واشنطن بين حكومة الولايات المتحدة وجنوب افريقيا • وفي أواسط آب/أغسطس ذكر الدبلوماسيون الغربيون أنه أمكن حل عدد من القضايا الرئيسية ، وان كان المندوب الرئيسي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في محادثات نيويورك ، وزير الاعلام السيد هديبو هامونتيا قد قرر أنه لم يتحقق الا قدر ضئيل من التقدم الملموس نظرا لعدم اشتراك جنوب افريقيا اشتراكا مباشرا في المباحثات التي دارت في نيويورك • وقيل انه قد أعدت وثائق تغطي القضايا الرئيسية المتعلقة بما فيها المسائل الادارية المتعلقة التي ينطوي عليها انشاء المجموعة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية ، وانه تم التوصيل الى اتفاق بشأن حل الهيكل العسكري للقوات الاقليمية التابعة لافريقيا الجنوبية الغربية ، ونقل جميع السلطات التنفيذية في ناميبيا من مجلس الوزراء الى الحاكم العام ، وانتهاء قيام الأمم المتحدة بتمويل مكاتب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بمجرد الاتفاق على تسوية • وتركت جانبا مسألة نظام الانتخاب وما سيحدث لمغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية داخل ناميبيا في وقت التسوية ، على أن يحلها الممثل الخاص للأمم المتحدة والحاكم العام • كما قيل انه تحقق تقدم بشأن تشكيل المجموعة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية ، مع الاتفاق على البلدان التي ستقدم القوات ، ومن بينها استراليا وبنغلاديش وبنما والسودان ويوغوسلافيا ، وطلب الأمين العام للأمم المتحدة في الوقت نفسه من اليابان أن تقدم الموظفين اللازمين للعناصر المدنية في المجموعة التابعة للأمم المتحدة والتي يقترح أن يبلغ عددها ١٥٠٠ موظف • غير أنه لم يمكن بدء نفاذ وقفا مؤقتا لاطلاق النار مدته شهر • وقد أفادت آخر المعلومات الواردة الى الفريق ، أن المفاوضات الثنائية لم تستأنف (٣٧٥) •

٤٦٠ — ويبدو أن السبب الرئيسي لاستعداد جنوب افريقيا الظاهر لقبول معظم الاقتراحات التي سبق أن رفضتها في مؤتمر جنيف الذى عقد في ١٩٨١ هو فهمها أن تنفيذ التسوية سيتم في نفس وقت سحب القوات الكوبية من أنغولا وأصبحت هذه القضية على نحو متزايد العامل الرئيسي الأساسي الذى يمنع المفاوضات من تحقيق مزيد من التقدم ، اذ ترى جنوب افريقيا أنها لا تستطيع أن تسحب قواتها من ناميبيا وفقا لما تنص عليه خطة التسوية ما دامت القوات الكوبية موجودة في أنغولا ، في حين ترى أنغولا أنها في حاجة الى هذه القوات لحمايتها من الغزوات المستمرة من جانب جنوب افريقيا • كما أن وجود قوات جنوب افريقيا التي تحتل أجزاء من أنغولا الجنوبية ، واستمرار تأييدها للاتحاد الوطني من أجل استقلال أنغولا كانا من العقبات التي حالت دون تحقيق مزيد من التقدم • وقد بذلت محاولات لحل هذه القضية في محادثات ثنائية متعاقبة بين المسؤولين في الولايات المتحدة وأنغولا طوال عام ١٩٨٢ ، وذلك على أثر عقد اجتماع أولي في أواسط كانون الثاني/يناير بين دكتور كروكر والسيد جورج في باريس، قيل ان دكتور كروكر صرح فيه أن الولايات المتحدة قد تقيم علاقات دبلوماسية مع أنغولا وتستأنف مساعداتها الخارجية اذا تعهدت أنغولا بخفض القوات الأجنبية بمجرد الاتفاق على وقف لاطلاق النار • وفي تموز/يولية ١٩٨٢ حدد السيد جورج

---

(٣٧٥) Quarterly Economic Review of Namibia, Botswana, Lesotho, Swaziland, 3rd Quarter 1982, p.2; Financial Times ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢ •

الشروط التي يمكن بها أن تنسحب القوات الكوبية من بلاده ، فقال ان وجودها مسألة ثنائية بين كوبا وأنغولا ، ورفض كل محاولة لجعل الانسحاب الكوبي شرطا مسبقا للتسوية الناميبية • وقال انه وفقا لاعلان مشترك أعد في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ في لواندا على اثر اجراء محادثات مع وزير خارجية كوبا ، أن الانسحاب سيتم بناء على قرار تتخذه حكومة أنغولا يكون نابعا من سيادتها بمجرد انتهاء كافة أعمال العدوان أو الغزو المسلح ، وأن الحكومة الكوبية كررت أنها ستنفذ دون تردد أي قرار كهذا بانسحاب هذه القوات • وعقد اجتماع قمة لدول خط المواجهة الافريقية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في لوساكا خلال آب/أغسطس ١٩٨٢ ، أعلن بصراحة رفض فكرة " الربط " بين القضيتين باعتباره تدخلا في الشؤون الداخلية لأنغولا • وأثناء جولة قام بها رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في أوروبا لاجراء المشاورات في بروكسل ولندن وباريس في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، ذكر أن المفاوضات وصلت الى حالة جمود بسبب تشبث جنوب افريقيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتسوية بشأن ناميبيا • وقال ان هذه قضية منفصلة وليس لها محل في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) • وأكد السيد نوجوما أنه قد تم حل جميع المسائل المعلقة الأخرى تقريبا ، وان كان قد دعا جنوب افريقيا الى اعلان الطريقة التي تقبلها للانتخابات المعتزمة • كما قال انه لا ينبغي أن تكون هناك مشكلة بشأن تشكيل ووزع المجموعة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية (٣٧٦) •

٢ - التحرك نحو فرض تسوية داخلية

٤٦١ - استمرت جنوب افريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض في سياسة دعم هياكل الحكم الداخلي في ناميبيا تبدو في ظاهرها أن لها استقلالا ذاتيا • ووجه الفريق اهتماما خاصا في تقريره الى هذه العملية من حيث ارتباطها بانتهاك حقوق الانسان • وقد أوردت تقارير سابقة لفريق الخبراء العامل المخصص (E/CN.4/1311 الفقرات ٣٣٦ ، ٣٤٨ - ٣٥١ ، و E/CN.4/1365 الفقرتان ٢٥٢ - ٢٥٣ ، E/CN.4/1429 الفقرات ٣٨٧ - ٣٩٧ ، و E/CN.4/1485 الفقرات ٢٦٧-٢٧٨) • وصفا للتدابير التي اتخذتها جنوب افريقيا منذ انشاء وظيفة الحاكم العام للاقليم في أول أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ •

٤٦٢ - وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨١ أعلن الحاكم العام داني هوو أنه اعتبارا من ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ سيمارس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية الكاملة فيما يتعلق بالادارة الداخلية للاقليم ، فيما عدا المسائل الدستورية ، والأمن ، والشؤون الخارجية ، والمسائل التي تمس المركز الدولي لناميبيا • وبذلك ستكون المهمة الوحيدة المتبقية للحاكم العام هي العمل كرئيس فخري للسلطة التنفيذية ورئيس للدولة من الناحية الواقعية ، وان كان قد احتفظ بالسلطة العليا التي تخوله حل كل من مجلس الوزراء والجمعية الوطنية بمقتضى الصلاحيات الممنوحة له من رئيس دولة

---

(٣٧٦) انظر ورقة العمل بشأن ناميبيا التي أعدتها الامانة العامة ، الفقرتان ٩١ - ٩٢ ، Financial Times ، ٩ تموز/يولية ١٩٨٢ ، ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ، Times (لندن) ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ •

جنوب افريقيا (انظر E/CN.4/1311، الفقرات ٣٤٨ - ٣٥١) • كما تقرر أيضا اتخاذ تدبيرين اضافيين من أجل " المساعدة على التطور الدستوري " وتأمين " الاستقرار لكافة المجموعات " ، وذلك بتخويل وحدات الصف الثاني الاحدى عشرة (وحدة للبيض و ١٠ وحدات لغير البيض) الحق في أن يعين كل منها شخصين لعضوية الجمعية الوطنية مباشرة ، فيزيد بذلك عدد الأعضاء المكون لها من ٥٠ عضوا الى مجموع يبلغ ٧٢ عضوا • وبوسع مجلس الوزراء فيصبح ١٥ بدلا من ١٢ عضوا معينا • وقد رئي أن هذين الاجراءين سيؤديان الى تعزيز سيطرة اتحاد تيرنهال الديمقراطي على أجهزة الحكم الداخلي ، كما سيؤديان الى زيادة عدد الزعامات الاثنية ذات المصلحة الثابتة في استمرار الوضع الراهن • ثم أعلن ، كخطوة أخيرة ، أن محكمة أعلى درجة (المحكمة العليا) سيصبح لها اعتبارا من أول كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، باعلان من رئيس الدولة ، استقلالها الذاتي عن المحكمة العليا لجنوب افريقيا ، وأن يطلق عليها ابتداء من ذلك التاريخ اسم المحكمة العليا لافريقيا الجنوبية الغربية (٣٧٧) •

٤٦٣ - ورغم هذا التوسع في سلطات اتحاد تيرنهال الديمقراطي فانه لم يكد يتخذ أي اجراء خلال الفترة قيد الاستعراض لاستئصال شأفة الفصل العنصري أو من ناحية أخرى للحد من التمييز في مجال امكان حصول الاغلبية الافريقية على التسهيلات الاجتماعية والاقتصادية • واتجه المسؤولون في الاتحاد بصورة متزايدة الى القاء اللوم فيما يتعلق بانعدام على الهيكل المؤقت ذي الصفوف الثلاثة الذي انشئ بمقتضى الاعلان AG.8 الصادر في ١٩٨٠ والذي جعل " للسلطات النيابية " للصف الاثني الثاني المنشأة لكل مجموعة من السكان سلطة الاشراف على التعليم والصحة وتوفير المرافق الاجتماعية والثقافية ، رغم أن الانفاق الذي تقرره هذه السلطات خاضع لمراقبة الجمعية الوطنية • وأعلن السيد ديرك مودج رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الوزراء في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ أن تنفيذ الدستور قد تعذر نتيجة لرفض سلطة الصف الثاني الممثلة للبيض الغاء الفصل العنصري في المدارس والمستشفيات والمرافق العامة الخاضعة لاشرافها في وندهويك ، وكذلك رفضها أن تسلم لمجلس الوزراء بعض المباني التي كانت تشغلها أجهزة ادارة افريقيا الجنوبية الغربية • ودعا السيد مودج الحاكم العام الى تعديل الاعلان AG.8 بحيث يحد من الصلاحيات المخولة لسلطات الصف الثاني • غير أن الكثير من المعلقين لاحظوا أن زعماء اتحاد تيرنهال الديمقراطي اعتمدوا الاعلان عندما كان يجري اعداده (٣٧٨) •

٤٦٤ - تضاءلت الفعالية السياسية لاتحاد تيرنهال الديمقراطي ولا سيما زعمه بأنه يتمتع بالتأييد الوطني ، نتيجة لاستقالة رئيسه السيد بيتر كلانغولا في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ • كما أن السيد كلانغولا سحب من الاتحاد حزبه الديموقراطي الوطني الذي يتخذ مقره في اوفامبولاند والذي يسيطر على سلطة الصف الثاني في اوفامبولاند وله أكبر عدد من الأعضاء في الجمعية الوطنية •

---

(٣٧٧) انظر ورقة العمل بشأن ناميبيا التي أعدتها الأمانة العامة ، الفقرات ١٤ - ١٧ ، Quarterly Economic Review of Namibia, Botswana, Lesotho, Swaziland, 3rd Quarter 1981, p.19 .

(٣٧٨) المرجع نفسه •

وكان السيد كلانغولا قد دعا قبل استقالته الى اعادة تكوين اتحاد تيرنهال الديمقراطي بحيث يصبح حزبا موحدا غير عنصري ، ولكن يقال ان هذا الطلب لقي مقاومة من جانب الاحزاب الأخرى بما فيها الحزب الجمهوري الذي ينتمي اليه السيد مودج رئيس الاتحاد • وفي أيار/مايو ١٩٨٢ أعلن السيد كلانغولا انشاء حزب جديد هو الحزب المسيحي الديموقراطي للعمل من أجل العدالة الاجتماعية محاولا بذلك توسيع القاعدة الاثنية للحزب الديموقراطي الوطني السابق • وعين السيد كوايمو يرواكو الرئيس الأعلى لطائفة الهيريرو ورئيس المنظمة الديموقراطية للوحدة الوطنية خلفا للسيد كلانغولا في رئاسة اتحاد تيرنهال الديمقراطي (٣٧٩) •

٤٦٥ - وفي أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ كشف النقاب عن أن جنوب افريقيا كانت تسعى سرا الى تغيير الدستور الداخلي وتعديل تشكيل مجلس الوزراء ، فقد ذكر السيد ب • و • بوتا ، رئيس وزراء جنوب افريقيا في كلمة له في مؤتمر حزب الترنسفال الوطني في ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ أنه لابد " أن تصبح الجمعية الوطنية أكثر تمثيلا ، وأن تنشأ سلطة تنفيذية أكثر فعالية " • كما أكد أن الحاكم العام تباحث لهذا الغرض مع زعماء الأحزاب الداخلية • وذكر السيد مودج في مؤتمر صحفي عقد في ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ أنه قد طلب اليه أن يطير الى بريتوريا في ١٣ آب/أغسطس للاجتماع بالسيد ب • و • بوتا واللواء ماغنس مالان وزير الدفاع حيث احيط علما بالخطط الموضوعة • وكان الاقتراح هو الاستعاضة عن النظام الحالي الذي يقضي بأن يقوم اتحاد تيرنهال الديمقراطي باعتباره أقوى الاحزاب في الجمعية الوطنية بتعيين أعضاء مجلس الوزراء ، بنص جديد يدرج في الدستور يصبح بمقتضاه زعيم أقوى حزب في كل سلطة من سلطات الصف الثاني الاثنية الاحدى عشرة عضوا في مجلس الوزراء بصورة تلقائية • فاذا نفذ ذلك ، سيخرج خمسة من وزراء الاتحاد ويحل محلهم زعماء السلطات الاثنية غير الخاضعين لسلطة الاتحاد - هم السيد كوسي بريتوريوس زعيم الحزب الوطني (السلطة البيضاء) ؛ والسيد بيتر كالا نغولا (أوفامبولاند) ؛ والسيد جوستوس غاروب زعيم مجلس دمارا (دامارالاند) ، والسيد يارني بارنس (ملوّن) ، والسيد هانز ديرجاردت (من الريهوبوت) • واستنتج معظم المراقبين ان ذلك سيخلق وضعا يستحيل على السيد مودج قبوله مما يجعل استقالته شبه مؤكدة • ورئي خليفته المحتمل في شخص السيد كلانغولا الذي أصبحت بريتوريا ترى أنه زعيم يتمتع بثقة أكبر • وزعم السيد مودج أن ادارة المخابرات العسكرية لجنوب افريقيا وراء هذه الخطة ، وقال ان الشيء الوحيد الذي يجمع بين الزعماء الاثنيين غير التابعين لاتحاد تيرنهال الديمقراطي هو الرغبة في التخلص من الاتحاد • وكان هناك استنتاج على نطاق واسع يتمثل في أنه اذا كانت استراتيجية جنوب افريقيا تبدو متمثلة في منح تأييد أكبر للادارة الداخلية ، لن يكون لذلك معنى الا اذا اتيح للفريق الجديد الوقت اللازم ليستقر ، مما يدل على أن بريتوريا قررت تأجيل اجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة (٣٨٠) •

---

(٣٧٩) New African May 1982; Quarterly Economic Review of Namibia, Botswana, Lesotho, Swaziland, 3rd, 4th Quarter, p.6, p.11 respectively.

(٣٨٠) Economist، ١١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢، Star، ٤، ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ •

٤٦٦ - وأفادت المعلومات المتاحة للفريق أن السيد هوو التقى بما لا يقل عن ستة أحزاب سياسية وبكبار رجال الأعمال ساعيا الى انشاء ادارة مركزية أكثر فعالية في ناميبيا • وكان ممن التقى بهم الحزب الاتحادى ، والاتحاد الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية (سوانو) وديمقراطيو المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وحزب ريهوبوت للتحرر ، والجبهة الانتخابية للحزب الوطني (اكتور) ، والحزب المسيحي الديمقراطي للعمل من أجل العدالة الاجتماعية • ولكن في نهاية أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، ذكر زعيم ديمقراطي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، اندرياس شيبانغا ان حزبه سيرفض المشاركة في أى ترتيب مؤقت جديد وأنه يفضل أن يرى تنفيذ تسوية سلمية شاملة في ناميبيا ، مع استمرار تولي الحاكم العام في هذه الأثناء شؤون الحكم بوصفه حاكما استعماريا الى أن يتم الاستقلال • وصدر تصريحان مماثلان من جانب السيد موزس كاتجيونغوا رئيس الاتحاد الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية ودكتور كينيث ابراهامز زعيم حزب الاستقلال الوطني (٣٨١) •

٤٦٧ - وفي ٥ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ أعلن الحاكم العام أنه قد تقرر اجراء انتخابات جديدة للجمعية التشريعية في داماراً • وأعقب ذلك ما قررته محكمة الاستئناف في بلومفنتين من اسقاط نتائج الانتخابات التي اجريت في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ على أساس أنها تضمنت مخالفات انتخابية • وتقرر أن يتولى مكتب الحاكم العام صلاحيات السلطة النيابية لداماراً • وقام بخطوة اعلان بطلان نتيجة انتخابات الجبهة المتحدة لداماراً وهي تابعة لاتحاد تيرنهال الديمقراطي وهي التي خسرت الانتخابات (E/CN.4/1485 ، الفقرة ٢٧٦) (٣٨٢) •

٤٦٨ - نشرت في نيسان /ابريل ١٩٨٢ نتائج التعداد الرسمي للسكان الذى اجرى في أيار/مايو ١٩٨١ وهو أول تعداد يجرى منذ ١١ عاما ، وتبين منه أن مجموع السكان يبلغ ٩٠٠ ٩٠٠ ١ نسمة بزيادة ٣٣ في المائة على التعداد السابق الذى اجرى في أيار/مايو ١٩٧٠ • وكانت تقديرات جنوب افريقيا في ١٩٧٤ أن مجموع السكان يبلغ ٠٠٠ ٨٥٢ نسمة • وأهم السمات البارزة في الأرقام الرسمية الحالية للسكان انخفاض عدد الأهالي البيض بنسبة ٥ر١٦ في المائة الى ٠٠٠ ٧٥٦ نسمة ، بالمقارنة بعام ١٩٧٠ • والزيادة الضخمة البالغة ٩ر٩٧ في المائة في عدد سكان الكفانغو الذى بلغ ٠٠٠ ٩٨ نسمة • ويعتقد أن الانخفاض في عدد البيض يرجع الى الاعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يغادرون ناميبيا عائدين الى بلدهم الأصلي ، جنوب افريقيا نظرا لأن الحرب اجتاحت المناطق الزراعية في الشمال والتي كانت مملوكة للبيض بصورة تقليدية وكان من الأصعب تفسير الزيادة في تعداد سكان الكفانغو ، اذ لم تحدث ، وفقا لأرقام التعداد زيادة مماثلة بالنسبة "للمجموعات السكانية" الأخرى التي يصنف على أساسها السكان الأفارقة • وأن أحد التفسيرات المحتملة هو أن هذا الرقم يشمل العدد الكبير من اللاجئين الذين من المعروف أنهم فروا من انغولا الجنوبية الى ناميبيا • ووفقا للتقديرات فان عدد اللاجئين في الشمال يبلغ نحو ٠٠٠ ٧٠ لاجئ من بينهم نحو ٠٠٠ ٣٥ - ٠٠٠ ٤٠ يعيشون في كفانغولاند • ويبدو أن

---

(٣٨١) Namibia News, Namibia Information Service, ١٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ •

(٣٨٢) Star، ٩ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ •

هؤلاء اللاجئين يشملون فئتين - أولئك الذين دخلوا الى ناميبيا أثناء غزو جنوب افريقيا لانغولا في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، وأولئك الذين هربوا في السنوات الأخيرة نتيجة للهجمات التي شنتها جنوب افريقيا على انغولا . وقيل ان نحو ٥٠٠ ٥ من الانغوليين قد هربوا عقب ما يسمى " عملية بروتيا " في آب/أغسطس ١٩٨١ (E/CN.4/1485 ، الفقرات ٢٩٤ - ٢٩٧) . وكان من الجوانب الأخرى التي تلفت النظر في أرقام التعداد أن عدد " المجموعات السكانية " الموضحة في قوائم على حدة قد انخفض من ١٣ مجموعة في تعداد ١٩٧٠ الى ١٠ مجموعات ، مع عدم وجود فئات للبوشمن والكاوكولندر أو " مجموعات أخرى " ، وهي التي كانت تمثل في تعداد ١٩٧٠ على التوالي ٠٠٠ ٢٣ ، و ٠٠٠ ٧ و ٠٠٠ ١٥ نسمة . وللبعض الأغراض ضمت مجموعة الكاوكولاندر الى مجموعة الهيريرو . ويبدو أن ارتفاع النسبة المئوية لبعض " مجموعات السكان " بالقياس الى المجموع الكلي يرجع جزئيا الى ادماج هاتين الفئتين في " مجموعات سكانية " أخرى . وبلغ متوسط زيادة معظم هذه المجموعات منذ ١٩٧٠ نحو ٥٢ في المائة ، وان كانت الأرقام بينت ان سكان أوفامبو زادوا بنسبة ٥ر٤٦ في المائة . ومن ناحية أخرى ، تبين ، خلافا لنتائج التعداد الرسمي التي تحددت في أيار/مايو ١٩٨٢ ، ان ٠٠٠ ٧٣ ناميبي يعيشون في المنفى وأن مجموع السكان لا يزال منخفضا عن التقدير الذي وضعه في عام ١٩٧٨ معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا والذي بلغ ٠٠٠ ٢٥٠ ١ نسمة (٣٨٣) .

٣ - اضفاء الطابع العسكري على ناميبيا والهجمات على أنغولا

٤٦٩ - استرعى فريق الخبراء العامل المخصص في تقريره السابق (E/CN.4/1485) الانتباه الى تكثيف تعزيز القوات العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا ونمط الهجمات الموجهة ضد أنغولا والذي يكاد يكون مستمرا، نظرا لأن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية استمرت من جانبها في تكثيف نضالها المسلح ضد قوات جنوب افريقيا التي تحتل الاقليم احتلالا غير مشروع . وقد شنت هجمات أخرى واسعة النطاق خلال الفترة قيد الاستعراض ضد أنغولا ، واستمر تعزيز الوجود العسكري لجنوب افريقيا في ناميبيا .

٤٧٠ - ووفقا للمعلومات المتاحة للفريق ، فان مجموع قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في ناميبيا باستثناء قوات الشرطة ، كان يقدر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بما يتراوح بين ٠٠٠ ٧٠ و ٠٠٠ ٨٠ جندي . وكان العدد الاجمالي العدد المنتظم ضمن قوات اقليم افريقيا الجنوبية الغربية يبلغ نحو ٠٠٠ ٢٠ ، منهم نحو ٠٠٠ ١٠ من الناميبيين البيض (٣٨٤) .

---

(٣٨٣) Focus on Political Repression in Southern Africa, ، العدد رقم ٤٢، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ، صفحة ٨ ، الصندوق الدولي للدفاع والمعونة .

(٣٨٤) Apartheid's Army in Namibia, Fact Paper on Southern Africa ، العدد رقم ١٠ ، الصندوق الدولي للدفاع والمعونة ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

سكان ناميبيا في ١٩٧٠و١٩٨١

الفئة السكانية	١٩٧٠	١٩٨١	النسبة المئوية للمجموع	نسبة الزيادة على ١٩٧٠
الأوفامبو	٣٥٢ ٦٤٠	٥١٦ ٦٠٠	٥١ر١	٤٦ر٥
البيض	٩٠ ٥٨٣	٧٥ ٦٠٠	٧ر٥	— ١٦ر٥
الداماراً	٦٦ ٢٩١	٧٦ ٨٠٠	٧ر٦	١٥ر٩
الهريرو	٥٠ ٥٨٩	٧٧ ٦٠٠	٧ر٧	٥٣ر٤
الكافانخو	٤٩ ٥١٢	٩٨ ٠٠٠	٩ر٧	٩٧ر٩
الناما	٣٢ ٩٣٥	٤٩ ٧٠٠	٤ر٩	٥٠ر٩
الملونون	٢٨ ٥١٢	٤٣ ٥٠٠	٤ر٣	٥٢ر٦
الكبريفيون الشرقيون	٢٥ ٥٨٠	٢٩ ٠٠٠	٢ر٩	١٣ر٤
البوشمين	٢٢ ٨٣٠	—		
الريهوبوتيون	١٦ ٦٤٩	٢٥ ٨٠٠	٢ر٦	٥٥ر٠
الكاوكولنديون	٦ ٥٦٧	—		
التساوانا	٤ ٤٠٧	٦ ٨٠٠	٠ر٧	٥٤ر٣
فئات أخرى	١٥ ٠٨٩	—		
المجموع	٧٦٢ ١٨٤	١ ٠٠٩ ٩٠٠		

الأرقام الناتجة عن التعداد الذى أجرى في أيار/مايو ١٩٨١ أذيعت رسميا في الجمعية الوطنية في وندهويك .

٤٧١ - وقامت قوات جنوب افريقيا المتمركزة في ناميبيا خلال الفترة قيد الاستعراض بشن عدد من الهجمات واسعة النطاق ضد أنغولا . وشملت هذه الهجمات ما يسمى بـ " عملية ديزى " في الفترة من ١ الى ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ التي شملت اكتساح القوات الجوية والبرية التابعة لجنوب افريقيا لمسافة بلغ مداها ٢٥٠ كم داخل أنغولا . وزعمت جنوب افريقيا أن الهجوم كان موجها ضد مقر القيادة الاقليمية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في شيتيكتا على بعد حوالي ٢٤٠ كم شمالي الحدود . وقد قامت قوات جنوب افريقيا بعد الاستيلاء على مطار في يوندى ، على بعد ١٢٠ كم شمالي الحدود ، بمهاجمة شتيكيتا التي ادعت تلك القوات أنها اخليت قبل الهجوم بساعات قليلة . وادعت جنوب افريقيا أن عدد القتلى من مخاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بلغ ٧١ قتيلا ، وأنها استولت على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وغيرها من الامدادات . وأنكرت حكومة أنغولا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أن هناك قاعدة دمرت ، وقال السيد سام نوجوما رئيس هذه المنظمة انه لم يكن يوجد في أنغولا غير معسكرات للاجئين ، وأن جنوب افريقيا وجهت هجومها في الواقع الى قاعدة من قواعد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تم اخلاؤها في ناميبيا الشمالية . وقالت وزارة الدفاع الانغولية أن ٩ من جنود أنغولا و ٣٢ من المدنيين قتلوا وأن ٣٣ آخرين قد أصيبوا (٣٨٥) .

٤٧٢ - وفي آذار/مارس ١٩٨٢ أفادت المعلومات الواردة بأن غارة قامت بها قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا على اقليم موكاميدس أسفرت عن قتل ٢٠١ من الناميبيين في كامبينو على بعد ٣٤ كم شمالي الحدود . وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا وصفت ذلك الموقع بأنه قاعدة عسكرية فقد تبين أنه كان معسكرا انتقاليا للاجئين ، شبيها بمعسكر كاسينغا الذى تعرض للهجوم في أيار/مايو ١٩٧٨ . وقد قام بالغارة فصيلتان من فصائل الاقتحام محمولتان جوا تتبعان الكتيبة ٣٢ ومجموعة من مجموعات الهاون التابعة لجنوب افريقيا قام بقصف المنطقة بالقنابل من موقع مرتفع (٣٨٦) .

٤٧٣ - قام الليوتينانت كولونيل نغونغو من وزارة الدفاع الأنغولية بزيارة لندن في آذار/مارس ١٩٨٢ ليدلي بمعلومات مختصرة أمام مؤتمر نظمته حركة المملكة المتحدة المناهضة للفصل العنصرى ولجنة الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى عن الوضع العسكرى الراهن في أنغولا (٣٨٧) . وأكد أن قوات جنوب افريقيا ما زالت تحتل نحو ٥٠٠٠٠ كيلومتر مربع في اقليم كونيني بعد مرور سبعة أشهر على شن ما يسمى بـ " عملية بروتيا " في آب/أغسطس ١٩٨١ (E/CN.4/1485 ، الفقرات ٢٩٤ - ٢٩٧) . وشملت عمليات قامت بها مؤخرا قوات جنوب افريقيا تحليقات استطلاعية من ارتفاع طال فوق كاهاما على بعد ١٥٠ كم شمالي الحدود وكذلك فوق بعض المناطق في اقليمي موكاميدس وكونيني (٣٨٨) .

---

(٣٨٥) ورقة العمل بشأن ناميبيا من اعداد الأمانة العامة ، الفقرتان ٣٥ - ٣٦ .

(٣٨٦) Focus، العدد رقم ٤٠ ، صفحة ١٠ .

(٣٨٧) The Time to Choose : Southern Africa ، ١١ - ١٣ آذار/مارس ١٩٨٢ .

(٣٨٨) Focus، العدد رقم ٤٠ ، صفحة ١٠ .

٤٧٤ - وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢ أعلن الكولونيل بدرو تونها بيدالي ، وزير الدفاع الأنغولي أن نحو ٥٠ فردا من قوات جنوب افريقيا شنوا هجمات على منطقة شيديمبا على بعد ١٦٠ كم جنوبي لوبانغو ، وشمل الهجوم قذفا بالقنابل بعد القيام بتحليقات استطلاعية مكثفة فوق أنغولا في الأسابيع السابقة . وفي ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، أعلن الجنرال ماغنوس مالان وزير الدفاع في جنوب افريقيا أن بلاده قد توجه ضربات عسكرية داخل أنغولا الى عمق أبعد من العمق الذي توغلت اليه في الماضي أثناء هجومها على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وأعقب هذا التصريح تصعيد آخر لعمليات الاستطلاع الجوي فوق أراضي أنغولا بحيث بلغت وفقا لبلاغات الحكومة الأنغولية ١١٥ تحليقا خلال النصف الأول من أيار/مايو ١٩٨٢ وحده فوق محافظات موكاميد س وهويلا وموكسيكو وكونيني وكواندو كوبانغو . ثم شنت هجمات فيما بين ١٤ و ١٦ أيار/مايو ١٩٨٢ في شكل غارات جوية على أنغولا الجنوبية قيل انها أسفرت عن موت سبعة من المدنيين وستة من الجنود الأنغوليين . ووفقا لما جاء في بلاغ أنغولي صادر في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢ ، قامت طائرات نفاثة من طراز ميراج تابعة لجنوب افريقيا بقصف المواقع العسكرية في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٢ حاولت قذف مطار جامبا غير أنها ردت على أعقابها . وقيل ان قوات جنوب افريقيا ما زالت تحتل أجزاء من اقليم كونيني كما قيل أيضا انها عززت قواتها وامداداتها على الجانب الناميبي للحدود (٣٨٩) .

٤٧٥ - أكدت جنوب افريقيا في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٢ أن قواتها شنت غارة أخرى . وقد جاء هذا الاعتراف بعد أن كذبت بريتوريا ادعاءات أنغولا بوقوع هجوم جديد في ٢٠ تموز/يولية ١٩٨٢، بوصفها " دعاية " . وذكر بلاغ لوزارة الدفاع أن ١٥ من الطيارين والجنود ماتوا عندما اسقطت طائرتهم الهليوكوبتر من طراز بوما ، ويعتبر هذا أكبر رقم للخسائر في عملية واحدة تعترف به جنوب افريقيا ، في مقابل ٣١٤ من مغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قتلوا في الغارة . وقال الجنرال كونستاند فيلجوين رئيس قوات الدفاع ان قرار الغزو قد اتخذ بعد الاستيلاء على وثائق للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية زعم أنها تتضمن " أوامر قتالية " لاغتيال أو خطف بعض قادة الداخل البارزين . ووفقا للأرقام التي أذاعتها جنوب افريقيا خلال آب/أغسطس، فقد قتل ١٦٢٩ من المغاوير منذ آب/أغسطس ١٩٨١ ، و ٩٣٧ منذ بداية عام ١٩٨٢ ، في مقابل خسائر لجنوب افريقيا بلغت ٧٢ قتيلا ، وهو أعلى رقم ذكر عن أي فترة من فترات الحرب (٣٩٠) .

---

(٣٨٩) انظر ورقة العمل بشأن ناميبيا من اعداد الأمانة العامة ، الفقرة ٤٠ ؛ Focus، العدد رقم ٤١ ، صفحة ٤ . انظر أيضا الفقرة ٤٠ في الفصل الخاص بجنوب افريقيا .

(٣٩٠) Quarterly Economic Review of Namibia, Botswana, Lesotho, Swaziland, 3rd Quarter 1982, p. 9; Guardian (London), ١١ آب/أغسطس ١٩٨٢ .

ألف - عقوبة الاعدام

١ - الاشارة الى بعض القوانين ذات الصلة

٤٧٦ - لقد جعلت مختلف القوانين التي تنص على حكم الاعدام في جنوب افريقيا منطبقة على ناميبيا على نحو ما ورد وصفه في التقارير السابقة لفريق الخبراء العامل المخصص. وتشمل هذه القوانين قانون الارهاب رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٧ (وجعل تطبيقه رجعي الأثر منذ سنة ١٩٦٢ وهي سنة وضعه موضع التطبيق) الذي ينص على عقوبة الاعدام بالنسبة لمجموعة واسعة من "الأنشطة الارهابية" وقانون التخريب (قرار بتعديل القانون العام رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٢)، وقانون الأمن الداخلي، ١٩٥٠ (المعروف سابقا بقانون قمع الشيوعية، ١٩٥٠) بصورته المعدلة في سنة ١٩٧٦، وهي قوانين تنطبق في ناميبيا باستثناء جميع القوانين الأخرى التي تم سنها في هذا المجال (انظر E/CN.4/1270، الفقرة ٢٩٦).

٤٧٧ - لم تجعل أية قوانين اضافية منطبقة على ناميبيا في الفترة قيد الاستعراض لتضييق أو توسيع نطاق الظروف التي يجوز فيها تطبيق عقوبة الاعدام. بيد أن الجمعية الوطنية في وندهوك ناقشت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ مشروع قانون مكافحة الارهاب الذي وضع في جدول الأعمال بقصد الاستعاضة به عن عدد من القوانين السارية بما فيها قانون الارهاب. ونص حكم من أحكام مشروع القانون هذا على الغاء عقوبة الاعدام ونص بدلا منها على عقوبة قصوى للسجن لمدة عشرين سنة. وبعد الاعراب عن معارضة شديدة في مشروع القانون المقترح داخل الجمعية وخارجها، أحيل الى لجنة مختارة، ووفقا للمعلومات المتاحة للفريق العامل، لم يصدر هذا القانون خلال الفترة قيد الاستعراض (انظر الفقرة ٥٢٧ فيما يلي).

٢ - ملخص الأدلة والمعلومات الواردة

٤٧٨ - لا تنشر حكومة جنوب افريقيا أرقاما تتعلق بعقوبات الاعدام التي نفذت في السجناء الناميبيين المدانين. بيد أنه، كما أشير الى ذلك في تقارير سابقة، لم يحاكم فعلا الا عدد قليل نسبيا من مقاومي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بسبب مشاركتهم في أنشطة فدائية. واشير الى أن عددا كبيرا منهم محتجزون في أماكن لم يعلن عنها، وقد يكونون قد حوكموا وأعدموا سرا.

٤٧٩ - ذكر السيد مالكولم سمارت في بيانه الكتابي (الجلسة ٥٦٥) أن درجة عالية من السرية الرسمية تحيط بحالة مقاومي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الذين أسرتهم قوات جنوب افريقيا. ولا يعترف بهم رسميا كأسرى حرب ولا يحاكمون أمام المحاكم باعتبارهم ارتكبوا جرائم سياسية. ويرد أدناه وصف لزيادة الضغوط الدولية من أجل معاملة مقاومي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بصفتهم معتقلين يتمتعون بكامل مركز أسرى الحرب بمقتضى معاهدات جنيف، الى جانب محاكمة ثلاثة من المقاتلين الأسرى بمقتضى قانون الارهاب (الفقرات ٥٥٠ - ٥٥٤).

باء - انتهاكات الحق في الحياة

٤٨٠ - تلقى فريق الخبراء العامل المخصص مرة أخرى أدلة ومعلومات مستفيضة تتعلق بالفظائع

المرتكبة ضد السكان المدنيين في ناميبيا الشمالية • وقد أعرب رؤساء الكنيسة من مختلف الطوائف من كنائس داخل ناميبيا وخارجها عن قلقهم البالغ ازاء العنف المسلط على شعب ناميبيا •

٤٨١ - وقال القس براين براون ، في شهادته التي أدلى بها أمام فريق الخبراء العامل المخصص (الجلسة ٥٦٤) ان المجلس الكنائس البريطاني اهتمام خاص بناميبيا وأنه ، بصفته أمين المجلس المختص بافريقيا ، قد عمل على مدى السنتين الماضيتين مع مجلس الكنائس في ناميبيا (٣٩١) • وقد أرسل مجلس الكنائس البريطاني بناء على دعوة مجلس الكنائس في ناميبيا وفدا من أربعة أعضاء ، الى ناميبيا وقدم الشاهد التقرير الذى أعده مجلس الكنائس البريطاني اثر عودة الوفد في نهاية سنة ١٩٨١ ، وعنوانه : ناميبيا - الأمة المظلومة • وقال الشاهد ان التقرير أبرز في تذييل له حوالي ٣٠ حالة ارتكبت فيها قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا أعمالا وحشية • ولم تحلف أى يمين بشأن ما روى من الأعمال الوحشية ولم يتم ذكر أسماء الضحايا حماية لهم ، الا أن موثوقية الرواية تتبح من كون أنها نقلت على لسان ناميبيين من رجال الكنيسة النامبية الى بريطانيين من رجال الكنيسة البريطانية • وليس لدى رجال الكنيسة أى دافع سياسي مباشر للاعلان عن هذه المعلومات اذ أن مصلحتهم الأساسية هي اهتمامهم الرعوى بشعب ناميبيا •

٤٨٢ - وفقا للمعلومات الواردة في هذا التقرير ، قام الجيش باحراق عدة منازل • وروت امرأة أن جنودا قاموا بزيارتها وادعوا أن لديهم معلومات تدل على أن طعاما قدم في ذلك المكان للمغاوير • وقام هؤلاء الجنود بتعذيب المرأة وزوجها مستخدمين الصدمات الكهربائية ثم أضرموا النار في كل كل شيء في البيت باستثناء ما سرقوه • وأمروها بعدم العودة الى منزلها •

٤٨٣ - ووصف التقرير " ممارسة بغيضة جدا " يقوم فيها الجند بجرّون جثث أولئك الذين يدعون أنهم كانوا من الارهابيين وراء سياراتهم في القرى • وتعرض جثث الضحايا على أقاربهم وعلى سكان القرى ، وحتى على الأطفال الصغار في المدارس ، بغية توضيح ما يحدث للذين " يتمردون " على السلطات • ولاحظ التقرير أن هذا " الانتهاك لحرمة الموتى عند شعب أوفامبو ، وبخاصة موتاهم ، أمر يهينهم اهانة بالغة ويترتب عليه آثارا عكسية تماما " •

٤٨٤ - يجيب عدد كبير من الناميبيين على المحاولات التي تبذلها جنوب افريقيا لتبرير تقتيل المدنيين بالاشارة الى أنهم " يصبحون جميعا ، بمجرد أن يموتوا ، من رجال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " • وقال رؤساء الكنيسة المحليين لوفد مجلس الكنائس البريطاني أنه حتى في حالة استعداد أعضاء كنائسهم لتقديم شكاوى علنية بشأن الفظائع التي ترتكبها قوات الأمن ، لا يوجد أى ضمان بأن الاستماع اليهم سيتم كما ينبغي • وكان لدى رجال الكنيسة تفاصيل كاملة كانوا سينشروها لو كان هناك وعد باتخاذ التدابير المناسبة ، ولكن لم يلتفت الى احتجاجاتهم وعقد الفريق اجتماعا مع بيتر كالانغولا ، رئيس اتحاد تورنهال الديمقراطي ، في مكتبه باوندانغوا

---

(٣٩١) مجلس الكنائس في ناميبيا هو هيئة شاملة تمثل الكنيسة الانجليكانية ، والكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية ، والكنيسة اللوثرية الانجيلية في جنوب غربي افريقيا ، وكنيسة اوفامبوكافانغو اللوثرية الانجيلية ، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية التي يبلغ مجموع أفراد طائفتها ٧٥ في المائة من السكان •

الذى ضربت حوله حراسة مشددة • وردا على شكاويهم المقدمة ضد قوات الأمن ، قال لهم بأنه على علم بما كان يجرى ، وأنه قام في بداية ذلك الاسبوع باستدعاء قواد الجيش ليقول لهم بأن ذلك ليس بالاسلوب الذى سيظفر بقلب وعقل الشعب •

٤٨٥ - وقدم القس براون أيضا للفريق العامل التقرير الذى نشره مؤتمر أساقفة جنوب افريقيا في أيار/مايو ١٩٨٢ وعنوانه تقرير عن ناميبيا • ويتألف المؤتمر من جميع الأساقفة الكاثوليكيين لجنوب افريقيا وبوتسوانا واسقفيتي ناميبيا • وان التقرير الذى سرد تفاصيل عن ادعاءات بالتعذيب من جانب قوات الأمن ، أشار كذلك الى ادعاءات بأن هناك أشخاصا قتلوا رميا بالرصاص وضربوا ضربا أفضى الى الموت ، وأن الجنود السود لا يجهلون أنه أثناء قيامهم بحراسة الأسر يغتصب الجنود البيض النساء في المروج • ويشار الى قوات وشرطة جنوب افريقيا عامة بكلمة " أوماكاكونيا " الاوفامبية التي تعني " مصاصو الدماء " أو " عارقو العظام " • ولا يحدث أى اصلاح للوضع لأن الابلاغ عن المخالفات أو الاعمال الوحشية يعتبر ممارسة خطرة وغير مجدية •

٤٨٦ - وعلى الرغم من أن المحققين لم يجدوا أى دليل مباشر على الأعمال الوحشية ، كان لما روى لهم عنصر من الحقيقة واشتمل العديد من هذه الروايات على قدر مقنع من التفاصيل المتعلقة بالظروف • قد وجدوا أن الخوف من قوات الأمن منتشر بين السكان المدنيين ، نظرا لأن قوات الأمن عند قيامها بالبحث عن مخاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، تقتحم المنازل ، وتبرح بالسكان الضرب ، وتطلق النار عليهم ، وتسرق الماشية وتقتلها ، ولا تتراجع عامة عن أى شيء في سبيل انتزاع المعلومات بالقوة من الناس • وعندما تكتشف آثار يتعرف عليها بأنها لمخاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، يتعرض السكان المحليون للخطر على الفور • اذ أن الاجراءات القاسية تكثف ، وتحصب عيون السكان ، ويؤخذون من بيوتهم ويتركون على جانب الطريق بعد ضربهم ضربا مبرحا أو قتلهم • وقيل للفريق أيضا أن قوات الأمن استعرضت جثث ضحاياها من المخاوير المزعومين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بالتجول حول المكان بسيارتها التي تتدلى منها الجثث • ويعني منع التجول المفروض في منطقة العمليات العسكرية من الفجر حتى الغسق اطلاق النار على كل من يتسول بعد مجيء الليل ، فلا يستطيع أى شخص حتى أن يخف لنجدة جار مريض أو امرأة اتاها المخاض ، ويجازف القس بحياته بذهابه لزيارة مريض (٣٩٢) •

٤٨٧ - وأشار القس براون كذلك الى زيارة لناميبيا قام بها اثنان من زعماء مجلس كنائس جنوب افريقيا وهما الأسقف ديسموند توتو والقس بيتر ستورى ، رئيس المجلس ، اللذان زارا ناميبيا في شباط/فبراير ١٩٨٢ لمدة اسبوع استجابة لدعوة مجلس الكنائس في ناميبيا • وقد اعتمدا نتائج تقريرى كل من مجلس الكنائس البريطاني ومؤتمر أساقفة جنوب افريقيا ، مما يدل ، على حد قول الشاهد ، على تزايد معارضة الكنيسة لا للأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الشعب الناميبي فحسب بل وأيضا ضد الوجود العسكرى لجنوب افريقيا في ناميبيا • ووفقا للمعلومات المتاحة للفريق ، قال الأسقف توتو في مؤتمر صحفي عقد في ختام زيارته ان كافة زعماء الكنيسة الذين تحدث اليهم ، باستثناء واحد منهم ، أعربوا عن الرأى القائل انه ينظر الى قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا في ناميبيا على انها

---

(٣٩٢) Observer ، ١٦ أيار/مايو ١٩٨٢ •

جيش احتلال يقوم بارهاب الشعب الناميبي • وأعطى رجلا الكنيسة الزائران قائمة طويلة للحوادث بما فيها القتل ، وتدمير ممتلكات الناس، واحراق الأكواخ ، والاغتصاب • كما غرست قوات الأمن أيضا الخاما بربة أرادت أن يعتقد الناس أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية هي التي غرستها (٣٩٣) •

٤٨٨ - ذكر أن ثلاثة أشخاص من بينهم القس ايلونغا الكاهن المسؤول عن المنطقة الغربية لكنيسة أوفامبو كافانغو اللوثرية الانجيلية، قد لقوا حتفهم في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ عندما فجرت السيارة التي كانوا يستقلونها لغما على الطريق بين أوشاكاتي وأوكاهاو • وقبل ذلك بعشرة أيام، قتل أربعة مدنيين عندما فجرت الشاحنة التي كانوا يستقلونها لغما على بعد كيلومتر واحد من راينهانا بالقرب من قاعدة عسكرية تابعة لجنوب افريقيا على مسافة حوالي ١٠ كيلومترات جنوبي الحدود الناميبية الأنغولية • وذكرت في وقت لاحق احدى الكنائس اللوثرية في نشرة أمريكا أن قوات جنوب افريقيا هي التي فجرت اللغم الذي أودى بحياة الكاهن ايلونغا • وقد كان ايلونغا يحمل معه معدات ومواد غذائية لسكان الأسقفية التابعة له الذين يعانون من الجفاف • وحدث الانفجار في ساعة متأخرة بعد الظهر ، وكان ايلونغا قد استخدم في بداية اليوم ذات الطريق غير المعبدة التي مسحها جنود جنوب افريقيا بحثا عن الألغام • وقد ذكر شاهد وعيان أن الانفجار قد حصل بالقرب من مخفر أمامي تابع لجيش جنوب افريقيا وأنه كان يستحيل على مغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أن يغرسوا ألغاما في تلك البقعة أثناء النهار • وقد حرم القس ايلونغا من العناية الطبية المناسبة بعد حدوث الانفجار اذ أن الجنود التابعين لجنوب افريقيا استغرقوا خمس ساعات لينقلوه الى المستشفى بالرغم مما وجه اليهم من طلبات ملحة لكي يأخذوه الى أقرب مستشفى على بعد ٤٥ دقيقة من مكان الانفجار • ولفظ ايلونغا نفسه الأخير قبل وصول الطائرة العمودية • ويزعم أن جنود جنوب افريقيا حاولوا ، أن يجعلوا ايلونغا يوقع تصريحا قبل وفاته يقول فيه أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية هي التي تسببت في الانفجار ولكنهم اخفقوا في ذلك (٣٩٤) •

٤٨٩ - وقال القس براون انه على الرغم من أنه من الصعب تقرير ما اذا كانت الدعاية ستساعد أو ستضر الضحايا في ناميبيا ، ومن أن الكنائس المحلية طلبت عدم نشر أية أسماء وأية عناوين يمكن الى التعرف بواسطتها على الضحايا ، فان الكنائس المحلية تريد أن تعطى الأعمال المبلغ عنها دعاية واسعة الانتشار لأن جنوب افريقيا حساسة للرأى العام العالمي ومهتمة بصورتها الدولية • ومنذ نشر تقارير الكنيسة ، اعترف الميجور جنرال لويد ، قائد قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في ناميبيا ، علنا " بحدوث أعمال وحشية متفرقة " • ورغم ان الميجور جنرال لويد حاول تبرير ذلك قائلا ان هذا النوع من الاشياء من الأمور التي ينبغي توقع حدوثها في جميع الحروب ، فان لاعترافه دلالة • اذ لم يدل بمثل هذه الاعترافات قبل نشر التقارير • وجرت أيضا فيما بعد محاولة غير كافية ، ولكنها جزئية على الأقل ، لانشاء عملية تحقيق في التقارير عن الأعمال الوحشية المرتكبة ضد المدنيين •

---

(٣٩٣) Focus، العدد رقم ٤٠ ، أيار/مايو - حزيران/يونية ١٩٨٢ ، صفحة ١١ •

(٣٩٤) Lutheran World Information, ٨٢/٣ ، ٨٢/٢٣ •

٤٩٠ - وقدم شاهد آخر وهو السيد هرمان ايثيتي (الجلسة ٥٧٨) وثيقة كتابية أعدتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تتضمن تفصيلا للفظائع والأعمال الاجرامية المنسوبة الى قوات جنوب افريقيا في ناميبيا . ووفقا لما جاء في هذه الوثيقة قتل عدد من الأبرياء في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ، اعتدى حراس مؤسسة الكهرباء الحكومية SWAWEK وند هوك بصورة وحشية على افريقي اسمه موزيس ناميسيب الذي وجد فاقد الوعي ومات فيما بعد في المستشفى . وكان به ، حسب ما بيّن تشريح الجثة ، ١١ جرحا في الرأس و ١٤ جرحا في بدنه . ويدعى رجال الشرطة الثلاثة كنرادي وهافندا ونيل . وفي ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١ أطلقت وحدة من وحدات كويفوبت النار على افرايم ايفولا وزوجته هاجار ايفولا حتى قتلتهما على بعد أمتار قليلة خارج بيتهما في أومباثي في المقاطعة الشمالية لأومبالانتو . وكانا قد استجوبا عن مكان تواجد ابنتهما بينوكيني كاولينغي وهي الأمينة العامة للمجلس النسائي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فقالا أنهما لم يشاهداها منذ سنة ١٩٧٤ . وفي ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨١ أطلقت قوات تابعة لجنوب افريقيا النار على أربعة مدنيين وقتلتهم في ايتومبا ، شمال شرقي أوندانغوا ، كما اطلقت بعض القوات في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨١ النار على شيخ يدعى جوناس ديفيد من ايفيدي واست في ايكانكولو وعلى زوجته فقتلته وأصابت بجراح . وعلى الرغم من أن صحيفة Windhoek Observer نشرت خبر جريمة القتل الثانية في أيار/مايو ١٩٨١ ، لم يتخذ أي اجراء ضد المسؤولين عن هذا القتل . وقد اصدرت محكمة اوندانغوا الجزئية شهادات وفاة يبلغ مجموعها ١٠٠٠ شهادة لفترة السنة الواحدة يرجع معظمها الى اغتيالات ارتكبتها قوات جنوب افريقيا .

٤٩١ - ووفقا لأقوال السيد ايثيتي ، اتضح انعدام قيام السلطات القضائية باتخاذ أي اجراء باغتيال مدنيين هما يوهانس سامبسون ويوهانس كلاسن في رواكانا خلال عام ١٩٨١ ، وارتكب هذين الاغتيالين جنديان من جنوب أفريقيا هما شارلز ديدريش من جوهانزبرغ وهندريك كلويتي من بورت اليزابيث ، وشمل شهود العيان الذين شاهدوا الجريمة سيدا اسمه جوستينو أجبره الجنديان على أن يدلّهما على المكان الذي كان يسكن فيه القتيلان ، وآنسة اسمها بونتو أغتصبها الجنديان . واعترف روبنسن د وبليسي في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨١ أمام القاضي مونتور بأنه اغتصب نلميناجيكوب ثم أطلق عليها النار وقتلها .

٤٩٢ - وفضلا عن ذلك وصف السيد ايثيتي الحالات التالية :

(أ) شملت الاغتيالات التي تعلمها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والتي حدثت في النصف الأول من سنة ١٩٨٢ اطلاق النار على ثلاثة مدنيين بالقرب من أوشاكاتي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ، واطلاق النار مع اصابته بجروح خطيرة على مدرس اسمه ماركس نامبنيغا في بيته في ايباندا ياماتي في منطقة أوكوامبي في ٢ شباط/فبراير ، قيام طائرة عمودية مسلحة تابعة لجنوب افريقيا في اطلاق النار على عائلة من الفلاحين كانت تعمل في الحقول مما أدى الى مقتل شخصين مسنين ، وشخص في عامه الثامن عشر ، واصابة ثلاثة أطفال بجراح . وقد وقع هذا الحادث بعد ساعات من الهجوم الموفق الذي شنه الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا على قاعدة أوكاهاو العسكرية .

(ب) في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٢ ، أغتال بعض الجنود انجيلي اندجالي البالغة من العمر ٦٥ عاما في أوكاووهولاموا ، وفي ١٠ نيسان/ابريل ، اطلقت النيران على طفل في عامه العاشر أثناء عملية جمع القرويين في أونيباتا على بعد ١٢ كيلومترا شمالي أوكانغو .

(ج) في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، وجد بيني ايامبو البالغ من العمر ، ٤٠ عاما ، ميتا في سواكوبموند بعد أن اعتدى عليه ج • د • بشرفدروج • أ • براند وكلاهما جندي من جنود جنوب افريقيا بضرب أفضى الى الموت •

(د) في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، أطلق بعض الجنود النار على توماس شادوكا ، وعمره ٢٤ سنة ، فأردوه قتيلا ظنا منهم انه " ارهابي " •

(هـ) في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٢ ، أشارت صحيفة Windhoek Advertiser الى القاء القبض على ٤٦ افريقيا في مجمع مساكن العمال في تسوميب بسبب وجودهم " غير القانوني " هناك وأثناء القاء القبض عليهم أطلقت الشرطة النار على أحدهم فأردته قتيلا •

٤٩٣ - وأشار السيد ايثيتي كذلك الى جرائم القتل التي تمت في كافانغولاند والتي نقل أخبارها صحفيون محليون وأجانب (انظر الفقرة ٥٠٦ فيما يلي) • وقال الشاهد أن هناك دليلا على وجود قبر جماعي بالقرب من ارسالية اكاتوبي التي تبعد بمسافة ٢٥ كيلومترا عن الحدود الأنغولية وينقل اليها معظم جثث القتلى من المدنيين •

٤٩٤ - وشهد السيد اثيتي والسيد موزس غاروبب (الجلسة ٥٧٦) بأن مذبحة للمدنيين وقعت في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ، وقدم أيضا السيد غاروبب وثائق أعدتها ادارة الاعلام والدعاية التابعة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بشأن هذه الواقعة (مذبحة في أوشيكوكو)• وقد وقعت المذبحة في قرية صغيرة اسمها اوشيباندا تقع بالقرب من ارسالية اوشيكوكو الكاثوليكية الرومانية في أوفامبو• وكان خمسة جنود افريقيين يقودهم ناكالي الذي يقال انه قائد سيئ السمعة وعنيف من قوات فرقة كوفويت الخاصة ، من بينهم جندي تم التعرف عليه بوصفه فردا من أفراد حرس أوفامبو المحلي قد وصلوا في الساعة الثانية صباحا الى منزل أسرت هوبيرتوس نييورو • ولم يكن نييورو في بيته ، بيد أن الجنود الذين كانوا يحملون أسلحة أوتوماتيكية مجهزة بحربة ثابتة أمروا عائلته المؤلفة من عشرة أفراد بما فيهم أمه البالغة من العمر ستين سنة ، وشخصان آخران يقيمان في المنزل بالخروج من القرية (الكرال) • ثم أمرهم الجنود بأن يصطفوا في الخارج وطلبوا منهم مالا وملابس •

٤٩٥ - وفتح الجنود النار وقتلوا ثمانية أشخاص • ثم حطموا سيارة يملكها السيد نييورو • وتمكن ايامبو ايينغي وهو أحد أبناء عم نييورو من الفرار دون أن تلحق به أي اصابة ، وحمل الآنسة انغولا التي أصيبت في ساقيها وأحد كتفيها الى منزل أحد الجيران هو مايكل أوبندي الذي أيقظه صوت اطلاق النار • وفي الصباح ، ذهب أوبندي الى مكان المذبحة وغطى الجثث بأحرمة قبل أن يذهب توا الى مركز الشرطة ليطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة - ولكن رجال الشرطة ادعوا عدم توفر أي سيارة لديهم • كما أنهم لمحوا الى أن المسؤولية قد تقع على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية • بيد أن الذين نجوا من المذبحة تعرفوا على الجنود الأفارقة الخمسة ، بما فيهم ناكالي وفرد آخر من حرس أوفامبو المحلي الذي كان يسكن على مقربة من منزل نييورو •

٤٩٦ - ووفقا لمعلومات اضافية ، بدأ في حزيران/يونية ١٩٨٢ تحقيق قضائي بشأن هذه القضية في محكمة أوندانغوا للتحقيقات التي استمعت الى رواية أحد الأشخاص الذين بقوا على قيد الحياة • وأكد شاهد مثل امام هذه المحكمة هو السيد جوليدلي نويوما الشهادة المدلى بها أعلاه • وقد سجلت محكمة اوندانغوا للتحقيقات أسماء أولئك الذين ماتوا في المذبحة كما يلي : جنزيلا نوبندي (أوسندي) ، ٦١ سنة ، ويوهانيس سيلاس (٤٢) ، وبرناديت توبياس (٢٧) ، وكاتولي كاويلاكانا

(طفلة عمرها ٩ سنوات) ، وشيفوتي كنغايي (طالب عمره ١٨ سنة) ، جيزيلا نيبولو (طفلة عمرها ١٣ سنة) ، تسيلينا ماتيوس (١٣) ، وبينيديكتوس نيبولو (طالب عمره ٢٠ سنة) - ويبلغ مجموعهم ثمانية أشخاص (٣٩٥) .

٤٩٧ - وشهد السيد ديفيد باندياني شيكومبا (الجلسة ٥٧٩) بأنه راقب أنشطة وحدة الكونغويت عندما كانت اقامته محددة في منطقة أوكوامبي في شمال ناميبيا الشمالية اثر اطلاق سراحه من جزيرة روبن في ١٩٨٠ ، وقال ان الوحدة في معظمها كانت تتألف من أفارقة ، ويوجد بين قاداتها توناتا اندونغو ، وماتيوس شيكنغو ، وتوماس شيكومبا ، وجورج نغيكوموا . وكانوا يقتلون الذين يشتبهون في أنهم من أنصار المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بما فيهم أشخاص من رجال الأعمال ورجال الكنيسة والمدرسين ، وفي بعض الأحيان حتى أنصارهم ذاتهم . وفي أول الأمر يعاملون ضحاياهم المقصودة بلطف ، ويستطلعون عليهم في النهار قبل أن يعودوا اليهم أثناء الليل ليقتلوهم . وقال الشاهد أن الوحدة قد انشئت سنة ١٩٧٨ لخلق الاضطراب بين صفوف الشعب الناميبي وقت كانت الانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة حقيقة متوقعة . وكانت لديهم قائمة بأسماء الذين قتلوا والذين يحتزمون قتلهم . وقد عثر على هذه القائمة في جيب أحد قادتهم وهو ليفي أمادهيلا الذي لقي حتفه في حادث سيارة . ونشرت الأسماء في صحيفة أوموكويتو التي تصدرها كنيسة أوفامبوكافانغو اللوثرية (انظر E/CN.4/1424 الفقرتان ٤١١ و ٤١٣) . وهناك وحدة أخرى يقودها شخص باسم توماس كاندوف تعرف باسم " قوات الأمن " وتقتل الأبرياء أيضا وتعرض جثثهم في أماكن الشرب التابعة للبلدية مدعية أنهم ارهابيون . كما أنهم كما كانت هذه الوحدة تقتل الأشخاص الذين نسوا أن يحملوا الأوراق الخاصة بهويتهم .

٤٩٨ - واستمع الفريق الى اعتراف شاهدين هما السيد آندرياس نابلنغي (الجلسة ٥٧٨) والسيد آندرياس توربرت (الجلسة ٥٧٩) كانا قد جندا في القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا . وكان السيد توربرت قد اجبر على التطوع في قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في ١٩٧٥ من اوفامبولاند . وفر في أيار/مايو ١٩٨٢ عابرا الحدود مع جنديين آخرين من السود . وقد تطوع السيد نايلينغي في قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في تموز/يولية ١٩٧٨ وترك جيش جنوب افريقيا في نهاية ١٩٨١ وقدم هذان الشاهدان أدلة على اشتراكهما في أعمال وحشية ارتكبت ضد مدنيين ناميبيين وأنغوليين . وكان معلموهم هم ناوكوشو وثلاثة بيض من جنوب افريقيا هم الليوتينانت لوز وهو قائد سرية ، الكوربورال روغربنبورغ ، والكوربورال دويزر وهو قائد فصيلة ، والليوتينانت بوثا . وقد تعلما أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية هي عدو الوطن وبناء عليه ، ينبغي لها مقاتلتها ومقاتلة أي شخص يساندها أو يتعاطف معها دون رحمة . وبعد خمسة أشهر من التدريب أخذا الى أوشيفيلو لضمهما الى الكتيبة ٤١ لمدة شهر ، ثم أرسلا بعد ذلك الى الحدود حيث اشتبكا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومع القوات المسلحة لتحرير أنغولا أكثر من عشرين مرة .

٤٩٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ذهب السيد نايلينغي الى بلويمفونتاين ليتلقى تدريبا خاصا مدته ثلاثة أسابيع ، وأثناء وجوده هناك زار بيك بوثا ، وزير خارجية جنوب افريقيا وحدته

---

(٣٩٥) Focus ، العدد رقم ٤٣ ، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ .

وقال ان قوات جنوب افريقيا ستنسحب قريبا من ناميبيا وأنه سيكون من واجب الوحدات مثل وحدته أن تدافع عن البلاد وأن تمنح المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من تولي زمام الأمور • وقال أن ضرب المدنيين وتعذيبهم يمارسان يوميا في ناميبيا الشمالية أثناء البحث عن مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأضاف الشاهد أنه شاهد مقتل مدنيين في أوتا مانزى في عام ١٩٨١ • وقال أن العملية الكبرى التي شارك فيها في أنغولا تمت في آب/أغسطس - أيلول / سبتمبر ١٩٨١ • ودمرت خلالها عدة قرى • وفيما عداه وشخصا آخر كانت بقية أفراد الوحدة المكونة من ٤٨٠ فردا والتي شاركت في هذه العملية من بيض جنوب افريقيا • وقال انه بعد السنة الأولى التي قضاها في الخدمة تقاضى ٣٨٠ رندا مع علاوة خاصة قدرها ١٧٠٠ رند • صرفت بعد خمسة أشهر •

٥٠٠ - قال السيد نوربرت أنه أجبر سنة ١٩٧٥ على الالتحاق بقوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في أوفامبولاند بعد القاء القبض عليه في وندهويك • وبعد ستة أشهر من التدريب ، أرسل الى وندهويك حيث بدأ مع الليوتيننت كينغ في القاء القبض على أعضاء من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية • وقد أرسل العضوان الأولان اللذين القي القبض عليهما الى أونغنيديفا وأجبرا على الالتحاق بقوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا • وفي شمال ناميبيا ، اشترك في القاء القبض على مدنيين ناميبيين وضربهم وقتلهم • وأعلن أن المسؤولية عن ضرب الأشخاص المعتقلين تقع على الليوتيننت كينغ وضابط أسود من ضباط الجيش يدعى شيلومبو • وقد القيا القبض على فيليمون ايبينجي في أوشاندومبالا في مقاطعة أوكوالودهي وضرباه مرات عديدة بالعصى • وألقيا أيضا القبض على فتاة تدعى رايما جوناتان من نفس القرية وأخذاها الى أوشكاتي حيث اعترفت بعد استجوابها بأنها طهت طعاما لمقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ووافقت على العمل لحساب قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا تجنبا للتعذيب • وأعطيت في البداية ٢٠٠ رند • وفي آب/أغسطس ١٩٨١ قام ضابط أبيض يدعى سليبر وجندي أسود يدعى كمبنغولا بالقاء القبض على ديفيد مويا من شندومبالا في منطقة أوكوالودهي كانت تحوم حوله الشبهات بأنه من مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية • وبعد استجوابه أخذ الى أجمة • وأطلقت عليه النار وتركت جثته هناك • ورغم أن كولونيلا يدعى ماير قال أن هذين الجنديين سيعاقبان ، لم يتخذ أي اجراء • وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، القيا القبض على مارتن جونا من سيلما قيل أنه تلقى زيارة أربعة مخاوير من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وأخذ الى أوشاكاتي لاستجوابه ، وقال الشاهد أنه يعتقد أنه مات • وقال نوربرت أن الليوتيننت كينغ كلفه بمهمة جديدة تتمثل في تحديد موقع قواعد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في أنغولا • حتى يتسنى قصفها بالقنابل ، وكان سيحصل لقاء قيامه بهذه المهمة على ٣٠٠٠ رند •

٥٠١ - وشهد السيد فرانسيسكو والسيد مانويل (الجلسة ٥٨٣) بأن طائرات تابعة لجنوب افريقيا ، قصفت ، في ٢٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ ، بيتا للشباب في مدرسة في شانغونغو بأنغولا • وقالا أن ست طائرات تابعة لجنوب افريقيا قصفت بيت الشباب بدون انذار في الصباح ، وقتل ٣٠ طفلا وعدد آخر من المدنيين كانوا يتسوقون أو خارج منازلهم في الشوارع • وقد دمر بيت الشباب تدميرا كاملا • ووجد شقيق السيد فرانسيسكو ميتا تحت انقاض المبنى • وقال الشاهدان أن الغرض من

الغارة كان ادخال الرعب على قلوب السكان نظرا لأنه لا توجد أهداف عسكرية في المنطقة • وقال أن شانغونغو تعرضت لهجمات أخرى بالقنابل (٣٩٦) •

٥٠٢ - وفي أثناء زيارة الفريق للوبانغو في أنغولا قال الكابتن داكوستا (الجلسة ٥٨٣) أن عدة أهداف مدنية قد أصيبت منذ آب/أغسطس ١٩٧٩ نتيجة هجمات بالقنابل شنتها جنوب افريقيا • وقد قصف مصنع أخشاب مادياراس دي هويلا الواقع بالقرب من لوبانغو مما أدى الى مقتل ٣٦ عاملا واصابة ٣٤ بجراح • وثمة مثال آخر هو هجوم شنته طائرة عمودية في منطقة ليبا حيث قتل ٢٠ شخصا بقسوة من بينهم نساء وأطفال وشيوخ • وهاجمت أيضا قوات من المشاة منقولة جوا تابعة لجنوب افريقيا حيث قتلت ٣٨ شخصا من بينهم ١٥ تلميذا كانوا في المدرسة ساعة وقوع الهجوم • وقتل آلاف من الأشخاص أثناء العملية العسكرية التي شنت في آب/أغسطس ١٩٨١ في اقليم كونيني في أنغولا • وقام الفريق، بعد جلسات الاستماع، بزيارة مصانع كان جيش جنوب افريقيا قد قصفها بالقنابل ودمرها تماما في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ • وكان مصنع للأخشاب اسمه مادياراس دي هويلا، في مدينة لوبانغو، هدفا لهجوم شنته قوات لجنوب افريقيا قتل خلاله ٣٦ عاملا وأصيب ٣٤ بجراح •

٥٠٣ - وقال السيد نداكولتي (الجلسة ٥٨٣) أنه اثر احتلال اقليم كونيني بانغولا، قامت قوات تابعة لجنوب افريقيا بقتل نساء وأطفال، واحراق المنازل، وغرس الألغام في الطرق، وتسميم مياه الآبار، واحراق الماشية في الحظائر • ثمة أعمال وحشية أخرى التي ارتكبتها قوات جنوب افريقيا تمثلت في ملء زجاجات بالبول والرمل واقحامها في مهابل النساء • وأرغم رجل مسن على مضاجعة ابنته أمام الجمهور •

٥٠٤ - قدم السيد ايثيتي (الجلسة ٥٧٨) تفاصيل عن سلسلة من الفظائع ارتكبتها قوات جنوب افريقيا في ناميبيا • وتشتمل هذه الفظائع العنف العشوائي والاغتصاب والاختطاف • وذكر شهود عيان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ان بعض رجال الخدمة الوطنية اعتدوا على مجموعة من العاملين في الارسالية الرومانية الكاثوليكية بالقرب من أوتافي حيث حرق المعتدون رد في راهبتين بقطعة من الخشب المحمي • ولم يذكر أي تعليل لهذا التصرف لا قبل القيام به ولا بعده • وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٨٢ اختطف دجون شيتومبابو وكايوفي مونونا، المقيمان في ايبينغا من قريتهما وأخذا الى قاعدة ايهانا العسكرية وضربا وتعرضا لصدمات كهربائية • وأبلغ عن عدد من حالات الاغتصاب، ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ اغتصب جندي يدعى جاكوبوس فان زيل، هيلما ساريا س، ٢٥ سنة، وكان قد حاول أيضا اغتصاب فريدا دافيد ٢٠ سنة في شباط/فبراير ١٩٨١، ومن بين الحالات التي وقعت في نفس الشهر حالتا لافينيا هايتا من أوهانغوينا ولوسيا مواد جانغا من أوكانهودي • وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨١ أغتصب يوهانا س بريتوريوس من قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا سافينا كاسيكو في حفلة زفاف في كافانغولاند • واختطفت شرطة جنوب افريقيا عددا كبيرا من الأشخاص سرا ولا يعرف مكانهم • وشملت الحالات التي وقعت في ١٩٨٠ فيلهو ماتيوس وآدون ايبنغي وفيستوس كادهيكوا من لود ريتز، ولازاروس شيلابا من أونامبيدي • وقد القي القبض

---

(٣٩٦) انظر أيضا الفقرة ٤٤٦ •

على شيلابا في أيار/مايو ١٩٨٠ وأخذ الى أومنغويلومي ثم أخطرت السلطات العسكرية عائلته فيما بعد بأنه لم يعثر عليه في أى مكان . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، القي القبض على هاماكالي ايبالا من أوشاكاتي وأمرت شرطة أوشكاتي فيما بعد عائلته بأن تكف عن طلب معلومات عنه ورفضت الشرطة تسليم سيارته التي أعيد طلاؤها وتستخدمها الآن الشرطة العسكرية . وفي سنة ١٩٨١ ، فقد عدد من الأشخاص نتيجة قيام قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا باختطافهم . وتشمل هذه الحالات كاميلوس نانغونيا ، ٣٣ سنة ، الذى أبلغ عن فقده من مستشفي وند هوك حيث كان يعالج ، وايلاغو جيرهارد من مقاطعة أونغاند جيرا الذى اختطفه جنديان من قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، هما كارل شيكابا وشالو . واختطف أيضا أشخاص كثيرون من قرى ايبيتي ايتوكا وايهانا وايلوندو .

٥٠٥ - وفقا للمعلومات المتاحة لفريق الخبراء العامل المخصص، وقعت اعتداءات على العمال المتعاقدين انطوت على خسائر في الأرواح في أوتجيوارونغو ووند هويك خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، أعلن مجلس الكنائس في ناميبيا مناشدته انشاء لجنة مستقلة للتحقيق في حوادث أوتجيوارونغو التي قيل أن عددا غير معروف من الأشخاص لقوا فيها حتفهم . وجاء هذا النداء اثر سلسلة من أحداث العنف وقعت في منطقة أوتجيوارونغو فيما بين ٧ - ١٠ آب/أغسطس ١٩٨١ ، ولم يعلن عن أى رد على النداء من جانب الحاكم العام . وان ما أثار هذه السلسلة من الأحداث هو قتل امرأة من داماراً بطعنة مميتة في منطقة أورميتوفيني ، وتلا ذلك عدد من الهجمات الانتقامية على منازل السكان الأوفمبو اعتقادا بأن القاتل من جماعة الاوفامبو . وبعد ثلاثة أيام من وفاتها ، توجهت قوة من جنود و/أو شرطة داماراً مع افراد من شرطة الأمن الى مجمع مساكن العمال الأوفمبو وأمرتهم بالتجمع خارج البيوت في ملعب لكرة القدم أثناء قيامها بتفتيش بيوتهم . ثم ، قذفت هذه القوات قنابل مسيلة للدموع وسط الحشد دون انذار وانقضت على العمال وانهالت عليهم بالضرب على نحو مبرح الى حد أنه وجب نقل كثيرين منهم الى المستشفى . وقيل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ أن تحقيقا أجرى لتحديد ما اذا كان يمكن أن يوجه جنائيا تهمة قتل عاملين من الأوفامبو الى الأشخاص الأربعة الذين القت الشرطة القبض عليهم ومن بينهم جنديان وشرطي .

٥٠٦ - وفقا للمعلومات المتاحة للفريق أنشأت قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، أثناء الفترة قيد الاستعراض، مجلس تحقيق ليحقق في الادعاءات المتعلقة بالأعمال الوحشية . وبدأ المجلس الذى عينه قائد قوات الدفاع ويرأسه البريغادير بن دى فات دوس، من القيادة العامة لقوات الدفاع التابعة لجنود افريقيا في بريتوريا ، في آذار/مارس في الاستماع الى الشهادات حول الأعمال الوحشية التي اقترفت في منطقة كافانغولاند في الشهر السابق . ونقل خبر هذه الفظائع اثر زيارة قام بها الى المنطقة ، صحفي فرنسي من جريدة ليموند ، يدعى هانس روهر وهو قائد الحزب الديمقراطي المسيحي لناميبيا ، وصحفيون من جرائد تصدر في ناميبيا وجنوب افريقيا . ومن بين الأحداث التي رواها القرويون للصحفيين اطلاق النار على شيخ في السبعين من عمره وقتله حينما كان يأخذ نصيبا من الراحة تحت شجرة في مقاطعة كانتشانا على بعد ٢٤ كيلومتر جنوبي توندورو ، وكذلك قتل جنود قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا دون مبرر رجل آخر كان يحمل علبة حليب الى أطفاله . وعلم الصحفيون من يوهانا من تجابوا أن أفرادا من قوات الأمن أخذوه في بيته في صباح أحد الأيام الى قاعدة عسكرية لاستجوابه . ووجهت اليه تهمة أنه مواطن أنغولي وجاسوس يعمل

لحساب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، وضربوه ضربا مبرحا ثم نقل الى قاعدة عسكرية أخرى حيث وضع في زنزانة سقفها منخفض الى حد انه لم يستطع الوقوف فيها • وقال له أحد المعتقلين أنه وضع في قفص ارتفاعه ٣٠ سنتيمترا لظنهم أنه رجل آخر يبحثون عنه • وقد تعرض جاكو كنغاجي وهو ناظر مدرسة لتجربة مشابهة • فقد القي القبض عليه في ٢٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ واحتجز لمدة اسبوعين وكان معصب العينين واعتدى عليه ولكم وضرب بعصا مما ترك كدمات على وجهه وبدنه • كما تعرض لصدمات كهربائية بواسطة أسلاك ربط في خنصريه وفي لسانه ومؤخر رأسه •

٥٠٧ — ولدى قيامه باعلان تشكيل مجلس التحقيق ، قال الميجور جنرال لويد ، قائد قوات اقليم افريقيا الجنوبية الغربية ، أنه سيجرى التحقيق في كل من الادعاءات التي اتهمت فيها قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا بارتكاب أعمال وحشية وان المسؤولين عن هذه الاعمال سيمثلون عند الضرورة أمام العدالة • وفي نفس الوقت ، نفى متحدث من بريتوريا باسم قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ادعاءات القس ستورى من مجلس كنائس جنوب افريقيا بأن ٩٠ في المائة من الأعمال الوحشية المقترفة في منطقة العمليات العسكرية هي من فعل قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا (٣٩٧) •

٥٠٨ — أعلنت قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في حزيران /يونية ١٩٨٢ عن تدابير أخرى للتحقيق في الأعمال الوحشية • وأعلن القائد آس كلاينهانس ، رئيس ادارة الشؤون المدنية في مقر قيادة الجيش في أوشكاتي ، عن انشاء لجنة اتصال خاصة في منطقة العمليات العسكرية تتألف من بيتركالونغولا ، وهو رئيس القساوسة من الأوفمبو ، ومن أعضاء من الكنيسة ، ورجال الأعمال المحليين ، وقواد من قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا • وقال أن مهمة اللجنة ستكون التحقيق في الشكاوى المقدمة من السكان المدنيين • وادعى أن الاشخاص الذين كانوا يخافون فيما مضى من تقديم الشكاوى يقدمون اليوم على القيام بذلك ، وأن اللجنة حققت بالفعل في عدة قضايا تتعلق بالاعتداء أو سوء المعاملة تم في شأنها توجيه التهم الى أفراد من قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا • ولم يدل بتفاصيل عن الحوادث أو بأسماء المورطين فيها • وفي حين أن كلاينهانس اعترف بأن قوات جنوب افريقيا ارتكبت بعض الأعمال الوحشية ، فقد ادعى بأنه اذا أخذ في الاعتبار الظروف وعدد القوات تكون " نسبة الفظائع المرتكبة منخفضة جدا جدا " • وأعلن أن كل جندى مطالب الآن بالتوقيع على بطاقة خاصة تنص على أنه يحترم السكان المحليين وأنه لن يلجأ أبدا الى استخدام أعمال العنف الجسدى ضدهم •

٥٠٩ — وقيل فيما بعد أن الميجور جنرال لويد قد أعلن اتخاذ تدابير شاملة لمكافحة حوادث الأعمال الوحشية المزعومة التي يرتكبها أفراد من قوات الأمن • والخطوات المتخذة لاقامة وسائل للاتصال بين القيادة العامة لقوات اقليم افريقيا الجنوبية الغربية و " السلطة النيابية " في المنطقة، وانشاء مكتب في وندهويك تديره بصفة دائمة شعبة القانون العسكرى للتحقيق في المعلومات الواردة واتخاذ التدابير لتصحيح الأخطاء • ويمكن تقديم الشكاوى شخصيا أو كتابيا •

---

(٣٩٧) Windhoek Observer ، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، Focus ، العدد رقم ٤٠ ، أيار/مايو — حزيران /يونية ١٩٨٢ ، صفحة ٩ •

٥١٠ - وأعلن كذلك أنه ستجرى محاكمة عدة جنود وأن شخصا مثل أمام المحكمة بتهم تتعلق بارتكابه أعمالا وحشية . وقد قامت الشرطة بالتحقيق في ادعاء باطلاق النار ، كما أن هناك قضية لاعتداء فاحش بين يدى النائب العام لناميبيا . وجاءت هذه المحاكمات على اثر تحقيق دام ثلاثة أشهر قام به مجلس التحقيق العسكرى . وقد حقق مجلس التحقيق ، الذى مددت ولايته لمدة شهر واحد حتى نهاية تموز/يولية ١٩٨٢ ، في ٤٠ حالة ادعاء بارتكاب أعمال وحشية . ووفقا لتصريح صادر عن مقر قيادة قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في بريتوريا ، تم التحقيق في كافانغولاند ، في ادعاءات بوقوع حوادث لاطلاق النار أدت الى الموت ، وحوادث للاغتصاب والتخويف والسرقة ، وفي أوفامبولاند ، توجد قضية واحدة من بين ٢٤ قضية لم يتم التوصل الى ايجاد حل لها . ولم تعط أية تفاصيل عن هذه القضية .

٥١١ - افادت المعلومات الواردة أن زعماء الكنيسة نفوا أنهم وافقوا على أن يمثلوا في لجنة الاتصال وشددوا على أن الكنائس ليست على استعداد لاعطاء ثقتها لهيئة يكون فيها الجيش متهما وقاضيا في آن واحد . وقال رئيس الأساقفة هورلي وهو من أعضاء مؤتمر اساقفة جنوب افريقيا ، ان الكنيسة سترحب بانشاء هيئة تحقيق مستقلة تتألف أساسا من أشخاص ضليعين في القانون (٣٩٨) .

---

(٣٩٨) Focus، العدد رقم ٤٢ ، أيلول /سبتمبر - تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ ، صفحة ٨، Times ، ٢ حزيران /يونية ١٩٨٢ ، Survey of World Broadcasts (BBC Monitoring Service) افريقيا والشرق الأوسط ، ٤ حزيران /يونية ١٩٨٢ .

جيم - النقل القسرى للسكان

٥١٢- ورد في التقرير السابق لفريق الخبراء العامل المخصص (E/CN.4/1485 ، الفقرات ٣٢٤-٣٣٤) وصف لعدة أنواع من النقل القسرى : نقل المدنيين في أوفامبو الى مناطق محصنة لمنعهم من مساندة مغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛ خطف المدنيين واللاجئين في كل من ناميبيا الشمالية وانغولا الجنوبية ؛ والاضطراب الذى تسببه الهجمات المنتظمة التي تشنها جنوب افريقيا بالنسبة للسكان المدنيين .

٥١٣- تلقى الفريق ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، مزيدا من الادلة والمعلومات المتعلقة بتشريد المدنيين في ناميبيا وانغولا نتيجة لعمليات قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا ، وكذلك تفاصيل عن نقل قسرى وشيك الحدوث فيما يتعلق بتنفيذ سياسة " الاوطان المستقلة " في ناميبيا ، وهي أول حالة يبلغ عنها من حالات النقل من هذه الفئة منذ عدة سنوات (أنظر E/CN.4/1485 ، الفقرة ٣٢٤) .

٥١٤- أشار السيد جاكوب هاني (الجلسة ٥٦٤) والسيد فردريك ماتونغو (الجلسة ٥٦٦) الى حالات النقل القسرى لسكان ناميبيا لمنع الناس من مساعدة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وتم ذلك دون أى تعويض أو ترتيب لاعادة توطين نتج عن اضفاء الطابع العسكرى على ناميبيا . وقد نفذت عمليات التشريد بحجة ضمان الحماية للمدنيين ، وشملت اخلاء مناطق من أجل العمليات الموجهة ضد مغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وانشاء قواعد عسكرية . وأوضح السيد هاني أيضا ان عمليات النقل القسرى تحدث في ناميبيا الشمالية ، من كاوكوفيلد على طول الحدود المؤدية الى كابريفي ، مع تعرض جميع مجموعات السكان المقيمة في تلك المناطق للتهديد . وتنفذ أيضا عمليات النقل القسرى هذه في مناطق أخرى أبعد جنوبا كعمليات انتقامية اذا ظن ان السكان يساندون المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وأشار الشاهد أيضا الى اختفاء أشخاص معتقلين في سجون معينة مع عدم اتاحة أى معلومات تالية للاختفاء عن الشخص المفقود . وأشار في هذا الصدد الى اختفاء بريندان سيمبواى نائب رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية حول الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ . وقد رئي لآخر مرة معتقلا في بريتوريا ، واعتقد فيما بعد انه أعيد الى كابريفي ولكن أحدا لم يره منذ ذلك الوقت . وأشار الشاهد أيضا الى اختفاء جريميا غانغونغو في بداية عام ١٩٨٢ وكان قد احتجز في أوندانغوا .

٥١٥- ووفقا للمعلومات المتاحة للفريق ، تدمر بشكل روتيني منازل وممتلكات القرويين الذين تعتقد قوات الأمن انهم يقدمون الطعام الى المغاوير ، أو يقدمون الطعام مكرهين بالتهديد الى العملاء المحرضين الذين تستخدمهم قوات الامن ويتم طرد هؤلاء القرويين . كما يتم تدمير جميع منازلهم ، وقراهم والصناديق التي يخزنون فيها حبوبهم ويطلق سراح الاسر لكي تستجدى الطعام من الأصدقاء والاقارب (٣٩٩) .

---

(٣٩٩) Namibia - A Nation Wronged ، المرجع نفسه ، صفحة ١٢ .

٥١٦- وأفادت المعلومات المبلغة ان عضوا من أعضاء هيئة هيريرو القبلية في كاوكولاند واسمه تينوس سميث اعترف في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ان سكان الريف يكرهون على الاقامة حول المعسكرات الحربية التابعة لجنوب افريقيا ، بعد أن يكونوا قد فروا من منازلهم اجتنابا لوقوعهم في لهيب الحرب المتكثفة . وقال سميث للصحفيين الذين يزورون المنطقة ان ٩٠ في المائة من الهجرة الجماعية الى العاصمة أوبوو والمراكز المحيطة بها حدثت نتيجة لتصاعد القتال في الشمال . وبناء عليه ، زاد عدد سكان أوبوو من حوالي ٥٠٠ نسمة منذ سنتين الى حوالي ٤٠٠٠ نسمة ، وكان عدد كبير من الناس يعيش في معسكرات مأخوذة بوضع اليد . وأصبح عدد كبير من الأسر الريفية القادمة حديثا ، بعد أن تركت ممتلكاتها وراءها ، يعتمد على ما يكسبه ابناؤها الذين انضموا الى قوات الأمن لكي يحصلوا على أجر منتظم (٤٠٠) .

٥١٧- وشهدت الآنسة مارغريت لينغ (الجلسة ٥٩٩) ان كلا من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وحكومة انغولا أعلن عن اعتقاده بأن الكثيرين من الانغوليين الذين وصفتهم جنوب افريقيا بأنهم " لاجئون " وكانوا قد عبروا الحدود من انغولا الجنوبية الى ناميبيا الشمالية بحثا عن الطعام والأمان ، كانوا في الحقيقة قد أجلتهم قوات جنوب افريقيا للدعاية ولاغراض أخرى . وكانت الاعداد التي شملتها هذه العملية كبيرة جدا ، وأبلغت قوات جنوب افريقيا ، في الاسبوع الثالث من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، ان عددا يبلغ مجموعه ١٠٠ لاجئ قد وصل الى ناميبيا الشمالية منذ بداية " عملية بروتيا " . غير أن الرئيس الانغولي دوس سانتوس كان قد قال في مؤتمر صحفي عقد في لواندا ان حكومته " لا تعترف بوجود لاجئين انغوليين هاربين الى ناميبيا " ، ووجه اتهاما بحدوث " اجلاء قسرى " بغرض الحصول على عدد أكبر من المجندين للجماعات التي تسعى الى زعزعة استقرار انغولا . وكان الرئيس قد طلب الى منظمات الاغاثة الدولية أن تحقق في اشاعات تقول ان قوات جنوب افريقيا اختطفت القرويين في جنوب انغولا بالجملة واحتجزتهم في معسكرات داخل ناميبيا .

٥١٨- وقالت الشاهدة ان بعضا من اللاجئين الذين قابلهم فيما بعد صحفيون داخل ناميبيا ، أكدوا هذا التصريح القائل ان قوات جنوب افريقيا المشتركة في " عملية بروتيا " هددتهم بالقتل ما لم يتجهوا جنوبا الى أوفامبولاند . وتم احراق قراهم وقمحهم وجاءت بعد ذلك مغاوير " الاتحاد الوطني لاستقلال اقليم انغولا " وشتت ماشيتهم وقد هرب فيما بعد بعض الانغوليين الذين خطفوا وعادوا الى أنغولا حيث رووا لدورة لجنة التحقيق الدولية في الجرائم المرتكبة من نظام العنصرية والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي المعقودة في بداية ١٩٨١ ، كيف دربتهم جنوب افريقيا تدريبا عسكريا لمقاتلة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والحكومة الانغولية (أنظر E/CN.4/1485 ، الفقرات ٢٨٠ - ٢٨٤) .

٥١٩- وأفادت المعلومات المبلغة ان اعدادا كبيرة من المواطنين الانغوليين شردوا أثناء الفترة قيد الاستعراض نتيجة لغزوات جنوب افريقيا داخل المنطقة الجنوبية . وأرغم عدد يقدر بـ ٨٠٠٠٠٠ شخص ، خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من " عملية بروتيا " التي بدأتها قوات جنوب افريقيا في ٢٣ اب/ أغسطس ١٩٨١ ، على الفرار من منازلهم في اقليم كونيني . وبلغت التقديرات الأولية لمجموع السكان المنتزعين في انغولا الجنوبية ١٥٠٠٠٠٠ - ١٦٠٠٠٠٠ شخص تركهم غزو جنوب افريقيا

---

(٤٠٠) Focus ، العدد ٣٩ ، اذار/ مارس - نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، صفحة ٤ .

لبلدهم بدون مأوى • وبالاضافة الى ذلك قدر أن ٢٨٠ ٠٠٠ شخص تأثروا بالجفاف الطويل الأمد في الجنوب الذى جعل نطاق أنشطة جنوب أفريقيا العسكرية من المستحيل اتخاذ تدابير مضادة وفعالة لمقاومته (٤٠١) •

٥٢٠ ــ أفادت المعلومات المبلغة أن المقدم نغونغو التابع لوزارة الدفاع الأنغولية أكد أن قوات جنوب افريقيا تواصل احتلال حوالي ٥٠ ٠٠٠ كيلو متر مربع من اقليم كونيني والسيطرة عليها ولكنها لم تقم أى شكل من أشكال الادارة في المنطقة • وقال ان ١٦٠ ٠٠٠ شخص شردوا من منازلهم وأرغموا على الفرار شمالا في حين ان الذين بقوا في المنطقة المحتلة يرشون بالأغذية لاقناعهم بأن يصبحوا مخبرين يعملون ضد القوات المسلحة الأنغولية (٤٠٢) •

٥٢١ ــ وفيما أدلت به من شهادة أمام فريق الخبراء العامل المخصص، أشارت الآنسة لينغ (الجلسة ٥٥٩) الى الضغوط التي تمارس للتأثير على جماعة التونبار بالانتقال من أرض أجدادهم حول نهر كويسيب الى " الوطن المستقل " المسمى ناما في الجنوب الشرقي • وقد صنفت جنوب افريقيا أهالي التونبار كجزء من مجموعة ناما • وكانت هذه الجماعة قد عاشت في هذه المنطقة حول خليج والفيس (الذى ضمته جنوب افريقيا في ١٩٧٧) وعلى ضفاف نهر كويسيب طوال قرون وشكلت جزءا من اتحاد ناما الأوسع نطاقا التابع لناميبيا قبل الاستعمار • وقد بذلت عدة محاولات في الماضي لنقل جماعة التونبار، وفقا لخطة أودندال لعام ١٩٦٤، الى " وطنهم المستقل " المعين لهم • وعلى الرغم من أنه لم يوجد أى برنامج رسمي لعمليات النقل القسرية في ناميبيا في السنتين الماضيتين، أعلن في أواخر ١٩٨١ أن وزارة شؤون الطبيعة التي أنشأت محتجزا طبيعيا هو حديقة نانكلوفت على ارض جماعة التونبار وفرضت عليهم قيودا في التنقل، كانت تستعجلهم في الانتقال • واتهم سيث كوتجي، زعيم جماعة التونبار، السلطات بأنها تستنزف احتياطي المياه الجوفيه في وادى نهر كويسيب بضخ الماء الى منجم روشنغ لليورانيوم وكذلك الى مدينتي خليج والفيس وسوكوبموند • وقال ان نتيجة لذلك، لم تستطع جماعته وهي من المزارعين الحصول بعد ذلك على الماء من الآبار القليلة العمق، وعانت في بعض المستوطنات من نقص في المياه • وشدد على ان جماعة التونبار تعارض تماما في نقلها لأنها ستفقد دخلا يعود عليها من أنشطة اقتصادية تتصل بشكل خاص بمنطقة اقامتها الحالية • وقال ان بعضهم يعمل في صيد الأسماك البحرية، في حين ان البعض الآخر يحصد فاكهة " ايناره " فيبيع بذورها المحمصة في اسواق سواكوبموند وخليج والفيس • وقيل انه يجرى ترتيب لعقد اجتماع بين سلطات ناما القبلية والحاكم العام في نهاية ١٩٨١ لمناقشة المسألة ولكن لم تتوفر أية تفاصيل اضافية عن نتائج هذا الاجتماع ولم يعرف ما اذا كانت جماعة التونبار قد نقلت قسريا بعد (٤٠٣)

---

(٤٠١) Focus، العدد رقم ٣٧، تشرين الثاني / نوفمبر ــ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١، العدد ٣٨، كانون الثاني / يناير ــ شباط / فبراير ١٩٨٢، صفحة ١٠ •

(٤٠٢) Focus، العدد رقم ٤٠، أيار / مايو ــ حزيران / يونيه ١٩٨٢، صفحة ١٠ •

(٤٠٣) Windhoek Observer، ٢٥ ــ ٩ ــ ١٩٨١ •

٥٢٢- ووفقا للمعلومات المتاحة لفريق الخبراء العامل المخصص، فان ظروف " وطن ناما المستقل " الذى ستنتقل اليه جماعة التونبار قاسية والأرض مصابة بالجفاف. ووفقا للتقرير الذى وضعه مجلس الكنائس البريطاني عن زيارته للاقليم في جيبيون ، فان الارض هناك مغطاة تماما بحجارة يبلغ قطرها من ست بوصات الى قدم واحد ترقد على السطح وينبغي ازالتها قبل ان يمكن حراثة أى ارض. ويجرى توحيد المنطقة كجزء من " وطن ناما المستقل " ، وتم شراء مزارع مملوكة للبيض مع انتقال البيض الى اماكن اخرى ، ونقل اليها افراد آخرين من الناما من وودمباد في الجنوب. ومن المفروض ان تعيل الان من عشر الى عشرين اسرة نفسها عن طريق تربية خراف ومعزكانت تعيل اسرة واحدة. ولم تسقط أية امطار طوال السنة وقت الزيارة وقيل ان عدد الخرفان والمواشي انخفض الى النصف تقريبا نتيجة للجفاف الذى ساد في السنتين الماضيتين (٤٠٤).

دال - معاملة المساجين السياسيين والأسرى من المقاتلين في سبيل الحرية

١- موجز لبعض القوانين ذات الصلة

٥٢٣- لاحظ فريق الخبراء العامل المخصص في تقارير سابقة ان قوانين جنوب افريقيا تنص على فترات طويلة من الاعتقال والسجن بالنسبة " للجرائم السياسية " وكذلك القوانين التي تشمل المساجين في السجون ، قد جعلت منطبقة على ناميبيا وما زالت مطبقة (انظر الوثيقة E/CN.4/1030/Add.1، الفقرة ٩ ، والوثيقة E/CN.4/1311 ، الفقرات ٣٧٢ - ٣٧٦). وتشمل هذه القوانين قانون السجون رقم ٨ لعام ١٩٥٩ ، وقرارات تعديل القانون العام رقم ٧٦ لعام ١٩٦٢ ، و١٠١ لعام ١٩٦٩ و ٩٤ لعام ١٩٧٤ : وقد طبق القرار رقم ٧٦ على ناميبيا بأثر رجعي في ١٩٦٦ ، ولكن حل محله الى حد كبير منذ ذلك الحين من حيث الاستعمال قانون الارهاب رقم ٨٣ لعام ١٩٦٧. وان الأغلبية العظمى من المساجين السياسيين الناميبيين الذين يقضون فترات سجن حكم بها عليهم ، ادينت بموجب قانون الارهاب. وطبقت احكام قانون اجتماعات الشغب لعام ١٩٥٦ لأول مرة في ناميبيا خلال ١٩٧٦ في اطار قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٧٦ (الذى يتضمن احكام قانون القضاء على الشيوعية لعام ١٩٥٠) الذى ينص على الحبس الاحتياطي والنفي لأية أشخاص يرى انهم يعرضون حفظ النظام العام للخطر. وتعطي هذه القوانين مجتمعة سلطات جنوب افريقيا في ناميبيا سلسلة عريضة من التدابير القمعية لتختار منها ما تطبقه في مجال تنفيذ " القانون والنظام". ويجوز ان يلقى القبض على شخص بمقتضى قانون من القوانين ثم تعدل شروط اعتقاله او اعتقالها بعد ذلك اثناء وجوده او وجودها في السجن. ومن الناحية العملية يرجح ان كثيرا من المعتقلين يجهلون على وجه الدقة القانون الذى يجرى احتجازهم بمقتضاه.

٥٢٤- وبالاضافة الى ذلك ، وضع عدد من القوانين واعلانات الطوارئ الرسمية خصيصا لاستخدامها في ناميبيا وأقرها الحاكم العام أساسا نيابة عن سلطات جنوب افريقيا ولا تزال سارية. وتشمل هذه القوانين والاعلانات الاعلان الخاص بمقاطعات الأمن AG.9 الصادر في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ الذى حل محل تدابير الطوارئ المعمول بها في شمال ناميبيا منذ اضراب عمال العقود في

---

(٤٠٤) Namibia - A Nation Wronged تقرير اعده مجلس الكنائس البريطاني ، المرجع نفسه ، صفحة ١٦.

١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ، والاعلان الرسمي R17 الصادر في شباط / فبراير ١٩٧٢ الذي يتناول اوفامبولاند ، والاعلان الذي خلفه R 89 الصادر في أيار/ مايو ١٩٧٦ الذي يتناول اوفامبولاند وكافانغولاند وشرق كابريفي ، والاعلان AG.26 الصادر في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٧٨ وعنوانه حكم يتعلق باعتقال الاشخاص بغية منع العنف والتخويف السياسيين ، والاعلان AG.50 الصادر في تموز/ يوليه ١٩٧٨ الذي عدل الاعلان رقم ٥٠ لعام ١٩٢٠ الخاص بابعاد غير المرغوب فيهم ، لكي تنقل سلطة طرد هؤلاء الاشخاص للحاكم العام ، ومختلف التعديلات التي ادخلت على هذه القوانين (انظر الوثائق E/CN.4/1311 ، الفقرات ٣٧٢ ـ ٣٧٧ ، و E/CN.4/1365 ، الفقرات ٢٦٨ ـ ٢٧٠ ، و E/CN.4/1429 ، الفقرات (٤٢١ ـ ٤٢٣)• وفي السنوات الاخيرة استخدمت قوات الأمن على نحو متزايد الاعلانين المستحدثين خصيصا للنص على الاعتقال دون محاكمة وهما AG.9 و AG.26 ، والقاء القبض على اعداد كبيرة من مؤيدي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية واعتقالهم ، في حين ان قانون الارهاب استخدم على نحو أقل تواترا ، ثم استخدم أساسا لتوجيه التهم ضد المعتقلين في المحاكم • وللحاكم العام ، بموجب الاعلان AG.26 سلطات غير مقيدة لاعتقال اى اشخاص يرى ان اعمالهم " تحرض على العنف او التخويف " الى أجل غير مسمى وبدون اى تهمة ودون اى التجاء الى محامين او الى المحاكم • وفي البداية لم يكن للشرطة سلطة استجواب المعتقلين بموجب الاعلان ، ولكن في أيار/ مايو ١٩٧٩ ، استحدثت سلطات الاستجواب عن طريق تعديل يجيز لقاضي الأمن اجراء الاستجوابات • وعلى الرغم من ان سلطات جنوب افريقيا تصدر من آن لآخر ارقاما لأعداد المعتقلين بموجب الاعلان AG.26 ، فانه لا يكشف ابدا عن الارقام المتعلقة بالمعتقلين بموجب الاعلان AG.9 •

٥٢٥ـ ومما يجدر ملاحظته ملاحظة خاصة هو الاعلان AG.9 الذي يحمي اى موظف حكومي او عام (بما في ذلك الشرطة) وأيا من افراد القوات المسلحة ، من المحاكمة بسبب اصابات الحقها عن طريق تدابير متخذة بموجب الاعلان • ويعزز ذلك قانون جنوب افريقيا رقم ١٣ لعام ١٩٧٧ الخاص بالتعويض والذي يقضي بتعويض الدولة او موظفيها عن الدعاوى المدنية او الجنائية المتعلقة بمنع الفوضى المدنية او قمعها ، والذي جعل منطبقا على ناميبيا • وتم توسيع نطاق الاعلان AG.9 في ١٠ أيار/ مايو ١٩٧٩ عندما اعلنت المقاطعات القضائية في ويندهويك ، وتسوميب ، واوتجو ، واوكاهاندجا ، واوتجيواورونغو وغروتفولتاين جميعها مقاطعات أمن • وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ وسع نطاق أقسام معينة من الاعلان AG.9 لتشمل كاوكولاند في شمال غرب ناميبيا ، ونتيجة لهذه الاضافات ، يخضع اكثر من ٥٠ في المائة من مساحة أراضي ناميبيا ، بما فيها اهم المراكز الحضرية ومراكز التعدين باستثناء كيتمانشوب ، ولودريتيز واورانجيموند ، مركز صناعة استخراج الماس ، وأكثر من ٨٠ في المائة من سكان ناميبيا ، بحكم الواقع للأحكام العرفية • وقد تضمن تقرير سابق وضعه فريق الخبراء العامل المخصص تفصيلا للقيود الاضافية بموجب الاعلان AG.9 المستحدثة فيما يتعلق بحرية المركز في اوفامبولاند (انظر الوثيقة E/CN.4/1429 ، الفقرة ٤٢٢)•

٥٢٦ـ واشتمل التقرير السابق لفريق الخبراء العامل المخصص تفصيلا للاضافات الاخرى الى هذه الانظمة بما في ذلك تعديل مدخل على الاعلان الخاص بمقاطعات الأمن يقتضي من اى شخص في مقاطعة من مقاطعات الأمن يوفر رعاية طبية لأشخاص مصابين في " ظروف مريبة" ان يبلغ هذه المسألة الى قوات الأمن دون ابطاء • وقد اعتمدت الجمعية الوطنية قانون مقاطعات الأمن AG.161 رقم ٣٠ لعام ١٩٨٠ في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ • وينبغي ، بموجب تقسيم السلطات التشريعية والتنفيذية بين الحاكم العام والجمعية الوطنية ، ان تعتمد جميع هذه القوانين ، على الرغم من قيام

الحاكم العام باعلانها ، من الجمعية الوطنية قبل ان تصبح سارية • وأشار التقرير السابق أيضا الى تشديد قبضة الأمن في كافانغولاند مع فرض حظر في نيسان / ابريل ١٩٨١ من جانب " ممثل السلطة " في كافانغو على جميع التحركات في جنوب غرب كافانغولاند فيما بين الغسق والفجر مما أدى الى تقييد الحركة على الطريق المؤدى من روندو الى غروتفونتاين ، في حين اعلنت قوات الأمن في اوفامبولاند ان الرقابة على المركبات ستطبق بصرامة بين الغروب والشروق (انظر الوثيقة E/CN.4/1485 ، الفقرتان ٣٤ — ٣٤١)•

٥٢٧— وخلال الفترة قيد الاستعراض استحدث عدد من التدابير الجديدة التي تنص على اعتقال ومحاكمة معارضي " الحكومة الداخلية " وناقشت الجمعية الوطنية واعلنت قيودا اخرى على النشاط السياسي الذى تمارسه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية • وكان الغرض من التشريع الجديد تشديد الأحكام الحالية وتدعيم عدد من قوانين الأمن المطبقة في ناميبيا • وكان ذلك أيضا محاولة من جانب مجلس الوزراء لزيادة سلطته " بصرف النظر " عن جنوب افريقيا ، وفي الوقت نفسه الاستمرار في تقييد المعارضة السياسية عن طريق استخدام الاعتقال التعسفي • وفيما يلي التدابير الرئيسية الجديدة التي ينص عليها مشروع قانون مكافحة الارهاب ، بغرض الاستعاضة عن عدد من القوانين الحالية ، بما فيها قانون الارهاب ، وفروع من قرار تعديل القانون العام بصيغته المعدلة وقانون الأمن الداخلي (انظر الفقرتين ٤٧٦ — ٤٧٧ اعلاه) كما يلي : تضمن مشروع القانون الجديد شأنه شأن قانون الارهاب ، سلسلة عريضة من الأنشطة التي تندرج تحت تعريف " الارهاب" •ووفقا لتقارير الصحيفة المحلية كان القانون الجديد سيشمل حذف الفرع ٦ من قانون الارهاب والحكم الخاص بحد أدنى للعقوبة مدته خمس سنوات ، وحد أقصى لعقوبة السجن مدته ٢٠ سنة • ونص حكم من أحكام مشروع القانون على ان اى شخص يتهم ثم يدان بتهمة اخبار واطعام مغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية سيحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة • واحيل مشروع القانون فيما بعد الى لجنة مختارة تابعة للجمعية الوطنية لاعادة النظر فيه بعد الاعتراضات التي أبداها بشأنه عدد من الاحزاب السياسية ، مع معارضة شديدة بصورة خاصة من جانب سلطات اوفامبو القبلية •

٥٢٨— وناقشت الجمعية الوطنية أيضا ، خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ مشروع قانون تعديل الاعلان الخاص بمقاطعات الأمن الذى يقصد به تعديل الاعلان AG.9 • وفي البداية كان يمكن احتجاز الاشخاص المعتقلين للاستجواب بمقتضى الاعلان AG.9 لمدة ٩٦ ساعة ، وتم مد هذه الفترة الى ٣٠ يوما في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ • وعني ذلك من الناحية العملية انه يمكن مجرد تجديد أمر الاعتقال او انه يمكن نقل المعتقلين الى نظام الاعتقال بمقتضى الاعلان AG.26 الذى ينص على الاعتقال لأجل غير مسمى دون محاكمة • وسيمنح التعديل الجديد المدخل على الاعلان AG.9 اعضاء قوات الأمن سلطة استجواب المعتقلين المحتجزين لفترة أطول من ٣٠ يوما •(٤٠٥)

٥٢٩— وثمة تدبير آخر ناقشته الجمعية الوطنية وأعلن فيما بعد في ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ بوصفه قانون حظر الاجتماعات والاشعار بها رقم ٢٢ لعام ١٩٨١ • وينص هذا القانون على حظر الاجتماعات السياسية التي تعقدها الاطراف " التي يكون هدفها المعلن هو قلب النظام القائم "• وينص القانون على انه لا يجوز لاى شخص يقيم داخل حدود ناميبيا ان يعقد اجتماعا يكون الغرض منه قلب الحكومة بوسائل قسرية او بالتخويف او يؤيد ذلك • ويقتضي الفرع ٣ من هذا القانون أن يسبق

---

(٤٠٥) Focus العدد رقم ٣٩ آذار / مارس — نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، صفحة ٣ •

أى اجتماع يزيد عدد المشتركين فيه على ٢٠ شخصا اخطار كتابي قبل عقد الاجتماع بمدة ٢٤ ساعة موجه لقاضي المقاطعة التي سيعقد فيها الاجتماع • وينبغي للمنظمين ان يقدموا معلومات عن موعد ومكان الاجتماع وطبيعته • وينبغي ذكر اسم الشخص او المنظمة الذى او التي يعقد الاجتماع باسمها وكذلك اسماء المتكلمين وعناوينهم • وللقاضي سلطة طلب الاطلاع على دستور الحزب السياسي ويجوز له ان يحظر عقد اى اجتماع اذا رأى ان دستور الحزب يؤيد قلب النظام القائم • كما يجوز له ان يطالب المنظمين بان يقدموا له اقرارا كتابيا ينص بوضوح على ما اذا كانوا يؤيدون او لا يؤيدون قلب النظام القائم بالقوة • وان عقوبة مخالفة احكام هذا القانون هي السجن لمدة ثلاث سنوات او دفع غرامة قصوى قدرها ٣٠٠٠ راند ، او بكلتا العقوبتين • (٤٠٦)

٥٣٠ــ أشار تقرير سابق وضعه فريق الخبراء العامل المخصص (انظر الوثيقة E/CN.4/1429، الفقرة ٤٢٥) الى الاعلان الذى نشره الحاكم العام في ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ يعرض فيه اصدار عفو مشروط لمغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (AG.3 منح العفو لاشخاص معينين) وتم مدّ أجل الحد الزمني الاول نظرا لضعف الاستجابة ، اولا حتى ٣١ آب/ اغسطس ١٩٨٠ ثم الى ٣١ آب/ اغسطس ١٩٨١ ، ورغم ذلك بلغ مجموع عدد المغاوير الذين سلموا أنفسهم ١٠٣ أشخاص (انظر الوثيقة E/CN.4/1485 ، الفقرة ٣٤٣) • ويبدو انه لم تتخذ أية خطوات اخرى لمد أجل العفو خلال الفترة قيد الاستعراض •

٢ ــ قوات الشرطة : الهيكل الحالي واقتراحات الأمم المتحدة

٥٣١ــ ورد في تقرير سابق وضعه فريق الخبراء العامل المخصص وصف لادماج قوة شرطة جنوب غرب افريقيا في شرطة جنوب افريقيا ، (انظر الوثيقة E/CN.4/1050 ، الفقرات ٢٦٤ ــ ٢٦٧) • ومنذ ذلك الوقت ، مارس مأمور شرطة جنوب افريقيا قيادة قوات الشرطة في ناميبيا والاشراف عليها ومراقبتها ، عن طريق المأمور الفرعي لشرطة ويند هويك، مع مراعاة تعليمات وزير الشرطة في جنوب افريقيا • وأوجز التقرير السابق الذى وضعه فريق الخبراء العامل المخصص الخطوات التي اتخذتها جنوب افريقيا منذ عام ١٩٨٠ لانشاء قوة " مستقلة " من الشرطة في ناميبيا وهي قوة شرطة جنوب غرب افريقيا تحت الاشراف الرسمي للحاكم العام ومجلس وزراء وند هويل ، بدلا من مأمور الشرطة ووزير الشرطة في جنوب افريقيا (E/CN.4/1485 ، الفقرتان ٢٦٧ ــ ٢٦٨) • وعلى الرغم من ان شرطة جنوب افريقيا قد تخلت رسميا في ١ نيسان / ابريل ١٩٨١ عن مسؤولية القيام بعمل الشرطة في ناميبيا للقوة الجديدة ، فان شرطة جنوب افريقيا لا تزال وفقا للمعلومات المتاحة للفريق العامل تشترك على نحو واسع النطاق في الأنشطة المضادة للعصيان ، مع قيام شرطة جنوب افريقيا بالعمل رسميا في ناميبيا " على اساس المناصرة " •

٥٣٢ــ نظرا لسرعة نمو تشكيلة انواع قوات الشرطة العاملة في ناميبيا والتداخل الذى كثيرا ما يسبب اختلاطا بين الوظائف التي تمارسها مختلف الوحدات من الناحية العملية ، يرد فيما يلي وصف أكمل

---

(٤٠٦) المرجع نفسه •

مما ورد سابقا • وقد استقى كثير من المعلومات من وثيقة عنوانها " جيش الفصل العنصرى في ناميبيا " قدمتها الانسة لينغ ، ممثلة الصندوق الدولي للدفاع والمعونة المعني بالجنوب الافريقي (الجلسة ٥٥٩) (٤٠٧).

٥٣٣ــ لا يمكن وضع تقدير دقيق لمجموع عدد افراد الشرطة من جميع الأنواع العاملة في ناميبيا نظرا لأن قليلا من الأرقام الرسمية ينشر فيما يتعلق بالشرطة السوداء غير التابعة لشرطة جنوب افريقيا ولعدم بيان اى ارقام منفصلة بالنسبة لناميبيا في حالة شرطة جنوب افريقيا او شرطة سكك حديد جنوب افريقيا • وثمة عامل آخر يجعل من الصعب اجراء اى حساب هو الزيادة السريعة في معدل تجنيد افراد الشرطة السوداء خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠• ويوجد مصدر واحد حدد التقدير بين ٧٠٠٠ و ١٠٠٠٠ فرد في نهاية عام ١٩٨١ كان له ٩٠ في المائة منهم مركز " قوات الأمن" (٤٠٨).

٥٣٤ــ ان شرطة جنوب افريقيا هي اكبر قوة من قوات الشرطة الموزعة في ناميبيا مع وجود عدد يقدر بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ شرطي " في الخدمة على الحدود " • ويتلقى جميع افراد هذه القوات بما فيهم من يقوم منهم بعمل الشرطة " المدنية " تدريبا مضادا للعصيان ، ويسلحون باسلحة كثيرة ويزودون بسيارات " الجيب " العسكرية ويقدم لهم دعم من قوات الهليكوبتر الجوية التابعة لجنوب افريقيا • وقد دخلت شرطة جنوب افريقيا لاول مرة الى منطقة العمليات في ناميبيا في ١٩٦٦ وتحملت حتى حزيران / يونيه ١٩٧٤ المسؤولية الرئيسية عن القيام بعملية الدورية على الحدود الشمالية مع انغولا • ثم تولت هذه المهام قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، ولكن شرطة جنوب افريقيا عادت الى الحدود على اساس عامل في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦• وتوزع وحدات شرطة جنوب افريقيا المضادة للعصيان في قواعد عديدة من منطقة العمل بمتوسط قوة يبلغ ثلاثين او أربعين رجلا لكل وحدة ، تعمل في اتصال وثيق مع قوة دفاع جنوب افريقيا مع التشديد بشكل خاص على جميع المعلومات • وقيل ان سلطات جنوب افريقيا العسكرية اعلنت عمدا خلال الفترة قيد الاستعراض، عن التعاون الوثيق بين قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا وشرطة جنوب افريقيا ووحدات الشرطة المحلية عندما سمح للصحفيين بزيارة قاعدة سرية في الشمال في أيار/ مايو ١٩٨٢• واعقب هذه الدعاية حالة تأهب على نطاق البلد وتعبئة واسعة النطاق لوحدات جنوب افريقيا العسكرية ووحدات الشرطة الممركزة في ناميبيا بسبب سلسلة من العمليات الناجحة التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا وهو الجناح العسكرى التابع للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في منطقة تسوميب الزراعية • وقال الكولونيل دوراند ، الضابط الذى يقود كتيبة الشرطة في اوفامبولاند ان لشرطة جنوب افريقيا عددا من القواعد في المنطقة وانها تلعب دورا داعما لقوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا مستخدمة السلاح الجوى، والمرافق الطبية التابعة لقوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا وغير ذلك من اوجه المعونة • وقال بالاضافة الى ذلك ، ان شرطة جنوب افريقيا توفر رجالا خصوصيين مدربين من رجال الشرطة لكي يعملوا حرسا لزعماء القبائل المحليين ولكي يقوموا بدوريات في المنطقة دعما لشرطة جنوب غرب افريقيا • وتتحمل شرطة جنوب افريقيا أيضا مسؤولية مرافقة المدنيين بما فيهم المقاولون في منطقة العمل (٤٠٩).

---

(٤٠٧) Apartheid's Army in Namibia, Fact Paper No. 10 كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ (الصندوق الدولي للدفاع والمعونة لجنوب افريقيا)•

(٤٠٨) المرجع نفسه • ص ٤٢ •

(٤٠٩) Focus, العدد رقم ٤٢ ، ايلول / سبتمبر ــ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ صفحة ٨•

٥٣٥- وتشكل شرطة الأمن جزءا من شرطة جنوب افريقيا ولها كتيبة كبيرة تخدم في ناميبيا وتعنى بوجه خاص باعتقال واستجواب المعارضين السياسيين لحكومة جنوب افريقيا • ولا تزال شرطة الأمن مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام بريتوريا ، وقد استبعدت بشكل خاص، مع رجال الشرطة السرية التابعين للمخابرات الوطنية ، من سلطة الحاكم العام •

٥٣٦- ويرأس شرطة جنوب غرب افريقيا المأمور الفرعي لشرطة جنوب افريقيا الميجور جنرال دولف جوز الذى كان من أول رجال الشرطة الذين قبلوا وظيفة دائمة مع شرطة جنوب غرب افريقيا • وتوجه القواعد الرئيسية لشرطة جنوب غرب افريقيا في وند هويك وجروتفونتاين ، واوشاكاتي واوندانغا •

٥٣٧- وتشكل كويفويت (العتلة) وحدة من وحدات الشرطة الخاصة المضادة للعصيان ، تعمل رسميا بوصفها جزءا من شرطة جنوب افريقيا ، وظهرت لأول مرة في أيار/ مايو ١٩٨٠ ، بعد الابلاغ عن اكتشاف قائمة للموت ترد فيها اسماء الافراد الذين ستغتالهم كويفويت • ووفقا للمعلومات المقدمة للصحافة من قائد الوحدة ، البريغادير هانز دريير أثناء الفترة قيد الاستعراض، تتألف كويفويت كلها تقريبا من رجال شرطة خاصة من اوفامبو يقودهم أساسا ضباط بيض من شرطة جنوب افريقيا ممركزون دائما في ناميبيا • وقال ان الوحدة تعمل منذ مدة اربعة سنوات تقريبا وان عددها يقدر حاليا بحوالي ٠٠٠ ١ شخص، مع تجنيد مجندين جدد يتم اختيارهم بعد تدريب مكثف عن طريق وحدة شرطة جنوب افريقيا المضادة للعصيان (٤١٠) •

٥٣٨- وان قوة الشرطة التابعة للبلدية ، بما فيها رجال الشرطة الافريقيون الذين يقودهم ضباط بيض، مسلحة جميعها ومسؤولة أساسا عن الأمن في المدن التي تخضع لاشراف بلديات من البيض • وتشمل مهامها تسجيل العمال في مكاتب العمل ، والقيام بدوريات في الاحياء العمالية واصدار التراخيص الخ • وفي آب/ اغسطس ١٩٨٠ ، انشئت قوة خاصة دائمة للشرطة في حي فنادق كاتوتورا في وند هويك • وقيل ان القوة كانت تتألف وقت استحداثها من ٥٠ شرطيا خاصا مأخوذين من اوفامبولاند تحت اشراف ست من الضباط البيض التابعين لشرطة جنوب افريقيا ، ومسلحين باسلحة اوتوماتيكية ومقيمين في حي الفنادق •

٥٣٩- وأدرجت شرطة سكك حديد جنوب افريقيا في تعريف قوات الأمن فأعطتها نفس مركز وسلطات شرطة جنوب افريقيا وقوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ • وقيل ان وحدة من الوحدات تتلقى تدريبا في ناميبيا في ١٩٨١ (انظر الوثيقة E/CN.4/1485 ، الفقرة ٣٤٤)•

٥٤٠- بمقتضى الاقتراح المقدم من أجل تسوية حالة ناميبيا والمحال الى مجلس الأمن في ١٠ نيسان / ابريل ١٩٧٨ من فريق الاتصال الغربي والمدمج في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تناط المسؤولية الاساسية عن المحافظة على القانون والنظام اثناء الفترة الانتقالية المؤدية الى الانتخابات بقوة الشرطة النظامية الحالية وبالحاكم العام لكي يضمن " حسن ادارتها " • وشمل الاقتراح أيضا تسريح قوات المواطنين ، والقوات الغذائية والعرقية ، التي كانت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تفهم انها تشمل الشرطة القبلية • وان تكاثر مختلف انواع قوات الشرطة في ناميبيا يعقد العملية التي ينطوى عليها الأمر في حالة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)• وقد سبق ان وصف فريق

---

(٤١٠) المرجع نفسه •

الخبراء العامل المخصص الاقتراح الداعي الى ادراج عنصر قوى للشرطة عدده ٣٦٠ شرطيا في المكون العسكرى للمجموعة التابعة للأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية ورفض جنوب افريقيا لذلك فيما بعد (انظر الوثيقة E/CN.4/1311 ، الفقرتان ٣٨٠ - ٣٨١)٠

٣ - ملخص للأدلة والمعلومات الواردة

٥٤١- ان الأدلة التي جمعها فريق الخبراء العامل المخصص بشأن هذا الموضوع معروضة كالاتي : (أ) عدد الاسرى من المقاتلين في سبيل الحرية ومعاملتهم ؛ (ب) حالة المساجين السياسيين ؛ (ج) بعض حالات القبض التي تمت مؤخرا ؛ (د) الادعاءات المتعلقة بتعذيب المساجين السياسيين وبالمعاملة القاسية واللاانسانية والمهينة ؛ (هـ) الادعاءات المتعلقة بانتهاكات لحق المتهم في محاكمة عادلة وعلنية واجراءات الشكاوى والتعويض ٠

(أ) حالة المساجين السياسيين الناميبيين

٥٤٢- قدم السيد شيكوبا ، وهو معتقل سابق في جزيرة روبين ، أدلة في شهادته (الجلسة ٥٧٩) على اعداد المساجين السياسيين المحتجزين في جزيرة روبين وظروف سجنهم وحالتهم الصحية (انظر الفقرتين ٥٧٠ - ٥٧١)٠ وقدم تقرير سابق وضعه فريق الخبراء العامل المخصص قائمة بالناميبيين المعتقلين (انظر E/CN.4/1429 ، الفقرة ٤٤١) ٠ ووفقا لقائمة المساجين التي قدمها الشاهد ، كان ٤٦ منهم محتجزين في جزيرة روبين ، واطلق سراح ١٠ منهم ومات ثلاثة منهم اثناء وجودهم بالسجن ٠

٥٤٣- وفيما يلي اسماء المساجين ، ومدة السجن ، والسن والحالة الصحية في الحالات التي تعرف فيها هذه الحقائق : سيمبون شيكسونجليني، السجن المؤبد ، ٤٠ + ، ارتفاع ضغط الدم والربو ؛ يوهانس نانكودهو ، السجن المؤبد ، ٤٠ + ، ارتفاع ضغط الدم وآلام في البطن ؛ لازاروس سكاريا ، ٢٠ سنة ، ٤٠+ ، الالتهاب الرئوى وارتفاع ضغط الدم ؛ جوزيف شيتيويتي، ٢٠ سنة ، ٤٠+ اوديما الساقين ؛ انيو ايكاندجو ، ٢٠ سنة ، ٤١ ؛ يولوس شيلونغو ، السجن المؤبد ، ٤١ ، ارتفاع ضغط الدم والسل ؛ ديفيد شيمويفليني ، ٢٠ سنة ، ٤١ ، ارتفاع ضغط الدم ؛ اليعازر توهوديليني ، السجن المؤبد ، ٦٤ ، الربو وارتفاع ضغط الدم ؛ نجهيدبو هاوفيكو ، ٢٠ سنة ، ٤٠ + ارتفاع ضغط الدم ؛ كالب تجيياهورا ، السجن المؤبد ، ٤١ ؛ ايمانويل شيفيدى ، السجن المؤبد ، ٤٠ + ، ارتفاع ضغط الدم ؛ رودولف كادهيكا ، السجن المؤبد ، ٤٠ ارتفاع ضغط الدم ؛ هابيل هالوتيني ، السجن المؤبد ، ٤٠ + ؛ بيتويل نوويانغو ، السجن المؤبد ٤٠ + ، ارتفاع ضغط الدم ؛ ماتياس كانييلي ، السجن المؤبد ، ٤٠ + القرحه الهضمية ؛ مالاكيا اوشونا ، السجن المؤبد ، ٥١ ، ارتفاع ضغط الدم وآلام في البطن ؛ يوهانس شيبوئيني ، السجن المؤبد ، ٤٠ + ، ساق مبتورة ؛ بيتروس كاماتي ، السجن المؤبد ، ٤٠+ ، ارتفاع ضغط الدم؛ فيليمون شيتيليغا ، ٢٠ سنة ، ٤٠ + ، ارتفاع ضغط الدم وآلام في البطن ؛ هرمان تويفويا تويفو ٢٠ سنة ، ٥٨ ؛ سيمبون هاموليمو ، ٢٠ سنة ، ٥٠+ ، ارتفاع ضغط الدم وآلام في البطن ؛ شينيما نيبلنيجي ، ٢٠ سنة ، ٧٠+ ، ارتفاع ضغط الدم ؛ تشانينغوا ندجولو ، ٢٠ سنة ، ٧٠+، ارتفاع ضغط الدم وفي سبيله الى فقد بصره ؛ سيكيوس ايتيكا ، ٢٠ سنة ، ٦٠+ ، ارتفاع ضغط الدم وآلام في الظهر ، نغتالي امونغولا ، ٢٠ سنة ، ٦٠ + ، ارتفاع ضغط الدم ؛ رهابيام نامبغا ،

السجن المؤبد ، ٥٠+ ، ارتفاع ضغط الدم ؛ موزيس مايكل ، السجن المؤبد ، ٥٠ + ، ارتفاع ضغط الدم ؛ سولومون هيتا ، ٢٠ سنة ، ٣٦ ، مشاكل في الخصيتين بسبب الصدمات الكهربائية؛ غاوس شيكومبا ، ٢٠ سنة ، ٤٠ + ، ورم خبيث في الفم ؛ جوزيف هيبانجيلوا ، ٢٠ سنة ، ٤٠+ ، ارتفاع ضغط الدم وحرقة في فم المعدة ؛ ميساك فيكتورى ، السجن المؤبد ، ٤٠ + ، ارتفاع ضغط الدم ؛ يوستوس هيتا ، السجن المؤبد ، ٣٠ + آلام في البطن ؛ ماريوس اماغولا ، ٨ سنوات ٣٢ ، آلام في الصدر ؛ ساكاريا ناشاندى، ٦ سنوات ، ٣٣ ؛ روبين ايتينغولا ، ١٢ سنة ، ٢٧ ؛ مايكل شيكونغو ، ٥ سنوات ، ٤٠ + ، ارتفاع ضغط الدم ؛ لازاروس غيتيب ، ٨ سنوات ، ٣٠ + ؛ بنجامين اولينغي ، ١٥ سنة ، ٣٠ + ؛ نابوث ايمبني ، ٥ سنوات ، ٤٠+ ؛ ناكالي شيلينغلوا ، ٨ سنوات ، ٤١ ؛ اندجينغو كابولو ، ٨ سنوات ، ٣٢ ، صرع ؛ هيكي شيليليفي ؛ ٥ سنوات ، ٣٠، آلام في البطن ؛ يوهانس باندينى ، ١٨ سنة ، ٣٢ ؛ بتروس ايلونغا ، ١٨ سنة ، آلام في الركبة؛ وليم بيوا ، ٦ سنوات ، ٣١ ، ارتفاع ضغط الدم ؛ ويليبارد ساكاريا ، ٥ سنوات ، ٢٧ .

٥٤٤ــ وقد مات ثلاثة مساجين اثناء وجودهم في السجن وهم : فيستوس ناهالي ، ٨ آذار/ مارس ١٩٧٠ ؛ وبيتروس نييليغي ، ٤ آذار/ مارس ١٩٧٤ ؛ وجوناس شيمويفيليني ، ١ آب / اغسطس ١٩٨٠ . وتم الافراج عن ١٠ مساجين لدى انتهاء مدد سجنهم . وفيما يلي اسماؤهم ، وطول مدد سجنهم وتاريخ الافراج عنهم والمكان الذين يوجدون فيه حاليا : ناتانايل هوماتيني ، ٥ سنوات شباط/ فبراير ١٩٧٣ ، خارج ناميبيا ؛ جوناس ناشيفيلا ، ٥ سنوات ، شباط/ فبراير ١٩٧٣، لا يزال في ناميبيا ؛ جرسون هيتجيفي فيي ، ٥ سنوات ، شباط/ فبراير ١٩٧٣ ، لا يزال في ناميبيا ؛ ايزرييل ناشيلونغو ، ٢½ سنة ، تموز / يوليه ١٩٧٦ ، اختفى منذ ذلك الوقت ؛ جوزيف نديس ايباندا ، ٢½ سنة ، تموز/ يوليه ١٩٧٦ ، خارج ناميبيا ؛ مارتن كابرواشا ، ٨ سنوات ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، لا يزال في ناميبيا ؛ جاكوب نغهيديتوا ، ٨ سنوات ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، لا يزال في ناميبيا ؛ جيرى ايكانديجو ، ٨ سنوات ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، لا يزال في ناميبيا ؛ ديفيد شيكومبا ، ٦ سنوات ، ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٠ ، خارج ناميبيا ؛ ريستو ناكاتيالا ، ٥ سنوات ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، لا يزال في ناميبيا .

٥٤٥ــ قال السيد شيكومبا انه وصل الى جزيرة روبين في ٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ حيث وضع مع مساجين آخرين جدد في قسم العزل . وكان هذا القسم ينقسم الى ثلاثة أقسام ، قسم للوافدين الجدد وأولئك المعاقبين بالحبس الانفرادى ، وقسم للمساجين السياسيين مثل هرمان تويفويا تويفو ونلسون مانديلا ، وقسم للمناضلين المدربين من مناضلي المؤتمر الافريقي الوطني لجنوب افريقيا . ولدى وصولهم ، علموا بانه يوجد ناميبيون مسجونون ولكنهم لم يعرفوا مكانهم ، واكتشفوا ذلك عن طريق الغناء بلغتهم . وكان جميع الناميبيين محتجزين في القسم دال من السجن فيما عدا هرمان تويفويا تويفو الذى كان محتجزا على حدة . وكان يوجد في القسم دال زنزانات كبيرة يمكنها ان تسع عددا يبلغ ٥٠ مسجونا . وكان حراس السجن يعرفون هذا القسم بانه " قسم الارهاب " نظرا لأنه كان يشتمل على مساجين ناميبيين وبعض من أهالي جنوب افريقيا المحكوم عليهم بمقتضى قانون الارهاب . وقال الشاهد انه يوجد اجمالا حوالي ٤٠٠ مسجون في جزيرة روبين . وقال الشاهد انه اخذ بعد ان انتهت مدة عقوبته الى وندهويك حيث كان ينبغي الافراج عنه في ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٠ . وكان قد سمح له بدخول المستشفى لعلاج رئتيه بعد أن استجوبه الفرع الخاص الذى كان يريد ان يعرف المكان الذى كان ينوى الذهاب اليه . وقد عاد الى ناميبيا بعد قضاء فترة شهرين للعلاج في مستشفى في كيب تاون وأمره الفرع الخاص بان يذهب الى بيت أبيه في اوفامبولاند .

وبناء على مشورة محاميه ، رفض ذلك وبقي في وند هويك حيث القي القبض عليه بموجب الاعلان AG.26 في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ • وافرج عنه في ٢٦ أيلول / سبتمبر في اوشاكاتي على أساس ثلاثة شروط هي : لا ينبغي له مغادرة منطقة اوكوامبي القبلية دون اذن من الفرع الخاص؛ لا ينبغي له استقبال أي زائرين دون اذن من الفرع الخاص، ينبغي له أن يذهب كل يوم اثنين بين الساعة ٨ صباحا و ٤ بعد الظهر الى المكتب المحلي للفرع الخاص•

٥٤٦- ووفقا للمعلومات المتاحة لفريق الخبراء العامل المخصص، القي القبض على جاكوب نغيديتوا وهو احد المساجين المفرج عنهم في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بعد الافراج عنه بموجب الاعلان AG.9 في اوندينغا وهي منطقة موطنه بسبب مخالفته لأنظمة حظر التجول في ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٢ • ولم يكن مكان اعتقاله معروفا (٤١١).

٥٤٧- ووفقا لما يراه رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، سام نوجوما ، قد ينقل المساجين السياسيون من الناميبيين المحتجزين في جزيرة روبين الى خليج والفيس • ويجرى بناء سجن جديد بتكلفة تبلغ مليوني راند ومن المتوقع ان ينتهي بناؤه في أيار/ مايو ١٩٨٢ ويمكن ان يتسع لعدد يبلغ ٢٠٠ مسجون • غير ان احد كبار المتحدثين بلسان مصلحة السجون في بريتوريا نفى ان هذا السجن سيستخدم للمساجين السياسيين من جزيرة روبين • وعلى الرغم من انه ليس من السياسة العادية التي تتبعها مصلحة السجون الكشف عن مكان اقامة المساجين " فان الواقع " ان سجن جزيرة روبين سيهجر الى سجون اكثر اتساما بالطابع المركزى في جنوب افريقيا ، مع نقل المساجين الناميبيين الى وند هويك او مارينتال • وفي ١٩٨١ ، نظر في خليج والفيس في ١٤٨٦ قضية جنائية ، تضمن عدد منها احكاما بالسجن الاجبارى • ووفقا لمعلومات اخرى متاحة للفريق ابرزت الحاجة الى سجن جديد قضية رجل اعمال محلي بارز اختار ان يدخل السجن مفضلا ذلك على دفع غرامة لمخالفته قانون المناطق الجماعية الذى لا يزال ينطبق في خليج والفيس • ونظرا لعدم وجود سجون في خليج والفيس ، فقد ادخل الى سجن في سواكوموند وكانت هناك دعاية ضخمة حول واقعة ان شخصا من خليج والفيس اضطر الى دخول السجن في ناميبيا حيث هجر القانون المشار اليه (٤١٢) •

(ب) عدد الاسرى من المقاتلين في سبيل الحرية ومعاملتهم

٥٤٨- قدمت الانسة لينغ (الجلسة ٥٩٩) ادلة ووثائق كتابية بشأن موضوع اسر قوات جنوب افريقيا للمقاتلين من الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا وهي الجناح العسكرى للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومعاملتها لهم بعد ذلك • واسترعت الانتباه بوجه خاص الى توصيات واستنتاجات الحلقة الدراسية بشأن الوضع العسكرى في ناميبيا والمتعلق بها والتي نظمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وعقدت في غيبنا من ٨ الى ١١ حزيران / يونيه ١٩٨٢ • وكان المشتركون في الحلقة الدراسية قد حثوا مجلس ناميبيا على " زيادة الجهود المبذولة من أجل اطلاق سراح المقاتلين من الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا الذين تحتجزهم قوات جنوب افريقيا العسكرية وغيرها من القوات في ناميبيا مع اصرار المشتركين على مركز هؤلاء المقاتلين كأسرى حرب بمقتضى اتفاقيات جنيف والبروتوكول الاضافي " • (التوصية ١١)•

---

(٤١١) Focus، العدد رقم ٤١ ، تموز/ يوليه - آب/ اغسطس ١٩٨٢ ، صفحة ٢ •

(٤١٢) Namibia Times, ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ Focus العدد رقم ٣٩ آذار/ مارس - نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، صفحة ٩ •

٥٤٩- ناقش تقرير سابق وضعه فريق الخبراء العامل المخصص (انظر الوثيقة E/CN.4/1270 ، الفقرة ٣٠٠) جهود المجتمع الدولي في سبيل ضمان مركز أسرى الحرب لمقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وبخاصة اشتراك وفد هذه المنظمة في عمل المؤتمر الدبلوماسي لاعادة تأكيد وتطوير القانون الانساني الدولي المنطبق في المنازعات المسلحة الذى عقد في ١٩٧٧ في جنيف تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية .

٥٥٠- أشارت الانسة لينغ الى محاكمة ثلاثة من مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الذين اسروا بمقتضى قانون الارهاب في محكمة وند هويك العليا والتي رفعت كامل قضية المطالبة بمركز اسرى الحرب الى مستوى جديد للمناقشة العامة داخل ناميبيا . وقد حوكم المدعى عليهم في شباط / فبراير ١٩٨٢ وحكم عليهم بمدد سجن في حزيران / يونيه ١٩٨٢ لاشتراكهم في عدة " أعمال ارهابية " واحتج محامو الدفاع بان وضع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في مطالبتها بمنح مقاتليها مركز اسرى الحرب الكامل اقوى بوجه خاص في ضوء ما لناميبيا من مركز دولي والنزاع الذى يدور فيها ، وفي ضوء الطابع غير المشروع الذى يتسم به احتلال جنوب افريقيا لها . وذكر في الوثيقة الكتابية التي قدمتها الشاهدة انه لا يحاكم في الواقع الا أقلية من اولئك المقاتلين الذين تأسرهم قوات جنوب افريقيا بموجب قانون أو آخر من قوانين الأمن في جنوب افريقيا . وكانت محاكمة تيوفيلوس جيسون ، ولوسيوس مالامبو وجوزيف ساغاريا س الذين اسروا جميعا في منطقة تسوميب - غروتفونتاين - اوتافي واتهموا بالاشتراك في عدة أنشطة من أنشطة المقاومة - أول محاكمة من نوعها لأكثر من ثلاث سنوات . وكانت آخر محاكمة من هذا النوع قد جرت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ عندما حكم على كل من يوهانس باندينى وبتروس ايلونغا بالسجن لمدة ١٨ سنة لتخريب جسر بحرى واخراج قطار عن قضبانه في ناميبيا الجنوبية (انظر الوثيقة E/CN.4/1365 ، الفقرة ٢٦٢).

٥٥١- ووفقا لمعلومات اخرى متاحة لفريق الخبراء العامل المخصص ، بدأت المحاكمة في محكمة وند هويك العليا في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨٢ باتهام المدعى عليهم بتفجير منشآت للمياه وبث الغام برية ، وتدمير خط حديدى وقطع اسلاك المسرة الموصلة الى المزارع . وكان جميع شهود الاثبات فيما يبدو من افراد قوة دفاع جنوب افريقيا على الرغم من الاحتفاظ بأسمائهم في طي الكتمان بناء على امر المحكمة . وقيل ان المدعى عليهم الثلاثة اسروا على اثر عملية ضخمة قامت بها وحدة من وحدات الشرطة المضادة للعصيان والجيش . واصيب ساغارياس في جنبه وساقه اليمنى كما اصيب أيضا جيسون وفر وأسر في وقت لاحق وهو اعزل .

٥٥٢- ولدى استئناف المحاكمة ، كان لابد من مساعدة ساغارياس لادخاله الى المحكمة نظرا لأنه كانت لا تزال احدى ساقيه في الجبس . واستدعى الدفاع عددا من الشهود البارزين بما فيهم ثلاثة صحفيين محليين هم انجيل انغلبريخت من صحيفة Die Republikein ، وهي صحيفة مؤيدة لاتحاد تورنهال الديمقراطي ، وماكس دو بريز ، رئيس مكتب Nasionale Koerante في وند هويك ، وهيني سميث ، رئيس تحرير Windhoek Observer .

٥٥٣- وقام جون دوغار ، استاذ القانون في جامعة وبتووترزراند ، المحامي لدى المحكمة العليا في جنوب افريقيا والرئيس السابق لمعهد العلاقات العرقية في جنوب افريقيا بتقديم الأدلة الرئيسية . وقال البروفسور دوغار ان النزاع المسلح في ناميبيا يتسم بطابع دولي اكثر مما يتسم بطابع محلي بسبب ما لناميبيا من مركز دولي وتصنيف المجتمع الدولي لادارة جنوب افريقيا كادارة غير شرعية . وقال انه على الرغم من ان محاكم ناميبيا ليست في وضع يسمح لها برفض ممارسة اختصاصها على اسرى المنظمة

الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فانه ينبغي لها ان تأخذ في الاعتبار الواجب التطورات الحادثة في القانون الدولي • وأشار الى توقيع جنوب افريقيا على معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ في ١٩٥٢ التي تنظم مادتها التي تنص على انه لا ينبغي معاملة أى شخص دون محاكمة ودون جلسة قضائية معاملة جنوب افريقيا لأعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية • وقال البروفيسور دوغار ان ليس ثمة شك في ان الغرض من الاضافات التالية الى الاتفاقيات والمتعلقة بحركات التحرير الوطني كان انطباقها على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية خاصة • وينبغي ، بمقتضى البروتوكول ١ الذى بدأ نفاذه في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ ، والذى صدقت عليه ٢١ دولة بما فيها خمس دول من غرب اوروبا ، أن تستوفي حركات التحرير الوطني شروط مادتين من مواد البروتوكول لكي تكون مؤهلة لمركز اسرى الحرب • ونصت المادة ٤٣ على انه ينبغي ان تعمل القوات المسلحة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بمقتضى هيكل قيادى وان تتقيد بالنظام العسكرى ، في حين ان على المقاتلين بموجب المادة ٤٤ ، ان يلبسوا زيا مميزا ، حتى وان كان ذلك أثناء الاشتباكات فقط • وقيل للمحكمة من قبل ان المقاتلين الثلاثين كانوا يلبسون ، وقت ان اسروا ، زيّ المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وشارتها • وقال البروفيسور دوغار انه على الرغم من ان جنوب افريقيا لم تصدق على البروتوكول ١ وأنها بالتالي ليست ملزمة بمنح مركز اسرى الحرب للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فانه لا يمكنها في رأيه ان تتجاهل تطور القانون الدولي الذى يمثله هذا البروتوكول • وقال أيضا ان محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة اعترفتا بشكل واضح بحق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في الدخول في اعمال عدائية عسكرية ضد جنوب افريقيا نيابة عن شعب ناميبيا • وقال انه فيما يتعلق بالقانون الجنائي في جنوب افريقيا ، يعامل من يؤسر من متمردى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية معاملة المجرمين ، ولكنهم قد يعتبروا ، خارج جنوب افريقيا ، افرادا لقوة مسلحة • وقال البروفيسور دوغار ان ليس ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية عاملت جنديا اطلق سراحه من جنود جنوب افريقيا هو سابر يوهان فان ديرمشت معاملة تختلف عن معاملة اسرى الحرب • ووفقا للمعلومات المتاحة للفريق اطلق في ١٩٨٢ سراح فان ديرمشت الذى كانت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قد أسرته في ناميبيا الشمالية في شباط/ فبراير ١٩٧٨ واحتجز بوصفه اسيرا من اسرى الحرب في انغولا ، كجزء من عملية تبادل للأسرى شملت مواطن سوفياتي هو الميجور كوسلوف الذى كان قد القي القبض عليه في جنوب افريقيا في ١٩٨٠ ، وثمانية عملاء لمخابرات المانيا الغربية يقضون فترات من عقوبة السجن في الاتحاد السوفياتي بسبب التجسس • وتحدث فان ديرمشت عن سنوات سجنه الأربع فقال انه لم يعذب وان كان أدعى بأنه لقي معاملة سيئة • وأكد الصليب الاحمر التابع لجنوب افريقيا انه استطاع ان يرتب ارسال طرود من الأغذية ورسائل اليه •

٥٥٤ - وانتهت المحاكمة في ٢ حزيران / يونيه ١٩٨٢ بالحكم على كل من ساغاريوس وجيسون ، بالسجن لمدة تسع سنوات وعلى مالامبو لمدة احد عشر عاما • وذكر القاضي بيثون في حيثيات حكمه ان الرجال كانوا على اى حال يرتدون الزى المميز للجناح المسلح التابع للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وانه يمكن وصف المناوشات التي تجرى بين مقاتلي هذه المنظمة وقوات الأمن بأنها تحدث في " حالة حرب " • وقال ان من المرجح تماما ان يكون المدعى عليهم قد اعتبروا ان اعمالهم

تشكل جزءا من " كفاح عادل " يتمتع بتأييد داخلي وخارجي ضخم ولكن المحكمة لا تملك سلطة اعلان وجوب معاملة مقاتلي " سوابو " كأسرى حرب (٤١٣) .

٥٥٥ - أشارت الانسة لينغ أيضا الى تحول واضح في سياسة جنوب افريقيا تجاه الاسرى من مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية اثناء الفترة قيد الاستعراض . ففي حين ان جنوب افريقيا لم تكن قد اعترفت علنا بانها تحتجز مقاتلين اسرى ، قدمت حاليا سلطات جنوب افريقيا في ناميبيا قدرا معينا من المعلومات عن هؤلاء المقاتلين . وأشارت الشاهدة الى تصريح هام ادلى به في آب/ اغسطس ١٩٨١ بيتر لوتولف ، رئيس مكتب لجنة الصليب الاحمر الدولية المفتوح حديثا في وندهويك ، الذى قال في مؤتمر صحفي انه قلق بسبب ضآلة المعلومات التي تقدمها جنوب افريقيا . وقال ان منظمته لا تعلم ما يحدث لمقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الذين يؤسرون او يصابون وان لا احد يبقيها على علم بما اذا كان هناك اى اسرى . وقال " لا يحدث في أى نزاع او معركة ان يجرى قتال مع ٢٠٠ شخص وان يقتل ٤٥ شخصا والا يؤخذ اى اسرى او جرحى " . وقالت الشاهدة ان هذه الملاحظات جاءت قبل بدء " عملية بروتيا " داخل انغولا بأيام قليلة ، وربما اثرت على القرار الذى اتخذته قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بالكشف عن ان قوات جنوب افريقيا أسرت اثناء هذه العملية مجموعا من الاسرى بلغ ٣٨ أسيرا ، بما في ذلك ثمانية من مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومن أعضاء القوات المسلحة لتحرير انغولا . وقدم عدد من هؤلاء الاسرى بما فيهم ميكانيكي سيارات سوفياتي كان يعمل في انغولا الجنوبية . ونشرت أيضا صور تبين مقاتل جريح من مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية يتلقى علاجا طبيا بجانب جندى من جنود جنوب افريقيا في مستشفى اوشاكاتي . وهناك مغوار آخر من مغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية هو جون انغولا اسر قبل ذلك ببضعة أشهر ووصف بأنه قائد المدفعية الشمالية لهذه المنظمة ، وبانه اسر داخل انغولا اثناء قيادته لوحدة متخصصة تابعة للمنظمة من اجل مهاجمة قاعدة اوندانغوا الجوية في ناميبيا الشمالية (٤١٤) .

٥٥٦ - أفادت المعلومات بانه سمح لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال شهرى تشرين الاول / اكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، بزيارة مجموعا من الاسرى الانغوليين بلغ ٨٥ أسيرا من بينهم ١٠ أسرى مصابون بجروح خطيرة ، تم اسرهم اثناء العمليات التي قامت بها جنوب افريقيا في انغولا ومعظمهم محتجز في ناميبيا الجنوبية . ولكن المعلومات لم تفد بانه سمح للجنة الصليب الاحمر الدولية بزيارة مقاتلين ناميبيين اثناء الفترة قيد الاستعراض . وأفاد صحفيون من جنوب افريقيا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ كانوا يرافقون قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في " عملية ديزى " لمهاجمة شينيكيلا في انغولا ، بأنهم رأوا اسرى جرحى من مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وان بعضهم ارسل بالطائرات الى مستشفى اوشاكاتي او الى مكان آخر في

---

(٤١٣) Rand Daily Mail ، ١٤ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، ٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٢، Focus العدد رقم ٤٠ أيار/ مايو - حزيران/ يونيه صفحة ٨، العدد رقم ٤١ ، تموز/ يوليه - آب/ اغسطس ١٩٨٢ ، صفحة ١ ، العدد رقم ٤٢ أيلول / سبتمبر - تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ ، صفحة ١١ .

(٤١٤) Windhoek Advertiser ، ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ Windhoek Observer ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ .

ناميبيا للعلاج الطبي والاستجواب وبخلاف ذلك ، كانت المعلومات عن أسر المقاتلين متقطعة. وقيل ان ١٥ من الـ ٨٥ انغوليا الذين اسرتهم قوات جنوب افريقيا في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ كانوا من أعضاء القوات المسلحة لتحرير انغولا الذين عبروا الحدود بحثا عن الغذاء (٤١٥) .

٥٥٧- جاء في معلومات غير مؤكدة في أيار/ مايو ١٩٨٢ ، ان اثنين من مغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية مسلحين ومرتدين الزى الرسمي أسرا في منطقة روند و التي يقطنها السود بعد وقوع عدد من الحوادث في كافانغولاند . ولكن يبدو ، من نواح أخرى انه ابقي خلال الفترة قيد الاستعراض على السياسة الاعتيادية التي تتبعها جنوب افريقيا في المحافظة على السرية . فمثلا ، لم توجد اى معلومات عن اسر أى اسرى اثناء الهجوم الذى شنته قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا على كامبينو في جنوب غرب انغولا في آذار/ مارس ١٩٨٢ على الرغم من انه ابلغ عن قتل عدد يربو على ٢٠٠ من مغاوير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (٤١٦) .

٥٥٨- وقالت الانسة ليتغ انه من الصعب للغاية ، بسبب هذه السرية ، ان يتم التوصل الى اى تقدير دقيق لمجموع عدد المقاتلين المأسورين في ناميبيا في اى فترة من الفترات . فقد كشف وزير الشرطة في جنوب افريقيا في مجلس الشيوخ في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ عن انه تم اسر ٢٣ من رجال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية اثناء اشتباكات بلغ مجموعها ٥٠ اشتباكا وقعت في منطقة اوفامبولاند فيما بين ١ تموز/ يوليه و ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ . وبدا ذلك رقما عاليا الى حد ما ، مع تذكر ان الرقم المعطى لا يتصل الا بمعارك الشرطة وليس بمعارك الجيش ، وانه يشمل فترة تزيد بقليل عن شهرين وانه يتعلق باوفامبولاند وحدها . وقالت الشاهدة ان في رأيها ان لجنوب افريقيا مصلحة في المبالغة في عدد المقاتلين المبلغ عن قتلهم ، او اصابتهم او اسرهم ، بادخال غير المقاتلين أيضا . واذا اخذنا في الاعتبار جميع الاشخاص ، والمقاتلين وغيرهم الذين اسروا في اثناء الاشتباكات العسكرية التي قامت بها قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا وشرطة جنوب افريقيا وغيرهما من قوات الأمن العاملة في ناميبيا قد يصل المجموع الكلي الى عدة مئات سنويا .

٥٥٩- وقالت الشاهدة انه لا يوجد كثير من المعلومات الجديدة المتاحة بشأن معاملة المقاتلين الاسرى . ومن المعروف ان المقاتلين المصابين يعالجون في المستشفيات العسكرية ، على سبيل المثال مثل الذين يقدمون للمحاكمة . وبخلاف اوشاكاتي ، يعتقد أيضا ان المقاتلين يحتجزون في أوندانغوا . وقالت ان احد الاسباب الرئيسية التي تجعل جنوب افريقيا تحتفظ بالمقاتلين الاسرى احياء هو الحصول على معلومات عن الانشطة العسكرية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وتحاول السلطات العسكرية لجنوب افريقيا ان تقنع مقاتلي هذه المنظمة بالتعاون مع قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا او ان ترغمهم على ذلك بشتى الطرق . وعرض مقاتلون اسرى من مقاتلي هذه المنظمة للجمهور في أوقات مختلفة لاغراض الدعاية . وقد شهد بذلك مقاتلان سابقان هما ديكسون نامولا وامانوئيل هاشيكو في جلسات اللجنة الفرعية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة

---

(٤١٥) نشرة لجنة الصليب الاحمر الدولية رقم ٧١ ، ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١؛ Star ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ؛ Windhoek Advertiser ، ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، Focus كانون الثاني / يناير - شباط/ فبراير ١٩٨٢، صفحة ٨ .

(٤١٦) Windhoek Advertiser ١٧ آذار / مارس ١٩٨٢ .

والمعنية بالأمن والارهاب ، التي عقدت في واشنطون في بداية ١٩٨٢ • وقد اسر نامولا في آذار/ مارس ١٩٨١ ، وهاشيكو في شباط / فبراير ١٩٨٠ (٤١٧) •

٥٦٠ وقال الشاهد مايثو نافوكا (الجلسة ٥٧٨) انه اثناء سجنه في اوشاكاتي في شباط/ فبراير ١٩٨٢ ، قدم اليه الطعام والماء احد زملائه من المساجين يدعى شيشيفيني ، وهو مقاتل اسير اصيبت احدى ساقية اصابة خطيرة اثناء القتال الذى دار في اليوم الذى اسر فيه • وقال الشاهد ان كثيرين من مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية محتجزون في اوشاكاتي وسجون اخرى في ناميبيا الشمالية ، ويسمح لهم بمغادرة السجن وزيارة الاقارب في نطاق مسافة يبلغ طول نصف قطرها ٣ كيلو مترات • ويحتفظ بهؤلاء المقاتلين اذا أمكن ذلك وتستخدم مهم جنوب افريقيا كمخاوير مزيفين لسوابو •

(ج) حالات حديثة من القاء القبض

٥٦١ـ تم الابلاغ عن عدد من حالات جديدة من القاء القبض اثناء الفترة قيد الاستعراض • فقد القي القبض على السيد ايمانويل نغاتجيزيكو ، الأمين الاداري بالنيابة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية داخل ناميبيا في ١ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ واعتقل بمقتضى الاعلان AG.9 بعد ان قدم طلبا وحصل على اذن الشرطة بعقد اجتماع ليوم ناميبيا في منطقة تقع بين منطقتي كاتاتورا وكوماسدال التابعتين لوندهويك في ٢٩ آب/ اغسطس ١٩٨٢ • وقيل ان مؤيدى اتحاد تيونهال الديمقراطي شتتوا الاجتماع مستخدمين مكبرات للصوت والشرطة المزودة بسيارات وصواريخ مضادة للشغب • وتم الافراج عن السيد نغاتجيزيكو بعد ان استجوبته الشرطة لمدة أربعة أيام، ولكن تم اعتقال أربعة اشخاص آخرين من أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٨٢ • وكان أعضاء المنظمة الاربعة الذين القي القبض عليهم في ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٨٢ هم جبرييل شيكونغو وهو عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الذى القي القبض عليه في وندهويك ؛ واندرييس تيمبا وهو عضو تنفيذى من فرع وندهويك ؛ وشارلز كادهيكوا وابيساها مبولو وكلاهما يتبع فرع لودريتز •

٥٦٢ـ وبعد ذلك بأيام قليلة ، القي القبض على عضوين آخرين من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لم تكشف الشرطة عن اسميهما ، في قرية تسوميب التعدينية وقال احد رجال الشرطة ان اعتقالهما لم يتعلق بالاجتماع وحده • والقي القبض في ٥/٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ على ستة آخرين من أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وصف بعضهم بانهم من زعماء الصف الثاني ، ولم يكشف أيضا عن اسمائهم • وقدر الصحفيون ان حالات القبض هذه رفعت مجموع العدد المحتجز بمقتضى الاعلان AG.9 نتيجة لعمل الشرطة الى ١٠ أشخاص •

٥٦٣ـ ووفقا للمعلومات المتاحة للفريق ، يندر ان تعلم الشرطة اقارب الاشخاص المعتقلين بموجب قوانين الأمن السارية في ناميبيا ويعاني هؤلاء الاقارب نتيجة لذلك من كرب شديد • (٤١٨) •

---

(٤١٧) Cape Times ، ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٢ •

(٤١٨) Focus ، العدد رقم ٣٧ ، تشرين الثاني / نوفمبر - كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، صفحة ١١ •

٥٦٤- أشار التقرير السابق الذى وضعه فريق الخبراء العامل المخصص الى حالة ماركوس كاتيكا الذى حكم عليه بالاعدام على اساس تهم وجهت اليه بمقتضى قانون الارهاب في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ وخفف الحكم فيما بعد الى السجن لمدة ١٧ سنة (انظر الوثيقة E/CN.4/1485 ، الفقرات ٣٠٠ - ٣٠٤).

٥٦٥- ووفقا للمعلومات المتاحة لفريق الخبراء العامل المخصص، ثبتت فائدة الضغط الذى تمارسه المنظمات الكنسية في بعض الحالات باختراقها ستار السرية الذى تفرضه الرقابة الرسمية بشأن اعداد المقبوض عليهم والمعتقلين واماكنهم. وفي أيار/ مايو ١٩٨٢ اكد متحدث باسم قوات الأمن تفاصيل اعتقال القس اللوثرى جيسون هوفيكو ، ومدرسة تدعى سارا شيفيكو بعد ان قامت الكنائس اللوثرية بالدعاية لقضيتهما على نطاق دولي. وكان جنود جنوب افريقيا قد قبضوا على القس هوفيكو ، راعي ابرشية انجيلا المكونة من ١٠ ٠٠٠ عضو والتابعة لكنيسة اوفامبو كافانغو الانجيلية اللوثرية بالقرب من وسط اوفامبولاند. ووفقا للرسالة الاخبارية الصادرة عن الاتحاد اللوثرى العالمي، جاء ستة جنود منهم خمسة من البيض وجوههم ملطخة باللون الاسود الى منزل القس هوفيكو لكي يطلبوا منه التعرف على خمسة او ستة أشخاص ترد اسماؤهم في قائمة. ثم طلب اليه ان يصحب الجنود الى منزل سارا شيفيكو حيث القي القبض عليها أيضا. ولم تسفر الاستعلامات التي قام موظفو الكنيسة الرسميون في معسكر اوهانغوينا الحربي المحلي في البداية الا عن انكار صريح لتوفر أية معلومات. وتسربت فيما بعد اخبار تفيد ان كليهما معتقل لاستجوابه في اوشاكاتي ولكن لم يعلن عن الافراج عنهما سالمين من الأذى قبل ٢٢ نيسان / ابريل ، ولم يؤكد متحدث بلسان القوة ، قبل ٥ أيار/ مايو انه تم الافراج عنهما في حوالي ٨ نيسان / ابريل (٤١٩).

٥٦٦- وأشار تقرير سابق وضعه فريق الخبراء العامل المخصص الى امر الحظر الذى فرض على نتانييل ماكسو يليلي ، الرئيس بالنيابة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والذى احتجزه في حبيسة خليج والفيس منذ اواخر الستينات. وقيل ان مدة الحظر انتهت في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٢ ولكن تم فرض امر جديد بالحظر في ١٨ حزيران / يونيه لمدة سنتين أخريين. وبمقتضى احكام هذا الحظر ، يمنع من الكتابة او الحديث العلني او المشاركة بأى دور عامل في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية. ووفقا للمعلومات المتاحة للفريق ، يعد ماكسو يليلي العضو الوحيد في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الذى قيد باحكام أمر للحظر (٤٢٠).

---

(٤١٩) Lutheran World Information ، ١٤/٨٢ ، Focus ، العدد رقم ٤١ ، تموز/ يوليه - آب / اغسطس ١٩٨٢ ، صفحة ٣.

(٤٢٠) Windhoek Observer ، ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، Focus ، العدد رقم ٤١ المرجع نفسه ، صفحة ٣.

٥٦٧ـ أفادت المعلومات بان القبض القي على ٢٠٠ شخص في كاتوتورا في آذار/ مارس ١٩٨٢ ، بسبب " الاقامة في مكان غير مصرح به " مع وجود ١٥٠ شخصا آخرين ينتظرون محاكمتهم لنفس السبب . وتم القاء القبض عليهم في الاحياء المميزة التي لا يسمح بالاقامة فيها الا للأشخاص الذين يحوزون تصاريح لذلك . وقيل فيما بعد ان شخصا من هؤلاء الأشخاص، وهي سيدة في عامها الثلاثين لم يذكر اسمها، وجدت ميتة في زنزانتها في محكمة وند هويك القضائية في ٥ آذار/مارس . وكان المفروض اجراء تحقيق بشأن المتوفية (٤٢١).

٥٦٨ـ وقيل أيضا ان شرطة جنوب افريقيا اعتقلت ٤٦ من عمال مناجم تسوميب في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ . ووفقا لما قاله احد المعتقلين يدعى تيوفيليوس يوهانس في مقابلة تالية مع مجلة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " المقاتل " ، القت الشرطة القبض على عمال المناجم لدى عودتهم من العمل مطالبة اياهم بابراز وثائق هويتهم التي كانوا قد تركوها في المنجم . واخذوا الى قسم شرطة تسوميب لاستجوابهم وارغموا على الاقرار بأنهم من " ارهابيي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " . ولم يقدم لهم اى طعام فمات ستة منهم نتيجة لذلك . ونجح يوهانس في الهروب ووصل الى انغولا بمساعدة السكان المحليين ، ولم يكن هناك اى انباء عن سائر المعتقلين (٤٢٢) .

(د) نساء مسجونات ومعتقلات

٥٦٩ـ وفقا للمعلومات المتاحة لفريق الخبراء العامل المخصص، توجد نساء كثيرات بين المقبوض عليهم والمعتقلين دون تهمة . وقالت الانسة لينغ (الجلسة ٥٥٩) انه ليس هناك اى معلومات مبلغة عن نساء اسيرات من اعضاء الجناح العسكري للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وان كانت توجد نساء اسيرات من اعضاء الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا . وفيما يتعلق بالمعتقلين من غير المقاتلين ، قالت الشاهدة ان حوالي ثلث معتقلي كاسينغا من النساء ، وأشارت الى شهادة ادلت بها ممرضة هي السيدة ماغدلينا نغاتانغا ، في العام السابق ، وقد اعتقلت هي نفسها في اوشاكاتي وقدمت بيانا موجزا عن المصاعب التي تلاقيها النساء المعتقلات ، وبخاصة الترتيبات المتعلقة بالنظافة الصحية والعلاج الطبي (انظر الوثيقة E/CN.4/1485 ، الفقرات ٤١٠ ـ ٤٢٥).

---

(٤٢١) Focus ، العدد رقم ٤٢ ، صفحة ١٠ .

(٤٢٢) Focus ، العدد رقم ٤٢ ، صفحة ١٠ .

(هـ) الأدلة على التعذيب والمعاملة القاسية واللا انسانية والمهينة للسجناء السياسيين والأسرى من المقاتلين من أجل الحرية

٥٧٠- وصف السيد شيكومبا (الجلسة ٥٧٩) المعاملة التي لقيها في الاعتقال وما عاناه من ظروف السجن اللا انسانية في جزيرة روبين، وقال الشاهد أنه قد قبض عليه في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ في المكان الذي كان يختبئ فيه من الشرطة، وذلك بواسطة توماس شيكومبا وتوماس كاندروفي ويوهانس ايتولوا وغيرهم من ضباط الشرطة الذين لا يعرفهم بالأسم. ونقل مع أخيه الى مكاتب الفرع الخاص في أوشاكاتي حيث استمر استجوابه لمدة ساعتين. وقد استولت الشرطة على ملابسه وكتبه وممتلكاته الاخرى، كما استولت على دفتر التوفير الخاص بشقيقه رغم أن شقيقه افرج عنه بعد سؤاله عما اذا كان له أي اتصال بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية. ونقل الشاهد بعد ذلك الى قسم الشرطة في أوندانغوا حيث احتجز لمدة ١٢ يوما في زنزانة من الزنك لم يكن يقدم له فيها من الطعام غير عصيدة رديئة الطهي ولم يكن يسمح له بالخروج منها الا لافراغ الدلو الذي يستعمله مرحاضا. ثم نقل الى سجن فندهوك المركزي حيث أودع زنزانات "المحبوسين في انتظار المحاكمة". وقد احتجز، أثناء محاكمته في سواكوب موند، في زنزانة ليس بها نوافذ غير فجوات صغيرة. ولما كان قد أودع فيها لأول مرة في وقت الظهيرة واشتداد الحرارة فقد اغمي عليه. ونقل بعد محاكمته الى فيندهوك حيث احتجز في زنزانة كانت تحفظ فيها جثث الموتى ريثما تدفن قبل نقله الى سجن ليوكوب المشدد الحراسة في جنوب افريقيا، وهو المكان الذي يودع فيه السجناء السياسيون المتجهون الى جزيرة روبين أو المفرج عنهم منها. وذكر الشاهد انه بقي في الحبس الانفرادي لمدة ستة أشهر، وشاهد أثناء حبسه سجناء يضربهم السجانون، ولا سيما سجان يدعى موتون. وعندما اعترض على الضرب العشوائي سحب منه الامتياز الذي كان يتمتع به وهو الخروج من الزنزانة للتريض يوميا.

٥٧١- ووصف الشاهد ايضا المعاملة السيئة التي يتعرض لها السجناء الناميبيون في جزيرة روبين والذين كان يطبق عليهم نفس النظام المطبق على السجناء من جنوب افريقيا. وقال ان سوء الرعاية الصحية في السجن، بسبب اهمال الاطباء او وصفهم ادوية خاطئة، ادى الى موت عدد من الناميبيين أو اصابتهم بأمراض خطرة. وقال ان جون شيونيني سقط في المحجر وجرحت ساقه ومضت فترة طويلة قبل أن تعالج، ونتج عن ذلك اصابة ساقه بالغنغرينا. وادعى الأطباء انها ليست في المرحلة التي يمكن أن تعالج فيها، وعندما ساءت حالته نقل الى مستشفى كيب تاون حيث بترت ساقه بغير علمه او موافقته. وقيل له بعد العملية أنها اجريت بسبب اصابة الساق بالسرطان.

٥٧٢- وقال الشاهد ان ادوية خاطئة كانت توصف للسجناء في بعض الأحيان. فأحد زملائه من السجناء الناميبيين ويدعى ساكيوس ليتيكا كان يشكو من صداع نصفي مزمن ولكنه اعطي دواء للاسهال. وآخر يدعى بيتروس نيليغني كان به ورم في العنق، ولكنه عندما مات في آذار/ مارس ١٩٧٤ قيل ان سبب الوفاة هو السرطان. وكان مارتين كابيواشا يشكو من توتر عصبي ولكن وصفت له أدوية لارتفاع ضغط الدم.

٥٧٣- قال السيد لكاندى في شهادته (الجلسة ٥٧٩) انه قبض عليه أثناء قيامه بمهمة كلفه بها والداه، وانه نقل الى اوونغو حيث قيد ساعداه خلف ظهره بالسلاسل وكذلك ساقاه معا وأجبر على الوقوف يوما كاملا بليله. ولم يكن يعرف في تلك المرحلة سبب القبض عليه. وقد

أخذوه الى مسكن والديه لتفتيشه ثم أعادوه الى أوونغو حيث أبقي واقفا على قدميه لمدة أربعة أيام بلياليها دون نوم ، ودون أن يسمح له بقضاء الحاجة غير مرة واحدة في اليوم • وكان أثناء ذلك يتلقى صفعات على الوجه وركلا بالأقدام ، وعندما ارتطمت رأسه وأغمي عليه ألقي فوقه الماء البارد • وبعد اربعة أيام ، طلبت منه الشرطة أن يقدم بيانا عمن قتلوا اليفاس • وبعد تعذيبه لمدة اسبوعين أخذوه الى أوشاكاتي حيث عرضوا عليه بيانات مذكور بها انه يعرف كل شيء عن حادث القتل ، وقالوا له أنه سيختفي تماما اذا رفض التصديق على تلك البيانات • ونقل بعد ذلك الى أوندانغوا لمدة ثلاثة اسابيع ، ثم الى فيندهوك حيث طلب منه أن يدلي بشهادته في محاكمة أعضاء آخرين في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وقيل له انه سعيد الحظ لعدم توجيه التهمة اليه ، ولكنه رفض في البداية • وقد وضع في الزنزانة التي يوجد بها آرون موشيمبا وهندريك شيكونغو ليسمع مايقولانه ويبلغ عنه ، ووعدوه بالحصول على حريته في مقابل ذلك • ثم اعيد الى أوندانغوا ، ورحل الى سواكوبموند في آذار/ مارس ١٩٧٦ حيث عرض عليه مبلغ ٧٠٠٠ راند وسيارة شحن خفيفة اذا شهد على موشيمبا وشيكونغو عند محاكمتهما • وأحضروه الى المحكمة اعتقادا منهم أنه سيدلي بالشهادة ، وعندما رفض ذلك حبس حبسا انفراديا لمدة ١٢ شهرا •

٥٧٤ــ وقال الشاهد انه بعد قضاء فترة العقوبة قبض عليه من جديد ورحل الى اوشاكاتي ، ثم عذب بأن وضعت عصا بين ركبتيه مع ربط ساعديه فوق ركبتيه ، ووضع في حوض به ماء وعصبت عيناه ، وعرض لصدمات كهربائية مع وضع القطبين الكهربائيين اولا على اذنيه ثم في فتحة الشرج • وفي تموز/ يوليه ١٩٧٧ ، بدأت محاكمته في فيندهوك ، ولكن معظم الادلة المقدمة كانت تتعلق بالانشطة العامة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ناميبيا ولم يكن لها صلة تذكر بالشاهد • وقد وضع في زنزانة المحكوم عليهم بالاعدام من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ الى نيسان/ ابريل ١٩٧٨• وكان حراسه يقولون له انه سوف يعدم بالتأكيد • وقال الشاهد ان زميله في السجن ندوفو زانغولو قد اعدم• وقد أخرج من تلك الزنزانة قبل الافراج عنه في أول أيار/ مايو ١٩٨١ بوقت قصير بناء على تدخل محاميه السيد ديفيد سوغوت، وفرّ الى بوتسوانا في آب/ أغسطس ١٩٧٨ بعد ملاحقته قضائيا مرة أخرى عندما استأنف نشاطه المتصل بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية •

٥٧٥ــ ووصف السيد نافوكا (الجلسة ٥٧٨) ماكابده اثناء الاعتقال • وكان قد انضم الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ١٩٧٦ في اورانجموند ، وانتبهت الشرطة اليه بسبب نشاطاته بين العمال • وبعد ان تعرض مرارا للتهديد والتخويف ، والانذار بضرورة الكف عن العمل للمنظمة الشعبية ، قبض عليه في حزيران/ يونيه ١٩٧٩ في مسكنه بأوفامبولاند بواسطة رجال شرطة كويفوت ومن بينهم كاندوفي القائد الاعلى لكتيبة اوفامبو ، وكذلك توناتو اندونغو ، وكاهواندى • وقد أمروه بمرافقتهم لكي يستجوبه ضباط بيض من الشرطة العسكرية ، واحتجزوه في مقر قيادة الشرطة في اوشاكاتي لمدة ثلاثة أيام• وذكروا له أثناء وجوده هناك أسماء أشخاص قتلهم الجيش وأنذروه بأنه سيتعرض لنفس المصير• وبعد الافراج عنه ، القي القبض عليه ثانية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ ، بواسطة نفس رجال الشرطة السود في اندولا ، وانهال عليه معظمهم بالضرب في هذه المرة• وقد استخدم قميصه في عصب عينيه وأعيد مرة اخرى الى اوشاكاتي حيث احتجز لمدة ثلاثة اسابيع قضاها متألما من الضرب الذى تعرض له • وقيل له انه لا يمكن أن يعرض على طبيب الا اذا اقتنعت الشرطة بالاجابات التي يقدمها عن جيش التحرير الشعبي لناميبيا •

٥٧٦- وبعد الافراج عنه لمدة اسبوع واحد قبض عليه من جديد في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر وحبس مع اربعة من مجاهدي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تشوهت اجسادهم جميعا نتيجة للضرب القاسي وحرموا من الحصول على رعاية طبية • وان الشخص الوحيد الذي يعرف اسمه الحقيقي من بين هؤلاء هو ديفيد الياس • وقال الشاهد ان مناضلين آخرين في المنظمة الشعبية لقيا حتفهما نتيجة للضرب • وقد تحسنت الاحوال فيما بعد في محاولة لاقناعهم بالعمل لحساب قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا وزودوا بأسرة عادية وبالماء للاغتسال •

٥٧٧- وقال الشاهد انه كان يضرب خلال الشهور الثلاثة التي احتجز فيها أثناء استجوابه بمعدل مرة كل خمسة او ستة ايام خلال الشهر الاول ، ثم توقف الضرب بعد ذلك ، وأفرج عنه في شباط / فبراير ١٩٨١ •

٥٧٨- وقال الشاهد انه حاول العودة الى عمله في اورانجموند ولكن الشرطة أبلغت الادارة ان له تأثيرا سيئا على العاملين وان ذلك قد يؤدي بهم الى الاضراب ، اذ ان العمال ينتمون الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية • وقد قبض عليه بعد ذلك في مدينة صغيرة تدعى غروناو وارسل الى سجن لودريتز في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، ثم رحل الى سجن فيندهوك قبل الافراج عنه • وقال الشاهد ان اثنين من الناميبيين ، احدهما من تسوميب والآخر من اوتافي ، قتلا اثناء وجوده في سجن فيندهوك •

٥٧٩- وقال انه في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ساعد احد زملائه من اعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ويدعى نحميا نيدولو على الهرب عبر الحدود عن طريق اقامة اتصال بينه وبين القائد المحلي لجيش التحرير الشعبي لناميبيا ، وانه لاخفاء أثره اختلق قصة زائفة مؤداها أنه أخذ زميله الى مكان في الادغال ووضع ترتيبا لقتله هناك • وقام والد نيدولو بابلاغ الشرطة عنه فألقت القبض عليه في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ بواسطة نفس فرقة كويفويت مع وجود شرطي آخر يدعى هيتا هيتا بولوا • وأخذ مصوب العينين في سيارة الى موقع على بعد نحو ٤ كيلو مترات من أوشاكاتي ، ثم ضرب ضربا شديدا حتى كسرت عظمة أنفه ، ثم غسل بالماء البارد حتى لا يتساقط دمه على ارضية المركز • ورحل الى قاعدة عسكرية في اوشاكاتي تدعى اونيموانداي بقي فيها اسبوعين ، وكان يتعرض للضرب كل يوم تقريبا اثناء الاستجواب على يد كاندوفي الذي قال له في النهاية انه سوف يقتل • أما صديقه الذي ساعده في تهريب زميله فقد أخذ الى قاعدة أومونغويلومي حيث عذب الى أن اعترف بأنهما قتلا نيدولو • وقال الشاهد انه تعرض في اونيموانداي لصدمات كهربائية على ايدي جنود من البيض ، اذ أخذ الى غرفة خاصة مملوءة بالمعدات الكهربائية ، وطلب منه أن يجلس بالقرب من منضدة وان يخلع ملابسه • ووصل القطبان الكهربائيان باصابع يديه واصابع قدميه ولسانه وانفه وقضيبه ومرر التيار لفترة دقيقتين او ثلاثة في المرة الواحدة وذلك على فترات طولها من ٣ الى ٥ دقائق • وكان توصيل التيار يبقى لفترة أطول في بعض الأحيان ولا يوقف الا عندما يبدو انه على شفا الموت • وقد رفض الاجابة عن الاسئلة بشأن نيدولو والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، واستمر التعذيب حتى اصبح يشعر بالألم في كل خلية من خلايا جسده • واعيد الى زنزانته في ١٣ شباط / فبراير وطلب اليه في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٨٢ ، ان يوقع بيانا يعترف فيه بأنه قتل نيدولو ولكنه رفض ذلك • وفي اليوم التالي ، حضر كندوفي الى زنزانته وهدده بالقتل بمسدسه ، وتلا عليه تفاصيل مساعدته للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ثم سيق الى غرفة اخرى مصوب العينين حيث استمع الى صديقه يقول انهما قتلا نيدولو • ثم نقلا

بعد ذلك بالسيارة الى مسافة قريبة من مسكنيهما وافرج عنهما • وعقد الشاهد العزم على مغادرة ناميبيا مع زوجته وبعض الزملاء الآخرين • وقد نقلته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية عبر الحدود في ٩ آذار/ مارس ١٩٨٢ •

٥٨٠ــ وقد تضمن التقرير السابق لفريق الخبراء العامل المخصص بيانا موجزا عن ظروف سجن الاشخاص الذين اسروا في كاسينغا في ايار/ مايو ١٩٧٨ وسجنوا في معسكر سد هرداب بالقرب من مارينتال وعن حالتهم الصحية (انظر E/CN.4/1485 ، الفقرات ٤١٠ ــ ٤٢٥) •

٥٨١ــ ذكرت السيدة لينغ (الجلسة ٥٥٩) ان المعلومات المتاحة تبين ان معظم المعتقلين في كاسينغا مازالوا محتجزين في سد هرداب • وقالت الشاهدة ردا على بعض الاسئلة انه وان كان الاهتمام الرئيسي لابد ان يتمثل في الافراج عنهم ، الا انه يبدو ان أعمال التعذيب والتمثيل المفرطة التي من الواضح أن عددا من المعتقلين تعرض لها ، قد خفت الآن • وقالت الشاهدة هذا التحسن الطفيف يعزى الى الزيارات التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وما نشرته الصحف المحلية •

٥٨٢ــ وشهد السيد نافوكا (الجلسة ٥٧٨) بانه اثناء احتجازه في سجن لوديريتز لمدة ثلاثة أسابيع ابتداء من ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٨١ كان مسجونا مع بعض المعتقلين من كاسينغا • وهذا اول شاهد كان له اتصال مباشر بمعتقلي كاسينغا يدلي بشهادته امام الفريق • وقد أكد أن السجناء الذين رآهم كانوا قد شوهوا بقطع آذانهم وانوفهم ، وانهم تعرضوا لاقصى درجة من المعاملة اللا انسانية ، والاشغال اليومية الشاقة ، والضرب ، وجعلوا عبرة لردع غيرهم عن الانضمام الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية • وقد قيل للشاهد انه سيتعرض لنفس المصير اذا استمر في العمل لحساب المنظمة ، وانه علم فيما بعد ان هؤلاء المعتقلين نقلوا من سد هرداب الى لوديريتز لاخفائهم عن وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذى قام بزيارة معتقلي كاسينغا • وقال الشاهد انه رحل الى كيتمانشوب ثم الى سد هرداب حيث قضى ثلاثة اسابيع • وكان السجناء هناك يقومون باشغال شاقة في الحقول ، كما اكد وجود أكثر من ١٥ شخصا مشوها في لوديريتز وأكثر من ٣٠ منهم في سد هرداب • وقال الشاهد ان من العادات المألوفة ان ينتقل السجناء من السجون قبل وصول الوفود الدولية ــ وعلى سبيل المثال فقد رحّل كثيرون قبل أن تصل في ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ الوفود التي رأسها مارتي اهتيسارى الممثل الخاص للامم المتحدة والمفوض لشؤون ناميبيا • وقال انه قد اتيح له ان يتحدث مع معتقلي كاسينغا أثناء وجوده في لوديريتز حيث جمعهم عنبر واحد لمدة اسبوعين • وقد ابلغوه ان المعتقلين الذين مازالوا في سد هرداب موضوعون في سجن تحت الارض على الجانب الشرقي للسد ، ومن بينهم المعتقلون الذين شوهت اجسادهم • فقد قام ضباط من قوات الامن بقطع اجزاء من انوفهم او باخراج عيونهم ، اوقطع اصابعهم بعد القبض عليهم في كاسينغا •

٥٨٣ــ وشهد السيد نستور يامبو (الجلسة ٥٧١) بان عدد معسكرات الاعتقال التي يودع بها المعتقلون آخذ في الزيادة ، ولاسيما في الشمال • وقال ان الاسرى من مناضلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية يعذبون وان هناك في معسكرات الاعتقال اكواخا بها حيات سامة يودع فيها المعتقلون طوال الليل ، وهناك غرف بها اجساد للموتى ويوضع بها المعتقلون ايضا ، وذلك وفقا لما يذكره ناميبيون يقيمون الآن في المنفى •

٥٨٤- وذكرت Focus أيضا ان هناك خلال الفترة قيد الاستعراض ، اقرارات مشفوعة بيمين من عدد من المعتقلين لدى محكمة فيندهوك العليا تتضمن وصفا تفصيليا لاعمال الاعتداء والتعذيب التي ترتكبها شرطة الامن ، وادعاء بان احد المعتقلين قد مات نتيجة للتعذيب .

٥٨٥- وتضمنت اقرارات اخرى قدمها للمحكمة شهود كانوا معتقلين ايضا ادعاءات بشأن التعذيب. فذكر جوز ستاف هاو انه تعرض للاعتداء عليه مرارا . وقال تجيتوو ندوندو ان التعذيب الذى وقع عليه كان بالغ الشدة (٤٢٣).

و - انتهاك حق المتهم في محاكمة عادلة وعلنية

٥٨٦- قال السيد شيكومبا (الجلسة ٥٧٩) انه أثناء انتظاره للمحاكمة في فيندهوك ، حضر اليه محام يدعى جونسون قال انه سيكون محاميه المتطوع . وقال السيد جونسون انه ليس من انصار حكومة جنوب افريقيا ، ولكن الشاهد اكتشف في وقت لاحق بعد ان حكم عليه أن المحامي من أنصار الحزب الوطني . وقال الشاهد انه ناقش دفاعه مع المحامي لأول مرة في قاعة المحكمة في سواكوبموند .

٥٨٧- ووفقا للمعلومات الاضافية التي اتاحتها Focus لفريق الخبراء العامل المخصص ، فان ثلاثا من المعتقلات قد اكرهن على تقديم بيانات كاذبة والمثول امام المحاكم كشاهدات اثبات خلال الفترة قيد الاستعراض . وقيل ان أرنولد هانز ، أمين اللجنة الكاثوليكية للعدالة والسلم في فيندهوك ، واليكس كامونجو وهو عضو من أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قد برئا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٢ من تهم مساعدة بعض الأشخاص بطريقة غير قانونية على مغادرة البلاد بغير جواز سفر. وكان المقرر في البداية أن يقدم للمحاكمة اربعة أشخاص، وسحب الاتهام الموجه الى اثنين آخرين هما موزس تجيرامبا وامانويل مواتارا . وكان كل من هانز وكامونجو ومواتارا قد اعتقلوا بمقتضى الاعلان AG.9 في أواخر كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، ولكن افرج عن مواتارا في ٢٨ شباط/ فبراير واسقطت جميع التهم الموجهة اليه ، وقد استند الاتهام الموجه الى هوانز وكامونجو الى القبض على اربعة أشخاص ، ثلاث نساء ورجل ، بالقرب من حدود بوتسوانا في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، وقد أدين الاربعة جميعهم امام محكمة جوبابيس الجزئية بتهمة محاولة مغادرة البلاد بطريقة غير مشروعة ، وحكم على كل منهم بالحبس لمدة ستة أشهر . وبعد قيام شرطة الأمن باستجواب النسوة الثلاث ، ليامهيسيكا وسارا موفيتي وبليندا اونسموس ، تم ترحيلهن الى فيندهوك للمثول أمام المحكمة كشاهدات للدولة في محاكمة هانزوكامنجو . وقد ذكرن أثناء المحاكمة أن شرطة الأمن هددتهن ودفعتهن الى توقيع اقرارات كاذبة . وذكرت الآنسة هيسيكا أن ضباط شرطة الأمن هددوها بأنها اذا رفضت توقيع الاقرار ستطول مدة عقوبتها وتتعرض للتعذيب . وذكرت الآنسة أونسموس أيضا أن اقرارها كان كاذبا . وترتب على ذلك تبرئة المتهمين ، وتقدم النائب العام بطلب لمحكمة فيندهوك الابتدائية باعلان النساء الثلاث " معاديات للدولة " وكان من المقرر مثولهن أمام المحكمة بتهمة شهادة الزور .

٥٨٨- وعندما مثلت المتهمات الثلاث أمام المحكمة في ٦ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، كررن قولهن ان الشرطة أجبرتهن على توقيع الاقرارات . وتأجلت القضية مؤقتا الى آخر نيسان / ابريل ، ولكن لم تجد بشأنها اخبار أخرى حتى هذا الوقت ، وافادت المعلومات المتاحة بأنه كان من المقرر أن ينفذ الأحكام الصادرة عليهن حتى نهايتها في تموز/ يوليه ١٩٨٢ (٤٢٤).

(٤٢٣) Focus, العدد رقم ٣٩ ، المرجع نفسه ، صفحة ٢ .

(٤٢٤) Focus, العدد رقم ٤٠ ، صفحة ٩ ، العدد رقم ٤٢ ، صفحة ٤ .

هاء - حالة العمال الناميبيين السود

١ - معلومات أساسية

٥٨٩- تتناول فريق الخبراء العامل المخصص في تقريره السابق الآثار المترتبة على نظام العمل المطبق في ناميبيا، بما في ذلك نظام توظيف العمال المهاجرين، والحرمان من الحقوق النقابية، والتفاوت في اجور العمال السود والبيض، وانخفاض الاجور والفقر المترتب على ذلك (انظر E/CN.4/1222، الفقرات ٣٨٥-٣٩٠؛ E/CN.4/1187، الفقرات ٣٧٦-٣٧٩؛ E/CN.4/1135، الفقرات ٢٨٢-٢٨٨؛ E/CN.4/1311، ٣٣٧-٣٣٥ الفقرات ٤١٥-٤٢٤؛ E/CN.4/1370، الفقرات ١١٧-١٣٦؛ 5622).

٥٩٠- وأوضح تقرير سابق لفريق الخبراء العامل المخصص (انظر E/CN.4/1365، الفقرات ٢٨٧ - ٢٩١؛ E/CN.4/1485، الفقرتان ٣٨١ - ٣٨٢) الآثار الناجمة عن الدخل المتاح للسكان الأفارقة من نظام استخدام العمال المهاجرين وزراعة الكفاف، واستعرض المعلومات المتاحة من الأمم المتحدة وغيرها من المصادر بشأن عدد الأشخاص الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا وحالة العمالة في القطاع الاقتصادي. ووفقا لبيانات من جنوب افريقيا بلغ عدد السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا في ١٩٧٩، ٣٣٢ ٨٠٠ شخص، منهم ٢٥١ ٤٠٠ من السود و ٤٤ ٤٠٠ من البيض و ٣٧ ٠٠٠ من الملونين (٤٢٥).

٥٩١- وما زالت المعلومات المتاحة من مصادر جنوب افريقيا شحيحة، ولكن مع اقامة الهياكل الادارية المحلية في ناميبيا يجرى بالتدريج توفر مزيد من المعلومات عن القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. غير أن فريق الخبراء العامل المخصص ليس في وضع يمكنه في الوقت الحالي من ابداء رأي بشأن دقة هذه المعلومات. ومن الثابت أن بعض شركات القطاع الخاص أصبحت الآن أكثر استعدادا لتوضيح سياساتها المتعلقة بالأجور.

٢ - ملخص الأدلة والبيانات الواردة

٥٩٢- تحدثت الآنسة لينغ (الجلسة ٥٩٩) عن قضية الاجور وتباين ظروف العمل بين العمال السود والبيض في ناميبيا، فأشارت الى وثيقة عنوانها الفصل العنصري في ناميبيا حاليا (ورقة معلومات أصدرها الصندوق الدولي للدفاع والمساعدة في الجنوب الافريقي) وذكرت أنها تتضمن بيانات عن ظروف المعيشة الأساسية، والفقر، والاجور، والاسعار، وتكاليف المعيشة. وقالت انه على خلاف ما تروجه حكومة جنوب افريقيا ووكالاتها الاعلامية المتعددة من رأي يقول ان التمييز قد الغي، فان المعلومات المتاحة لادارة البحوث التابعة للصندوق الدولي للدفاع والمساعدة في الجنوب الافريقي تبين أن التفرقة لا تزال واضحة جدا.

٥٩٣- فما زالت ناميبيا تتميز بالفروق الواسعة في الثروة والقدرة على الانفاق بين السود والبيض وان كان عدم توفر بيانات احصائية من مصادر رسمية أو غيرها من المصادر يجعل من الصعب تقدير مدى التغير الذي طرأ على دخل الفرد منذ عام ١٩٧٨ عندما قدر معهد الأمم المتحدة لناميبيا بلوساكا أن البيض يتمتعون بدخل للفرد يبلغ ٠٠٠ ٣ راند تقريبا في حين يحصل السود على دخل

---

(٤٢٥) SWA Statistics in Brief 1980, Department of Statistics, Pretoria.

في حدود ١٢٥ راند ، أى أن النسبة تبلغ حوالي ٢٤ : ١ • وتعتمد الأغلبية الساحقة من السكان السود اعتمادا كليا أو جزئيا على الاجور التي يدفعها أصحاب الأعمال البيض في القطاعين الخاص والعام • وما زالت الاجور التي تدفع في بعض القطاعات الاقتصادية أقل من حد الفقر •

٥٩٤- ووفقا لمعلومات السيد س • أ • جبسون نائب رئيس شركة Rossing Uranium Ltd. وكبير مديريها ، المنجم يستخدم ٣٠٠٠ موظف منهم ٥٣ في المائة من السود ، و ٢٥ في المائة من البيض و ٢٢ في المائة من الملونين ، وأن العمال من فئة الاوقامبو يشكلون الأغلبية بين العمال السود • وذكر لوفد من مجلس كنائس بريطانيا كان يزور المنشأة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ أن جميع الوظائف موزعة الى رتب من ١ الى ١٣ تبعا " لنظام باترسون " ، وأن الاجور ، والرعاية الطبية ، والمعاشات التقاعدية ، والاسكان ، والمزايا العينية ، والاجازات ، ترتبط بوضع الموظف في جدول الوظائف • وقال ان الشركة تنفق ٣ ملايين راند سنويا على التدريب ، وان القيمة النقدية للاجور في حدها الادنى تبلغ ٢٢٥ راندا ، وهو مبلغ يقال انه يزيد بنسبة ٢٥ في المائة عن المستوى الحالي المقدر للحد الادنى لاسرة افريقية تتألف من ستة أفراد • وأدعى السيد جيبسون أن لجنة معينة خصيصا لهذا الغرض عجزت عن ان تجد أى دليل على العنصرية في موقع العمل وأنها قامت مؤخرا بحل نفسها • وقال ان الشركة تقدم اسهاما كبيرا بما تدفعه من اجور وما تشتريه من سلع وخدمات من ناميبيا وانها بذلك ترفع بشكل غير مباشر مستوى المعيشة في اوفامبولاند • ورغم أن الحكومة الحالية غير شرعية ، فانه اكد أن الأهالي في حالة أفضل بسبب وجود الشركة ومشاركتها في الاقتصاد ، وان الشركة تقوم باعداد عمالها من أجل المستقبل (٤٢٦) •

٥٩٥- ووفقا للمعلومات المتاحة لفريق الخبراء العامل المخصص فان احوال السكنى في بيوت الشباب للاعزاب من الرجال العاملين والمجمعات السكنية لعمال العقود في المدن تتسم بتقشف بالغ • وقد افتتح في كاتاتورا بيت جديد للشباب يتسع لـ ٥٢٠٠ من العاملين بالعقود في ١٩٧٨ ليحل محل بيت الشباب القديم السيئ السمعة الذى كان أحد الأسباب الرئيسية للاضراب العام في ١٩٧١- ١٩٧٢ • ويوفر البيت الجديد بيئة أفضل قليلا من حيث الظروف المادية ، وبعض التحسين في المرافق ، وان كانت نواحي التقشف الاساسية مازالت باقية • أما في الانحاء الأخرى من ناميبيا فالأحوال أسوأ كثيرا على وجه العموم • وفي آب/ أغسطس ١٩٨١ وصفت جريدة Windhoek Observer بيت الشباب التابع لبلدية اوتجيورا ونغو أنه "فندق قذر مقزز" وقالت ان مراحيضه مسدودة ومعطلة، مع انتشار الفضلات على الارضيات • وان رائحة نتنة تنبعث في الأماكن المكشوفة المعدة للطهي من رؤوس الأبقار المتحللة وغيرها من نفايات الذبائح التي يبدو أنها تؤلف الطعام الاساسي • وتتألف عنابر النوم من أسرة مبنية بالأسمنت يوضع عليها لوح عريض من الخشب بدلا من الحشية ، أما الخزائن فهي هياكل ضيقة مبيتة في الاسمنت • وليست هناك خصوصية أو حرمة من أى نوع ، ووسيلة الترويح الوحيدة ملعب مترب لكرة القدم على مقربة • وذكرت الجريدة ان الاحوال في مساكن جروتفونتين وكيتمانشوب وتسوميب وخليج والفيس تشبه الاحوال في اوتجوارونغو (٤٢٧) •

---

(٤٢٦) Namibia - A Nation Wronged, pp.19-20 .

(٤٢٧) Focus, العدد رقم ٣٩ ، صفحة ٤ •

٥٩٦- وفي شركة تسوميب، أعلن في ١٩٨١ أن برنامج تدريب الموظفين الافريقيين على أعمال مساعدي الحرفيين قد خفض، لأن جميع الوظائف الشاغرة قد شغلت، ولأن رقم الأعمال منخفض. ومن أجل الاستمرار في توفير فرص التدريب للعمال السود، وضع برنامج للتدريب التقني يشمل مخططا رسميا للتدريب على أساس التلمذة الصناعية. وكان من المقرر أن يبدأ التدريب المركز في ١٩٨٢، وذلك بالاضافة الى برنامج التدريب باسلوب التلمذة بدوام كامل. وقد استمر تدريب العمال السود كعمال تشغيل في مصانع التعدين وكسائقين للأوناش في عنابر الصهر. ويقال ان العمال الافريقيين أصبحوا منذ ١٩٨١ يشغلون جميع الوظائف المتصلة بهذه الأعمال. وزاد عدد الموظفين الافريقيين الذين يشغلون وظائف كان يشغلها البيض "على نحو تقليدي" من ٤٣ في ١٩٨٠ الى ٦٥ في ١٩٨١، أي أنهم أصبحوا يزيدون قليلا عن ١ في المائة من قوة العمل الاجمالية التي تبلغ ٥٠٠٠ عامل تقريبا (٤٢٨).

٥٩٧- وذكرت النشرة الاخبارية التي يصدرها مجلس الكنائس في ناميبيا أن الأحوال في منجم الرصاص/ الزنك في دابلن الواقع بين سوكوبموند واوساكوس تثير الاشمئزاز. وقال الكاتب انه توجه بسيارته الى المنجم حيث اكتشف عمالا يعيشون في ظروف أسوأ من الظروف السائدة في الموقع القديم في فيند هوك. وعندما تحدث الى العمال قيل له ان متوسط الأجر الشهري يبلغ حوالي ٥٠ راندا، وان المساكن لا توفر، فيضطر العمال لبناء مساكنهم من براميل الزيت التي يأخذونها من المنجم. وليست هناك دورات للمياه ولا وسائل للانتقال الى سواكوبمند، فيضطر المرضى الى السير الى الطريق الرئيسي ليحاولوا أن يجدوا سيارة تحملهم (٤٢٩).

٥٩٨- والمعلومات عن مستويات الأجور في قطاعات الاقتصاد غير التعدينية شحيحة جدا، اذ ان معظم أصحاب الاعمال لا يكشفون عن التفاصيل في تقاريرهم السنوية، أو انهم يشكلون فروعا لمؤسسات أكبر متعددة الجنسية وغير ملزمة بنشر غير حد أدنى من المعلومات.

٥٩٩- ووفقا للمعلومات المتاحة لفريق الخبراء العامل المخصص فان البطالة آخذة في بلوغ مستويات مرتفعة جدا (٤٣٠).

٦٠٠- وحتى كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢، قيل ان هناك ١٣٣ شخصا مسجلين لدى مكتب العمل في فيند هوك كعاطلين، في مقابل ١٧ ٨٥٣ من العاملين. ولكن الأرجح أن هذه الأرقام منخفضة الى حد كبير عن الواقع. وقد قيل عن نائب مدير كاتوتورا انه أكد عدم وجود أرقام تسجل عن اللاجئين من الشمال، وقدر أن العدد الحقيقي لسكان كاتوتورا قد زاد الى مابين ٥٠ ألف- ٦٠ ألف نسمة نتيجة للتدفق الهائل للاجئين العاطلين، بالقياس الى العدد الرسمي للسكان الذي يبلغ ٣٥٠٠٠ نسمة. وقيل انه بالاضافة الى حالة الضيق العامة فان تزايد البطالة مكن أصحاب الأعمال من تشغيل العمال على أساس من الأجل القصير مع حد أدنى من الأمن أو الحماية اللذين يوفرهما القانون ضد الفصل بسبب وجود فائض في الايدي العاملة أو التسريح المؤقت للعمال.

---

(٤٢٨) Newmont Mining Corporation, 1981 Annual Report.

(٤٢٩) Windhoek Observer، ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٢.

(٤٣٠) Quarterly Economic Review of Southern Africa, 3rd Quarter 1981, p.24, 4th Quarter 1981, p.25 (London, Economist Intelligence Unit).

ويبدو أن السلطات لم تتخذ اجراءات عملية تذكر لتخفيف البطالة • وقد شكل الحاكم العام في ١٩٨٠ لجنة خاصة للبطالة تحت اشراف دائرة الشؤون المدنية والقوى العاملة لوضع مقترحات وتقديمها الى مجلس الوزراء • وقيل ان المجلس وافق في نهاية ١٩٨١ على عدد من الاقتراحات قدمتـــه اللجنة اليه ، ويشمل تشجيع هجرة العمال الى جنوب افريقيا ، وأشغالا للاغاثة تقوم على كثافة الايدى العاملة ، واعادة تطبيق ضوابط تدفق اللاجئين ، واستخدام حملات تنظيم الاسرة للحد من زيـــادة السكان • ولم يعرف من المعلومات المتاحة عدد هذه المقترحات ولا مدى الأخذ بهذه التوصيـات خلال الفترة موضع الاستعراض (٤٣١)•

٦٠١ــ وقيل أيضا انه من المتوقع أن يستمر ارتفاع ارقام البطالة نتيجة للخفض الملموس في مشروعات المباني العامة الجديدة الذى أعلن في بداية ١٩٨٢ ، ويشمل أساسا مشروعات للاسكان وانشـــاء المدارس والمستشفيات قدرت قيمتها بـ ٢٠ مليون راند سنويا • ووفقا لدراسة استقصائية قامت بهـــا احدى الصحف المحلية فان اكثر من ١٠٠٠ من العمال السود المشتغلين في صناعة البناء سيفقدون أعمالهم نتيجة لذلك • ولما كانت بعض المنشآت الكبيرة لا تقدم ارقاما عن خفض أعمالها ، ولما كانـــت الجريدة لم تتصل ببعض المنشآت الصغرى ، فقد قدرت الجريدة أن الاجمالي النهائي قد يصـــل الى بضعة آلاف (٤٣٢)•

---

(٤٣١) Apartheid in Namibia ، المرجع نفسه ، صفحة ٢ •

(٤٣٢) Windhoek Advertiser ، ٥ أيار/ مايو ١٩٨٢ •

واو - حالة الأفارقة في " الأوطان المستقلة "

١ - معلومات أساسية

٦٠٢- تضمن تقرير سابق للفريق (انظر E/CN.4/1020 ، الفقرتان ٢٩ - ٣٠ ، انظر ايضا الفقرات ٥١٢ - ٥٢٢) وصفا لتطور سياسة " الاوطان المستقلة " على النحو الذى وضعت به مع تطبيقها تطبيقا خاصا على ناميبيا وفقا لتوصيات " لجنة اودندال " الرسمية المقدمة في ١٩٦٤ • وقد ورد في تقارير أخرى لفريق الخبراء العامل تلخيص للتشريعات التي سنت في الفترة منذ شباط/ فبراير ١٩٧٣ والمتعلقة بانشاء " الأوطان المستقلة " خصيصا لكي تسكنها المجموعات القبلية المختلفة المصنفة رسميا دون سواها وفقا لأحكام قانون الحكم الذاتي للأهالي المحليين في افريقيا الجنوبية الغربية رقم ٥٤ لعام ١٩٦٨ ، والقانون المعدل له رقم ٢٠ لعام ١٩٧٣ (انظر E/CN.4/1135 الفقرات ٢٤٥- ٢٥٢؛ E/CN.4/1159 الفقرة ٢٣٧ وما يليها) •

٦٠٣- وأشار أيضا تقرير سابق للفريق الى الاستمرار في انشاء " الأوطان المستقلة " تحت ستار ماسمي بالسلطات التمثيلية للصف الثاني كما نص عليها مشروع دستور تيرنهال لعام ١٩٧٧ (E/CN.4/1331 الفقرة ٤٢٦) •

٦٠٣- وقد حلل فريق الخبراء العامل المخصص في تقريره الأخير (E/CN.4/1485) هذه العملية وأورد موجزا للحكم العام المتعلق بانشاء السلطات التمثيلية بمقتضى الاعلان الخاص بالسلطات التمثيلية AG.8 الصادر في نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، بصيغته التي ناقشتها واعتمدتها الجمعية الوطنية، وسن أحكام دساتير السلطات التمثيلية بشكل فردى ، وانشاء سلطة تمثيلية للسكان البيض تحل محل الجمعية التشريعية لافريقيا الجنوبية الغربية ، واجراء انتخابات لاجهزة الصف الثاني الحكومية لكل مجموعة اثنية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ •

٦٠٥- وينطوى الهيكل الحكومي ذو الصفوف الثلاثة على قدر كبير من التداخل في السلطات الادارية ، وعلى نشوء بيروقراطيات موازية ، وقدر قليل من المساءلة أمام السكان الذين يفترض أن اجهزة الصف الثاني الحكومية تمثلها • ومن بين المجالات التي تدخل ضمن الصلاحيات التشريعية للسلطات التمثيلية ، الفن والثقافة ، والدفاع المدني والأمن المحلي ، والاشراف على الرؤساء ، والتعليم ، والزراعة ، والصحة ، والاسكان ، والاراضي ، والرعاية الاجتماعية ، والمعاشات التقاعدية ، والضرائب ، والانتخابات القبلية •

٦٠٦- ويمكن للسلطات التمثيلية أن تصدر قوانين بشأن هذه المسائل على أن تقدم الى الحاكم العام لاعتمادها ، ويحظر على الجمعية الوطنية اقرار تشريعات في هذه المجالات • غير أن ميزانية السلطات التمثيلية تخضع لمراقبة الجمعية الوطنية • أما أجهزة الصف الثالث للحكم ، التي تضم المجالس المحلية أو المجالس البلدية ، فانها لم تنفذ بعد ، وما زالت معظم المراكز الرئيسية تحت اشراف سلطات بلدية تضم البيض وحدهم •

٢ - موجز للتطورات الاخيرة

٦٠٧- وفقا للمعلومات المتاحة للفريق ، فقد ثبت بصورة متزايدة تعذر تنفيذ هيكل الحكم ذا الصفوف الثلاثة وارتفاع تكاليفه خلال الفترة قيد الاستعراض • وقد قيل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ان

زعماء اتحاد تيرنهال الديمقراطي دعت الحاكم العام الى تعديل الاعلان AG.8 لكي يحد من صلاحيات سلطات الصف الثاني ، وذلك على الرغم من أن الاتحاد كان قد وافق على هذا الاعلان بكامله عند وضع صيغته الاولى • وقد قال السيد ديرك مودج زعيم اتحاد تيرنهال الديمقراطي ورئيس مجلس الوزراء ان تنفيذ النظام قد تعثر نتيجة لتصلب موقف سلطة الصف الثاني البيضاء ورفضها تنفيذ السياسات التي اعتمدها الصف الاول للحكومة المركزية، كما يحق له ذلك بمقتضى أحكام الدستور ، ولا سيما انهاء التمييز في المدارس والمستشفيات والمرافق العامة (٤٣٣) •

٦٠٨- وكان من السمات المميزة لميزانية ١٩٨٢/١٩٨٣ التي قدمها السيد ديرك مودج في نهاية أيار/ مايو ١٩٨٢ تشديد من مركزية ضوابط الانفاق • فمن اجمالي الانفاق الرأسمالي المعتزم البالغ ١٨٢ مليون راند ، لن يوضع تحت تصرف سلطات الصف الثاني غير ٥٨ مليون راند • وقد اعلن عن شرط آخر لا يجيز لسلطات المستوى الثاني أن تنفق أكثر من ٢٢٥ راند للطفل الواحد على التعليم ، وهو تدبير موجه خصيصا الى السلطة البيضاء التي انفقت ١٠٠٠ راند على كل طفل في ١٩٨١ • وعلى أي سلطة من الصف الثاني ترغب في تجاوز هذا الرقم أن تفعل ذلك من "مواردها الخاصة" • وذلك في حين ان ميزانية ١٩٨١/١٩٨٢ البالغة ٨٠٨ مليون راند ، بلغ اجمالي المبالغ المخصصة لسلطات الصف الثاني فيها ٢٩٠ مليون راند (٤٣٤) •

٣ - موجز الأدلة والمعلومات الواردة

(أ) القيود المفروضة على الحريات الشخصية

٦٠٩- ذكر أن جنودا من جنوب افريقيا قطعوا بصورة عنيفة احتفالا بصلاة يوم الاحد في ايلومبي يوم ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، كان يحضره عدد يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ شخص • ووفقا لما قاله الاسقف دميني ، الذى كان يزور الابرشية في ذلك الوقت ، تقدمت سيارتا نقل تابعتان للجيش أثناء اقامة الصلاة ، وتوقفتا امام الكنيسة ، ونزل منهما جنود قاموا بمحاصرة المبنى • ثم أمروا جميع الموجودين بمغادرة الكنيسة وهددوا كل من رفض الخروج او حاول الهرب • وتعرض بعض الرجال للضرب الشديد والركل بالأقدام الى حد أنهم لم يتمكنوا من الاستمرار في الصلاة عندما غادر الجنود المكان بعد مضي ساعة (٤٣٥) •

٦١٠- وقيل ان الأسقف دوميني احتج على الحادث في رسائل بعث بها الى حكومة اوفامبو الحاكم العام وقوات الأمن • وقيل ان قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا اعلنت في بريتوريا في حزيران / يونيه ١٩٨٢ أن جنديا واحدا على الأقل قد حوكم امام محكمة عسكرية وأن آخرين قد يقدموا للمحاكمة بسبب حادث الاعتداء الذى وقع في ايلومبي •

(ب) حرية الانتقال

٦١١- قيل ان حرية الانتقال في كاغانغولاند تعرضت للتقييد الشديد في الفترة قيد الاستعراض• وقد بلغ النشاط العسكرى في الجزء الغربي من المنطقة ، فيما بين المركز الادارى / العسكرى في

---

(٤٣٣) Quarterly Economic Review of Southern Africa, 4th Quarter,1981,p.24

(٤٣٤) المرجع نفسه ، Ibid., 3rd Quarter 1982,p.11

(٤٣٥) Lutheran World Information 32/82 .

في روندو واوفامبولاند ذروة من الشدة لم يشهد مثلها خلال السنوات الأربع السابقة • فقد فرض حظر للتجول من السادسة الى السادسة في كل أنحاء المنطقة ، وفرض في روندو نفسها حظر للتجول سيرا على الأقدام لأى شخص بعد منتصف الليل • وقصر التحرك في طرقات روندو بعد منتصف الليل على دوريات الشرطة (٤٣٦) •

(ج) الأحوال الاقتصادية

٦١٢ــ ذكر تقرير وفد مجلس الكنائس البريطاني أنه عند زيارته لاوفومابولاند وجدها أرضا جافة جرداء تبحث فيها المعز والماشية والحمير ، عبثا عن العلف • فالتربة رملية وقطعت معظم الأدغال القريبة من المراكز الرئيسية من أجل الحصول على حطب الوقود • وكان العامل الرئيسي الذى يمنع حدوث مجاعة شاملة في فترات الجفاف هو خط أنابيب المياه الممتد من نهر كونيني • ورغم وجود مرافق للمياه لاستخدام الاهالي على طول الطريق الرئيسي فقد كانت امدادات المياه تنقطع من وقت لآخر نتيجة لقيام قوات الامن بالتحكم في أكبر عدد ممكن من فتحات المياه أو باغلاقها لمنع الفدائيين التابعين للمنظمة الشعبية بافريقيا الجنوبية الغربية من استعمالها (٤٣٧) •

(د) الصحة

٦١٣ــ نشر خلال الفترة قيد الاستعراض قدر كبير من البيانات عن حالة السكان الصحية ، ولا سيما في " الأوطان المستقلة " • وتضمن الكثير من تلك المواد معلومات قام بجمعها الاطباء وغيرهم من المتخصصين ونشرت في الصحف المحلية • وتؤكد هذه التقارير أن السبب الرئيسي للأمراض والادواء مازال يتمثل في الاحوال المعيشية المتسمة بالاكتظاظ السكاني ، والافتقار الى الخدمات الوقائية ، مثل برامج التطعيم ، ونقص الاطباء والممرضات والعيادات الخارجية في المناطق الريفية (انظر E/CN.4/1485 الفقرتان ٤٠١ ــ ٤٠٢) • وقيل أن معلومات تفصيلية قدمت الى لجنة تحقيق رسمية في الادارة الصحية بواسطة الدكتور كنيت ابراهامز وهو من المنفيين السياسيين السابقين وقد مارس مهنة الطب في كوماسدال وهي مدينة الملونين الواقعة عند أطراف فيند هوك • وقد كشف ماتوصل اليه من نتائج عن وجود فارق كبير بين حالة الصحة وظروف العلاج بالنسبة لمختلف العناصر في ناميبيا • فمتوسط العمر المرتقب للبيض الناميبيين يتراوح بين ٦٨ و ٧١ عاما في حين يتراوح بالنسبة للناميبيين الافارقة والملونين بين ٤٢ و ٥٢ عاما • ويبلغ معدل وفيات الاطفال بين البيض ٢٢ في الالف في حين يبلغ بين الافارقة ١٦٣ في الألف (٤٣٨) •

٦١٤ــ بينت بيانات أخرى قدمها الدكتور ابراهامز استمرار التفاوت في الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف " المجموعات الاثنية " • ففي ١٩٨٠/٨١ كان الانفاق السنوى للفرد على الصحة بالنسبة للبيض يبلغ ٢٣٤ راند ، في مقابل ٥ راندات في منطقة الريهوبوت ، و ١٥ راندا في رامارالاند ، و ٢٥ راندا في اوفامبولاند ، و ٣٧ راندا في كابريفي ، و ٥٧ راندا في كافنغولاند • ولا يعمل في

---

(٤٣٦) Focus ، العدد رقم ٤١ ، صفحة ٣ •

(٤٣٧) Namibia - A Nation Wronged, ، صفحتا ١١ ــ ١٢ •

(٤٣٨) Apartheid in Namibia Today, p.3 .

" الأوطان المستقلة " غير ٢٠ في المائة من اجمالي الاطباء البالغ عددهم ١٥٢ طبيبا ، وبذلك تكون نسبة الاطباء الى المرضى ١ : ١٧٠٠٠ في المناطق الريفية • ولا يمارس اى من أطباء الاسنان البالغ عددهم ١٦ طبيبا في البلاد ، في " المستوطنات " ، في حين ان أغلبية الممرضات المسجلات البالغ عددهن ٢٦١ ٢ ممرضة ، ونصفهن من السود ، يتركزن في المناطق الحضرية ، كما ان هناك مستوصفات ريفية خالية تماما من الممرضات (٤٣٩)•

زاى - الحوائق المقامة أمام الحركات الطلابية

٦١٥- وردت مسألة الحركات الطلابية في التقارير السابقة لفريق الخبراء العامل المخصص (انظر E/CN.4/1222، الفقرات ٣٩٦-٤٠٧، E/CN.4/1270، الفقرات ٣٥٦-٣٦٥، E/CN.4/1356، الفقرات ٣٠٤-٣٠٦، E/CN.4/1429 الفقرات ٤٧٣-٤٧٦) وقد وجد أن التعليم مقيد ومحدود خاضع لسلطة الدولة، وان المواد المالية التي تخصص له بالنسبة للسكان البيض تزيد كثيرا على التي تخصص للسكان السود •

٦١٦- ولا توجد في ناميبيا جامعة ، ولا يوجد فيها الا عدد من مراكز التدريب التقني والمهني ، ومعاهد للدراسات اللاهوتية ، والمدارس الثانوية الحكومية التي يفصل فيها بين العناصر المختلفة • وان مرافق التعليم الوحيدة للمرحلة التالية للمرحلة الابتدائية التي لا يمارس فيها التمييز بين الأجناس والتي تتوفر للأفارقة هي المدارس الخاصة التي تديرها الكنائس أساسا • ولم يتمكن من الالتحاق بجامعات " البانتو " في جنوب افريقيا غير عدد قليل من الطلاب الأفارقة ونجح قليل منهم في الحصول على منح دراسية في الخارج ، كما أن الكثيرين في المنفى يتلقون تعليمهم من الامم المتحدة في لوساكا بزامبيا • وتتميز المرحلتان التعليميتان الابتدائية والثانوية بارتفاع تدريجي لمعدلات عدد الطلبة الذين يتوقفون عن مواصلة دراستهم •

١ - التشريعات ذات الصلة

٦١٧- أوردت التقارير السابقة لفريق الخبراء العامل المخصص موجزا للتشريعات التي أصدرتها جنوب افريقيا التي تؤثر في تعليم الأفارقة (انظر E/CN.4/1187، الفقرتان ٣٨٨ - ٣٨٩) •

٦١٨- وقد تمثلت السياسة العامة في تنظيم نمط التعليم بما يتفق مع ايديولوجية الفصل العنصري، وتوفير تعليم منفصل لكل من البيض والافارقة والملونين • وتمثلت سياسة تعليم الافريقيين في ناميبيا كما حددتها لجنتا فان زيل (١٩٥٨) واودندال (١٩٦٤) في تركيز جميع الموارد المتاحة تقريبا على التعليم الابتدائي •

٦١٩- ويدخل تعليم الأفارقة تحت اشراف مديرية التعليم الوطني في فيندهوك التي انشئت في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، غير أن كثيرا من سلطات الصف الثاني التمثيلية أنشأت عدة ادارات تعليمية أيضا ، ومن بينها السلطتان الخاصتان بأوفامبولاند وكافانغولاند ، وأصبحت كل منهما مسؤولة عن تعليم " الفئة السكانية " المعنية ، وان كان ذلك لابد أن يتم في توافق عام مع توجيهات مديرية التعليم الوطني • وقد تم التخلي عن منهج تعليم البانتو الذى نفذ في ناميبيا

---

(٤٣٩) المرجع نفسه •

منذ ١٩٦٩ ، بالنسبة للمدارس الثانوية الحكومية ١٩٧٧ وحل محله المنهج الدراسي الخاص بمواطني جنوب افريقيا من ذوى الأصل الهولندى في المدارس الثانوية بمحافظة كيب • وقد ذكر في دراسة استقصائية رسمية أن كل مجموعة سكانية تحتفظ بمدارسها ، وأن المدارس التي تضم اجناسا متعددة تعتبر استثناء ، ولا توجد الا في حالة عدد قليل من المدارس الخاصة • وقيل ان عوامل متعددة، مثل مشكلة اللغة ، تجعل المدارس التي تضم عناصر متعددة " غير عملية " (٤٤٠).

٢ - ملخص المعلومات الواردة

٦٢٠- وفقا للبيانات المتاحة لفريق الخبراء العامل المخصص كان عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية من الافارقة في ١٩٧٦ ، ٦٥١٧ افريقيا ، منهم ٤٢٣١ طالبا في الصف السادس (السنة الأولى في التعليم الثانوى) ٧٤ طالبا فقط في الصف العاشر (نهاية المرحلة الثانوية) • ولم يكن هناك غير ٢٦١ من الافارقة يتدربون على مهارات مثل النجارة والبناء وحياكة الملابس، ونحو ٨٠٠ افريقي يتدربون للتدريس في المدارس الابتدائية • وقد وجه جميع الطلاب الافارقة البالغ عددهم ٣٩ طالبا الذين حصلوا على شهادات تسمح لهم بالالتحاق بالجامعة الى " الجامعات القبلية " في جنوب افريقيا • وكانت لغة الافريكانز هي وسيلة التعليم في جميع المدارس باستثناء حالتين اثنتين (٤٤١).

٦٢١- ويظهر من المعلومات المتاحة الأقرب عهدا المستندة الى الاحصاءات التي جمعها مجلس الكنائس في ناميبيا ، أن الوضع لم يتحسن منذ ١٩٧٦ الا بدرجة طفيفة • ففي ١٩٨١ ، بينما كان ٨٣ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية ملتحقين بالمدارس، لم يكن ملتحقا بالمدارس الثانوية غير ١٢٣٠١ من الطلاب الأفارقة ، أى بنسبة ١٦ في المائة من مجموع من يمكن أن يلتحقوا بهذه المدارس وعددهم ٧٦٤٢٦ طالبا • وقيل ان هناك انخفاضا ملحوظا في الحضور كلما ارتفع مستوى السنة الدراسية ، اذ ان عدد المقيدين في الصف السادس بلغ ٤٩٦٧ طالبا ولم يبلغ في الصف العاشر الا ٣٤٣ طالبا • ومن بين طلبة السنة النهائية في الدراسة الثانوية كان ١٠٥ يدرسون الرياضيات ، و ٤٢ يدرسون العلوم ، و ٢٥ يدرسون المحاسبة ، و ٦ يدرسون الاقتصاد ، و ٢٦ يدرسون الطباعة على الآلة الكاتبة ، و ١٧ يدرسون الرسم الهندسي (٤٤٢).

٦٢٢- قيل في هذا الصدد انه حدث بعض التحول في سياسة التعليم التي تطبقها جنوب افريقيا في ناميبيا ، اذ بدأت بالاشتراك مع الشركات عبر الوطنية والمصالح التجارية المحلية في توفير الموارد للتعليم الثانوى والتقني للأفارقة • وكان من الدلائل الرئيسية لهذا الاتجاه بعض المشروعات المرتفعة التكاليف مثل Concordia Matriculytion College وهي معهد جديد للتدريب المهني في أوفامبولاند ، وانشاء صندوق خاص لتقديم المنح للدراسة في الخارج • وقد أنشئت في فيندهوك في أيار/ مايو ١٩٨٠ أكاديمية للمستوى الثالث للتعليم مولتها الحكومة تمويلا جيدا •

---

(٤٤٠) Secondary Education in Namibia, Background Paper for the World University Service Seminar on Education for Namibians in the United Kingdom, 7 June 1982, London.

(٤٤١) المرجع نفسه •

(٤٤٢) Namibia - A Nation Wrongrd, التذييل باء •

٦٢٣- ويلقى الافارقة تشجيعا على الدراسة دون تفرغ للحصول على المؤهلات الثانوية وما بعدها، وهم يحصلون على المؤهلات الثانية عن طريق ترتيب يتخذ مع جامعة جنوب افريقيا • وقد استحدث نظام عقد امتحان موحد لشهادة الدراسة الثانوية في جميع مدارس هذا المستوى، بما فيها المدارس التي يلتحق بها الطلبة البيض • وقد سمح لعدد قليل من الطلاب الافارقة بالالتحاق بالمدارس التي كانت مقصورة من قبل على البيض • وان السياسة المعلنة للسلطة التمثيلية في أوفامبولاند في الوقت الحالي هي استخدام اللغة الانكليزية كأداة للتعليم في المدارس التابعة لها، ولم يحدث أي تدخل في شؤون مدرستين خاصتين تستخدمان المناهج الدراسية المطبقة في بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند (٤٤٣)•

٦٢٤- وقيل ان من المرجح ان تظل المدارس الثانوية اماكن للصراع بين الشباب من الناميبيين السود والمدرسة والسلطات الحكومية • ومن بين المدرسين البالغ عددهم ٣٣٩ مدرسا الذين كانوا يمارسون التعليم في المدارس الثانوية المخصصة للسود حتى ١٩٧٦، كان هناك ١٥٠ من البيض الذين لا يخفون تأييدهم لسياسات جنوب افريقيا • وكان منهم بعض زوجات موظفين محليين في جنوب افريقيا، وكان آخرون يعملون كمرشدين يتقاضون اجرا من شرطة الأمن • غير أن معظم البيض الذين يعملون في الوقت الحالي في المدارس الثانوية المخصصة للسود من جنود جنوب افريقيا الذين يرتدون الزى الرسمي ويحملون الأسلحة • وفي مقابل ذلك، فان احدى المدارس التابعة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في أنغولا تضم حاليا ١٠ ٠٠٠ تلميذ (٤٤٤)•

٦٢٥- أشار التقرير السابق لفريق الخبراء العامل المخصص الى المدرسة الخاصة التي تضم أجناسا متعددة والتي أنشأها القس هنريك وتبوى في جيبيون (انظر E/CN.4/1485 الفقرة ٤٠٦) • وقد ذكر وفد مجلس الكنائس البريطانية الذى قام بزيارة ناميبيا ان المدرسة تضم ٤٠٠ طالب، وتستخدم في التعليم اللغة الانكليزية، وأن العاملين فيها أساسا من أعضاء الكنائس الناميبية • الا أنه لم يوافق بعد على الطلب المقدم من المدرسة لاعتبارها مدرسة منشأة بالجهد الذاتي ولتسجيلها رسميا بوصفها كذلك •

٦٢٦- وقد أبرزت الحلقة الدراسية التي نظمتها دائرة الجامعة العالمية بالمملكة المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٨٢ عدة نقاط حول تعليم الناميبيين السود، من بينها الافتقار الى التعليم الكامل الدوام على المستوى ما بعد المرحلة الثانوية، والعدد المحدود من الاماكن المتوفرة في المدارس الثانوية، كما بينت أن معظم المعلمين بالمدارس الابتدائية لم يتلقوا تدريبا •

٦٢٧- ولاحظت الحلقة الدراسية أن استخدام لغة الأفركانز كوسيلة للتعليم في المدارس أدت الى عزل الناميبيين عن بقية العالم • ورغم أن اللغة الانكليزية قد وقع عليها الاختيار لتكون اللغة الرسمية عند الاستقلال، فان نسبة من يتكلمونها في الوقت الحاضر أقل ١٠ في المائة من السكان • كما لاحظت أن حكومة المملكة المتحدة تسهم بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه استرليني لتعليم الناميبيين الذين يدرسون في الخارج، ولكنها قالت ان ذلك يجب أن يقارن بمبلغ ٧ر٧٥ مليون جنيه استرليني انفقت على تعليم الزمبابويين في الخارج في ١٩٧٩/١٩٨٠، وحثت المملكة المتحدة على زيادة ما تقدمه من مبالغ لتمويل البرامج الملائمة للتعليم والتدريب •

---

(٤٤٣) التعليم الثانوى في ناميبيا •

(٤٤٤) Education in Namibia.

حاء - معلومات عن الأشخاص الذين اشتبه في ارتكابهم جريمة الفصل العنصري أو انتهاك خطير لحقوق الانسان

٦٢٨- ينبغي التذكير بأن لجنة حقوق الانسان رجت من الفريق في قرارها ٦ (د-٣٣) المؤرخ في ٤ آذار/ مارس ١٩٧٧ أن يجرى تحقيقا بشأن أى شخص اشتبه في ارتكابه في ناميبيا جريمة الفصل العنصرى أو انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان ، وذلك وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، وعرض نتائج ذلك التحقيق على لجنة حقوق الانسان .

٦٢٩- وبعد دراسة ماورد من الأدلة والمعلومات ذات الصلة ، وفي ضوء الولاية المسندة اليه ، قام الفريق بالفعل باعداد اربع قوائم بأسماء الأشخاص الذين يعتبرون ، في رأيه ، انهم ارتكبوا جريمة الفصل العنصرى أو انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان (انظر E/CN.4/1311 الفقرة ٤٤٤؛ E/CN.4/1365 الفقرات ٣٠٧ - ٣١٠ ؛ E/CN.4/1429 الفقرة ٤٧٩ ؛ E/CN.4/1485 الفقرة ٤٠٩).

٦٣٠- ويتضمن هذا التقرير قائمة خامسة وضعت على اساس المعلومات والأدلة التي جمعها الفريق خلال الفترة قيد الاستعراض . ويرى الفريق أن هناك أسبابا كافية تدعو للاعتقاد بأنه قد اشتبه في قيام الاشخاص التالية اسماؤهم بارتكاب جريمة الفصل العنصرى أو انتهاك خطير لحقوق الانسان، وفقا للمادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها .

الحالة رقم ١

الميجور جنرال شارلز لويد وهو الضابط الذى يقود قوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية والمسؤول عن الفظائع التي ارتكبها رجال تحت قيادته ضد المدنيين ، والذى تعرف عليه القس براون (الفقرة ٤٨٩) .

الحالة رقم ٢

الضباط كونراد يبي ، وهافندا وتيل التابعون لشرطة جنوب افريقيا والمسؤولون عن قتل أحد المدنيين الناميبيين ، وشارلز ديدريسن وهندريك كلويتي وهما من جنود قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ومسؤولان عن قتل مدنيين من الناميبيين ، وج . د . بشريفدروج . أ . براند وهما من جنود قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ومسؤولان عن ضرب مدني من الناميبيين ضربا أفضى الى الموت ، وقد تعرف عليهم جميعا السيد ايثيتي (الجلسة ٥٧٨) (الفقرات ٤٩٠ ، ٤٩١، ٤٩٢).

الحالة رقم ٣

ناكالي ، وهو من قواد فرقة الكويفوبت ، قاد الجنود المسؤولين عن تنفيذ مذبحة اسرة هوبرتوس نيبورو في اوشيكوكو . وقد تعرف عليه السيد فاروبب (الجلسة ٥٧٦) ، (الفقرتان ٤٩٤ و ٤٩٥) .

الحالة رقم ٤

توناتا ايندوتغو ، ومايتوس شيكونغو ، وتوماس شيكومبا وجورج نغيكوموا ، قواد الكويفويت ، وتوماس كاندوفي ، قائد وحدة " قوات الامن " ، وقد تعرف عليهم جميعا السيد شيكومبا (الجلسة ٥٧٩) ، (الفقرتان ٤٩٧ و ٥٧٠) .

الحالة رقم ٥

الليوبتننت لوز ، والكوربورال روغينبرغ ، والكوربورال د ويزر والليوتيننت بوثا ، وهم مدربين عسكريين في جنوب افريقيا يتبعون قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا . وقد تعرف عليهم السيد نايلنفي (الجلسة ٥٧٨) ، والليوتيننت كينج وهو احد ضباط قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، وشيلومبا ، وهو ضابط اسود من ضباط قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، وسلبير وهو ضابط ابيض من ضباط قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، وكامبانغولا وهو ضابط اسود من ضباط قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، وقد تعرف عليهم السيد نوربيرت (الجلسة ٥٧٩) (الفقرتان ٤٩٨و٥٠٠).

الحالة رقم ٦

جاكوبس فان زيل وهو ضابط ابيض من ضباط قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، قام باغتصاب امرأة ناميبية وحاول اغتصاب امرأة ناميبية اخرى . وقد تعرف عليه السيد ايثيتي (الجلسة ٥٧٨) ، (الفقرة ٥٠٤) .

الحالة رقم ٧

الكابتن فرينبان التابع للفرع الخاص في فيند هوك، تعرف عليه السيد شيكومبا (الجلسة ٥٧٩) .

الحالة رقم ٨

كاندوفي ، توناتو ايندونغفو وكاهواندى من أعضاء الكويفويت ، تعرف عليهم السيد نافوكا (الجلسة ٥٧٨) ، (الفقرتان ٥٧٥ و ٥٧٩) .

ثالثا - المؤتمرات ، والندوات ، والحلقات الدراسية

مشاركة فريق الخبراء العامل المخصص في المؤتمرات الدولية المعنية بمشكلة الفصل العنصرى

٦٣١- وفقا للفقرة ٢٤ من منطوق القرار ٥ (د-٣٧) الذى اعتمدته لجنة حقوق الانسان في دورتها السابعة والثلاثين ، كلف فريق الخبراء العامل المخصص بالمشاركة في المؤتمرات أو الندوات أو الأحداث الأخرى المتعلقة بمكافحة الفصل العنصرى ، ولا سيما من قبل المنظمات التي ترعاها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

٦٣٢- ووفقا لهذا المقرر ، وعقب المشاركة في المناقشات التي دارت في بعض الاجتماعات الدولية خلال الفترة قيد الاستعراض ، يعتزم فريق الخبراء العامل المخصص أن يعرض في هذا الفصل الجوانب ذات الصلة بالموضوع التي تناولتها المناقشات والتي تتصل بصورة مباشرة بعمل الفريق .

ألف - اللجنة الفرعية التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

(نيويورك ، ١٥ - ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨٢)

٦٣٣- وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٨ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ ، وجهت الدعوة الى فريق الخبراء العامل المخصص للمشاركة في الدورة الاولى للجنة الفرعية التحضيرية . ومن ثم ، فقد مثل الفريق في هذه الاجتماعات رئيسه السيد أنان كاتو (غانا) .

٦٣٤- وجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، فوض رئيسه ، بموجب مقرره ١٩٨١/١٣٠ المؤرخ في ٦ أيار/ مايو ١٩٨١ ، في تعيين لجنة تضم ٢٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وقد كلفت هذه اللجنة التي تقوم بدور اللجنة الفرعية التحضيرية للمجلس بمهمة استكمال الاستعدادات للمؤتمر العالمي الثاني المقرر عقده في آب/ أغسطس ١٩٨٣ .

باء - المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والفصل العنصرى والمعقود في بروكسل ، بلجيكا ، من ١٧ الى ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٢

٦٣٥- وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/١٧٢ كاف المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، كان هذا المؤتمر الذى نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للامم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الدولية للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا ، يسعى الى تحقيق وعي أكبر بكفاح نساء جنوب افريقيا وناميبيا ضد الفصل العنصرى .

٦٣٦- وقبل المؤتمر ، أوفدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بعثة خلال الفترة من ٢٠ آذار/ مارس الى ٣ نيسان / ابريل ١٩٨٢ لاجراء مشاورات مع حكومات دول المواجهة في

أنغولا ، وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ، ومع زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) حول الحالة الناجمة عن العدوان على انغولا وكذلك حول المشاريع التي تقوم بتنفيذها حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا بغية تقييم احتياجاتها وتمكين مؤتمر بروكسل من تعزيز المساعدات الدولية المقدمة .

٦٣٧- وفي هذا الصدد ، خلصت البعثة الى أنه من الضروري كشف النقاب عن استراتيجية جنوب افريقيا التي تسعى بدأب الى تقويض الاستقرار في دول خط المواجهة لكي تضعف القواعد الخلفية لحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا .

٦٣٨- وخلال المؤتمر ، قامت مئات الزعيمات من حركات التضامن المناهضة للفصل العنصري في أوروبا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية وافريقيا بضم جهودهن الى جهود نساء حركات التحرير في المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين وسوابو لنشر المعلومات عما تكابده النساء والأطفال من آلام مبرحة في جنوب افريقيا وناميبيا نتيجة لنظام الفصل العنصري .

٦٣٩- وكان بين الممثلين في المؤتمر أيضا ٣٥ شخصية بارزة ، دعيت باعتبارها ضيوفا ذوي وضع خاص فضلا عن ٣٥ حكومة ، و ٥ وزراء ، و ٤ منظمات حكومية دولية ، و ٧٢ منظمة غير حكومية وجميع الوكالات المتخصصة والمؤسسات والهيئات التابعة للامم المتحدة والمعنية بهذه المسائل .

٦٤٠- ومن بين الشخصيات البارزة التي القت بيانات في المؤتمر السيد بيتر دانكرت ، رئيس البرلمان الاوروبي ، والسيد ايفور ريتشارد ، عضو لجنة المجتمعات الاوروبية ، والسيدة ليز اوسترغارد ، رئيسة المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة .

٦٤١- ومثل لجنة حقوق الانسان سعادة انيس صلاح - باى ، سفير الجزائر ونائب رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجنة .

٦٤٢- وقام السيد أنان أ . كاتو (غانا) ، رئيس فريق الخبراء العامل المخصص لموضوع الجنوب الافريقي بتمثيل الفريق ، وقد صحبه السيد حامد جحام ، امين الفريق .

٦٤٣- وكان من بين الوثائق المتنوعة المتاحة للمشتركين في المؤتمر ، التقرير الخاص المعنون "حالة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري " الذى قدمه الفريق الى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة حقوق الانسان بناء على قرار اللجنة ٥ (د-٣٧) لعام ١٩٨١ .

٦٤٤- وتركزت مداولات المؤتمر بصورة رئيسية على موضوعين :

'١' الحالة الراهنة في الجنوب الافريقي ، مع الاهتمام خاصة بقمع النساء في جنوب افريقيا وناميبيا ومشاركتهن في الكفاح من أجل التحرر الوطني ، ومع وضع الخطر العظيم الذى يتهدد السلم والأمن في المنطقة ويتهدد السلم العالمي في الاعتبار؛

'٢' الآثار الناجمة عن تزويد جنوب افريقيا بالقدرات العسكرية والنووية وعن أعمالها العدوانية على الدول المجاورة .

٦٤٥- وبرز خلال المداولات سؤال عن مدى امكانية توعية المجتمع الدولي بصورة ملموسة بالحالة ، وتعبئته لمساعدة النساء والأطفال في جنوب افريقيا وناميبيا وللتضامن معهم .

٦٤٦- وعلى أساس من الاتفاق العام على أن اضطهاد النساء في ظل الفصل العنصري هو عمل مزدوج يقوم على اللون والجنس، اكد معظم المشتركين على ثلاثة جوانب يتسم بها هذا الاضطهاد :

'١' الترحيل القسري الى مايسمى بالمواطن وما يترتب عليه من فصل النساء عن أزواجهن ؛

'٢' حرمان السود في جنوب افريقيا وناميبيا بما فيهم النساء من الحقوق السياسية ؛

'٣' انكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

٦٤٧- واتضحت من البيانات ضرورة تقديم المساندة الكاملة للشعب المضطهد في جنوب افريقيا وناميبيا .

٦٤٨- وفي هذا الصدد، ناشد المؤتمر المجتمعات الاوروبية والبرلمان الاوروبي تقديم المساعدة السخية للنساء المضطهدات في جنوب افريقيا وناميبيا من خلال حركات التحرير الوطني وعن طريق حكومات البلدان التي تستضيف اللاجئين من جنوب افريقيا وناميبيا .

٦٤٩- واجمعت الوفود في كلماتها على أن الكفاح لم يستكمل بعد وأن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير ملموسة وفرض جزاءات شاملة ضد نظام جنوب افريقيا . وكان الشعور السائد كما عبر عنه السيد كاتو هو " ان الوقت قد حان منذ فترة طويلة كي يعالج المجتمع الدولي الكفاح بصورة تتسم بالصدق والاخلاص والجرأة وسعة الخيال . ولا يمكن القبول بأن الجهود الجماعية للمجتمع الدولي وما تنم عنه من اخلاص، تعجز عن وضع حد لهذا النظام الذى اصبح من المعترف به انه يشكل جريمة في حق الانسانية " .

٦٥٠- وتم استرعاء الانتباه في الاعلان النهائي الذى اعتمده المؤتمر الى أن نظام بريتوريا قد عرض نساء جنوب افريقيا الى الاضطهاد والاذلال بما في ذلك الطرد بالقوة وتشتيت شمل الأسر . وأكد الاعلان على مايتعرض له العديد من النساء والأطفال من أعمال متكررة من القتل والاعتقالات والقيود والتعذيب بسبب معارضتهم للفصل العنصري .

٦٥١- وكان الاعلان الذى دعا الى اتخاذ اجراء فعال وفقا لقرارات الامم المتحدة للقضاء على الفصل العنصري، ولنيل ناميبيا استقلالها واقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا، قد نذد بأعمال بعض الحكومات والمصالح المستمرة في تعاونها مع نظام الفصل العنصري، وطلب منها أن تضع حدا لهذا التعاون .

٦٥٢- وقد تناولت نقاط أخرى هامة في الاعلان مايلي : (أ) تكثيف جهود التعريف بمحنة النساء والأطفال في جنوب افريقيا وناميبيا ؛ (ب) تقديم المساعدة للمشاريع ذات الصلة بالموضوع التي تضطلع بها حركات التحرير الوطني ودول خط المواجهة ؛ (ج) مساندة الموقف الذى تتخذه سوابو ودول خط المواجهة بصدد مسألة ناميبيا ؛ (د) مساندة طلب سوابو ودول المواجهة بأن تقوم الامم المتحدة بتنظيم مؤتمر في أقرب فرصة يضم جميع اطراف النزاع لكي تعجل بعملية انهاء الاستعمار في ناميبيا .

٦٥٣- وأقر المؤتمر، في نهاية أعماله، العديد من التوصيات بصورتها المقدمة من لجنة الصياغة التي شكلها. وقد ركزت، في جملة امور، على التعريف بمحنة النساء وكفاحهن في جنوب افريقيا وناميبيا، وعلى المساعدة المادية والتضامن مع هذا الكفاح، وعلى مساعدة دول خط المواجهة

ومناشدة الامم المتحدة ووكالاتها ، والنقابات العمالية ، والمنظمات غير الحكومية ، والمنظمات النسائية ووسائط الاعلام الجماهيرية القيام بعمل في هذا الصدد •

٦٥٤ـ وفيما يتعلق بالتعريف بمحنة النساء وكفاحهن في جنوب افريقيا وناميبيا ، رجا المؤتمر من الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمات أخرى أن تعمل على توسيع نطاق التعريف بآثار الفصل العنصري على النساء والأطفال في الجنوب الافريقي وفي ناميبيا الى أقصى مدى •

٦٥٥ـ وطلب المؤتمر الى اللجنة الخاصة والى اللجنة الدولية للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا والى منظمات اخرى ان تقوم بحملات للافراج عن جميع المعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا وناميبيا ، والمطالبة بأن يمنح نظام الفصل العنصري صفة اسرى الحرب للمناضلين من أجل الحرية وفقا لاتفاقية وبروتوكولات جنيف لعام ١٩٤٩ • ووجه المؤتمر نداء خاصا الى المجتمعات الاوروبية والبرلمان الاوروبي لتقديم مساعدة سخية الى نساء جنوب افريقيا وناميبيا اللاتي يتعرضن للاضطهاد من خلال حركات التحرير الوطني التي ينتمين اليها وعن طريق حكومات البلدان التي تستضيف اللاجئين من جنوب افريقيا وناميبيا • وحث المؤتمر الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية على وضع الترتيبات لجمع التبرعات بصورة عامة من المنظمات والافراد في جميع البلدان لتعليم وتدريب الأشخاص القادمين من جنوب افريقيا وناميبيا حتى تشترك الجماهير بصورة مباشرة في هذه المساعدة • وحث المؤتمر أيضا المنظمات غير الحكومية على القيام ، بالتعاون مع حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا ، بتنظيم المتطوعين من الأطباء والمعاونين الطبيين للعمل في دول المواجهة وتقديم المساعدة للاجئين •

٦٥٦ـ وفيما يتعلق بمساعدة دول خط المواجهة ، حث المؤتمر الامم المتحدة والمنظمات الاخرى على اتخاذ اجراءات للتعريف على أوسع نطاق بأعمال العدوان المستمرة التي يرتكبها نظام بريتوريا ضد جمهورية انغولا الشعبية وغيرها من دول خط المواجهة ، وعن أعمال الارهاب ، والتخريب ، وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها هذا النظام في كل من دول خط المواجهة والدول الاخرى المجاورة ، ولا سيما عن آثار هذه الأعمال على النساء والأطفال • ودعا المؤتمر أيضا الى بذل المزيد من الجهود لتقديم أقصى قدر من المساعدة لدول خط المواجهة •

٦٥٧ـ وشملت الاقتراحات الاخرى المقدمة من المؤتمر توجيه طلب الى الامم المتحدة بأن تدعو الى وضع تصميمات لشعار يرمز الى مقاومة النساء في جنوب افريقيا وناميبيا والى التضامن الدولي معهن ، والى اتخاذ مقرر بشأن شعار يستخدم في الامم المتحدة وفي المنظمات والمؤتمرات الاخرى • ووجه المؤتمر نداء لتقديم المساندة المالية وغيرها من أنواع المساندة الى اللجنة الدولية للتضامن حتى يتسنى لها تأدية مهامها على نحو فعال • وفضلا عن ذلك ، حث المؤتمر اللجنة الدولية للتضامن على أن تقوم ، بالتعاون مع الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بالنظر في ارسال وفد من قادة الحركة النسوية الى رؤساء الدول أو الحكومات التي تربطها علاقات قوية بجنوب افريقيا لاقناعهم بالتعاون بصورة كاملة في العمل الرامي الى القضاء على الفصل العنصري •

٦٥٨ـ وقرر المؤتمر في ختام أعماله أن يبعث برسالة الى رئيس الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح يوجه فيها الانتباه الى حالة النساء في ظل نظام الفصل العنصري • وتؤكد الرسالة من جديد على مساندة المؤتمر للنساء اللاتي يكافحن ضد نظام الفصل العنصري وتنادي باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتنفيذ الجزاءات المتعلقة بحظر تزويد جنوب افريقيا بالأسلحة والمعدات العسكرية •

٦٥٩- وقد كرست الجلسة الاولى للمؤتمر لسماع شهادة النساء اللاتي أدليت بالمعلومات الى المؤتمر عن تجربتهن أثناء الاحتجاز في سجون جنوب افريقيا • وفي هذا الصدد ، اجريت اتصالات بادارة الاعلام في نيويورك لتتيح للفريق الاطلاع على النص المدون لهذه الشهادات •

جيم - اللجنة التحضيرية الثانية للمؤتمر الدولي المعني بالتضامن مع دول خط المواجهة ونضال التحرير الوطني في جنوب افريقيا (لشبونة ، ١٦-١٨ تموز/ يوليه ١٩٨٢)

٦٦٠- قام رئيس فريق الخبراء العامل المخصص بتكليف السيد حامد جحام ، امين الفريق ، بحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية الثانية للمؤتمر الدولي المعني بالتضامن مع دول خط المواجهة ، وتقديم تقرير عنها • وفيما يلي النتائج التي أسفرت عنها المناقشات•

٦٦١- كان الغرض الذى ترمي اليه اللجنة التحضيرية الدولية هو الكشف عن طبيعة نظام الفصل العنصرى ودور المجتمع الدولي في مساندة كفاح دول خط المواجهة وحركات التحرير الافريقية ضد الفصل العنصرى •

٦٦٢- واستعرضت اللجنة في هذا الصدد ، الحالة الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي ، وتصعيد العدوان الذى يشنه نظام الفصل العنصرى ضد استقلال وسيادة دول خط المواجهة ، وأعربت عن الحاجة الماسة والعاجلة للمؤتمر الدولي المقرر عقده من ١٦ - ١٨ تموز/ يوليه ١٩٨٢ •

٦٦٣- وكانت اللجنة التحضيرية قد أقرت مشروع برنامج المؤتمر ، ولا سيما أهداف العمل فيما يتعلق بالحالة السياسية والعسكرية في الجنوب الافريقي ، والجوانب القانونية والقضائية للحالة في جنوب افريقيا ، والتضامن والتعاون الدوليين مع دول خط المواجهة ، وبرنامج العمل •

دال - الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية بدور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا (جنيف، ٨ - ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)

٦٦٤- قام رئيس فريق الخبراء العامل المخصص بتكليف السيد حامد جحام ، امين الفريق ، بحضور اجتماعات الحلقة الدراسية بشأن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا •

٦٦٥- وتولت ادارة الاعلام ، بالتعاون مع المركز المعني بالفصل العنصرى والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية ، تنظيم الحلقة الدراسية • وكان الغرض من هذه الحلقة هو مناقشة تغلغل الشركات عبر الوطنية على المستويات المختلفة في جنوب افريقيا وناميبيا ، مع التركيز بصفة خاصة على الشركات عبر الوطنية التي لها مقر في سويسرا وفي جمهورية المانيا الاتحادية •

٦٦٦- وتم التأكيد بقوة ، لدى مناقشة الانشطة المختلفة التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا على آثار هذه الانشطة من الناحية العسكرية والاقتصادية وفيما يتعلق بالعمالة والشؤون الاجتماعية •

٦٦٧- وعلى الرغم من أن الغرض الرئيسي للحلقة الدراسية كان تبادل المعلومات حول موضوعها ، فقد صدر عدد من التوصيات بشأن نوع العمل الذى يمكن القيام به على الصعيدين الوطني والدولي •

٦٦٨- فعلى الصعيد الوطني ، يعد العمل الذى تقوم به النقابات العمالية والكنائس وغيرها من المؤسسات هاما الى أقصى حد ويمكن أن يصبح ذا فاعلية بالغة اذا تم تنظيمه على نحو ملائم بغية نشر المعلومات عن الكفاح ضد الفصل العنصرى • أما على الصعيد الدولي ، فقد تم الاتفاق بصورة عامة على ضرورة الجزاءات الالزامية من خلال تنفيذ مختلف قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصرى •

٦٦٩- وفيما يتعلق بالمجال العسكرى ، أشار المشتركون الى تعاون الشركات عبر الوطنية المستمر مع جنوب افريقيا على الرغم من الحظر على الاسلحة الذى فرضه مجلس الامن في ١٩٧٧ • وفي هذا الصدد ، تم التأكيد على أن الاستثمارات الاجنبية والتجارة مع نظام الفصل العنصرى قد ساهمت بصورة ملموسة في تنمية الهيكل الصناعي لجنوب افريقيا • وقد ادى ذلك الى تمكين نظام جنوب افريقيا ، عن طريق تنمية الاكتفاء الذاتي في المجالين الصناعي والعسكرى ، من الاستمرار والتوسع في سياسة قمع واستغلال الأغلبية السوداء • ومن ثم ، فقد ورد في التوصيات أن تغلغل الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا لم يسفر الا عن الابقاء على الاوضاع الراهنة التي تقوم على انكار الحقوق الاساسية للعمال السود •

رابعا - استنتاجات وتوصيات

٦٧٠ - اعتمد فريق الخبراء العامل المخصص الاستنتاجات والتوصيات التالية :

ألف - جنوب افريقيا

تبين لفريق الخبراء العامل المخصص، بالاستناد الى الشهادات التي أدليت له والمعلومات التي جمعها من شتى المصادر أن الفصل العنصري يظل أمرا قاسيا لا انسانيا ومهينا كما بين أنه لم يحدث، خلال الفترة التي تناولها هذا التقرير، أي تطور هام، على الوضع في جنوب افريقيا .

ويود الفريق العامل المخصص أن يسترعي انتباه لجنة حقوق الانسان الى التطورات التالية التي تزيد من تعزيز الفصل العنصري وتحرم السود من التمتع بحقوق الانسان .

١ - استنتاجات

١ - استمرت التطورات الدستورية في جمهورية جنوب افريقيا التي تجاهلت في الماضي مصالح السكان السود، في التطور بطريقة تمييزية . وقد تم خلال الفترة، طرح ما يطلق عليه اسم اقتراحات دستورية تهدف الى انشاء ثلاث جمعيات يتم فيها تمثيل مجموعات السكان البيض والملونين والآسيويين، في حين يحرم السكان السود من الاضطلاع بأي دور في هذه الاقتراحات .

٢ - وقد خططت حكومة جنوب افريقيا، متجاهلة لحقوق السكان السود ومصالحهم، للتنازل لسوازيلند عن معظم " وطن " كانغواني ومنطقة انغوافوما في الترانسفال، دون أن تتشاور البتة مع السكان المعنيين . والهدف من ذلك حرمان المواطنين من جنسية جنوب افريقيا وهذا ما يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير .

٣ - ولا تزال جنوب افريقيا، بمحافظتها على عقوبة الاعدام وتطبيقها، من البلدان التي ضربت الأرقام القياسية في عدد عمليات تنفيذ أحكام الاعدام .

٤ - عدم تطبيق أحكام اتفاقيات جنيف على المناضلين في سبيل الحرية الذين يقعون في الأسر رغم أن جنوب افريقيا طرف في هذه الاتفاقيات .

٥ - حدوث انتهاكات للحق في الحياة خاصة من قبل قوات أمن جنوب افريقيا داخل البلاد وخارجها .

٦ - سن قانون جديد من قوانين الأمن، هو قانون الأمن الداخلي رقم ٧٤ لعام ١٩٨٢، في أعقاب اقتراحات لجنة رابي، وقد جمع هذا القانون بدون تعديل كل الأحكام القانونية السابقة الخاصة بالاحتجاز دون محاكمة .

٧ - وقد ازداد عدد نزلاء السجون في جنوب افريقيا خلال الفترة المعنية، ولا تزال طرق التعذيب مستخدمة لدى استنطاق المشبوهين . وتم التبليغ عن حدوث وفيات نتيجة للتعذيب .

وبلغ عدد المتوفين في ظروف مشبوهة في سجون جنوب افريقيا ، الى حد الآن ، خمسين شخصا • كما ازداد عدد المختفين في جنوب افريقيا خلال التحقيق الذى قام به الفريق •

٨ — ولم تتغير أوضاع العمال السود تغيرا جذريا ، ولم يكن لمدونة قواعد السلوك التي وضعتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية أى أثر ذى بال على تلك الأوضاع • وتعد الاضرابات التي يشنها العمال السود أعمالا اجرامية الأمر الذى يؤدى الى اضطهاد العمال • وفي عام ١٩٨١ ألقي القبض على ٣٤٧ نقابيا أسود على الأقل • وبالرغم من الغاء العمل بتخصيص الوظائف فان تخصيص بعض الوظائف لا يزال نافذا • ولا زالت جنوب افريقيا تجتذب العمال البيض الى البلاد لشغل الوظائف المخصصة للبيض • ومازال معدل البطالة بين السود مرتفعا ، وذلك من العوامل التي ليست لها أهمية اقتصادية فحسب بل لها أيضا آثار سياسية • ويتم ترحيل السود العاطلين عن العمل قسرا من المراكز الحضرية الى ما يسمى الأوطان •

٩ — ومازال سجن روبن آيلند من الأماكن التي تبذل فيها المحاولات لتحطيم معنويات السجناء عن طريق الحرمان والعنف والتهديد بالموت والاذلال والتحقير • وفي عام ١٩٨٢ قضي نهائيا على الآمال التي علقها السجناء السياسيون على قيام مجلس استشارى للافراج عن السجناء بالنظر في قضاياهم •

١٠ — وبالاضافة الى سجن روبن آيلند الشهير، فان المعايير المطبقة في سجن ليووكوب تتعارض مع القواعد الدنيا •

١١ — وقد تناهت الى علم فريق الخبراء العامل المخصص أسماء الأشخاص الذين اشتبه في اقترافهم جريمة الفصل العنصرى •

١٢ — ولم تسفر الجهود المبذولة من أجل اقامة محكمة جنائية دولية كما تنص عليه المادة ٥ من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، عن تقدم كبير ، ولم تقم الا بضع دول و/أو دول أطراف بتوفير معلومات تتعلق بالدراسة المؤقتة التي قدمها الفريق الى اللجنة في عام ١٩٨٢ •

١٣ — ولا يزال الترحيل القسرى للسكان السود سمة من سمات سياسة جنوب افريقيا • ويرفع أحد القوانين الجديدة ، وهو مشروع قانون تنظيم ترحيل وتوطين السود ، الغرامة المفروضة على من يتواجد في المناطق البيضاء بدون ترخيص من ٥٠٠ الى ٥٠٠٠ راند •

١٤ — ويطرح منح استقلال مزعوم للأوطان غير المعترف بها على الصعيد الدولي مشكلة واقعية تتعلق " بجنسية " المنتمين الى هذه الأوطان •

١٥ — وقد تم، في سيسكاى والأوطان المستقلة المزعومة الآخرى ، سن قوانين تتعلق بالأمن وتقر سياسة الفصل العنصرى •

١٦ — وتساهم سياسة الأوطان أكثر فأكثر في تمزيق الوحدة الوطنية للسود وذاتيتهم •

١٧ — ويؤدى تعاون الشركات عبر الوطنية، في بعض الحالات ، الى نقل المسؤولية البيئية من البلدان الأوروبية الى جنوب افريقيا التي لها أنظمة أقل صرامة بكثير في مجال السياسة البيئية ، مع ما لذلك من آثار على الحالة الصحية للعمال • ومن الأمثلة الهامة على هذا التطور نقل أحد مصانع الأسبستوس من جمهورية المانيا الاتحادية الى جنوب افريقيا •

١٨ - وقد خفت حدة الحملات الطلابية الواسعة النطاق ضد سياسة الحكومة بعض الشيء بالرغم من وقوع عدد من الحوادث في مختلف المدارس خلال الفترة المعنية .

١٩ - وتم، خلال الفترة قيد الاستعراض، انتهاك سيادة وأمن البلدان المجاورة وتعريضهما للخطر . وشنت، في أنغولا خاصة، هجمات منتظمة بالقنابل على أهداف مدنية مثل المصانع والمدارس . وقد لقي كثير من العمال وأطفال المدارس مصرعهم في أنغولا في السنوات ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨١، ١٩٨٢ .

٢ - توصيات

١ - مطالبة الرأي العام العالمي بدعم الحملات الدولية كلما تعرضت حياة المناضلين السياسيين في جنوب افريقيا للخطر .

٢ - الدعوة الى الافراج عن العمال والنقابيين الذين اعتقلوا بسبب أنشطتهم النقابية .

٣ - الدراسة العميقة لمسألة "سيادة" مايسمى الأوطان المستقلة واستغلال هذه السياسة للحفاظ على نظام الفصل العنصري .

٤ - زيادة تعزيز فعالية الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، وقد ترغب لجنة حقوق الانسان في دعوة الدول الأعضاء والدول الأطراف الى ابداء التعليقات والملاحظات التي من شأنها أن تمكن فريق الخبراء العامل المخصص من مواصلة دراسة بشأن انشاء محكمة جنائية دولية . وفي أثناء ذلك ينبغي أن تلفت اللجنة نظر الدول الأطراف في الاتفاقية الى اسماء الأشخاص الذين يشتبه في اقترافهم جريمة الفصل العنصري والتوصية بأن تقوم الدول الأطراف التي قد تؤول اليها الولاية القضائية على مثل هؤلاء الأشخاص بمحاكمتهم من قبل محاكمها المختصة .

٥ - مطالبة منظمة العمل الدولية بوضع قائمة بالأعمال التي لا يتوفر بالنسبة لها ضمان تدريب ملائم كامل للعمال السود في جنوب افريقيا .

٦ - مطالبة الدول الأعضاء بتقديم كل المساعدة الممكنة لمواطني جنوب افريقيا السود لتمكينهم من الحصول على تدريب مهني خاصة في الميادين التي يحرم فيها السود من مثل هذا التدريب في جنوب افريقيا .

٧ - ينبغي للجنة أن تدين مشروع الاقتراحات الدستورية التي طرحتها حكومة جنوب افريقيا لأنها تمييزية وعنصرية ولأنها تحرم السكان السود من حقهم الموروث كمواطنين من مواطني جنوب افريقيا .

باء - ناميبيا

١ - استنتاجات

١ - يشير فريق الخبراء العامل المخصص ببالغ الأسف، الى أن الوضع في ناميبيا لم يتحسن في مجال التمتع بحقوق الانسان وذلك في الفترة التي فصلت بين تقديم التقرير السابق وتقديم التقرير الحالي وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ٥ (د - ٣٧) • ويبدو أن السبب الأساسي الكامن وراء استمرار سلطات جنوب افريقيا في ممارسة سياسة الفصل العنصري في ناميبيا يعود الى عدم التوصل بعد الى تسوية سياسية شاملة لقضية ناميبيا •

٢ - ويبدو أنه تم، خلال الفترة قيد الاستعراض، دعم قوانين وتدابير الأمن، مما أدى الى تكرر انتهاك الحريات الفردية المضمونة، مثل الحق في حرية اختيار مكان الاقامة (مواصلة سياسة انشاء الأوطان)، وحرية التنقل وحرية الاجتماع والتجمع، وكذلك اختفاء الأشخاص أو احتجازهم مدة غير محددة دون محاكمة وما الى ذلك •

٣ - ولم يحدث، خلال الفترة قيد الاستعراض، أى تحسن شامل في وضع السجناء السياسيين بالرغم من التدابير المحددة التي اتخذها المسؤولون عن السجون أو أماكن الاحتجاز الأخرى •

٤ - وقد اعتدت جنوب افريقيا، في محاولتها محاربة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، مرارا على سيادة وأمن أنغولا وسلامتها الاقليمية • وأمكن لفريق الخبراء العامل المخصص، لدى زيارته للوبانغو في اقليم كونيني الذى يبعد حوالي ٣٠٠ كم عن ناميبيا، أن يلاحظ أن هجمات قوات جنوب افريقيا كانت تستهدف المدارس والمنشآت الاقتصادية • وأحاط الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم الى فريق الخبراء العامل المخصص في لوبانغو هذا الفريق علما بأن قوات جنوب افريقيا التي تغير على أنغولا تعمد الى تسميم المياه لقتل أى كائن بشرى أو أى حيوان يشربها • ويرى الفريق أن هذا السلوك يتضمن عناصر تشكل جريمة الابادة الجماعية •

٥ - ولا زالت سلطات جنوب افريقيا تقوم، في اطار سياسة القمع التي تنتهجها في ناميبيا، بتعذيب السجناء السياسيين والمناضلين في سبيل الحرية الذين يقعون في الأسر (بتشويههم مثلا) وتعاملهم معاملة قاسية لا انسانية (تعريضهم للثعابين السامة لتنهشهم وخاصة لانتزاع الاعترافات منهم) •

٦ - وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية لاحظ فريق الخبراء العامل المخصص، خلال الفترة قيد الاستعراض، أن العمال المهاجرين السود يعيشون حياة فقيرة في "أحواشهم"، كما أنهم يتقاضون أجورا تختلف عن تلك التي يتقاضاها زملاؤهم البيض • وذلك يؤدى الى تباين دخول العمال السود والعمال البيض • ويتم استخدام شتى أنواع الحيل لحرمان العمال السود من الحقوق النقابية • ومن دواعي الأسف أيضا أنه لا توجد في الميدان الاجتماعي أية تشريعات لضمان العمل وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال السود •

٧ - ويتضح، في ضوء رفض حكومة جنوب افريقيا للتعاون، أنه لابد لفريق الخبراء العامل المخصص، عملا بالولاية المسندة اليه حسب ما ورد في القرارات ذات الصلة للجنة حقوق الانسان

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أن يواصل جمع شهادات مباشرة عن انتهاكات حقوق الانسان في ناميبيا ، ولا سيما عن طريق زيارة البلدان التي يمكن فيها الحصول على شهادات صحيحة .

٨ - ولاحظ فريق الخبراء العامل المخصص ، مع الارتياح الآثار المفيدة المترتبة على الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية لضمان تحسين أوضاع السجناء والمحتجزين في ناميبيا .

٢ - توصيات

١ - يوصي فريق الخبراء العامل المخصص ، معلنا أسفه للتدابير الانفرادية التي اتخذتها في ناميبيا حكومة جنوب افريقيا التي تحتل ذلك الاقليم بشكل غير شرعي ، بأن تدعو لجنة حقوق الانسان كل الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة الى مضاعفة جهودها للتوصل الى حل سياسي شامل لمسألة ناميبيا في أسرع وقت ممكن ، ووفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها مختلف هيئات الأمم المتحدة .

٢ - ويدعو الفريق لجنة حقوق الانسان ، ملاحظا استمرار تزايد عدد اللاجئين الناميبيين ، ولا سيما في أنغولا ، الى التوصية باتخاذ التدابير الملائمة من أجلهم ، ومساعدة وتشجيع الحكومات التي تسمح للاجئين الناميبيين بالتواجد في أراضيها .

٣ - وبالنظر الى تكرار انتهاك السلامة الاقليمية للدول الافريقية المجاورة لناميبيا ، فان فريق الخبراء العامل المخصص يدعو لجنة حقوق الانسان الى ادانة تلك الانتهاكات والتوصية باتخاذ التدابير الملائمة لتجنب تكررها والدعوة الى انسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا فورا وبدون قيد أو شرط .

٤ - واذ يشعر فريق الخبراء العامل المخصص ببالغ الأسف للمعاملة القاسية اللاانسانية التي مازال المناضلون في سبيل الحرية الذين يقعون في الأسر ، والسجناء السياسيون يتعرضون لها على أيدي النظام القمعي اللا شرعي القائم في جنوب افريقيا ، فانه يرجو من لجنة حقوق الانسان أن تبذل كل ما في وسعها لضمان توقف مثل هذه الأعمال الوحشية ولكي تمنح سلطات جنوب افريقيا المناضلين في سبيل الحرية والسجناء السياسيين المركز الذي تنص عليه اتفاقيات جنيف المتعلقة بالقانون الانساني والبروتوكول الاضافي اليها .

٥ - ويدعو فريق الخبراء العامل المخصص لجنة حقوق الانسان ، ملاحظا استمرار انتهاك حكومة جنوب افريقيا لحقوق الانسان في ناميبيا ، وافلات المسؤولين عنه من العقاب ، الى نشر المعلومات المقدمة في هذا التقرير عن هذا الموضوع على أوسع نطاق وخاصة عن طريق ادارة الأمم المتحدة لشؤون الاعلام . وفي هذا الصدد يوصي الفريق مجددا بتزويده بموظف اعلام خلال بعثاته الاستقصائية حتى تغطي أعماله التغطية اللازمة وتنشر نتائجه على أوسع نطاق ممكن .

٦ - واذ يشعر فريق الخبراء العامل المخصص بالأسف لاستمرار انشاء الأوطان التي أصبح عددها يتزايد باطّراد والتي تتسم بتردي الأوضاع الصحية ، فانه يوصي لجنة حقوق الانسان بتوجيه نداء عاجل الى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة للتضافر على تحسين الظروف الطبية وعلى الأخص لوضع برنامج للطب الوقائي في الأوطان . وبالاضافة الى ذلك يلفت الفريق انتباه اللجنة الى الآثار السلبية المترتبة على تطبيق النظام السياسي والاداري ذي الشعب الثلاث على المستقبل السياسي للسود في ناميبيا .

٧ - ولزيادة فعالية الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، قد ترغب لجنة حقوق الانسان في تجديد ندائها الذي وجهته الى الدول الأعضاء والدول الأطراف لابداء التعليقات والملاحظات لتمكين فريق الخبراء العامل المخصص من مواصلة دراسة بشأن انشاء محكمة جنائية دولية • وفي أثناء ذلك ينبغي للجنة أن تلفت نظر الدول الأطراف في الاتفاقية الى أسماء الأشخاص الذين يشتبه في اقترافهم جريمة الفصل العنصري وأن توصي بأن تقوم الدول الأطراف التي قد تؤول اليها الولاية القضائية على مثل هؤلاء الأشخاص بمحاكمتهم من قبل محاكمها المختصة •

٨ - ونظرا لعدم تعاون حكومة جنوب افريقيا خاصة فيما يتعلق بوضع حقوق الانسان في ناميبيا، فان فريق الخبراء العامل المخصص يؤكد مجددا على ضرورة مواصلة البحث عن المعلومات عن هذا الموضوع، وخاصة عن طريق جمع شهادات اللاجئين الناميبيين في البلدان المجاورة لناميبيا •

٩ - ويؤكد الفريق من جديد على ضرورة قيام لجنة حقوق الانسان بافناع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، بالتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها •

١٠ - واذ يلاحظ الفريق فشل التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لمكافحة نظام الفصل العنصري، فانه يوصي بتنظيم حلقة دراسية تهدف خصيصا الى بحث سبل ووسائل ضمان القضاء السريع على الفصل العنصري •

١١ - واذ يلاحظ الفريق أن كل المحتجزين في سجن روبن آيلند يشكون من ارتفاع ضغط الدم، أو على أية حال من علة مردّها سوء التغذية، فانه يرجو من اللجنة أن تسترعي انتباه هيئات الأمم المتحدة الى ضرورة معالجة هذا الوضع • ويوصي الفريق اللجنة كذلك باتخاذ التدابير اللازمة لضمان الافراج عن المسنين المودعين سجون سلطات جنوب افريقيا ولا سيما أولئك الذين يمضون مدة العقوبة في روبن آيلند •

١٢ - ويرجو الفريق من اللجنة أن تدعو وتشجع كل الأفراد ولا سيما المنظمات الدينية العامة في ناميبيا، على التبليغ عن أي عملية انتهاك لحقوق الانسان يقترفها ممثلو الحكومة غير الشرعية لجنوب افريقيا •

خامسا - اعتماد التقرير

٦٧١ - اعتمد هذا التقرير ووقّع في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ من قبل أعضاء فريق الخبراء العامل المخصص التالية أسماؤهم :

السيد آنان أركيين كاتو
الرئيس - المقرر

السيد برانيمير يانكوفيتش
نائب الرئيس

السيد ميكوين ليلييل بالاندا

السيد هومبرتو دياث - كازانوفا

السيد فيليكس ايرماكورا

السيد مولكا غوفيندا ردى

المرفق الأول

أسماء بعض الزعماء النقابيين الذين اضطهدهم النظام العنصري لجنوب افريقيا في الأونة الأخيرة ومعلومات وجيزة عنهم

آرمين آبراهامز

عضو في رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا ، وكيل الاعلان في صحيفة كيب هيرالد .

احتجز في كيب تاون في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٢ وأفرج عنه في جوهانسبرغ في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

تافي آدلر

عضو في الاتحاد الوطني لعمال السيارات والعمال المتحالفين .

اعتقل في " بوفوثاتسوانا " في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ . ووجهت اليه تهم يعاقب عليها قانون الأمن الداخلي للبانتوستان الى جانب مارتن ندابا ونلسون راكاو وذلك بدعوى عقد اجتماع غير قانوني .

نيل أغجيت

أمين فرع اتحاد عمال الأغذية والتعليب الأفريقيين في الترانسفال ، الذي يبلغ من العمر ٢٧ سنة .

احتجز في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، وتوفي في الحجز في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ . وقد قامت اسرته ، لدى التحقيق بشأن موته ، بتوفير أدلة على أن (أ) الدكتور أغجيت قد استنطق ٢٨ مرة واستغرقت احدى حصص استنطاقه ٦٢ ساعة دون توقف وذلك قبيل وفاته ؛ (ب) أنه اعتدى عليه وعرّض للصدمات الكهربائية في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

روني باردمان

ممثل نقابي ينتمي الى الاتحاد الوطني لعمال تجميع المحركات وعمال المطاط في جنوب افريقيا .

احتجز في أويتنهاج في ٣ تموز/يولية ١٩٨١ .

سيفو آرثر باديلا

ممثل رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب أفريقيا في بورت اليزابث .

احتجز في عام ١٩٨١ . وصدر ضده أمر بالحظر لمدة سنتين بعد الافراج عنه في آب/أغسطس ١٩٨١ .

ثوزاميلي بوثا

رئيس منظمة حقوق السود المدنية في بورت اليزابث ومنظم الاضراب الذى شن في شركة فورد للسيارات في بورت اليزابث في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ •

احتجز مع ٢٤ عاملا آخر في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، ووجهت اليه تهم يعاقب عليها قانون الارهاب • وقد افرج عنه في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٠ وصدر ضده أمر بالحظر لمدة ثلاث سنوات وغادر جنوب افريقيا في أيار/مايو ١٩٨٠ •

السيدة ديانا كوبر

عضو في الاتحاد العام للعمال •

احتجزت خلال مقاطعة " اللحم الأحمر " في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٠ • وقد عرضت على طبيب نفساني نظرا لاصابتها بتوتر عصبي خطير • وأفرج عنها في أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ • وطردت من كيب تاون تحت مراقبة الشرطة •

لاكي دبنيلي

عضو في الاتحاد الوطني لعمال تجميع المحركات وعمال المطاط في جنوب افريقيا وفي لجنة العمال في شركة دوربيل • احتجز في أويتنهاج في ٣ تموز/يولية ١٩٨١ •

مخوليزى ديديزا

منظم في اتحاد عمال تجميع المحركات وعمال مكونات المحركات في جنوب افريقيا •

احتجز في بورت اليزابث في ٣ حزيران /يونية ١٩٨١ وأفرج عنه في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٢، بعد تسعة شهور من الحجز •

فيليب دلاميني

الأمين العام لاتحاد عمال البلديات السود • أحد منظمي اضراب عمال البلديات في جوهانسبرغ في عام ١٩٨٠ •

احتجز في آب/أغسطس ١٩٨٠ • اتهم بموجب قانون " التخريب " لعام ١٩٦٢ • وأفرج عنه بكفالة • ثم غيرت التهم الموجهة اليه وأصبحت الحث على شن اضراب غير قانوني • وأخلي سبيله في ٤ آذار/مارس ١٩٨٢ • واحتجز ثانية في ١ حزيران /يونية ١٩٨٢ •

ثيمبادوز

منظم في اتحاد عمال تجميع المحركات وعمال مكونات المحركات في جنوب افريقيا ، والاتحاد العام للعمال •

احتجز في بورت اليزابث في ٧ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨١ ، وأفرج عنه بعد ذلك ببضعة أيام •

آلـن فايـن

ممثل الاتحاد الوطني لعمال قطاع التوزيع ونقابة عمال الفنادق والمشروبات الكحولية •

احتجز في ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ • ووجهت اليه تهم يعاقب عليها قانون الارهـاب في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٢ كما اتهم بتأييد مقاصد المؤتمر الوطني الافريقي • وبدأت محاكمته في تموز/يولية ١٩٨٢ •

جون فرانكيش

عضو في الاتحاد العام للعمال •

احتجز خلال مقاطعة " اللحم الأحمر " في كيب تاون في ١٣ حزيران /يونية ١٩٨٠ وأفرج عنه بعد شهرين • وطرد من كيب تاون تحت مراقبة الشرطة •

م • فان غران

رئيس اتحاد عمال الأغذية والتعليب •

احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ •

روبرت غكويتـا

مسؤول في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •

احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ • وأخلى سبيله في شبـاط/ فبراير ١٩٨٢ بعد توجيه التهمة اليه بجمع تبرعات بدون ترخيص •

ثوزاميلي غكويتـا

رئيس اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •

احتجز خمس مرات في ١٩٨٠/١٩٨١ ، من قبل شرطة أمن جنوب افريقيا والمخابـرات المركزية " لسيسكاى " ، وأمضى في الحجز ١١٧ يوما في عام ١٩٨٠ ، وستة أشهر ابتـداء مـن تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ • أدخل عنبر الأمراض النفسية في مستشفى جوهانسبرغ في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٨٢ • ووجهت اليه تهم يعاقب عليها قانون الارهاب في ٦ أيار/مايو ١٩٨٢ •

جـون ايسيـل

عضو في فرع رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا في غربي مدينة الكاب ، وزعيم مجتمع الملونين في ميتشلز بلينز •

صدر ضده أمر بالحظر لمدة ثلاث سنوات في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ • ومنع مـن تقبل الزيارات (باستثناء والديه وأطبائه) ومن دخول أى مكتب من مكاتب الصحف ، أو أى مجمـع صناعي أو مؤسسة تعليمية •

الآنسة زبيدة جعفر

صحفية في جريدة كيب تايمس •

اعتقلت بموجب قانون الارهاب في كيب تاون في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٠ • ثم وجهت اليها تهم بموجب قانون المنشورات وأفرج عنها بكفالة • وأخلي سبيلها في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٢ •

عظيم قادر

منظم في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا • احتجز لاستنطاقه في مقر الشرطة في ديربان في شباط/فبراير ١٩٨٢ •

سام كيكين

الأمين العام لاتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •

احتجز في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ • أدخل عنبر الأمراض النفسانية في احدى مستشفيات ديربان في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ • وخرج من المستشفى بعد اسبوعين ونقل الى مخفر الشرطة ، على ألاّ يودع مرة ثانية الحبس الانفرادي نزولا على توصيات الطبيب النفساني • وقد أمضى ٩٠ يوما في الحبس الانفرادي قبل دخوله المستشفى • وفي ٨ أيار/مايو ١٩٨٢ وجهت اليه تهم يعاقب عليها قانون الارهاب •

خولاني كوتا

مسؤول في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا • احتجز في " سيسكاي " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ •

ديفيد لويس

عضو في الاتحاد العام للعمال •

احتجز خلال مقاطعة " اللحم الأحمر " في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٠ ، وأفرج عنه في ٩ أو ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، وطرد من كيب تاون تحت مراقبة الشرطة •

أوبيد ماباسو

عضو في اتحاد عمال المعادن والعمال المتحالفين •

احتجز في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١ خلال اضراب في شركة تويوتا للسيارات • ووجهت اليه تهم يعاقب عليها قانون مكافحة تجمعات الشغب بدعوى الحث على شن الاضراب • وأخلي سبيله في أوائل عام ١٩٨٢ •

ماكسويل مادلنخوزى

منظم في اتحاد عمال تجميع المحركات وعمال مكونات المحركات في جنوب افريقيا ، والاتحاد العام للعمال في بورت اليزابث •

احتجز في عام ١٩٨١ ، وأفرج عنه في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ بعد ٢٧٠ يوما في الحجز • وصدر ضده ، لدى الافراج عنه ، أمر بالحظر لمدة سنتين يحدد اقامته في بورت اليزابث •

لويزو ماجيكا

عضو في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا في ايست لندن ، وفي لجنة عمال شركة هوفر • احتجز بموجب قانون الارهاب في ٧ آب/أغسطس ١٩٨١ •

منسيد يسي ماكاليما

عضو في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا في ايست لندن •

احتجز في ٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ •

دوميلي ماكاندا

رئيس اتحاد عمال تجميع المحركات وعمال مكونات المحركات في جنوب افريقيا •

احتجز في عام ١٩٨١ وأفرج عنه في آذار/مارس ١٩٨٢ بعد تسعة أشهر في الحجز • وصدر ضده أمر بالحظر لمدة سنتين في ١ نيسان /ابريل ١٩٨٢ •

هوب ماماباللو

عضو في اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال البلديات السود •

احتجز في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٠ •

ملفن مامبونيي

عضو في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •

احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ • وأخلي سبيله في شباط/فبراير ١٩٨٢ بعد أن اتهم بجمع التبرعات بدون ترخيص •

دوميساني مانجوا

عضو في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا في ايست لندن ، ورئيس لجنة العمال في شركة هوفر •

احتجز في ٦ آب/أغسطس ١٩٨١ • وجهت اليه في ١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ثلاث تهم يعاقب عليها قانون الارهاب بدعوى الحصول على معلومات عن اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا من شأنها تعزيز مقاصد المؤتمر الوطني الافريقي ، وأحيل على المحاكمة أمام المحكمة العليا في " سيسكاى " •

زودوا مافيلا

عضو في اتحاد عمال الأغذية والتعليب الأفريقيين •

اعتقلته شرطة أمن " سيسكاى " في ١٨ حزيران /يونية ١٩٨٢ •

السيدة ايما ماشينيني

الأمينة العامة لاتحاد العمال التجاريين وعمال المطاعم والعمال المتحدين •

احتجزت بموجب قانون الارهاب في ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ • وأفرج عنها دون أن توجه اليها أية تهمة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٢ •

مولوسو ماتسوميلا

ممثل رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا في بريتوريا •

احتجز في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٠ وأفرج عنه بعد ذلك بعدة أيام •

جوزيف مافي

رئيس عمال البلديات السود ، ومنظم اضراب عمال البلديات في جوهانسبرغ في عام ١٩٨٠ •

احتجز في آب/أغسطس ١٩٨٠ • اتهم بموجب قانون " التخريب " لعام ١٩٦٢ • وافرج عنه بكفالة ، وقد تم بعد ذلك تغيير التهم الموجهة اليه فأصبحت الحث على شن اضراب غير قانوني • وأخلي سبيله في ٤٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ، وأعيد احتجازه في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨١ وأفرج عنه في ٣١ تموز/يولية بعد موت طفله الرضيع الذى ولد وهو رهن الاحتجاز • وقد لقي مصرعه في حادث سيارة في ٨ حزيران /يونية ١٩٨٢ • واعتقلت الشرطة ٢٥٠ شخصا حضروا جنازته •

همفري ماكسغوانا

مسؤول في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •

احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ •

تامي مازواى

محرر في صحيفة سويتان والأمين العام لرابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا •

احتجز في حزيران/يونية ١٩٨١ بعد اعتقال السيد خوتسو سيثلولو (١) . وصدر ضده في ١١ شباط/فبراير حكم بالسجن لمدة ١٨ شهرا لرفضه الادلاء بشهادته ضد السيد سيثلولو . وقد ادعى أن شرطة الأمن اعتدت عليه في الحجز . وفي ٢٣ نيسان/ابريل رفضت المحكمة العليا في منطقة راند ، للمرة الثالثة ، طلبا للافراج عنه بكفالة في انتظار نتيجة الاستئناف .

غاتسبي مازوى

مساعد أمين اتحاد عمال البلديات السود .

احتجز في آب/أغسطس ١٩٨٠ في أعقاب اضراب نظمه عمال البلديات السود . وقد اتهم بموجب قانون " التخريب " لعام ١٩٦٢ وأفرج عنه بكفالة . وغيرت التهمة الموجه اليه بعد ذلك فأصبحت الحث على شن اضراب غير قانوني . وأخلي سبيله في ٤ آذار/مارس ١٩٨٢ .

الآنسة ماري ماكارثي

ممثلة نقابية في الاتحاد الوطني لعمال تجميع المحركات وعمال المطاط في جنوب افريقيا .

احتجزت في أويتنهاج في ٣ تموز/يوليه ١٩٨١ .

زورا مهلواماكولو

منظمة في الاتحاد العام للعمال .

احتجزت في ٢٠ حزيران/يونية ١٩٨٠ .

موانوابيسي مغيجيما

عضو في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا .

احتجز بموجب قانون الارهاب في ايست لندن في أوائل شهر آب/أغسطس ١٩٨١ .

زانديلي مجوزاوى

الممثل النقابي لاتحاد عمال تجميع المحركات وعمال مكونات المحركات في جنوب افريقيا ، في مصنع جنرال موتورز في بورت اليزابث .

احتجز في عام ١٩٨١ وأفرج عنه في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ بعد ٢٧٠ يوما في الحجز بموجب قانون الارهاب . ولدى الافراج عنه صدر ضده أمر بالحظر لمدة سنتين وحددت اقامته في بورت اليزابث .

---

(١) الرئيس السابق للمجلس الثوري لشباب جنوب افريقيا الذي كانت تجري محاكمته بموجب قانون الارهاب .

ثامي مكوانازاي

عضو في رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا وصحفي في جريدة بوست •

احتجز في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ • واتهم ، بموجب قانون الارهاب ، بتشجيع الشباب على التدريب العسكرى • وصدر عليه حكم بالسجن لمدة سبع سنوات في ١٢ آذار/ مارس ١٩٨٠ •

الآنسة سيندى منغادى

منظمة في الاتحاد العام للعمال في ديربان •

اختطفت من بيتها في ١ حزيران /يونيه ١٩٨٢ واستنطقت بشأن النقابة التي تنتمي اليها من قبل أربعة رجال ادعوا أنهم من رجال شرطة الأمن •

ايريك منتونغا

أمين فرع اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا في ايست لندن • وأحد منظمي اضراب شن في شركة ويلسون راونترى في ايست لندن •

احتجز في " سيسكاى " في ٣ نيسان /ابريل ١٩٨١ ، وجهت اليه تهمة الحرق العمد والاضرار بالممتلكات • وأخلي سبيله في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ • واحتجز مجددا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ بموجب قانون الأمن الداخلي (قانون الارهاب سابقا) • وقد أخذ الى المستشفى لاصابته بالأرق في عام ١٩٨٢ •

بوي بوي مبولا تبولا

عضو في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •

احتجزته شرطة " سيسكاى " في أيلول /سبتمبر ١٩٨١ • واعتدى عليه بوحشية • وقد أصيب بأزمة صرع وأغمي عليه في ٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ •

الآنسة جويس موخيشي

منظمة مساعدة في اتحاد العمال التجاريين وعمال المطاعم والعمال المتحدين •

احتجزت في ٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨٢ •

مايكل موريس

عضو في الاتحاد العام للعمال •

احتجز خلال مقاطعة " اللحم الأحمر " في كيب تاون في ١٣ حزيران /يونيه ١٩٨٠ •وأفرج عنه في ٩ أو ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ •

سبتمبر مباكاتسي

مسؤول في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •

احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ •

أوسكار مبيثا

تبلغ سنه ٧٢ عاما وهو من الأعضاء المؤسسين لمؤتمر نقابات جنوب افريقيا وآخر رئيس منتخب للمؤتمر الوطني الافريقي في منطقة الكاب ، وهو أيضا المنظم الوطني لاتحاد عمال الأغذية والتعليب الافريقيين ، وقد لعب دورا رئيسيا في اضراب عمال المخابز في فلاتيس ومونيس في عام ١٩٨٠ • ويرأس رابطة ساكني نيانغا •

احتجز في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٠ في أعقاب مقاطعة " الباصات " في منطقة الكاب • وأودع الحبس الانفرادى • ولم يسمح له بعرض نفسه على طبيب رغم خطورة مرض السكر الذى ألم به • ووجهت اليه التهمة بموجب قانون الارهاب في ٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ الى جانب ١٨ آخرين ، يكاد معظمهم يكون من المراهقين • ومن التهم الموجهة اليه الارهاب وتهمتان بالقتل العمد تتعلقان بمقتل رجلين أبيضين بالقرب من كروسرود ز في آب/أغسطس ١٩٨٠ • وقد بدأت محاكمته في كيب تاون في ١٣ آذار/مارس ١٩٨١ • وأقر عدة من شهود الدولة بأن الشرطة انتزعت منهم شهاداتهم عن طريق الترهيب وجرى جزء من المحاكمة في جلسة سرية •

وقد تدهورت صحة السيد مبيثا واعفي من المثول ثانية أمام المحكمة • ولكن طلب الافراج عنه بكفالة رفض •

ليون مخاكاوى

أمين تنظيمي في اتحاد العمال التجاريين وعمال المطاعم والعمال المتحدين • ومساعد أمين رابطة ساكني نيانغا ، وأحد منظمي مقاطعة " اللحم الأحمر " •

احتجز في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٠ وأفرج عنه بعد ذلك ببضعة أيام •

فيل متيمكولو

أحد كبار الصحفيين في جريدة بوست وعضو في رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا •

صدر ضده أمر بالحظر لمدة ثلاث سنوات في ٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ في أعقاب اضراب مطول للصحفيين • وقد منع بموجب أمر الحظر من دخول أى مكتب من مكاتب الصحف أو مجمع صناعي أو مؤسسة تعليمية •

زانديلي متوزا

عضو في اتحاد عمال تجميع المحركات وعمال مكونات المحركات في جنوب افريقيا في شركة جنرال موتورز في بورت اليزابث •

احتجز في ٣ حزيران /يونيه ١٩٨١ بموجب قانون الارهاب وافرج عنه في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ بعد تسعة أشهر من الحجز •

ويليلي مزوزويانا

رئيس اتحاد عمال الأغذية والتعليب الافريقيين في ايست لندن •

احتجز في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ وأفرج عنه بعد ذلك ببضعة أيام • واحتجز ثانية في ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ وأفرج عنه في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ •

الآنسة ناليني نايدو

ممثلة رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا في ماريتسبورغ • وهي صحفية تعمل في جريدة ناتال ويتنس •

احتجزت في ٨ شباط/فبراير ١٩٨١ وأفرج عنها في ٢ آب/أغسطس ١٩٨١ •

مارتن ندابا

عضو في الاتحاد الوطني لعمال السيارات والعمال المتحالفين •

احتجز في " بوفوثاتسوانا " في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ • واتهم بموجب قانون الأمن الداخلي للبانتوستان الى جانب تافي آدلر ونلسون راكاو ، بدعوى عقد اجتماع غير قانوني •

أوريا ندينغاني

مسؤول في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •

احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ •

سامسون ندو

رئيس اتحاد العمال العموميين والمتحالفين •

احتجز بموجب قانون الارهاب في ديربان في ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ وأفرج عنه في ٧ أيار/مايو ١٩٨٢ بعد أكثر من خمسة شهور في الحجز •

السيدة ريتا ندزانغا

أمينة تنظيمية في اتحاد العمال العموميين والمتحالفين •

احتجزت بموجب قانون الارهاب في ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ • وأفرج عنها دون أن توجه اليها أى تهمة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٢ •

كالدر نغالوا

ممثل نقابي تابع للاتحاد الوطني لعمال تجميع المحركات وعمال المطاط في جنوب افريقيا •
احتجز في أويتنهاج في ٣ تموز/يوليه ١٩٨١ •

ايزاك نغكوبو

ناتال

أمين صندوق اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •
احتجز في ٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ •

تشارلز نغوبيز

ممثل نقابي في شركة تويوتا للسيارات •

احتجز في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١ • ووجهت اليه التهمة بموجب قانون مكافحة تجمعات الشغب بدعوى الحث على تنظيم اضراب وأخلي سبيله في أوائل عام ١٩٨٢ •

سيسا جيمس نجيكيلانا

نائب رئيس اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •

احتجز في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ • واتهم بموجب قانون الارهاب في ٨ أيار/مايو ١٩٨٢ •

ألفرد نوكو

نائب رئيس اتحاد عمال الأغذية والتعليب الافريقيين •
احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ •

بونيسيلي نوروش

أمين اتحاد عمال الاغذية والتعليب الافريقيين في ايست لندن احتجزته شرطة أمن " سيسكاى " في ١٨ حزيران /يونيه ١٩٨١ بموجب قانون الارهاب • وأفرج عنه في بريتوريا في ٨ نيسان /ابريل ١٩٨٢ بعد قضاء سنة في السجن لرفضه الادلاء بشهادته في احدى المحاكمات السياسية •

سيساس نبكيلانافيري

نائب رئيس اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا •
احتجز في ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ •

تشارلز نكاكولا

الرئيس المؤقت لرابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا • وأحد كبار الصحفيين في جريدة ديلي دسباتش في ايست لندن • صدر ضده أمر بالحظر لمدة سنتين وأمر بالاقامة الجبرية • وألغي هذا الأمر في أيار/مايو ١٩٨٢ •

الآنسة ماري نتسيكي

الأمينة العامة لاتحاد العمال العموميين والمتحالفين •

احتجزت في ديربان في ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ • كما احتجزت ثانية في ٢ آذار/ مارس ١٩٨٢ •

ماثيوز أوليفانت

الأمين العام للاتحاد الوطني للعمال •

احتجز بموجب قانون الارهاب في جوهانسبرغ في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٢ •

فريش باتيل

عضو في رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا • وصحفي في جريدة ديلي نيوز في ديربان •

احتجز في ٢٤ حزيران /يونيه ١٩٨٢ • وداهمت الشرطة بيته في الفجر واستولت على وثائق لرابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا • ولمنع نشر المعلومات عن احتجازه عدة أيام تذرع النظام بتطبيق الباب ٢٧ (ج) من قانون الشرطة (الذي يقيّد نشر المعلومات عن الأعمال التي تقوم بها الشرطة لمنع أو مكافحة الأنشطة الارهابية) •

سولي فلوتو

احتجز في جوهانسبرغ في ٢ آذار/مارس ١٩٨٢ • وأفرج عنه بعد ذلك ببضعة أيام •

سيفو بتيانا

بورت اليزابث

منظم في اتحاد عمال تجميع المحركات وعمال مكونات المحركات في جنوب افريقيا والاتحاد العام للعمال •

احتجز في عام ١٩٨١ • وأفرج عنه في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٢ بعد ٢٧٠ يوما في الحجز وصدر ضده ، لدى اطلاق سراحه ، أمر بالحظر لمدة سنتين وتحديد اقامته في بورت اليزابث •

ارنست كويشا

رئيس فرع اتحاد عمال الأغذية والتعليب الافريقيين في " سيسكاى " .

احتجز في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨١ .

نلسون راكاو

عضو في الاتحاد الوطني لعمال السيارات والعمال المتحالفين .

اعتقل في " بوفوثاتسوانا " في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ . واتهم بموجب قانون الأمن الداخلي للبانتوستان ، مع تافي آدلر ومارتن ندابا ، بدعوى عقد اجتماع غير قانوني .

كاريل شيبرز

مسؤول في اتحاد عمال الأغذية والتعليب

احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ .

اليوت شابانغو

عضو في اتحاد العمال العموميين والمتحالفين .

احتجز في جوهانسبرغ في ٢ آذار/مارس ١٩٨٢ وأفرج عنه بعد ذلك ببضعة أيام .

ولفرد شيلانغو

عضو في اتحاد عمال المعادن والعمال المتحالفين .

احتجز في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١ خلال اضراب في شركة تويوتا للسيارات . واتهم ، بموجب قانون مكافحة تجمعات الشغب ، بالحث على شن الاضراب . وأخلي سبيله في أوائل عام ١٩٨٢ .

ويلسون سيدينا

عضو في الاتحاد العام للعمال .

احتجز خلال مقاطعة " اللحم الأحمر " في ٢٠ حزيران /يونيه ١٩٨٠ . وأفرج عنه في ٩ أو ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ وطرد من كيب تاون تحت مراقبة الشرطة .

بانغونزي سيسونغو

مسؤول في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا .

احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ .

زويلاخي سيسولو

محرر في صحيفة صنداي بوست المحظورة • وهو الرئيس المؤسس لرابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا حتى تم حظرها في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ • وهو نجل وولتر سيسولو زعيم المؤتمر الوطني الافريقي المحكوم عليه بالسجن المؤبد •

احتجز بموجب قانون الارهاب في ٢٠ حزيران /يونيه ١٩٨١ بعد اعتقال خوتسو سيثلولو الرئيس السابق لمجلس ممثلي طلاب سويتو • وأفرج عنه في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ بعد ٢٥١ يوما في الحجز•

بوي سوسي

عضو في اتحاد عمال الأغذية والتعليب الافريقيين •

احتجزته شرطة أمن " سيسكاي " في ١٨ حزيران /يونيه ١٩٨٢ •

فاس سوني

عضو في رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا ، ومحضّر بروفات في صحيفة بوست في ديربان •

احتجز في ٢٤ حزيران /يونيه ١٩٨٢ • وقد داهمت الشرطة بيته في الفجر واستولت على وثائق لرابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا • ولمنع نشر المعلومات عن احتجازه عدة أيام تذرّع النظام بتطبيق الباب ٢٧ (ج) من قانون الشرطة •

ماريموثو سوبرامونيي

نائب رئيس فرع رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا في ناتال ، وأمينه الاقليمي • وصحفي في جريدة ديلي نيوز •

احتجز في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٠ في أعقاب اضراب نظمه صحفيون سود • وأفرج عنه وصدر ضده بعد ذلك أمر بالحظر لمدة ثلاث سنوات •

ديفيد ثاندائي

أمين فرع الاتحاد العام للعمال في ايست لندن •

احتجزته شرطة أمن " سيسكاي " في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

جو ثلولو

عضو في رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا • مخبر سابق في صحيفة سويتان •

احتجز في ٢٤ حزيران /يونيه ١٩٨٢ • وقد داهمت الشرطة بيته في الفجر واستولت على وثائق لرابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا • ولمنع نشر المعلومات عن احتجازه عدة أيام تذرّع النظام بتطبيق الباب ٢٧ (ج) من قانون الشرطة •

ماثاتا تسيدو

عضو في رابطة عمال وسائط الاعلام في جنوب افريقيا .
احتجز في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

لورنس تولوما

مسؤول في اتحاد العمال المتحالفين في جنوب افريقيا .
احتجز في " سيسكاى " في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ .

ل . وبند فوغل

مسؤول نقابي في الاتحاد الوطني لعمال تجميع المحركات وعمال المطاط في جنوب افريقيا .
اعتقل في أويتنهاج في ٣ تموز/يوليه ١٩٨١ .